الدكتور علي ابراهيم عبده

المنافسة الدولية في أعالي النيل

١٨٨٠ – ١٩٠٦

١٩٥٨

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد

دار الطباعة الحديثة
٥ شارع غيط النوبي – ت ٤٩٣١٨

المنافسة الدولية في أعالي النيل

١٨٨٠ - ١٩٠٦

تأليف

الدكتور علي ابراهيم عبده

سكرتير ثان بجامعة الدول العربية

الطبعة الأولى

١٩٥٨

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد

دار الطباعة الحديثة

٥ شارع فريد النوبي - ت ٤٩٣١٨

الاهـــــداء

إلى كل إفريقى مكافح فى سبيل حرية بلاده واستقلالها

فهـــــرس

الباب الثالث

استرداد السودان

الباب الرابع

فاشودة سنة ١٨٩٨

الباب الخامس

التسويات النهائية

* * *

المراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

تصـــدير

للسيد الأستاذ محمد شفيق غربال

نقل الدكتور على ابراهيم عبده عن اللغويين اشتقاقهم « الاستعمار » من طلب الإعمار فى الأرض ، ثم نقل عن الأستاذ الدكتور محمد عوض تعريفه الاستعمار بأنه «العمل أو مجموعة الأعمال التى من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة ، أو جماعة منظمة من الناس ، على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم ، أو على سكان تلك الأرض ، أو على الأرض والسكان فى آن واحد » فتاريخ الاستعمار على اشتقاقه اللغوى هو تاريخ بنى الإنسان فى الأرض ، وتاريخ الاستعمار على التعريف الفنى أضيق نطاقا وإن كان فى ذاته عنصرا كبير الخطر فى التاريخ البشرى إطلاقا ، وهو — على هذا التحديد — من فروع المعرفة التى تنشأ لتنميتها المعاهد والجمعيات وتوقف على خدمتها المجلات الخاصة . وقد دفع القوم لهذا الاهتمام أن الاستعمار تطور وتغير ، وهو اليوم يتشكل بأشكال جديدة تبعاً لظروف حياة البشرية فى عصرنا الحاضر .

والتأليف فى الاستعمار يتخذ شكلين ، فقد يكتب فيه الكاتب فرعا من فروع المعرفة يرتب أصوله وقواعده وفقاً لمنهج من مناهج العرض العلمى ، من نوع ما فعل الأستاذ الدكتور محمد عوض فى كتابه « الاستعمار والمذاهب الاستعمارية » الذى نقل عنه الدكتور على ابراهيم عبده التعريف الذى أثبتناه فى الفقرة السابقة ، وما فعل الأستاذ الأمير مصطفى الشهابى فى محاضراته فى معهد الدراسات العربية فى موضوع الاستعمار . أو يتجه المؤلف نحو دراسة الاستعمار فى قطر أو أقطار معينة (أعالى النيل مثلا) وفى حقبة معينة من الزمان (أواخر القرن التاسع عشر مثلا) من نوع ما فعل الدكتور على ابراهيم عبده فى الكتاب الذى أقدمه للقراء اليوم . ومن هذا النوع الثانى الذى بين أيدينا الآن تتألف المادة التى يبنى عليهـــا مؤلفو النوع الأول دراساتهم .

ولكن هؤلاء لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً إلا إذا كانت « المادة » التى يبنون

عليها دراسة القواعد والأصول والمذاهب الاستعمارية تصلح أساساً للبناء . وهى لا تصلح أساساً إلا إذا سلمت من شوائب البهرجة وزخارف الصيغ الشائعة، وغلبت عليها صفة الجد، وتركبت من الحقائق مستخلصة من مصادرها مثبتة فى مواضعها، وتجنب واضعوها السعى وراء ما يبهر النظر أو يزعم لنفسه الأصالة أو السرية الخافية . وكتاب الدكتور على ابراهيم عبده كله من هذا الطراز .

ولم يبق هناك سر !

ففى خلال الأدوار التى مرت فيها المنافسة الدولية فى أعالى النيل كانت تنشر الحكومات الأوربية المشتبكة فيها تلك الكتب « الملونة » التى تنشر من الوثائق ما يبصر الرأى العام فى مختلف البلاد بحقائق الموقف تبصرة من شأنها نيل تأييده . ومن موازنة الوثائق بعضها ببعض يستطيع الباحث النزيه أن يجد طريقه نحو الحقيقة. ثم كانت الحرب العالمية الأولى ، والهزة العنيفة التى أصابت الضمير الإنسانى ، وكان من جرائها أن عملت الحكومات كل منها على تبرئة نفسه من وصمة إشعال نار الحرب، كما كان من جرائها أن أكدت الشعوب حقها فى أن تعرف كل شىء . ومن ثم بدأ النشر، رجعت ألمانيا فيما نشرت إلى ١٨٧٠ ، أى سنة بدء الإمبراطورية والسياسة الخارجية الألمانية الحديثة ، ورجعت فرنسا فيما نشرت إلى السنة نفسها ، سنة ١٨٧٠ أى سنة ميلاد الجمهورية الثالثة فى هزائم الحرب ، فكأن ذلك يؤذن بفصل جديد . وإنجلترا نشرت منذ ١٨٩٨، أى من أيام خروجها من عزلتها وتأهبها للاتفاقات والمحالفات . هذا إلى ما أعلنته حكومة الثورة الروسية الاشتراكية منذ سنة ١٩١٧ عن أسرار السياسة الأوربية فيما سبق الحرب العظمى ، وإلى ما فعلته الجمهورية النمسوية بعد انحلال الإمبراطورية النمسوية من فتح باب البحث فى دور محفوظاتها بلا قيد يعتد به . ونضيف إلى هذا ما نشر من مذكرات ومن يوميات ومقالات فى الصحف وفى المجلات . هذه هى المادة التى رجع إليها الدكتور على إبراهيم عبده فى هذا الكتاب .

وحجر الزاوية فى بناء الكتاب هو تقسيم الوطن النيلى الذى أنشأته مصر

فى القرن التاسع عشر ، وما المنافسة الدولية التى يدرسها الكتاب إلا على أسلاب ذلك الوطن .

والأوطان لا تسقط جاهزة كاملة من السماء ! هى تنشأ إنشاء من مواد البيئة الطبيعية والبيئة التاريخية . وإذا لم يكن الأمر كذلك فلم عاشت إيطاليا مقسمة أطول مما عاشت موحدة، أو ألمانيا أو غيرها أو غيرها .

قلنا ذلك مراراً فيما مضى ، وتحدينا خصوم هذا الوطن أن يدلونا على مقدار ما انتفعت حكومة مصر أو مواطنوها من أقاليم ذلك الوطن خارج مصر ، وما كان بناؤه إلا لجمع شتاته ووصل متفرقاته فى عصر بناء الوحدات الكبرى . ومهما قيل فى حق ذلك البناء ، فهو الذى أقام ذلك الوطن السودانى ، ولأول مرة فى التاريخ . أما ما يصل ذلك الوطن بمنابع النيل وبروافده وبمنافذه على البحر الأحمر وعلى المحيط الهندى، فقد تكفل الكتاب الذى بين أيدينا بشرح ذلك تفصيلا دقيقا نزيهاً .

* * *

حينما قامت الحركة المهدية فى السودان أظهر نحوها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده فى العروة الوثقى لطفا جميلا ، وأنكرا على الحكومة البريطانية والحكومة الخديوية عملهما على قمعها بالنار والحديد ، وكان أملهما أن تحقق تلك الحركة فى جنوبى الوطن ما أخفقت الحركة العرابية فى تحقيقه فى شماله . وتبدد الحلم ، وانهارت فكرة الوطن الواحد أساسا لتحرير القسمين !

* * *

وأخذت المنافسة الدولية سبيلها ، وبدت فى وقت ما كأنها نجحت فى تقسيم الوطن المصرى النيلى بلا حرب بين الدول الأوربية . أما التجريدات ضد الإفريقيين فليست من « الحرب » الحقيقية فى شىء . قال عنها ليوتى المشهور إنها (أى الحملات الاستعمارية) أسعد وأخصب الحروب إطلاقا . وقد سماها المؤرخون الأوربيون

للمغرب بأعمال التهدئة أو نشر السلام . وما أعجب هذا ! نار الحرب برد وسلام !

وقد اعتز الأوربيون بذلك . ثم أدت بهم المنافسة «السلبية» هذه إلى الاستعداد للحرب . فتكون فى العقد الأول من القرن العشرين فى تشكيل جديد الاتفاق الودى الثلاثى والتحالف الودى الثلاثى . وكانت الحرب العالمية الأولى ، ولا تزال الأزمة قائمة إلى اليوم وإلى الغد . ولا نقول إنها كلها ترجع لما جرى فى أعالى النيل ، ولكن ماجرى هنا مضافا الى ماجرى فى أقطار أخرى هيأ أسباب الانفجار . ومع ذلك ففصول هذا الكتاب تعالج عاملا مهما من عوامل الموقف الحالى ، وتعالجه على هذا النحو المجدى النزيه الأمين .

محمد شفيق غربال

مقدمة

أعتقد أن لموضوع « المنافسة الدولية فى أعالى النيل » أهمية من نواح مختلفة ، أظهرها أنه يتصل بقضية الاستعمار فى إفريقية وتقسيمها بين الدول الأوربية ، والصراع القائم الآن بين الشعوب الإفريقية المتعطشة للحرية ، والتى تصر إصراراً شديداً على الفوز بها ، وبين الدول الاستعمارية المستميتة من أجل البقاء فى هذه القارة الغنية بطاقتها البشرية ومواردها الاقتصادية . كما أنه يتصل بمسألة المياه فى أعالى النيل وأثرها الواضح فى التطورات التاريخية لهذه المنطقة .

وحقا تبدأ صلتى الرسمية بهذا الموضوع منذ أن سجلته فى الجامعة لدرجة الدكتوراه ، غير أن صلتى الشخصية به ترجع إلى أمد بعيد ، وترتد إلى الوراء حتى تبلغ الفترات التى كان يتفتح فيها ذهنى — فى سنوات الدراسة الثانوية والجامعية — للتاريخ الحديث لوادى النيل . وكنت حريصاً أشد الحرص على أن أدرك فى شىء من العمق كيف أن الدول الأوروبية كانت تتناحر على السيطرة على هذا الوادى أو على أجزاء منه . وكان هذا الحرص يزداد نموا مع الزمن كلما قرأت فى هذا الموضوع . حتى إذا أنهيت دراستى فى معهد الدراسات السودانية (الإفريقية الآن) عام ١٩٥٠ ، واجتمعت بأستاذى المشرف أتحدث إليه عن موضوع الدكتوراه ، طفت على السطح هذه الرغبات التى كانت مستكنة فى الأعماق . واستقر الرأى على اختيار موضوع « المنافسة الدولية فى أعالى النيل من ١٨٨٠ — ١٩٠٦ » .

وقد اعتاد الجغرافيون أن يقسموا مجرى كل نهر إلى أقسام ثلاثة ، لكل قسم خواصه ومميزاته ، الحوض الأعلى والأوسط والأدنى. ويشتمل الحوض الأعلى للنيل على منابع النيل الاستوائية وهى تقع فى هضبة البحيرات ، وعلى أحواض بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط .

وقد حددت المنافسة بين سنتى ١٨٨٠ و ١٩٠٦ ، لأن التوسع الاستعمارى

الأوروبى ، وإن كان أخذ ينشط فى إفريقية كلها منذ سنة ١٨٧٨ ، وهى السنة التى عقد فيها مؤتمر برلين بعـــد الحرب التركية الروسية ، إلا أنه منذ سنة ١٨٨٠ أخذ التوسع الاستعمارى الأوروبى ينتشر بسرعة زائدة فى تلك القارة ، وأخذت الدول الأوروبية تتسابق على الوصول إلى منطقة أعالى النيل وامتلاكها تحقيقا لأغراض وأهداف متباينة . وما أن حلت سنة ١٩٠٦ حتى كانت هذه المنافسة على أعالى النيل قد انتهت نتيجة تسويات واتفاقات بين الدول المتنافسة . ولا يفوتنى أن أذكر هنا أنه تم فى العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر وضع الخطوط الرئيسية للخريطة الإفريقية ، وأن هـــذه المدة تعتبر عصر تقسيم إفريقية الذى التهمت فيه الدول الاستعمارية أراضى القارة ، وكان هذا بموجب عمليات دبلوماسية دقيقة متصلة أكبر الاتصال بالدبلوماسية الأوربية العالمية فى ذلك الوقت .

وحاولت أن أعرض الموضوع عرضاً تاريخيا علميا ، معتمدا فى ذلك على كثير من مصادر البحث التى قسمتها إلى ثلاثة أقسام :

الأول هو الوثائق ، وأهمها الوثائق الأوروبية (الإنجليزية والفرنسية والألمانية) عن أصول الحرب العالمية الأولى ، والكتب الزرقاء الإنجليزية ، والكتب الصفراء الفرنسية ، وتقارير اللورد كرومر السنوية عن أحوال مصر والسودان ، والوثائق الخاصة بالسودان فى المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا) ، وبعض الملفات فى محفوظات رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية بالقاهرة .

والثانى هو أمهات المؤلفات المتصلة بالموضوع اتصالا كبيرا .

والثالث هو المؤلفات الأخرى التى عالجت بعض نقط من الموضوع بصفة عامة . ولابد لى من الإشارة هنا إلى أن معظم هذه المؤلفات باللغات الأجنبية ، وأن مؤلفيها قد اختلفت وجهات نظرهم ، وتناقضت آراؤهم فى كثير من القضايا التى عالجوها . وأرجو أن أكون قد حاولت أن أتلمس الحقيقة من بين هذه الآراء المتباينة . وعلى

كل فقد قومت كل مصادر البحث التى رجعت إليها ، ووضحت صلتها بالموضوع وأهميتها له ، وآمل ألا أكون قد جانبت الحقيقة كثيرا فى هذا التقويم .

والواقع أن النزاع الدولى من أجل أعالى النيل اتخذ — أكثر من أية مشكلة دولية أخرى قبل الحرب العالمية الأولى — مظهر أسطورة من الأساطير . إذ كانت هناك نتائج ذات أهمية عظمى ، وكانت هناك أفكار ومشروعات ومنافسة استمرت أكثر من عقد واحد من الزمن .

وبالرغم من كثرة ما كتبه الأوروبيون متفرقا عن بعض نقط هذا الموضوع ، فأظن أنه لم تكن هناك أية دراسة تناولته ، بروح محايدة ومن شتى نواحيه ، تناولا كافيا . لأن الأمر معقد لدرجة كبيرة ، ومما يزيد تعقيده التناقض فى معظم الوجوه . ولهذه الظروف أرجو فقط أن أكون بهذا البحث قد مهدت الطريق أمام أية محاولة تتلو ، كما أرجو أن يكون كتابى هذا مقدمة لدراسات علمية عميقة عن الشعوب الإفريقية وتطورها وخطط الاستعمار نحوها ، فتتبين من أمرها رشدا وتعمل على الفوز باستقلالها وحريتها

وختاما ، أرى أنه من أوجب الواجبات على ، وإحقاقا للحق ، أن أسجل جزيل شكرى وعظيم تقديرى وفائق إجلالى واحترامى لأساتذتى الأفاضل :

الأستاذ محمد شفيق غربال	مدير معهد الدراسات العربية العالية
الأستاذ الدكتور محمد مصطفى صفوت	أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم	أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس

على رعايتهم الصادقة لى وعلى توجيهاتهم وإرشاداتهم القيمة . ولى الشرف أنهم كانوا أعضاء اللجنة التى ناقشتنى فى موضوع هذا الكتاب بجامعة الاسكندرية فى مساء السبت الموافق ١٨ مايو سنة ١٩٥٧ ، وقررت منحى درجة الدكتوراه فى الآداب (التاريخ الحديث) بمرتبة الشرف الأولى . والله ولى التوفيق ؟

على ابراهيم عبده

الباب الأول

الاستعمار فى إفريقية حتى آخر القرن التاسع عشر

الفصل الاول :

الاستعمار — درجاته — أنواعه — الظروف الجغرافية التى تحدده — الحقوق التى يدعيها .

الفصل الثانى :

أسباب تأخر كشف إفريقية — معرفة القدماء بإفريقية — العرب فى شرق إفريقية خلال العصور الوسطى — كشوف الأوروبيين واستعمارهم فى إفريقية فى العصر الحديث حتى سنة ١٨١٠ .

الفصل الثالث :

دوافع الاستعمار فى إفريقية — استعمار بلجيكا للكنغو سنة ١٨٨٠ — التوسع الاستعمارى الأوروبى فى إفريقية بعد سنه ١٨٨٠ .

الفصل الأول

الاستعمار — درجاته — أنواعه

الظروف الجغرافية التي تحدده — الحقوق التي يدعيها

المقصود بالاستعمار[1] فى الوقت الحاضر هو استيلاء دولة على قطر من الأقطار وإدارة شئونه ، أو استثمار مرافقه المختلفة ، إما بيد مهاجرين يرحلون إليه ويقطنونه ، وإما بيد سكانه الأصليين وإما باشتراك الفريقين . ومن المسلم به أن الدولة المستعمرة تضمن فى هذا العمل لنفسها ولقومها أعظم فائدة تستطيع الحصول عليها .

والتسلط هو أداة الاستعمار ، وهو تحكم شعب فى غيره من الشعوب ، وأنواعه كثيرة أهمها السياسى والاقتصادى والثقافى .

ومن وسائل التسلط القوة ، أى غزو الأرض المراد استعمارها ، واحتلالها عسكريا والقضاء على القوى المحاربة فيها ، وخلع سلطانها ، وإسقاط حكومتها وإقامة

---

(١) أجمع أصحاب المعجمات القديمة والحديثة على أن « أعمره المكان واستعمره فيه جعله يعمره ، واستعمر الله عباده فى الأرض أى طلب منهم العمارة فيها » . ويتضح من ذلك أن مدلول لفظة الاستعمار اليوم لايختلف كثيراً عن مدلولها القديم . ونحن فى الاصطلاح الحديث نجعل فعل (استعمر) يتعدى إلى الأرض أو المكان أو القطر فنقول مثلا « استعمرت انجلترا استراليا » أما لو أريد اتباع نص المعجمات حرفيا لوجب أن يقال « استعمرت انجلترا شعبها فى استراليا » وقد شاع الاصطلاح الحديث . ويعرف الدكتور محمد عوض محمد الاستعمار فى كتابه « الاستعمار والمذاهب الاستعمارية » ص ٣٣ بأنه (العمل أو مجموعة الأعمال التى من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة ، أو جماعة منظمة من الناس ، على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم ، أو على سكان تلك الأرض ، أو على الأرض والسكان فى آن واحد) .

حكومة من رجال الفاتحين ، ثم استعمال مرافقها فى مصلحة هؤلاء الفاتحين فى أغلب الأحوال . ومن هذه الوسائل أيضاً الضغط أو التهديد بالقوة .

درجات الاستعمار :

للاستعمار درجات هى :

١ — الاستعمار المطلق : وهو أن تفقد الأرض المغلوبة على أمرها أى المستعمرة سيادتها الداخلية والخارجية ، وتكون تابعة للفاتحين فى جميع أمورها ، ولا يعترف لسكانها بكيان قومى ولا بحكومة قومية . ويعتبر هذا النوع أشد أنواع الاستعمار وأفظعه ، ولا سيما إذا قذف المستعمرون بمهاجرين يحلون محل السكان الأصليين ويقضون عليهم بسد سبل المعيشة فى وجوههم .

٢ — الانتداب [١] : هو استعمار مقيد ، وهو وليد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ابتدعه الساسة لتطبيقه فى جميع الجهات التى نزعت من الفريق المنهزم وخاصة تركيا وألمانيا فى قارتى آسيا وإفريقية ، لأنهم خشوا أن يؤدى نضالهم ونزاعهم حول هذه الأراضى التى اقتطعت من أملاك تركيا وألمانيا خارج أوروبا إلى إثارة حرب جديدة بين دول أوروبا .

ومن ثم جادت قرائحهم بهذا النظام الذى لم يسلم تطبيقه من إحداث ثغرات فى العلاقات بين تلك الدول المنتصرة بسبب تداخل مصالحها وتشابكها . وينقسم الانتداب إلى ثلاثة أنواع تبعاً لدرجة تقدم السكان وهى :

(ا) انتداب من النوع الأول : ويقصد به نوع من الرعاية المشمولة بالعطف

---

(١) خصصت المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الامم لبيان معنى الانتداب وأغراضه وأنواعه ، ونصت تلك المادة على أن يكون الانتداب من ثلاثة انواع وذلك تبعا لدرجة تقدم السكان فى الوعى السياسى والنمو الاقتصادى والثقافى وغير ذلك من الاعتبارات البشرية والجغرافية .

والرغبة فى المساعدة لسكان المناطق التى طبق عليها هذا النظام لتعتاد أن تحكم نفسها بنفسها بعد مضى فترة قصيرة . ويفرض على الدولة المنتدبة لهذا الغرض أن تعمل فى هذه الفترة القصيرة لتمكين تلك المنطقة من أن تنهض بأعباء حكمها ، وبحيث يؤدى هذا العمل إلى استقلالها . وقد طبق هذا النوع على جميع الجهات التى تمتاز بأن سكانها سبق أن وصلوا فى الماضى إلى درجة كبيرة من الحضارة . ومن الثابت أن صلاحيتهم لحكم أنفسهم أمر لاشك فيه ، وكل مافى الأمر هو أن يمضى بعض الوقت يترك بعده زمام الأمر لهم ، وتكتفى الدولة المنتدبة بأن تربط إليها تلك الجهات بعلاقات ثقافية واقتصادية غير مقيدة . وخير أمثلة على هذا النوع انتداب انجلترا على فلسطين ، وفرنسا على سوريا ولبنان ؛ والعراق التى وكل أمر الانتداب عليها إلى بريطانيا. ويلاحظ أن انجلترا وفرنسا اختصتا من الناحية العملية بهذا الانتداب دون غيرهما ، وكان هذا مثار معارضة باقى الدول المنتصرة .

(ب) انتداب من النوع الثانى : وهذا يفرض أن المستوى الذى وصل إليه سكان بعض المناطق مازال متأخرا ، وأنه ينبغى مضى وقت حتى يمكن لهؤلاء السكان حكم أنفسهم ، ومن ثم يفرض على الدولة المنتدبة لهذا الغرض أن تعمل بالتدريج على تدريب السكان على ماينتظر أن يقوموا به فى المستقبل حين يتولون حكم أنفسهم . ولقد طبق هذا النوع من الانتداب على الممتلكات الألمانية فى إفريقية . وهنا نلمس ظاهرة التنافس بين إنجلترا وفرنسا بصفة خاصة ؛ ذلك أن توجولاند ، تلك المستعمرة الألمانية فى غرب إفريقية ، والتى كانت تقع بين ساحل الذهب البريطانى وداهومى الفرنسية ، قد رؤى تقسيمها بين فرنسا وبريطانيا ، فأضيف جزء منها إلى مستعمرة ساحل الذهب ووضع تحت الانتداب البريطانى ، كما أضيف القسم الشرقى منها إلى داهومى ووضع تحت الانتداب الفرنسى . كذلك نلمس هذه الظاهرة فى الكمرون الألمانية سابقا التى فرض عليها التقسيم بين فرنسا وإنجلترا . ولقد جاء تقسيمها بوضع غالبيتها ضمن إفريقية الاستوائية الفرنسية فى حين نالت إنجلترا قسما صغيرا فى شمالها ضم إلى نيجيريا البريطانية . أما تنجانيقا أو إفريقية الشرقية الألمانية ، فقد وضعته

تحت الانتداب البريطانى . ولو أن فرنسا كانت تجاور هذه المنطقة التى يحدها من الجنوب إفريقية الشرقية البرتغالية، ومن الشمال الامبراطورية البريطانية فى وسط القارة ومن الغرب الكونغو البلجيكية ، لما تركتها للانتداب البريطانى ، وهكذا بهذه الوسيلة أصبحت الممتلكات البريطانية فى إفريقية تمثل سلسلة متصلة الحلقات . ويلاحظ أنه فى حاله هذا النوع من الانتداب ، وفى حالة النوع الثالث الذى سيأتى ذكره ؛ فرض على الدولة المنتدبة أن تقدم تقريرا شاملا عن أعمالها فى المستعمرة ، وعن مشروعاتها الصحية والتعليمية والاقتصادية.وأخذت عصبة الأمم لنفسها حق مناقشة هذه التقارير. وحق الدفاع عن مصالح السكان الوطنيين ، وحق التوجيه الصالح إذا حدث خطأ فى الاستثمار أو المعاملة .

(ج) انتداب من النوع الثالث : وهـذا فى الواقع لافرق بينه وبين الاستعمار المطلق ، إذ يعترف هذا النوع من الانتداب بأن حالة السكان متأخرة للغاية ، وأنه لايرجى لمثل هؤلاء السكان أن يصلوا إلى مستوى معقول من الحضارة فى المستقبل القريب . ولابد من مضى وقت طويل حتى يمكن النهوض بهذه المستعمرات وسكانها . ومن ثم ترك الأمر فى حكم هـذه المستعمرات إلى الدولة المنتدبة ، وأصبحت منزلة هـذا النوع من الانتداب لاتختلف كثيرا عن الاستعمار المطلق مع فارق يسير هو تقديم تقرير للمناقشة والحساب أمام لجنـة الانتدابات فى عصبة الأمم . وقد طبق هـذا النظام على إفريقية الجنوبية الغربية الألمانية سابقا ، والتى وضعت تحت الانتداب البريطانى . ثم نزلت بريطانيا بدورها عنها لاتحاد جنوب إفريقية البريطانى الذى أخذ يشرف عليها . كذلك طبق هذا النظام على الممتلكات الألمانية فى المحيط الهادى ، فالجزائر الميكرونيزية التى كانت تابعة لألمانيا فى هذه المياه مثل كارولين ومارشال قد وضعت تحت الانتداب اليابانى . كما وضع نصيب ألمانيا من نيوغينيا تحت الانتداب البريطانى ، ونزلت بريطانيا بدورها عن حقها إلى أستراليا التى وكل إليها الإشراف على هـذه المنطقة وحكمها . كما أن جزيرة ساموا وضعت تحت الانتداب البريطانى، غير أن بريطانية نزلت عنها لنيوزيلند وترك إليها أمر حكمها والإشراف عليها .

هذه هى أنواع الانتداب الثلاثة وأمثلة لها ، وقد رأينا كيف طبقت هذه الأنواع على الأجزاء التى أقتطعت من الدول المنهزمة فى الحرب العالمية الأولى ، وكيف روعى فيها حالة الجهات ، ونوع سكانها ودرجة تقدمهم وحضارتهم .

(٣) الحماية : وهى من الناحية الرسمية أقل من الاستعمار المطلق ، ففيها يستبقى رئيس البلاد المحمى وحكومته، لكن المستعمر يقيم إلى جانب تلك الحكومة الشرعية ، شبه حكومة ذات سلطة يقبض رجالها على مصالح الدولة ، ويحملون رئيسها على اتخاذ ما يشاءون من المراسيم ، كما يجعلون الحكومة الشرعية المستبقاة أداة صالحة لتنفيذ خططهم الاستعمارية . وتفقد الدولة المحمية سيادتها الخارجية ، وكثيرا ما تفقد سيادتها الداخلية على بعض مصالح الدولة ، كالجيش والأمن العام والنقد والجمارك وغيرها مما تتصرف به الدولة الحامية وحدها . « فضلت الحكومة الانجليزية نظام الحماية (على مصر فى سنة ١٩١٤) لأنه نظام يتفق وسر الاحتلال كما شرحناه فى الفصول السابقة، فهو مرن ، تتفاوت معانيه ، ففى أقصى طرفيه سيطرة قوية، وفى طرفه الآخر لايختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسى ولكنه يتضمن فى حالاته جميعها — فيما بين الطرفين — الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياستها الخارجية ؛وأما مقدار تعرضه لشئون البلاد المحمية الداخلية فأمر قابل للمد والجزر حسب مقتضيات الظروف وملابسات الأحوال »[1] .

٤ — الوصاية: وهى نظام أنشأه بعد الحرب العالمية الثانية مؤتمر سان فرانسيسكو ووضع بنوده ونصوصه وضمنها ثلاثة فصول من ميثاق الأمم المتحدة ، وهى الفصل الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر . والواقع أن نظام الوصاية لايخرج كثيراً عن كونه صورة ملطفة أو طبعة جديدة من نظام الانتداب[2] .

وأخف من الحماية ومن الوصاية التعاقد بالمعاهدات بين دول كبرى ودول

---

(١) الأستاذ محمد شفيق غربال — تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ط ٢ ٥ ص٣٧ .
(٢) الدكتور محمد عوض محمد — الاستعمار والمذاهب الاستعمارية ص ٧٠ — ٧٢ .

صغرى مستقلة ، عندما تكون الثانية محمولة على التعاقد بالإرهاب أو القوة .

أنواع الاستعمار :

يمكن تقسيم الاستعمار إلى عدة أنواع أهمها :

١ ــ الاستعمار الاستغلالى : هذا النوع يتمثل فى المناطق التى يتعذر على المستعمرين الاستيطان فيها ، وذلك بحكم موقعها ومناخها وكثافة السكان الأصليين . فيتمثل فى جميع الأقاليم التى يحتم مناخها أن يكون كل السكان من الأهالى الأصليين كما هو الحال فى الأقاليم الاستوائية والمدارية المنخفضة ، وكذلك فى الأقاليم المعتدلة المناخ ، ولكنها تمتاز بكثرة سكانها الأصليين بحيث لا يتسع مجال العمل لمهاجرة عدد عظيم من المستعمرين . فى مثل هذه المستعمرات يكون عمل الدولة المستعمرة قاصراً على الحكم ، واستغلال الموارد الطبيعية استغلالا علميا برءوس الأموال المستوردة من الخارج ، ويبقى الحكم فى العادة فى يد المستعمر ، الذى يعمل بشتى الوسائل لجلب اعظم المنافع للوطن الأصلى . والمفروض أن يستفيد سكان هذه المستعمرات من الحكم النظامى ويأخذوا تدريجيا بأسباب الحضارة والتقدم ، ولو أن ذلك يتطلب وقتا طويلا وجهداً عظيما . ومثال ذلك المستعمرات الإفريقية المدارية والاستوائية ومدغشقر كما كانت الهند أيضا من هذا النوع .

٢ ــ الاستعمار السكنى . ويشمل هذا النوع المستعمرات الصالحة للاستيطان الدائم ، وهذه لا بد أن تكون معتدلة المناخ ، وأن تسمح كثافة سكانها بدخول عدد من المستعمرين الذين يعيشون ويعملون كما لو كانوا فى بلادهم الأصلية ، وخير مثال لهذا النوع كندا وبعض جهات استراليا ونيوزيلند وجنوب إفريقية . وفى هذه الأقاليم توجد ملايين من البريطانيين الذين هاجروا من أوطانهم وأسسوا لأنفسهم هذه الأوطان الدائمة . كذلك الحال فى شمال إفريقية الذى يعتبره الفرنسيون متنفسا لاستعمارهم واستيطانهم ، ويوجد به من الفرنسيين المهاجرين نحو مليون عدا عناصر أخرى هامة من الأسبان والطليان .

أما السياسة التى يقوم عليها الاستعمار السكنى فتختلف حسب الجهات وتبعاً لسياسة الدولة المستعمرة . وعلى العموم توجه معظم العناية فى جميع الحالات نحو تسهيل الهجرة للمناطق الجديدة . ويمكن أن ندخل ضمن هذا النوع الجهات المدارية المرتفعة، ذات المناخ المعتدل نسبياً، مثل هضبة شرق إفريقية وهضبة كاتنجا فى حوض الكونغو، وقد اتجهت إليها الأنظار بسبب مواردها المعدنية ، كذلك ماحدث فى كينيا التى يوجد بها عدد كبير من الأوروبيين . وقد استغل هؤلاء الشىء الكثير من مرافق ثروة كينيا بعد أن نجحوا فى مد وسائل المواصلات الحديثة . ولابد فى مثل هذه الجهات من تذليل العقبات والصعوبات التى تنشأ بسبب العلاقة بين المهاجر من جهة والساكن الأصلى من جهة أخرى ، ولتذليل هذه العقبات لابد أن تراعى مصالح كل من الطرفين .

٣ — الاستعمار الحربى : هذا النوع يرجع سببه إلى أهمية الموقع الجغرافى من الناحية الحربية ، ولو أنه قد يكون لهذا الموقع أهمية من نواح أخرى . كالناحية التجارية ، فمثلا منطقة جبل طارق لم يجعل لها أهمية ممتازة سوى موقعها الذى يتحكم فى مدخل البحر الأبيض المتوسط، كذلك عدن وجزيرة بريم فى باب المندب . وكذلك مالطة وقبرص ورودس والجزائر العديدة التى تعتبر بمثابة حصون حربية منتشرة فى عرض المحيطات لتأمين مصالح الدول المختلفة فى هذه المساحات الواسعة . وفى بعض الأحيان تصبح هذه المعاقل الحربية مستودعات للفحم أو للتجارة ، ولذلك تضيف خدمة اقتصادية أخرى إلى جانب خدمتها الحربية الرئيسية ، فتجلب إليها منتجات الأقاليم المجاورة ، وتأتى إليها منتجات الدولة المستعمرة بقصد تصريفها فيها وفيما حولها. ومن خير الأمثلة هنج كنج التى أصبحت قاعدة تجارية هامة للجزء المواجه لها من القارة الأسيوية ، وسنغافورة التى أصبحت أهم مناطق التوزيع فى شرق آسيا .

على أنه لايفوتنا أن نذكر أن هناك مستعمرات كثيرة تتوفر فيها أنواع الاستعمار الثلاثة السالفة الذكر ، فقد تكون حربية واستغلالية وصالحة للاستيطان الدائم ، كالاتحاد البريطانى فى جنوب إفريقية ، وكبلاد المغرب فى شمال إفريقية ، فهى

قابلة للاستغلال ، وسوق هامة للتجـــارة ، وصالحة للاستيطان ، وذات مواقع استراتيجية هامة .

الظروف الجغرافية التى تحدد الاستعمار :

لابد من معرفة أنه مهما تنوعت الأسباب الداعية إلى الاستعمار ، فان هناك شبه قواعد عامة تمليها الظروف الجغرافية ، فمثلا قد يضطر أهل الجهات الجبلية إلى استعمار جزء من الأراضى السهلية المجاورة . كما قد تضطر الدول الداخلية للوصول إلى منافذها الطبيعية والبحار المفتوحة لتصريف تجارتها . أما الدول الصناعية فبحكم الضرورة تدأب فى البحث عن الأسواق لتصريف مصنوعاتها ، ولا يهدأ بالها حتى تأمن على إنتاج المواد الأولية الضرورية لحياة سكانها وصناعاتها فى أقاليم تخضع لسيطرتها ، وهذا هو سر الحركة الاستعمارية النشيطة التى ظهرت آثارها فى كثير من أنحاء العالم ، وعلى الأخص فى إفريقية وآسيا فى أواخر القرن الماضى . ولما كانت حركة الاستعمار قد انتهت فى الأقاليم المعتدلة وهى التى جلبت الأنظار أولا ، مثل استعمار كندا والولايات المتحدة وشمـــال إفريقية وجنوبها وكذلك بعض أجزاء آسيا ، فقد تحول الاستعمار إلى الجهات المدارية التى أخذت قيمتها تظهر بوضوح بعد أن ثبت أنها غنية بطبيعتها ، وقادرة على إنتاج المواد الضرورية ، وفى كثير من الأحيان يمكن أن تسمح بالاستيطان ، وبذلك تصبح منفذا جديدا للعناصر المهاجرة . هذا والغرض الرئيسى من الاستعمار المدارى هو الإنتاج الزراعى والمعدنى والرعوى ، لأنه ليس هناك أمل فى الوقت الحاضر للإنتاج الصناعى ، إذ أن معظم صناعات العالم قد تركزت فى المناطق المعتدلة ، ولذلك ستبقى وظيفة المناطق المدارية كما هى الآن .

وقد يكون الدافع للاستعمار الرغبة فى ربط أجزاء مختلفة تتكون منها وحدة جغرافية طبيعية ، وهذا ظاهر فى الاستعمار الفرنسى فى غرب إفريقية ، حيث كان يرمى الفرنسيون من استعمارهم إلى اخضاع معظم السودان الشرقى والأوسط والغربى ، وإلى ربط السودان الغربى بصفة خاصة بالنقط الفرنسية على الساحل الغربى ، وكذلك اعتبار هذه النقط المنافذ الطبيعية لذلك الإقليم العظيم الداخلى . وأعظم الدلائل على

هذا النظام السكك الحديدية التي تم انشاؤها . كذلك قام الفرنسيون باخضاع الجزء الغربي من الصحراء الكبرى لسبب ظاهر ، هو وصل ممتلكات فرنسا فى شمال إفريقية بممتلكاتها بغربي إفريقية ووسطها لأغراض حربية واقتصادية .

وقد يكون من دواعي الاستعمار كذلك الرغبـــة فى تأمين طرق الاتصال بالمستعمرات البعيدة ، وايجاد محطات تجارية لخدمة أغراض الدول الصناعية . ومثال ذلك الهند وشبح الخوف عليها من الضياع الذى كان يظهر دائماً لإنجلترا . وكان هذا أكبر حافز لها لاستعمار تلك السلسلة من المواقع الحربية الهامة على اختلاف الطرق الموصلة اليها . كذلك عملت الولايات المتحدة على ايجاد سلسلة من الحصون والمحطات فى المحيط الهادى لتؤدى إلى ممتلكاتها فى جنوب شرق آسيا (جزائر الفلبين) ، واتخذت من هذه الجزائر العديدة قواعد هامة لرسو اسطولها وتموينه .

وهناك شبه قاعدة جغرافية عامة تظهر فى الاستعمار ، ذلك أن العناصر البشرية تتجه عادة نحو المناطق التى تشبه فى ظروفها الجغرافية بيئة الأوطان الأصلية فى طبيعتها ومناخها ، فمثلا ساكن السهول يفضل بيئة تشبه بيئته الأصلية ، كذلك حال سكان السواحل والجهات الجبلية. ولذلك فإننا نجد الفنلنديين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة قد استقر معظمهم فى منطقة البحيرات العظمى ، وهى فى الحقيقة صورة مصغرة للبيئة الفنلندية الأصلية ، وهكذا يمكن ملاحظة هذه الظاهرة فى هجرة الايطاليين والاسبان واستعمارهم للمناطق المعتدلة الدفيئة ، كما هى الحال فى جنوب شرق الولايات المتحدة وجنوب شرق البرازيل فى أرجواى وأرجنتين .

الحقوق التى يدعيها الاستعمار :

يدعى المستعمرون وبعض المشرعين الموالين لهم أن للاستعمار حقوقاً تجيزه ، وهذه الحقوق فى نظرهم هى :

١ — حق القوة : أى أن يكون القوى صاحب حق فى التسلط على الضعيف

ولو أدى الأمر إلى إهلاكه لبقاء الأصلح ، وذلك على مذهب نيتشه وهوبس ونقولا ميكافيل وأضرابهم من أصحاب فلسفة القوة المنافية لمبادىء الأخلاق الإنسانية .

٢ — حق العنصرية : أى حق تفوق سلالات من البشر على غيرها من السلالات، كالقول بأن الجرمان بفطرتهم أصلح من غيرهم للتمدين والحكم ، ولذا يجب أن يسودوا العالم ، وهذا على مذهب غوبينو الفرنسى وفيخته الألمانى وهستون ستوارت تشمبرلين البريطانى الأصل ، ومن هم على شاكلتهم من أبناء امس مثل هتلر وجماعته . ولا شك أن هذه فلسفة غير صحيحة. لأن خصائص الإنسان وصفاته النفسية والعقلية تتأثر إلى حد كبير بالبيئة التى يعيش فيها ، فلو وضعنا الزنوج فى بيئة الجرمان ، وثقفنا الفريقين ثقافة واحدة ، وأتحنا لهما ظروفا معيشية واحدة مدة طويلة من الزمن لوجدنا الزنوج مساوين للجرمان بصفة عامة .

٣ — حق الاحتلال الأول : وهو أن تحتل دولة من الدول بلدا مجهولا لم يرفرف عليه علم دولة مستعمرة قبلها ، فتكتسب تلك الدولة حق التصرف فى شئونه مثلما يكتسب المرء حق التصرف فى الأرض الموات إذا ماأحياها . ولا شك أن هذه نظرية فاسدة أيضا، لأن احتلال بلد ماسياسيا غصب بين ، واعتداء على حقوق أفراده وقبائله . ولا يجوز حسبان الاحتلال حقا إلا إذا كان البلد خاليا من السكان ، وهذا شيء نادر .

٤ — حق الاحتلال بالتعاقد : وهو ذريعة مشهورة يتذرع بها المستعمرون عندما يعقدون معاهدات مع شعوب أو قبائل ضعيفة أو جاهلة ، فيتسلطون بها عليهم لقاء حمايتهم من عدوان الأجانب ، ولقاء تثبيت سلطة رؤسائهم ، وتنظيم شئون حكوماتهم وما إلى ذلك من المغريات . والمستعمرون فى الحقيقة يتخذون المعاهدات أدوات فعالة لتثبيت تسلطهم الاستعمارى على تلك الشعوب والقبائل ، وتقوم هذه المعاهدات إما على الاكراه أو على الغش ، أو عليهما معا ، وهى لذلك باطلة .

٥ — حق الاستعمار نتيجة لحرب عادلة : والحرب العادلة فى نظرهم هى التى

تثيرها الدولة الاستعمارية على الشعب الضعيف إذا أضر أحد أفراده بأحد رعاياها ، أو بمصلحة من مصالحها ، كأن يعتدى على قنصلها ، أو على احدى سفنها ، أو على احدى شركاتها . وواضح أن هذا الحق من حقوق الاستعمار المزعومة هو حق الذئب على الحمل ليس إلا .

٦ — حق الاستعمار بالتقادم : يذكر بعض المشرعين أنه مثلما يجوز للفرد أن يتملك الشيء بمرور الزمن ، كذلك يجوز للدولة الاستعمارية أن تتملك الأرض إذا طال مقامها فيها . وهذه النظرية صحيحة إذا انقضت قرون على احتلال الأرض بلا معارضة أو نزاع، فالعرب مثلا فقدوا حقهم فى الأندلس بمرور الزمن ، وكذلك الإنجليز فى الولايات المتحدة ، والروم فى بلاد الشام ، واليهود فى فلسطين ، وفرنسا فى كندا . . الخ . أما إذا وثبت دولة استعمارية على شعب آمن فاحتلت بلاده ، وتسلطت عليه بالقوة ، وقمعت ثوراته بالحديد والنار ، وفككت أوصاله ، بينما هو لا يفتأ يجاهد بشتى الوسائل فى سبيل استقلاله ، فلا تقادم فى مثل هذه الحال .

٧ — حق الاستعمار فى نشر الحضارة : وهى أهم أغنية تتغنى بها الدول الاستعمارية وأكبر ذريعة تتذرع بها لاحتلال المستعمرات والتسلط عليها . والحقيقة أنه ما من دولة استعمارية تفتح بلدا من البلاد بغية تمدين سكانه ، بل تفتحة بغية الاستفادة منه . والفائدة هى غايتها الأولى والأخيرة . والتمدين إذا أتى فيأتى عرضا ، ومع ذلك فارتقاء شعب درجة أو أكثر فى سلم الحضارة لا يوازى فقده استقلاله وتحكم الأجنبى فى موارده .

٨ — حق الحياة : يرى معظم المشرعين الأوروبيين أن ضرورة العيش تجيز الاستعمار ، وأن حق الحياة حق محترم ، وأنه لا يجوز أن تظل كنوز الأرض مدفونة فى بلد يجهل سكانه استخراجها والإفادة منها ، بينما تكون البلاد المتمدينة المكتظة بسكانها فى ضنك وفاقة لقلة الموارد فى تلك البلاد — وهذه النظرية تبدو معقولة لو

أنصف المستعمرون واكتفوا بالقوت ، فلم يبتغوا الغنى والرفاهية ورغد العيش من شقاء شعوب المستعمرات. وفى وسع الدول الاستعمارية استغلال المرافق الاقتصادية بعدل وحكمة دون أن تفقد الشعوب الضعيفة استقلالها . يتضح من هذا أنه ليس للاستعمار حقوق مهما يزخرفها الكتاب ويطلوها بطلاء من المنطق ،فالاستعمار على حقيقته ليس سوى التسلط على شعب ضعيف ، وسلبه استقلاله بغية الاستيلاء على مافى بلاده من ثروة ، وبغية تسخير أفراده فى الجندية أو الزراعة أو الصناعة لفائدة المستعمر . وكل ما يقال غير ذلك فهو تمويه وتضليل ، فما من دولة تستولى على بقعة من بقاع الأرض وتكون غايتها تمدين سكانها أو الرأفة بهم . وأى تمدين أو رأفة فى دول تتسابق إلى التسلط الاستعمارى بالحديد والنار ؟

ولا شك أن للشعوب المغلوبة على أمرها حق الثورة فى سبيل استقلالها . فالأديان السماوية والمبادىء الأخلاقية لاتقر الطغيان ، ولا تسلط شعب على شعب رغما عن أنفه . وجميعها تجيز الثورة لدفع الطغاة وإزالة حكمهم الجائر . والدولة الاستعمارية تعد الثوار عصاة يستحقون القتل والتشريد ماداموا فى حالة ضعف ، وتعدهم أبطالا ورجال دولة شرعيين إذا نجحت ثورتهم . وما برح المستعمر ذئبا مع الضعيف وهرا مع القوى . وهذه الجملة تمثل أخلاق المدنية الغربية الحديثة خير تمثيل .

من المحتمل أن يكون الاستعمار قديما قدم التاريخ المسجل . وقد رجع أحد الكتاب فى بحثه عن الاستعمار إلى الآشوريين والمصريين . كما أنه عملت دراسات بديعة عن الاستعمارين الإغريقى والرومانى(١) .

والواقع أن الفتح والتسلط والاستعمار أمور عرفها الناس منذ وجدت جماعات البشر على هذه الكرة الأرضية . وموجات الفتوحات فى القديم كثيرة ومعروفة كموجة الكلدان والفينيقيين واليونان والرومان وغيرهم . وبعض هذه الفتوحات

---

(1) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890 — 1902 New York 1951, P 67 .

رافقها الرفق والرأفة والتسامح ، وبعضها كانت على جانب كبير أو صغير من الظلم والطغيان والقسوة .

ولقد كان الدافع الذى شجع الفينيقيين على تأسيس مستعمراتهم العديدة فى الجزائر المتفرقة وعلى شواطىء البحر المتوسط تجارياً ، ولو أنه كانت هناك أغراض أخرى حربية كان القصد منها تأمين سلامة هذه المنشآت الجديدة . كذلك وجه اليونانيون اهتمامهم نحو آسيا الصغرى وجزيرة صقلية والجزء الجنوبى من إيطاليا . ويظهر أن الدافع هنا هو بعينه الذى دفع الفينيقيين لمثل هذا العمل ، أى البحث عن موارد الثروة فى مناطق جديدة . أما الرومان فقد كانت لهم سياسة خاصة فى الاستعمار أساسها توسيع الإمبراطورية ، ونشر الحضارة الرومانية بلغتها وقوانينها السياسية والاجتماعية .

أما غزوات الجرمان التى مزقت الإمبراطورية الرومانية،فلم تكن تسير على وتيرة واحدة ، ولم يكن غرض الجرمان الاستعمار والاستيطان ، بل كان هدفهم الكسب والمنفعة ، وقليلا ما استوطنوا وتعلقوا بالأرض الجديدة .

أما عن مرحلة العصور الوسطى ، فيتوهم الكثير منا أنها لم تكن مرحلة استعمار وزحف وتوسع لأن الممالك الأوروبية كانت لاتزال فى طور التكوين ، والاستعمار لايمكن القيام به إلا بعد هذا التكوين . هذا حقيق إلى حد ما ، لكن كان هناك استعمار فى العصور الوسطى أدت إليه أسباب اقتصادية وأخرى دينية ، فقد قامت الدولة العربية واتسعت رقعتها حتى شملت شطراً كبيرا من العالم القديم ، كما أنشأ المغول دولا عدة فى شرق آسيا وغربها ، بل لقد بلغ نفوذهم قلب القارة الأوروبية نفسها . كذلك الجمهوريات الإيطالية التجارية ، البندقية وجنوة وبيزة وغيرها ، كانت جمهوريات استعمارية ، فالبندقية كونت لنفسها امبراطورية على الشاطىء الشرقى للبحر الادرياتيكى فى ألبانيا وفى شبه جزيرة المورة ، وفى بعض الجزر كرودس أو كريت . ثم حاولت أن تكتسب لنفسها ثغورا على سواحل الأناضول وفى الشام . فهناك سياسة تجارية استعمارية واضحة ترمى إلى السيطرة على بعض المناطق ، سواء كانت هذه

المناطق تحت سيطرة الدول الإسلامية أو الدولة البيزنطية . وعلى الرغم من قلة التقدم الاقتصادى فى العصور الوسطى ، فقد كان للسبب الاقتصادى فى الاستعمار شىء من الأهمية . والدليل على ذلك أن الكثير من فرسان الإقطاعات التحقوا بالحملات الصليبية تخلصاً من ضيق الأرض فى بلادهم الأصلية، ورغبة فى إنشاء اقطاعات جديدة فى الخارج . فنظام الإقطاع فى أوروبا فى العصور الوسطى يتجه نحو حصر الإرث فى أكبر الأبناء حتى يستمر لقب الأسرة قائما على ملك وعلى أرض وعلى موارد . هذا حسن من وجهة نظر الأبناء الكبار ؛ إنما الإخوة الصغار المحرومون اضطروا لحمل سيوفهم ورماحهم ، ولأن يتجهوا إلى الشرق لإنشاء اقطاعات فيه . ثم فى ممالك أوروبا الغربية فى العصور الوسطى كانت هناك رغبة فى نشر نفوذ الكنيسة الرومانية الغربية فى أراضى المسلمين ، أو فى أراضى المسيحية الشرقية التابعة للقسطنطينية . هذه الرغبة أدت إلى حروب دينية . وقد كانت هذه الحروب وما تمخضت عنه نوعا من الاستعمار .

وعلى ذلك فإن أسباب الاستعمار واحدة فى مختلف العصور مع اختلاف فى النسب والمقاييس ، غير أن هناك فرقا كبيرا بين الاستعمار فى العصور الوسطى والاستعمار فى العصور الحديثة ، هو أن الاستعمار كان فى العصور الوسطى محدودا وضيقا إذا قيس به فى الأزمنة الحديثة . ففى الأزمنة الحديثة أصبح نطاق الاستعمار عالميا ، أما فى العصور الوسطى فيكاد يكون محصورا فى البحر المتوسط . والأسباب ظاهرة . طرق الملاحة ، المعلومات الجغرافية، وأدوات الملاحة لم تسمح إلا بالتجول والتحرك فى نطاق ذلك البحر المعروف لهم . هذا سبب قوى . وسبب آخر لضيق النطاق فى العصور الوسطى ، هو أن أوروبا كانت محـاطة بدول قوية ، الدولة الرومانية الشرقية والخلافة الإسلامية ، فهذا يحد من التوسع . لابد أولا من تحطيم ذلك الإطار — سواء كان مسيحيا شرقيا أو إسلاميا — الذى يحول دون التوسع . والسبب الثالث فى ضيق النطاق ضآلة شأن المملكة الأوروبية فى ذلك العصر المتوسط، فالحكومات كانت غير قادرة على تجهيز الجيوش الكبيرة للتوسع فى الاستعمار . يضاف إلى ذلك جمود الأنظمة الاجتماعية التى كانت تحد من أطماع الأفراد ونشاطهم .

فكل أمة مقسمة إلى طبقات ، والطبقة الغالبة وهى العامة فى حكم العبودية . فكيف يفكر فلاح انجليزى أو فرنسى مقيد بالأرض فى أن يهاجر من بلاده ويستعمر كما يفكر الفرد الطليق الآن . فالآفاق والوسائل كانت محدودة فى العصور الوسطى . وعلى ذلك كان نطاق الاستعمار محدودا . ولا شك أن السبب الدينى فى الاستعمار الأوروبى فى العصور الوسطى كان هو السبب الغالب . وهذا طبعا يؤدى إلى توجيه النشاط نحو غايات دينية ، والغايات الدينية فى أوروبا فى العصور الوسطى محدودة فى التفكير فى فلسطين وبيت المقدس والسيطرة على المسيحية الشرقية فى آسيا الصغرى والبلقان . وقصة الاتساع فى العصور الوسطى لاتحتاج البحث فيها الآن . وملخصها أن الحملات الصليبية استفادت من انقسام المسلمين وضعف الدولة البيزنطية لتثبيت أقدام الصليبيين على سواحل الشام، وتأسيس الإمارات الصليبية المعروفة .

أما عن مرحلة العصور الحديثة، فقد بدأ فيها الاستعمار منذ أن تقلص ظل الدولة العربية والمستعربة، واستولى الترك العثمانيون على بلادها، ومنذ أخذ الأسبان والبرتغال يقذفون بمراكبهم على إفريقية وأمريكا والهند .

ثم حدث توسع استعمارى كبير فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأكبر مثل له هو قضاء انجلترا على امبراطوريتى أسبانيا والبرتغال . وأخـــذ الاستعمار يتسع ويشتد فى القرن التاسع عشر ، ولكن حركته بلغت أوجها فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين . ففى مدة العشرين سنة هـــذه كانت المنافسة على التسلط ونشر النفوذ وتملك الأقاليم أهم عامل فى العلاقات الدولية فى أوروبا » (١)

وهكذا استولى الأوروبيون فى القرون الأخيرة على بقاع من الأرض تبلغ مساحتها نصف الكرة الأرضية تقريبا ،ويبلغ سكانها حوالى ٦٠٠ مليون نسمة .ومن الأمثلة على التوسع الاستعمارى الحديث استيلاء فرنسا على الجزائر والسنغال ،

I. William L. anger : The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 New York 1951 , p. 67.

وإعلانها الحماية على تونس ومراكش وأنام ، ومنها احتلال إنجلترا لمصر والسودان واستيلاؤها على مناطق واسعة فى إفريقية كنيجيريا وزنجبار وإفريقية الشرقية وإفريقية الجنوبية الشرقية ، ومنها استيلاء ايطاليا على الصومال وطرابلس وبرقة ، واستيلاء ألمانيا على بلاد كمرون وإفريقية الجنوبية الغربية وإفريقية الشرقية ، واستيلاء بلجيكا على الكونغو .. . الخ. ولم تظل الولايات المتحدة مكتوفة اليدين، فوضعت يدها على كوبة والفلبين وهاواى ،وضمنت لنفسها النفوذ السياسى والاقتصادى فى أمريكا الوسطى .

وقد رافق موجات الاستعمار فى العصور الحديثة فى بعض الأحيان فظائع تقشعر لها الأبدان، وكانت نتيجتها أن قاربت بعض شعوب كانت على الفطرة على الانقراض، وهلكت ملايين عديدة من البشر ولاسيما من الهنود الحمر والزنوج . ويقول الدكتور محمد عوض محمد : «وإذا أراد القارىء أن يطالع إشارة أخرى إلى الاستعمار من كاتب فرنسى لبق رشيق، فإنى أسوق إليه العبارة الآتية المقتبسة من كتاب منتسكيو المشهور (روح القوانين) : إذا طلب منى أن أدافع عن حقنا المكتسب لاتخاذ الزنوج عبيداً فإنى أقول : إن شعوب أوروبا بعد أن أفنت سكان أمريكا الأصليين ، لم تر بدا من أن تستعبد شعوب إفريقية لكى تستخدمها فى استغلال كل هذه الأقطار الفسيحة . والشعوب المذكورة ما هى إلا جماعات سوداء البشرة من أخمص القدم إلى قمة الرأس، وأنفها أفطس فطسا شنيعا ، بحيث يكاد أن يكون من المستحيل أن ترثى لها . ولا يمكن للمرء أن يتصور أن الله سبحانه وتعالى — وهو ذو الحكمة السامية — قد وضع روحا — وعلى الأخص روحا طيبة — فى داخل جسم حالك السواد ..»

ويستطرد الدكتور محمد عوض محمد فيقول : « . . . ومن المفيـــد ألا نمر بعبارة منتسكيو هذه دون أن نشير إلى أنها ليست مبنية على مجرد السخرية — فإن الإشارة إلى أن الشعوب السوداء أو الحمراء لاروح لها قد كانت مظهرا من مظاهر الاستعمار الأوروبى الحديث فى أوائل عهده . ورجال الدين أنفسهم لم يتورعوا عن مثل هذه النزعات . وقد كان قادة الدين فى مراحل الاستعمار الأولى بأمريكا الشمالية ، يشيرون

إلى الهنود الحمر بأنهم من سلالة الشيطان ، وكانوا يأمرون بالقضاء عليهم بمختلف الوسائل . وكان من هذه الوسائل أن تنشر بينهم الأمراض الجديدة التى ليس للأمريكيين الأصليين تلك المناعة منها التى اكتسبتها شعوب العالم القديم ، ومن أهمها مرض الحصباء . . »(١) . المهم أن نشاط التجارة الإفريقية فى الرق كان دافعاً كبيرا من دوافع الاستعمار الأوروبى فى العصر الحديث ، وربط الأوروبيون بين إفريقية وبين أمريكا فى هذا الموضوع . إذ وجدوا أن السكان الأصليين فى أمريكا الجنوبية والوسطى والشمالية ، وفى جزائر الهند الغربية لايحسنون استغلال الأرض ، فهم قبائل من الهنود الحمر متوحشة جدا لايسهل اخضاعها واستئناسها ، فلم يكن أمامها غير الانقراض ، وقبائل أخرى ضعيفة من حيث قوة البدن والاحتمال . وعلى ذلك استقر الرأى فى المستعمرات الأمريكية على ضرورة ملء هذا الفراغ بعبيد من إفريقية ، وابتدأ نقل العبيد من السواحل الغربية الإفريقية إلى الامريكتين وجزائر الهند الغربية ، وقد نقلوا بأعداد كبيرة . ونظمت تجارتهم على أسس وقواعد ، وكانت على عدة مراحل : كان أولها تأسيس النقط والمحطات على الساحل الإفريقى الغربى . وأعدت هذه المحطات لاقتناص العبيد من الداخل عن طريق إفريقيين آخرين ، أو عن طريق عرب يصطادون هم ، ثم هناك متعهدون لنقل العبيد فى السفن إلى المواطن الأمريكية . وفى أمريكا يحدث الشراء لمن يريد من أصحاب الأراضى المستعمرين . ولقد ساهمت انجلترا مساهمة فعالة فى هذه العملية وخاصة فى النقل . إذ بزت انجلترا — لأنها تملك أسطولا تجاريا كبيرا — الدول الأخرى فى نقل العبيد من إفريقية إلى أمريكا . واختصت بعض الموانىء الإنجليزية مثل ليفربول بهذه الحركة . ومما يعطينا فكرة عن ضخامة هذه العملية ، أنه نقل إلى جزائر الهند الغربية فقط فى القرن الثامن عشر مايزيد على مليونين من السود الإفريقيين . وأدى اقتناص العبيد الإفريقيين ونقلهم إلى العالم الجديد إلى القسوة البالغة مما كانت نتيجته موت عدد كبير منهم . وكانت عملية اقتناصهم فى إفريقية شنيعة للغاية ، وأشنع منها الرحلة فى المحيط بين إفريقية وأمريكا ، لأن المركب كانت

---

(١) الدكتور محمد عوض محمد — المرجع السابق ص ٣١ ، ٣٢ .

تحاول نقل أكبر عدد ممكن ، فكانوا يرصونهم كالسردين فى العلب . ويقضى العبيد الأسابيع والشهور فى هذه الأوضاع . وقيل إن الرائحة فى عنبر السفينة كانت كافية للموت . وإذا هاج المحيط وحدث ما يهدد فيرمى عدد منهم أحياء فيه . فكانت الرحلة تقشعر لها الأبدان حقا . وعندما يصلون إلى أمريكا كانوا يستخدمون فى الزراعة وخاصة زراعة القصب والدخان وغيرهما . ومن هنا نشأت العناصر السوداء الموجودة فى الأمريكتين وجزر الهند الغربية . والمشكلة التى ترتبت على السود فى العالم الجديد كانت كبيرة . فى أمريكا الجنوبية كان الاتجاه إلى الامتزاج مع هؤلاء السود إلى حدما ، أما فى الشمالية فالحال مختلف كل الاختلاف ، فلم يحدث مثل هذا الامتزاج مما أدى إلى التفرقة العنصرية ، وإلى تباين الحقوق والواجبات .

كانت محاربة تجارة الرقيق من العوامل التى برر بها الاستعمار فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر . حقا أبطلت تجارة الرقيق فى المناطق التى رسخت فيها أقدام الحكومات الأوروبية ، ولكن هذا لم يؤد طبعاً إلى التحرير الحقيقى للزنوج ، فقد ترتبت على الاستعمار ألوان أخرى من الاستغلال ، فى مظهرها مخالفة للرق ، وفى مخبرها هى نوع من العبودية التى تتمشى مع روح العصر .

وأختتم هذه النبذة فى تاريخ الاستعمار بالسؤال الآتى : هل أوشك أن ينتهى أجل الاستعمار بعد أن استيقظت الشعوب المستعمرة وأخذت تناضل وتكافح فى سبيل استقلالها وحرياتها ؟ ، وبعد أن تم الاتفاق على وثيقة إعلان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[١] ؟ ، وبعد أن تحدث ميثاق هيئة الأمم المتحدة عن احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية ويجعل لها حق تقرير مصيرها[٢] ؟ . وهل حقا — كما يقول مستر لانجر — ارتد تيار التسلط الأوروبى ، ونعيش الآن فى عصر انسحابه

---

(١) هى الوثيقة التى أقرتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى دورتها العادية الثالثة بجلسة ١٩٤٨/١٢/٨ بباريس (ألبير باييه — كتاب « تاريخ إعلان حقوق الانسان » ترجمة الدكتور محمد مندور ص ١٤٢) .

(٢) المادة الخامسة والخمسون من الميثاق (ألبير باييه — المرجع السابق ص ١٤٨) .

واعتزاله[1]؟ . أوافق مستر لانجر فى أن الاستعمار المسلح ، وعن طريق قوات عسكرية فى طريق التقهقر ، ولكن الاستعمار نفسه ، يتخذ أشكالا وصوراً أخرى ، إذ يتقمص فى صور رءوس الأموال والشركات الاستغلالية ، والمذاهب الفكرية ، والمبادىء الثقافية . حقا إننا نسير بخطوات سريعة فى طريق القضاء على نزعة الاستعمار ، ولذلك تعلن كل دولة استعمارية أنها تبغى منع سيطرة الأخرى . ولاتستطيع أن تنادى لنفسها بسيطرة فى مكان ما إلا إذا ابتـــدعت لذلك مسميات خداعة ، كالعون الاقتصادى أو التحالف العسكرى أو ماشابه ذلك . فإلى أن تتغير هذه العقلية ، ويصبح فى حكم التاريخ منطق الاستعمار ، أو توزيع مناطق النفوذ . إلى أن يتحقق ذلك سيظل الاستعمار ، وستكون الحروب ، وإن أتت دورية على فترات تزداد تقاربا مع الزمن .

---

(1) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 New York 1951. P 67.

الفصل الثانى

أسباب تأخر كشف إفريقية – معرفة القدماء بافريقية – العرب فى شرق إفريقية خلال العصور الوسطى – كشوف الأوروبيين واستعمارهم فى إفريقية فى العصر الحديث حتى سنة ١٨٨٠

أسباب تأخر كشف إفريقية :

لم ينظر العالم إلى إفريقية كقارة إلا فى الربع الأخير للقرن التاسع عشر . وكان المعروف عن القارة عدة مناطق فى الشمال وعلى بعض سواحلها الشرقية والغربية ، ولكن أهمية هذه السواحل كانت ترجع لمدة إلى البحار التى تقع عليها، لا إلى الأراضى التى تقع خلفها . فإفريقية إلى القرن التاسع عشر كانت قارة ذات حافات أو هوامش مطروقة من الناحية البحرية، ولكنها قليلة الاتصال بالجزء الداخلى من القارة ، ولذلك سميت إفريقية لوقت بالقارة المظلمة . ويقصد من هذه التسمية أن معظم الجزء الداخلى منها كان مجهولا إلى عهد حديث جدا ، ولكن بعض الأجزاء وخاصة الشمال الشرقى والشمال يرجع إلى أقدم العصور من حيث ازدهار الحضارات التى نشأت فيه . ولم تنتشر هذه المعرفة بالشمال إلى الوسط والجنوب ، ويرجع ذلك إلى أن الاتجاه الذى كانت تتجه منه المدنية فى العصور القديمة ظل مدة طويلة من الشرق إلى الغرب لعوامل طبيعية ، ولم يمتد إلى الجنوب إلا فى أزمنة حديثة نسبيا . وإذا خرجنا عن نطاق البحر المتوسط ، الذى كان أقدم جهات إفريقية استيطانا، فإننا نجد البحر الأحمر كان مطروقا أيضا لأنه طريق طبيعى إلى الشرق ، فلما جدت ظروف سد بها هذا الطريق سعى الإنسان إلى إيجاد طريق آخر ، وأدى به ذلك إلى كشف سواحل جديدة

فى الجزء الغربى من إفريقية . والمهم فى هذه المحاولات أن الدافع إلى كشف هذه السواحل لم يكن كشف القارة نفسها ، بل إيجاد طريق إلى أماكن تقع فيما وراء هذه القارة . فكأن هذا الكشف جاء عرضا نتيجة السعى لكشف طريق جديد ، لا السعى إلى كشف أراض جديدة .

عامل آخر من عوامل تأخر معرفتنا بداخل القارة يرجع إلى طبيعة تكوينها ، فهى قارة مندمجة جدا ، سواحلها قليلة التعاريج قصيرة بالنسبة لمساحتها . وإذا نظرنا إلى خريطة للتضاريس جنوب اقليم الصحراء الكبرى ، فإننا نجد أن حافة الهضبة الداخلية تصل قريبا جدا من الساحل فى معظم أنحاء القارة . يضاف إلى ذلك أن إفريقية أكثر القارات وقوعا فى المناطق المدارية والاستوائية وما يتبعها من صعوبات مناخية وطبيعية . وإذا حاولنا أن نحدد العوامل التى تساعد على فتح قارة أو كشفها من أجزاء ساحلية فنعددها فيما يلى .

١ — أن يكون الساحل كثير التعاريج بارزا فى داخل القارة . لأن معنى هذا وجود أماكن تصلح لإيواء السفن ، وخاصة الصغيرة منها التى كانت تصلح فى أوائل عهد الكشف .

٢ — وجود جزر صغيرة قريبة من السواحل يمكن اتخاذها كمعاقل تثب منها القوى الكاشفة أو المستعمرة إلى داخل القارة ، لأن النزول على الساحل يعرض الكاشفين إلى أخطار من الأهالى الوطنيين بالنظر إلى قلة عددهم وعزلتهم لمدة طويلة عن البلاد التى خرجوا منها .

٣ — عدم وجود حواجز طبيعية فى شكل مرتفعات أو غابات كثيفة تعوق التقدم نحو الداخل .

٤ — وجود طرق يمكن اتباعها من السواحل إلى الداخل ، وأفضلها الطرق المائيـــة .

٥ — أن يكون المناخ صحيا .

ولنبدأ بتطبيق هذه الشروط على سواحل إفريقية . ولنبدأ بالساحل الشمالى . لماذا لم يتخذ هذا الساحل كقاعدة لدخول إفريقية ، وخاصة أنه يمتاز بمناخ ملائم جدا ؟ الإجابة على ذلك تتضح بدراسة شمال إفريقية طبيعيا ، فالأماكن الصالحة للإستيطان فى شمال إفريقية كان اتجاهها منذ القدم بحريا لا أرضيا ، وتطورها التاريخى أكثر ارتباطا بآسيا وأوروبا منه بإفريقية . هناك ناحية الشرق، وهى مرتبطة بالساحل الشمالى أيضا من العصور الوسطى إلى القرن الثامن عشر تقريبا ، وهذا الجزء من القارة كانت تسيطر عليه عناصر إسلامية شديدة المراس فى الحروب ، فلم تكن الدول الأوروبية لتستطيع أن تخترق ذلك النطاق لتصل إلى داخل إفريقية ، حتى ولو كانت العوامل الطبيعية ملائمة ومساعدة .

أما عن الساحل الجنوبى فعيبه أنه بعيد جدا عن الدول الأوروبية التى أبدت اهتمامها بكشف داخل القارة أو استعمارها . ثم إننا نلاحظ أن الهضبة فى جنوب إفريقية مرتفعة وقريبة من الساحل ، ويزداد ارتفاعها من الناحية الشرقية وتصبح شبه حائط .

والساحل الغربى يعتبر أقرب سواحل إفريقية إلى أوروبا ، ولكن بالرغم من كشفه فى أواخر القرن الخامس عشر، فإن استخدامه للوصول إلى داخل القارة تأخر حوالى أربعة قرون . وسبب ذلك أن هذا الساحل تقل فيه جدا المناطق التى تصلح للوثب على القارة ، وأحسن هذه المواثب الجزر التى تقع قرب السواحل . حقا لا يخلو ساحل غرب إفريقية من الجزر ، ففى الشمال جزر كنارى ، ولكنها قليلة القيمة بالنسبة لغرضنا لأنها تقابل صحراء . وبالقرب من خط الاستواء جزر أخرى صغيرة ، أهمها فرناندوبو بالقرب من ساحل الكمرون ، وكانت لها فائدة بالفعل فى كشف أجزاء إفريقية الوسطى . ولكن فيما عدا ذلك تكاد سواحل إفريقية تخلو من أمثال هذه الجزر . ومن هذه الناحية يمكن أن نقارن بين إفريقية والأمريكتين ، وأهمية جزر الهند الغربية بالنسبة للأمريكتين، لأنها قواعد صالحة قريبة من القارتين يمكن استخدامها فى عمليات الكشف والاستعمار .

هذا الساحل الإفريقى من جهة أخرى تقل به الموانىء الطبيعية . وأهم الموانىء على هذا الساحل الذى طوله ١٥٠٠ ميل هى سيراليون فى الجزء الغربى من الساحل . ثم ميناء فريتون ، ثم نصل إلى مكان طبيعى آخر فى الإقليم الفرنسى حيث توجد ميناء دوالا Duala . بعد ذلك نجد موقعاً طبيعياً آخر فى أنجولا البرتغالية حيث يوجد خليج لوبيتو Lobito ،الذى تنتهى عنده سكة حديد بنجويلا ، التى تصل بين الساحل وإقليم تعدين النحاس فى كاتنجا وروديسيا الشمالية . بعد خليج لوبيتو نجد موقعاً آخر فى إفريقية الجنوبيـــة الغربية ،وهو خليـج وولفش Walfish Bay ، وعليه يوجد ميناء سوا كوبمند Swakopmünd ، الذى تنتهى إليه سكة حديدية متفرعة إلى خطوط فى اتحاد جنوب إفريقية ، إنما الأسف ظهر هذا الميناء إقليم صحراوى . ثم بعد ذلك يوجد موقع طبيعى آخر اسمه خليـج سالدانـكا Saldanka Bay وهو موقع ممتاز ، ولـكن قربه من مدينة الرأس جعل هذا الميناء مهملا ، لأن بعض السفن تهمله وتذهب رأساً إلى مدينة الرأس . وعلى الرغم من هـــذه المواقع على الساحل الغـربى الإفريقى ،فإن طول مسافة هذا الساحل يجعلها بعيدة جـداً وغير مغرية اقتصاديا .

بعد الموانىء الطبيعية إذا استعرضنا أنهار هذا الساحل وجدنا أن أغلبها لا يشجع مطلقاً على التوغل إلى داخل القـارة . وأهم هذه الأنهار فى الساحل الغربى نهر جامبيا الذى يصلح للملاحة لمسافة لا تزيد عن ٢٥٠ ميلا من المصب ، وهذه المسافة بالنسبة لضخامة القارة لا تؤدى بنـا إلى داخلها مطلقاً . ثم نجد نهر النيجر ، وهو من الأنهار المفيدة ولـكن فيه عيوب قرب المصب ، فالدلتا كثيرة الحواجز ، وليس بها سوى فرع واحد يمـكن استخدامه للملاحة . وإذا اجتزنا عقبات الدلتا ، فإن النهر يصلح للملاحة مسافة كبيرة داخل القـارة ، إنمـا يلاحظ على اتجاه النهر نفسه أنه لايؤدى إلى الداخل بمعنى الـكلمة ، فبعد أن يتجه شمالا يأخذ اتجاهاً شمالياً غربيـاً ثم جنوبياً غربياً . والنيجر يعتبر من الأنهار الهـامة من الناحية الإقتصادية . ثم يليه الـكونغو الذى بعد مائة ميل من الساحل تصادفنا فيه شلالات . وقدكانت هذه عقبة كبيرة فى الـكشف، ولو أنه تغلب عليها فى العصر الحديث بواسطةالسكك الحديدية . وجنوب

الكونغو نهر أورنج ، وهذا النهر لو كانت صفاته مختلفة عما هي عليه لأصبح من أكثر الأنهار فائدة بالنسبة إلى الدول الأوربية ، وذلك لأن الجهات التي يصل إليها في داخل جنوب إفريقية تعتبر من أنسب الجهات للاستعمار الأوروبي ، ولأن مصبه في الجهة الغربية يجعل الوصول إليـــه من أوروبا سهلا ، بخلاف الأنهار الواقعة على الساحل الشرقي مثلا . أما عيوبه فهي عمق المجرى الذي يسير فيه ، وتذبذب مستواه ، وسرعة جريانه في فصل سقوط الأمطار . لذلك كان عديم الفائدة رغم أنه أحسن أنهار غرب إفريقية موقعاً .

والساحل الغربي مناخه صحراوي ومداري واستوائي . والمناخ الصحراوي والاستوائي كلاهما متعب للكاشف . ومن الناحية الصحية اشتهر هذا الساحل بأسوأ مناخ في العالم . فالبرتغاليون في أول حملاتهم الكشفية على الساحل الغربي كانت الصعوبات التي قابلتهم وصادفتهم متسببة عن المناخ وإصابتهم بمرض البري بري .

ننتقل للساحل الشرقي ، لنرى أولا عيوبه ، وأقصد العيوب في نظر الأوروبيين . أول عيوبه بالنسبة للأوروبي — قبل فتح قناة السويس — بعده عن المراكز الأوروبية . والعيب الثاني أنه حتى إذا أرادت دولة أوروبية أن تصل عن طريق شرق إفريقية ، فإن هذا يتطلب حسن نية مصر تجاه هؤلاء الكاشفين . ثالثاً : الأنهار الشرقية أغلبها قليل الفائدة أيضا . فنهر زمبيزي له دلتا تشبه النيجر من حيث كثرة حواجزها ، وبعد مسافة في الداخل تعترضه الجنادل . وعند شلالات فيكتوريا يتعذر نهائياً الوصول إلى الداخل عن طريقه . فإذا كان هذا حال أحسن الأنهار في شرق إفريقية ، فما بالنا بالأنهار القصيرة والكثيرة الجنادل قرب مصابها ، وأهمها نهر روفيجي شمال زمبيزي ، وإلى الشمال منه نهر تانا . وعلى الحدود تقريبا بين كينيا والصومال الإيطالي سابقاً يوجد نهر جوبا Juba . أما عن الحسنات فهذا الساحل يختلف عن الساحل الغربي في تعدد المواقع الطبيعية التي تصلح للموانىء . فإذا بدأنا بمدينة الرأس نجد إلى الجنوب منها مباشرة خليجا صغيرا اسمه خليج سيمون Simon's Bay ، وهو من الناحية الطبيعية البحرية أفضل من موقع مدينة الرأس

نفسها . وبعد خليج سيمون نجد موقعاً آخر فى إفريقية اسمه خليج ديلاجو Delagoa Bay ، ثم ميناء بيرا Biera التى تعتبر المنفذ الأول لروديسيا الجنوبية . ثم إلى الشمال من ذلك يوجد خليج بمبا Pemba ، وتقع عليه ميناء من أحسن الموانىء الطبيعية واسمها بورت اميليا Port Emelia . وإلى الشمال من ذلك توجد موانىء كثيرة ، كان الألمان يستخدمونها وقت استعمارهم فى شرق إفريقية ، مثل دار السلام وتانجا Tanga ، وفى الجزء البريطانى ميناء ممبسة . ويلاحظ أن المسافة بين كل ميناء وآخر قصيرة نسبياً مما يساعد على حركة السفن الشراعية القديمة بوجه خاص . والجزء الواقع فى صحراء الصومال (الصومال الإيطالى) يكاد يكون خالياً من الموانىء . والحسنة الثانية للساحل الشرقى هى وجود بعض الجزر العربية مثل زنجبار وموزمبيق وكلوا Kilwa . وقد استخدمت هذه الجزر بالفعل فى أوائل عهد الكشف عند ما كان الغرض الوصول إلى الهند ، ثم بعد ذلك فى استعمار السواحل المجاورة . وأخيراً فإن هذا الساحل يفضل الساحل الغربى كثيراً من الناحية المناخية ، بالرغم من أن فيه بعض المناطق التى تنفشى فيها الملاريا بكثرة .

والآن نتساءل ، لماذا لم يستخدم النيل كطريق إلى داخل القارة ؟ أول شىء أن النيل نفسه اشتهر بالرى أكثر من شهرته كطريق للمواصلات . والإعتبار الثانى أن الجزء الواقع بين أسوان والخرطوم تعوق الملاحة فيه تلك الجنادل الست الموجودة فى هذا الجزء . يضاف إلى ذلك أن هذا الجزء من النيل المشهور بالجنادل والذى تتعذر فيه الملاحة يخترق منطقة صحراوية بحته . فلهذه الاعتبارات لم يكن النيل طريقاً هاماً فى كشف إفريقية .

معرفة القدماء بإفريقية :

على الرغم من أن إفريقية تسمى بالقارة المظلمة ، وعلى الرغم من أن توغل الأوروبيين حدث فيها متأخراً فإن هذه القارة قد عرفت أجزاء منها منذ أقدم العصور ، وأحياناً

توغل الأجانب فى مواضع من وسط القارة رغم الصعوبات المتعددة التى اعترضت القادمين إليها .

وهناك عدة طرق استطاع الأجانب أن يسلكوها للتوغل فى إفريقية ، وهذه الطرق هى :

١ — طريق من مراكش حتى نهر السنغال على ساحل الأطلسى ، وهو طريق صعب لوجود الصحراء ، ولما أبداه الزنوج من العداء والكراهية للرجل الأبيض .

٢ — طريق من تونس حتى بحيرة تشاد ، وهو طريق صحراوى شاق ، هلك كثيرون فى أثناء عبوره ، ومع ذلك استطاعت بعض العناصر أن تسلكه .

٣ — طريق وادى النيل إلى دارفور والحبشة والنيل الأبيض وبحر الغزال ، وهذا طريق أقل صعوبة من الطريق السابق .

٤ — الطريق من بلاد العرب عبر البحر الأحمر إلى الصومال والحبشة .

وقد ساعدت هذه الطرق على وصول كثير من العناصر الأجنبية إلى إفريقية ، فنجد مثلا أن العنصر الليبى أو عنصر البربر كان صاحب السيطرة على شمال إفريقية منذ آلاف السنين ، واتجه الليبيون أو البربر نحو الجنوب الشرقى حتى وصلوا إلى الحبشة والصومال ، ووصل بعضهم إلى السنغال والنيجر . كذلك نجد الساميين قد عبروا من بلاد العرب إلى إفريقية عن طريق البحر الأحمر منذ آلاف السنين ، ويقال إن أجداد المصريين الأوائل قد قدموا من آسيا حتى سواكن ، ثم وصلوا إلى النيل والنوبة واتجهوا شمالا حيث أنشأوا المملكة المصرية .

وكان للمصريين القدماء صلات وثيقة بالنوبة والسودان والحبشة والصومال ، حيث كانوا يرسلون أساطيلهم للتجارة وارتياد ساحل إفريقية الشرقى .

كذلك نلاحظ أن الفينيقيين قد استقروا فى شمال إفريقية فى القرن التاسع قبل الميلاد ، وأمكنهم الوصول إلى البحر الأحمر فى القرن السابع قبل الميلاد ، ويروى

هيرودوت أنهم قد داروا حول إفريقية من الشرق إلى الغرب فوصلوا إلى جبل طارق ثم إلى دلتا النيل فى أوائل القرن السابع قبل الميلاد أيضا . كما أسس الفينيقيون مراكز تجارية على ساحل إفريقية الغربى، ويقال إن القرطاجينيين داروا حول إفريقية، وأنهم أنشأوا علاقات تجارية منظمة مع أهالى غرب إفريقية[1] . كما أن الإغريق عرفوا بعض أجزاء من إفريقية، وكانت لهم تجارة مع الساحل الشمالى منذ حوالى ألف سنة قبل الميلاد ، وأنشأوا لهم مراكز تجارية فى تونس، وأقاموا مستعمرات مشهورة فى الساحل الشمالى بين مصر وطرابلس ، وكذلك اشتغل الإغريق بالتجارة فى مصر وعملوا فيها كجند مرتزقة، واستقروا فى دلتا النيل، وأصبحت لهم مراكز ومدن معروفة. وعندما زار هيرودوت مصر فى القرن الخامس قبل الميلاد سمع بأخبار النهر العظيم الذى هو جنوب الصحراء ويسكن حوله الزنوج ، وكان هذا هو نهر النيجر . كذلك عرف الإغريق بعض الأخبار عن سكان أواسط إفريقية وحيواناتها عن طريق الرواية . بل إن الإغريق استطاعوا التوغل فى داخل القارة ، وعبروا الصحراء حتى وصلوا إلى موضع الكمرون الحالية .

ثم غزا قمبيز الفارسى مصر فى القرن السادس قبل الميلاد، وأرسل بعض المستعمرين إلى الحبشة ، وكان يفكر فى الوصول إلى أعالى النيل .

ونلاحظ أيضاً أنه حدث كفاح بين أوروبا وآسيا ، أى بين فارس واليونان للسيطرة على البحر الأبيض ، وانتهى هذا الكفاح بانتصار اليونان على يد الاسكندر الأكبر ، واستقر الاسكندر فى مصر فى القرن الرابع قبل الميلاد ، وحكم البطالمة الإغريق مصر من بعده . وقد توغلوا إلى الجنوب حتى دنقلة وشرق الحبشة والصومال ، ووصلت أخبار بحيرات النيل الكبرى إلى العالم عن طريق التجار الإغريق ، الذين سمعوا بها من الزنوج والتجار في شرق إفريقية ، ثم ظهرت روما على مسرح التاريخ

1— Amanke Okafor and Others : The New West Africa, London 1953, P. 25.

وأصبحت صاحبة السيادة فى إيطاليا ، ثم اتسعت فى البحر الأبيض وأوروبا واصطدمت مصلحتها بمصلحة قرطاجنة فى شمال إفريقية ، وقام بينهما نضال عنيف انتهى بانتصار روما فى القرن الثانى قبل الميلاد ؛ وبذلك اتسع المجال أمامها فى إفريقية ، فأنشأت ولاية رومانية شرقى تونس ، وبعد ذلك استولى الرومان على بقية ساحل إفريقية الشمالى ، عدا غربى الجزائر ومراكش . وفى أواخر القرن الأول قبل الميلاد أصبحت مصر ولاية رومانية ، وبذلك توطدت أقدام الرومان فى إفريقية ، وبدأوا يتوغلون نحو الجنوب ، وعبروا الصحراء ، ووصلوا إلى أرض الزنوج فى منتصف القرن الأول الميلادى ، وضمت مراكش إلى الدولة الرومانية ، وبذلك حكمت روما شمال إفريقية كله من مراكش إلى مصر ، ووصل سلطانها إلى حـــدود الحبشة وإلى موضع اتصال النيل الأبيض بالأزرق ، واستطاع بعض الكاشفين اليونان فى العهد الرومانى كشف جزء من العطبرة والنيل الأزرق ، ووصل الرومان جنوبا مع النيل الأبيض حتى المستنقع الكبير الذى يمتد من فاشودة إلى أوغندة . كما نشط الإغريق فى التجارة فى عهد الرومان ووصلوا حتى زنجبار . وحوالى سنة ١٥٠م رسمت خريطة بطليموس الشهيرة للعالم ، وفيها نرى نهر النيل ينبع من بحيرتين قرب خط الاستواء ؛ ومن المستبعد أن يكون هذا تخمينا ، فلابد أن بعض الأخبار كانت تصل إلى دول البحر الأحمر من رحالة توغلوا فى الأقاليم الوسطى لإفريقية .

وفى القرن الخامس الميلادى غزت قبائل الوندال شمال إفريقية عن طريق أسبانيا ، وانضم الليبيون أو البربر الذين كرهوا الرومان إلى الوندال الغزاة . ولكن نفوذ الوندال زال من شمال إفريقية . واستطاع البيزنطيون أن يتغلبوا عليهـــم ويعيدوا الحكم الرومانى إلى شمال إفريقية فى القرن السادس .

ثم ظهر الإسلام وخرج العرب من شبه جزيرتهم ، تدفعهم حماستهم الدينية ، مع الرغبة فى إقامة دولة عظيمة ، فاجتاحوا أملاك الفرس والبيزنطيين واقتطعوا منها الشام ومصر ، ثم ساروا غربا وسيطروا على ساحل إفريقية الشمالى ، ووثبوا على

أسبانيا ، ثم انفصل شمال إفريقية العربى عن أسبانيا العربية ، ونشأت دول عربية متعددة فى شمال إفريقية ، مثل دولة الأدارسة فى مراكش والأغالبة فى تونس . وفى القرن العاشر ظهرت الدولة الفاطمية ، التى سيطرت على شمال إفريقية مع أجزاء من آسيا زمنا غير قصير . ولم يقتصر العرب على السيطرة على شمال إفريقية بل توسعوا نحو الجنوب ، وذلك لتأمين أملاكهم وتثبيت حكمهم فى الشمال ، والسيطرة على القوافل التجارية التى كانت تنتقل بين شمال القارة ووسطها . وكان اتجاه العرب صوب الجنوب أمرا طبيعيا ، ومنذ أن فتح عمرو بن العاص مصر فى القرن السابع أرسل قواته لغزو النوبة فجرى قتال عنيف ثم عقد الصلح مع أهلها ، وكذلك توغل العرب والبربر من مراكش جنوبا حتى وصلوا إلى مصب السنغال فى القرن العاشر ، وقد أدى هذا إلى نشر الإسلام فى حوض النيجر الأعلى . كما توغل العرب من فزان حتى كانم . وكذلك تقدموا جنوبا فى حوض النيل فى القرن الحادى عشر حتى وصلوا إلى دارفور ، وانحرف بعض هؤلاء نحو الغرب حتى السنغال ، فكأن العرب بعد أن استقروا فى الشمال أخذوا يتوغلون جنوبا من مواضع مختلفة ، وبذلك انتشر الإسلام فى وسط إفريقية وغربها مثل واداى وبورنو ودارفور وسونجاى ومالى ، وكذلك انتشر النفوذ العربى الإسلامى فى شرق إفريقية فى القرن العاشر الميلادى ، وهذا أمر طبيعى لقرب بلاد العرب من هذه المنطقة . وكان من الطبيعى أن ينشط العرب فى تجارة الهند ، وأصبحت لهم مراكز وجاليات ومستعمرات مهمة فى الحبشة وزنجبار وكلوا وغيرها . ولأهمية موضوع العرب فى شرق إفريقية خلال العصور الوسطى سأتحدث عنه بشىء من التفصيل .

العرب فى شرق افريقية خلال العصور الوسطى :

يطلق اسم شرق إفريقية بصفة عامة فى الوقت الحاضر على ذلك الجزء الشرقى من إفريقية الممتد من خليج عدن من رأس جردفوى إلى خليج ديلاجو ، وهو يشتمل على بلاد الصومال ومستعمرة كينيا البريطانية ، وبلاد تنجانيقا التى كانت مشمولة بالانتداب البريطانى بعد الحرب العالمية الأولى ثم وضعت تحت الوصاية البريطانية

بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يشمل مستعمرة موزمبيق البرتغالية . أما العرب فقد أطلقوا على هذا الاقليم بلاد الزنج، ولكن جغرافييهم اختلفوا فى تحديده . فالمسعودى يطلق هـــذا الاسم على جميع الأراضى الواقعة بين مصب نهر بلاد الجب ورأس (كورنيتس) ، ويدخل فيها منطقة (سفالة) المتاخمة لبلاد (الواق واق[١]) ، ويذكر ما يفيد بأن هذين البلدين من البلدان الكثيرة الغنية بالذهب . أما الإدريسى وأبى الفداء وياقوت الحموى وغيرهم، فقد أطلقوا هذا الاسم على كل الإقليم، ولكنهم أخرجوا منه منطقة سفالة[٢] وبلاد الواق واق .

وتاريخ العرب فى هذا الإقليم قديم ، ولكن من المحتمل أنه حتى ظهور الإسلام لم يقم العرب بإنشاء مستعمرات دائمة فى إفريقية الشرقية ، لأن إقامتهم فى هذا الساحل كانت مؤقتة ولأغراض تجارية . ولذلك كان لا بد من وجود دافع قوى يدفع سكان الجزيرة العربية إلى استيطان الساحل الشرقى الإفريقى غير الصحى . وقد وجد هذا الدافع بنمو الحكم المطلق فى عهد الدولتين الأموية والعباسية ، الذى أدى إلى فرار عدد كبير من المعارضين الدينيين والسياسيين إلى شرق إفريقية . ومن ثم أخذ النفوذ العربى فى العصور الوسطى يزداد قوة ورسوخاً فى ساحل الزنج .

وأكثر المصادر مساعدة لنا على فهم الحالة التى كان عليها الساحل الشرقى الإفريقى ، وكيف تطورت فى خلال العصور الوسطى ، ما كتبه الكثير من رحالة العرب وجغرافييهم ، والخريطة التى جمعها الإدريسى وأضاف إليها تعليقات من عنده وهو فى بلاط الكونت روبرت الصقلى فى القرن الثانى عشر ، والكتب التى ألفها فى نفس القرن أمثال ياقوت الحموى (كمعجم البلدان) وابن سعيد وغيرهما . وما كتبه ابن بطوطة عن رحلته إلى شرق إفريقية فى القرن الرابع عشر . كما يمكننا أن نستخلص بعض المعلومات من تفسيرات البرتغاليين فى نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر للأحوال السائدة فى المستعمرات العربية قبل مجيئهم .

---

(١) الواق واق هم شعوب البشمن ، وهم زنوج قصار القامة ومن أقدم سكان افريقية .

(٢) سفالة فى جنوب ثغر بيرا .

وأخيراً ما قام به بعض الباحثين من دراسة الآثار الخربة والعملة المختلفة وبقايا الخزف التى عثروا عليها مبعثرة فى مختلف أجزاء الساحل .

وكانت هناك هجرة عربية من بلاد العرب إلى شرق إفريقية حوالى عام ٦٩٥ م عند ما أراد الحجاج بن يوسف الثقفى ، عامل عبد الملك بن مروان على العراق ، أن يخضع إقليم عمان لارتباطه بعبدالله بن الزبير الخليفة بمكة . فلما لم يستطع سليمان وسعيد أبناء عباد الجلندى حاكما عمان أن يقاوما جيوش الحجاج هاجراً ومن معهما من قومهما إلى بلاد الزنج . ولكن غير معروف أى جزء من أجزاء هذا الإقليم استوطن الأخوان سليمان وسعيد ومن معهما . ولا يمنعنا ذلك من اعتبار هذه الهجرة حادثاً هاماً فى تاريخ إفريقية الشرقية ، لأنها ترينا كيف أن أهل عمان كانوا على معرفة وثيقة بالساحل الإفريقى منذ زمن طويل . ومن الطبيعى أن ينتقل الإسلام إلى شرق إفريقية بانتقال هذين الأميرين .

وبعد هذه الهجرة العمانية تسجل لنا الرواية العربية نشأة ثلاثة مراكز عربية فى الساحل الشرقى أسسها اللاجئون العرب ، ولكنهم لم يكونوا من أزد عمان ، بل من أقاليم أخرى . وأولاها هجرة طائفة من الزيدية [١] ، حوالى عام ٧٤٠ م ، إلى سواحل شرق إفريقية ، فانتشروا حتى خط الاستواء . وبعد ذلك بأجيال حدثت الهجرة الثانية التى قام بها سبعة إخوة من إقليم الإحساء ، حوالى عام ٩٢٠ م ، نتيجة ضغط شيخ مجاور لهم . ويقال إن هجرتهم إلى ساحل إفريقية كانت فى ثلاث سفن ، فأسسوا مدينتى مقدشو وبردة . وقد أخذت مقدشو تنمو وتتسع حتى صارت مدينة قوية وساد نفوذها غرب الساحل . ولما كان سنيو الإحساء ينظرون إلى الزيديين بعين الكراهية ويعتبرونهم زنادقة ، فقد أجلوهم عن الساحل ودفعوا بهم إلى الجنوب وإلى داخل القارة حيث اختلطوا هناك بالزنج وصاهروهم .

---

(١) الزيدية فئة من الشيعة من أتباع زيد بن على زين العابدين بن الحسين ، وقد هاجرت هذه الطائفة منهم إلى شرق إفريقية بعد مقتل زعيمهم زيد عام ٧٣٩ م فى الكوفة أيام الخليفة الاموى هشام بن عبد الملك .

ويلى هذه الهجرة هجرة فارسية قام بها الحسن بن على وأولاده الستة فى القرن العاشر أيضاً . والحسن بن على هذا ابن سلطان شيراز ، وكانت أمه جارية حبشية ، فنبذه إخوته واحتقروه فهاجر مع أبنائه الستة فى سبع سفن إلى شرق إفريقية . بعد ذلك هاجر بنو نبهان مالك من عمان إلى جزيرة باتا .

ويجب أن نلاحظ أنه على الرغم من أن مستوى العنصر الشيرازى فى المستعمرين كان عالياً فى الثقافة ، إلا أنه أدمج بالتدريج فى العنصر العربى .

كانت أهم هذه المستعمرات العربية من الشمال إلى الجنوب كما يلى : مقدشو وبرده وملندة وبمبا وزنجبار ومافيا وكلوا وموزمبيق وسفالة . وكان أغلب المدن يقع فى جزائر لاعتدال حرارتها من جهة ، ولسهولة تحصينها عن طريق البحر من جهة أخرى . وبعضها يقع على مسافة متوسطة من الساحل كجزيرة زنجبار ، وبعضها الآخر يقع على مقربة من الساحل مثل ممبسة وكلوا وغيرهما .

اشتغل المستعمرون العرب فى هذه المستعمرات الناشئة بالتجارة ونقل المحصولات بطريق البحر ، وهو عمل اشتغل به أجدادهم من قبل ، كما اشتغل به غيرهم من الشعوب البحرية المستعمرة . وكانت ممبسة وزنجبار وغيرهما من المدن تماثل فى أهميتها التجارية المدن الفينيقية مثل صور وصيدا فى شرق البحر المتوسط ، وسنغافورة وهنج كنج فى شرق آسيا . وكانت هذه المدن فى أول نشأتها عبارة عن مراكز تجارية محصنة تحصيناً قوياً وتحميها قوة بحرية . ثم أخذت تنمو وتتسع فى داخل أسوارها حتى تحولت بالتدريج إلى مدن زاهرة ، قد نسقت بها الشوارع وأقيمت فيها المنازل المشيدة بالحجر والمونة أو بالخشب ، ولها نوافذ كبيرة ومداخل واسعة ، وأحواش فسيحة وحدائق غناء . وكانت المنازل على نسق المنازل الموجودة فى جنوب أوروبا . وكانت أبوابها وإطارات نوافذها الخشبية منقوشة نقشاً بديعاً ومزينة بالرسوم المعدنية البارزة . ومنذ أن تحول الساحل إلى الإسلام فى القرن التاسع أو العاشر بنيت بها الجوامع على الطراز الفارسى الرائع ، وكان لكل مدينة جوامعها الخاصة .

هنا فى هذا الوطن الجديد احتفظ المستعمرون العرب بأساليب معيشتهم التقليدية ، غير أنهم انصرفوا إلى النضال والنزاع الداخلى . أى النزاع بين أفراد العائلة ، فالقبيلة ، للوصول إلى كراسى الحكم فى هذه المدن الحكومية الصغيرة ، ثم يتعدى هذا النضال إلى كفاح خارجى يقوم بين المدن الساحلية ، كل يريد أن يحوز قصب السبق فى مضمار التفوق السياسى والتجارى ، ولكن هل أدى هذا النضال إلى تكوين وحدة سياسية ؟ . . لم تدلنا المصادر التاريخية على تكوين مثل هذه الوحدة ، وكل ما دونته هو أن ذلك العدد الكبير من الأسرات الحاكمة كان يضرم نار الحرب — كل مدينة على جارتها أو جاراتها من المدن الأخرى ، وقد تخضعها أو تفشل فى إخضاعها . حقيقة لقد أدى هذا الإخضاع فى بعض الأحيان إلى تكوين نواة من الوحدة السياسية ، ولكنها نواة لم تكبر وتتسع حتى تتحول إلى وحدة سياسية متماسكة ، كما أنها لم تدم طويلا . وأقرب مثـــل لذلك ما قامت به ممبسة فى القرن الثانى عشر إذ أخضعت جزءاً من الساحل . وما عملته (باتا)عام ١٣٣٥ م، حيث أخضعت الساحل الشرقى من ملندة إلى كلوا ماعدا زنجبار. فقد خرجت عن سيادتها . ويماثل هذه الحقيقة ما قامت به المدن الأخرى كمقدشو وزنجبار ،إذ فرضت كل منها سلطانها على بعض المدن الأخرى فى فترات مختلفة . غير أن كلوا كانت أشهر هذه المدن الساحلية وأقواها وأطولها حكماً . ويرجع ذلك من غير شك إلى عظم مكانتها السياسية والتجارية . وقد عظم شأنها وامتد نفوذها جنوباً ،حتى أصبحت صاحبة السيادة على الجزء الجنوبى من الساحل الشرقى وما يقع فيه من الموانىء مثل موزمبيق ذات الميناء الجيد ، وسفالة المشهورة بتجارتها فى الذهب . ورغم ذلك لم تكن سيادة كلوا السياسية تامة ولا مستديمة .

وبطبيعة الحال نجم عن قيام الحروب المتواصلة بين هذه المدن أن تأصلت بينها العداوة ، وأفضل مثل لذلك تلك العداوة التاريخية التى كانت قائمة بين ملندة وممبسة ، والتى دامت مدة طويلة قبل مجىء البرتغاليين للساحل وبعد مجيئهم لدرجة أن تحالفت ملندة معهم ضد عدوتها ممبسة ، وقد كوفئت ملندة على إخلاصها لهم بإهدائها نصيباً من أسلاب عدوتها ممبسة . ومما لا شك فيه أن انعدام الوحدة السياسية ، وقيام الحروب وتأصل العداوة بين المدن العربية أدى إلى إضعاف قوتها الحربية . وقد

كان من الممكن أن تبقى متنعمة بحرية استقلالها ، ومتمتعة بثروتها الطائلة ما دامت بعيدة عن أنظار الدول الغربية . فلما جاء البرتغاليون الى الساحل فى أواخر القرن الخامس عشر، وبهرهم ماشاهدوه من قيام الحضارة وتدفق الثروة، أمكنهم التغلب على مدنه وإخضاعها لنفوذهم فىمدى لا يزيد على عشرسنوات .

لم يكن المجتمع الذى نما فى هذه المستعمرات العربية عربياً صرفا ، بل كان يتكون من أربع طبقات اجتماعية متباينة ، أولى هـــذه الطبقات كانت الطبقة الممتازة التى تملك فى يدها مقاليد الحكم . وبطبيعة الحال كانت تتكون من العرب ، كما هى عادة معظم المستعمرين ، سواء الذين استوطنوا هذه القارة فيما بعد أو غيرها من القارات .

ويلى هذه الطبقة طبقة الهنود ، وهم الذين ارتبطوا بالاستعمار العربى ارتباطا وثيقا لا فى العصور القديمة أو الوسطى فحسب ، بل فى العصور الحديثة أيضا . كان هؤلاء الهنود يمتلكون الكثير من السفن . وكان بعض ربانها من الهنود . ولما كان العرب من الطبقة الراقية ، ولا تميل الغالبية منهم إلى ممارسة العمل ، فمن المحتمل جدا أن معظم الأعمال التجارية كانت وقتئذ فى أيدى الهنود ، ولا تزال كذلك إلى اليوم ، ويحدث ذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كإدارة أملاك الأغنياء من العرب ، غير أنه من المؤكد أن هؤلاء الهنود كانوا يحتكرون التجارة الجزئية كما هى حالهم اليوم فى إفريقية الشرقية ، فهم الآن أصحاب المال ، فمنهم الصرافون والمرابون والماليون . ولكن إذا كان هؤلاء التجار الهنودقد أسدوا خدمة جليلة إلى هذا المجتمع ، وأمدوا العرب بالثروة ، إلا أنه كان على العرب أن يدفعوا ثمن هذه الخدمة غاليا ، إذ أدى اعتمادهم على المهـارة والصناعة الهندية على مر الزمن إلى إضعاف استقلالهم الاقتصادى .

أما الطبقة الثالثة فى هذا المجتمع فكانت عبارة عن عنصر هو خليط من الآسيوى والإفريقى ، وكان هذا العنصر مختلفا عن باقى العناصر الجنسية الأخرى فى اللون

واللغة وطول القامة ، وكان يتكلم لغة هي خليط من العربية والإفريقية وغيرهما ولكنه اعتنق الإسلام . ويعرف هذا العنصر بالسواحلي ، وتعرف لغته بالسواحلية ، ولهذا كانت دهشة البرتغاليين عظيمة ، عندما قدموا إلى الساحل ، من اختلاف السكان . وقد ذكر أحد الكتاب البرتغاليين الذين صحبوا داجاما في رحلته الأولى في وصفه لحاشية شيخ موزمبيق أنهم رجال بيض وسود وسمر .

وأخيرا تأتي الطبقة الرابعة في هذا المجتمع، وهي طبقة العبيد الإفريقيين، ولم يكونوا أقلية ، بل كانت منهم الغالبية من السكان ، وقد احتفظ بهم العرب من تجار العبيد ، واستخدموهم في أعمال الخدمة في المنازل والحدائق والمزارع ، أو حمالين في القوافل ، أو جندا في الجيش . ومن الطبيعي أن تتأثر حياة القبائل الإفريقية ، التي كانت تعيش بالساحل تأثرا عميقا بإنشاء هذه السلسلة من المستعمرات العربية بينها . غير أن عملية التأثير هذه كانت تدريجية غير عنيفة . ففي أول الأمر كان التجار العرب يجوبون الساحل بقصد التجارة ثم يرحلون عنه . ثم أخذوا بعد ذلك ينشئون المراكز التجارية على طول الساحل . وكانت هذه العملية الاستعمارية هادئة تأخذ مجراها الطبيعي . إذ لم يرد في المصادر التاريخية أي ذكر عن وجود عصر مظلم من الغزو . ولكن مما لا شك فيه أن عملية الغزو احتاجت ،في بعض الظروف وتحت ضغط الحاجة ، إلى استخدام القوة المسلحة ، كما في حالة الاستيلاء على الأرض . غير أن هذه الحقيقة لا تمنعنا من أن نعتبر أن العرب أخضعوا سكان الساحل من الوطنيين بسهولة، وذلك نظرا إلى تفوقهم النسبي في القوة والسلاح . وسواء أكان هذا الخضوع عاما أم غير عام ، فقد كان الاتصال وثيقا بين المستعمرين العرب والقبائل الوطنية الساحلية . وآية ذلك هذا التصاهر الذي بدأ بينهم مبكرا والذي أنتج العنصر الساحلي ، وهو العنصر الذي شارك العرب في العقيدة الدينية والحياة الاجتماعية بنسب متفاوتة ، وهو الذي اكتسب على مر الزمن صفات هي خليط من الإفريقية والآسيوية .

وهناك حقيقة جديرة بالاعتبار ، فبالرغم من وجود العقبات الطبيعية التي وقفت حجر عثرة في طريق استعمار العرب للجهات الداخلية ، فإنهم وصلوا في بعض الأحيان

إلى بلاد أوغندة وحوض الكونغو ، حيث أنشأوا لهم فيها مراكز تجارية دائمة مبعثرة هنا وهناك . ولا يرجع سبب إنشائها إلى رغبة التجار من العرب فحسب ، بل إلى صعوبة الانتقال فى مواسم المطر ، فيضطرون إزاء ذلك إلى البقاء أشهرا عديدة ، ولذلك أقاموا لأنفسهم المنازل المريحة للإقامة بها ، كما أنشأوا بها المخازن الخاصة بخزن السلع . ومعنى ذلك أن هذه العملية لم تكن استعمارا بالمعنى المفهوم منه . وقد يخيل للإنسان ولأول وهلة أن تأثير هذه الإقامة العربية المؤقتة فى حياة القبائل الإفريقية ضعيفا ، غير أن الحقيقة خلاف ذلك ، إذ كانت هذه الإقامة عظيمة الأثر فى حياتهم ، فإن مجرد رؤية هذه القبائل المعزولة رجالا غرباء ، وأشياء غريبة عن بيئتهم ، كان بلا شك عميق الأثر فى نفوسهم وحياتهم .

أما فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية التى كانت عليها هذه المستعمرات العربية، فقد كانت التجارة وحدها الأساس الاقتصادى فى حياة العرب . وإذا قامت بها بعض الصناعات فإنها كانت قليلة ، وكان غرضها الأول سد مطالب السكان لا التصدير للخارج أما عن هذه الصناعات فأهمها صناعة الثياب القطنية الدقيقة الصنع فى مقدشو ، وكانت تصدر إلى مصر وغيرها ، واستخراج الحديد فى مدينتى ملندة وسفالة . أما عن الزراعة فكانت بمقياس صغير ، وغايتها الاستهلاك المحلى . وشبيه بذلك أيضا تلك الحيوانات التى كانوا يربونها كالماشية والأغنام والماعز والطيور الداجنة ، فكل هذه لم ترب لغرض تصديرها بل لسد حاجة السكان . أما الكماليات الإفريقية المعروفة منذ القدم ، وهى العاج والرقيق وذهب سفالة وزيت النخيل والعنبر ، فقد اعتبرها العرب كافية لإمدادهم بالثروة الطائلة ، ولذا بذلوا كل ما فى طاقتهم لإنمائها وإصدارها للخارج . ومما كتبه رحالة العرب والغرب عن المدن العربية نقف على حضارتها وعادات أهلها فى خلال العصور الوسطى ، وبخاصة فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

تملكت الدهشة ابن بطوطة من عظم الثروة والحضارة فى إفريقية الشرقية ، وهو الرحالة الذى كان على معرفة وثيقة بمستوى الحياة العربية فى البلدان الواقعة على

شواطىء البحر المتوسط ، وفى مكة فى القرن الرابع عشر . فمن وصفه لمدينة مقدشو التى زارها حوالى ١٣٣٢ م نستنتج أنها كانت أهم مدن الساحل ، فقد وصفها بأنها « مدينة كبيرة متناهية فى الكبر، وأهلها لهم جمال كثيرة ينحرون منها المئين فى كل يوم، ولهم أغنام كثيرة . وهم تجار أقوياء ،وبها تصنع الثياب المنسوبة إليها التى لانظير لها ، ومنها تحمل إلى ديار مصر وغيرها » .

وقد تأثر ابن بطوطة كل التأثر من اتصاف أهلها بلطف المعشر ، والأدب الجم والكرم الحاتمى إذ يقول « ومن عادة أهل هـــذه المدينة أنه متى وصل مركب إلى المرسى تصعد الصنابق (وهى القوارب الصغيرة) إليه ، ويكون فى كل صنبوق جماعة من شبان أهلها ، فيأتى كل واحد منهم بطبق مغطى فيه الطعام ، فيقدمه لتاجر من تجار المركب ويقول هذا نزيلى . وكذلك يفعل كل واحد منهم . ولا ينزل التاجر من المركب إلا إلى دار نزيله من هؤلاء الشبان ، إلا من كان كثير التردد إلى البلد وعرف أهله فإنه ينزل حيث شاء . فإذا نزل عند نزيله باع له ما عنده واشترى له[١] » .

وكان اسم سلطان مقدشو وقت زيارته — أبو بكر بن الشيخ عمر ، وهو فى الأصل من الزنوج ويعرف اللغة العربية ولكنه يتكلم بالمقدشية . ويصف لنا ابن بطوطة الطريقة المتبعة فى التفتيش الجمركى إذا وصل مركب جديد إلى الميناء . فبمجرد وصول المركب « يصعد إليه صنبوق السلطان فيسأل عن المركب من أين قدم ، ومن صاحبه ، ومن ربانه ، (وهو الرئيس) ، وماوسقه (أى حمله) ، ومن قدم فيه من التجار وغيرهم ، فيعرف بذلك كله ويعرض على السلطان ،فمن استحق أن ينزله عنده أنزله[٢] » .

أما عن كلوا فنرى ابن بطوطة يصفها لنا على أنها من « أحسن المدن الساحلية وأتقنها عمارة . ولكن مبانيها مشيدة كلها بالخشب ، وأمطارها كثيرة ، وأكثر أهلها

---

(١) ابن بطوطة : رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار فى غرائب الامصار وعجائب الاسفار ط ١٢٨٧ هـ ص ١٥٢

(٢) ابن بطوطة: المرجع السابق ص ١٥٣

من الزنوج المستحكى السواد ، ولهم شرطات فى وجوههم . . وهم شافعية المذهب ، وقد وصف مساجد ممبسه بأنها « مشيدة بالخشب ، محكمة الإتقان ، وعلى كل باب من أبواب المساجد بئر أو بئران » .أما عن أهلها فقـــد ذكرهم بالمديح لأنهم أهل دين وعفاف وهم شافعية المذهب كأهل كلوا[1] .

وكان البرتغاليون أول من جاء إلى الساحل الشرقى من الأوروبيين ، فأخذتهم الدهشة إذ وجدوا مجتمعاً متمديناً ، لايقل شأناً عن المجتمعات الأوروبية المعروفة لهم وقتئذ . وكان شيخ موزمبيق وحاشـيته أول من وقعت عليه أنظار فاسكودا جاما من الإفريقيين الشرقيين — فما أبصر بالشيخ متشحاً بالثياب الحريرية الموشاة بالذهب، وعلى رأسه العمامة الحريرية المزركشة بالذهب أيضاً ومتقلداً سيفه وخنجره ، وفى معيته أفواج من عشائر العرب فى أفخر الثيـــاب ، تتقدمهم الآلات الموسيقية صادحة بأنغامها — أدرك للحال علة ازدراء الشيخ للهدايا البسيطة التى قدمها إليه . ثم عرج داجاما فى طريقه على مدينة ملندة ، عدوة ممبسة اللدودة حيث أوفد مبعوثه إلى ملكها، فاستقبله بالحفاوة فى قصر قد أثث بالأبسطة والسجاجيد الفاخرة والأرائك والمقاعد المطعمة بالذهب والعاج . وفى هـــذه المدينة أخذ العجب مأخذه من البرتغاليين من حسن نظام شوارعها المستقيمة ، وجمال منازلها ومتانة بنائها بالحجر وتعدد طبقاتها. وكان سكانها من العرب يملكون الدور الفسيحة ، ويلبسون الثياب الحريرية والقطنية الجميلة ، ويحملون السيوف والخناجر . أما عن ممبسة فقـــد وجدها البرتغاليون مدينة كبيرة،ذات منازل عاليـــة مشيدة بالحجر وشوارع منتظمة على طراز شوارع كلوا . وتلبس النساء ثيـــاباً فاخرة مصنوعة من الحرير وموشاه بالذهب . وتجارة المدينة عظيمة،وميناؤها جيد ترسو فيه سفن عديدة .

المهم أنه فى نهاية القرن الخامس عشر وصل العرب فى شرق إفريقية إلى مستوى عال من الحضارة المادية ، ولكن بنهاية هـــذا القرن انتهى عصر إفريقية الشرقية الذهبي ، فلقد شاهد البرتغاليون حياة العرب الرغدة ، وشاهدوا تجارتهم الزاهرة

---

(١) ابن بطوطة:المرجع السابق ص ١٥٥

ومدنهم العامرة ، وثروتهم الطائلة ، فعزموا على ألا يفلت الساحل من أيديهم ، ولما لم تقم بين المستعمرات العربية أية وحدة سياسية ، ولما كانت العداوة والبغضاء والحروب متأصله بينها ، فقد ضعفت قوة العرب الحربية أمام البرتغاليين الأقوياء مما سهل على هؤلاء غزو الساحل الإفريقى الشرقى .

كشوف الأوروبيين واستعمارهم فى إفريقية فى العصر الحديث حتى سنة ١٨٨٠

كانت حركة الكشف الجغرافى إحــدى ثمرات عصر النهضة الأوروبية الحديثة التى كانت من أسس التاريخ الحديث كله . وقد اشتركت شعوب عدة فى هذه الحركة ، إلا أن البرتغاليين كانوا أسبق من غيرهم فى كشف سواحل إفريقية الغربية ، ويمكن إرجاع ذلك إلى عامل تاريخى وآخر جغرافى . فمن الناحية التاريخية كان شبه جزيرة ايبيريا يحتلها العرب فيما عدا جزءاً فى الشمال الغربى . ولما بدأت شعوب شبه الجزيرة تنشط فى مناهضة العرب ، بدأ تحرير البرتغال قبل أسبانيا فاستكملت استقلالها قبل سنة ١٣٠٠ م ، بينما ظلت أسبانيا حتى القرن الخامس عشر تطارد العرب ، وبذلك أتيحت الفرصة للبرتغال أن تتجه اتجاهاً بحرياً لعدم وجود عدو داخلى كما هو الحال فى أسبانيا . أما العامل الجغرافى ، فهو أنه فى تلك العصور الأولى للكشف كانت المسافة هامة جداً فى قيام الرحلات ، والبرتغال بطبيعة موقعها أقرب ولو بقليل إلى السواحل الإفريقية . وعلى كل حال كان من المنتظر أن يقوم هذا الكشف فى بادىء الأمر من قبل دولة من دول البحر المتوسط ، لا من دول أوروبا الغربية . يضاف إلى هذا عامل شخصى، وهو شخصية هنرى الملاح ، وهنرى هـذا كان ابن ملك البرتغال من أم انجليزية ، وكان طموحاً جداً ،فأخذ على عاتقه تمويل وتنظيم رحلات الكشف تجمع بين هدفين :

١ ــ الهدف الأول محاربة المسلمين فى السواحل القريبة خصوصاً ساحل شمال إفريقية .

٢ ــ الهدف الثانى الوصول إلى سواحل العبيد ظاهرياً للتبشير بينهم وتحويلهم إلى الكاثوليكية ،ولكن هذا كان يتضمن اقتناصهم كعبيد .

بهذه الروح احتلت البرتغال ميناء سبته Sebta سنة ١٤١٥ ، وجاء هذا الاحتلال بعد حصار خسر فيه البرتغاليون كثيراً ، ومن جملة ما خسروه أحد أبناء الملك ، وبعد ذلك بخمس سنوات وصلوا إلى جزر ماديرا ، واستمر توغلهم رحلة إثر أخرى حتى بلغوا ساحل سيراليون فى العام التالى لوفاة هنرى الملاح الذى مات سنة ١٤٦٠ م.

وفى سنة ١٤٧١ عبروا خط الاستواء لأول مرة ، ولكنهم لم يصلوا إلى مصب الكنغو إلا بعد ذلك بثلاث عشرة سنة . وفى سنة ١٤٨٦ قامت رحلة شهيرة قائدها بارثلميودياز Partholomew Diaz ، وسبب شهرة هذه الرحلة أن السفن وصلت لأول مرة إلى رأس الرجاء الصالح ، بل وتعدتها قليلا إلى الشرق .

ولم يتم بارثلميو الرحلة إلى الشرق ، وبقى هذا الشرف التاريخى حتى حصل عليه فاسكوداجاما فى رحلته التى استغرقت حوالى ثلاث سنوات من ١٤٩٧ ، ووصل إلى قاليقوط فى الهند فى مايو سنة ١٤٩٨ ،وعاد إلى لشبونة فى سبتمبر ١٤٩٩ . وهذه الرحلة لاتقل فى أهميتها عن كشف الأمريكتين .

وبالرغم من هذه الأسبقية للبرتغال ، فان دولتهم لم تجن ثمار كشفها لدرجة كبيرة كما يتضح من توزيع ممتلكاتهم فى إفريقية والشرق فى الوقت الحاضر ، ويمكن تعليل ذلك بثلاثة عوامل هى :

١ — إن البرتغال شعب قليل العدد ، ولا يمكنه الاحتفاظ بمساحات كبيرة من المستعمرات ، بل يكتفى بمحطات تجارية .

٢ — إن إفريقية كان ينظر إليها دائما كوسيلة فقط للوصول إلى الشرق، لا أهمية لها فى حد ذاتها .

٣ — إنه فى القرن السادس عشر احتلت أسبانيا البرتغال ، ودام احتلالها حوالى ٨٠ سنة ، فلما قامت الحروب بين أسبانيا ودول أخرى من شمال أوروبا، مثل بريطانيا وهولنده ،انتقلت حيازة كثير من الممتلكات البرتغالية إلى هذه الدول الشمالية .

أما عن الفرنسيين ، فادعوا أن أحد مواطنيهم كان أول أوروبى أسس محلة فى جزر كنارى ، ولكن كان هـــذا المواطن الفرنسى يدين بالولاء للملك قشتالة Castale، ولذلك ضمت هذه الجزر إلى الممتلكات الأسبانية فى القرن الخامس عشر . ولكن بعد ذلك قامت رحلات من بريتانى ، ووصل الفرنسيون الى ساحل غرب إفريقية حتى السنغال . ومنذ ذلك الوقت تبدى فرنسا اهتماما بهذه الجهة ، وكثيراً ما استفادت منها ،لأنه ظهر أن السنغاليين من خيرة الجنود فى الحروب الحديثة، وأكثر استعمالهم فى المستعمرات .

وبدأ الإنجليز محاولاتهم الكشفية بالتجارة مع سواحل إفريقية فى أواخر القرن الخامس عشر. ولكن البرتغاليين احتجوا على ذلك لأسبقيتهم فى الكشف ،فامتنعت بريطانيا عن إرسال حملات تعترف بها الحكومة ، واقتصر الأمر على شبه لصوصية بحرية تتغاضى عنها الحكومة ولو أنها لا تشجعها . وفى القرن السادس عشر نظمت رحلات بريطانية الى ساحل غانة، وبالأخص غمبيا وساحل الذهب .

وبدأ الهولنديون رحـــلاتهم فى أواخر القرن السادس عشر، أى أنهم جاءوا متأخرين . والسبب فى ذلك الحروب الدينية التى اشتركوا فيها فى أوروبا . غير أنهم احتلوا بعض الجزر ، واستقروا فى جزء من ساحل الذهب ، وكانوا يطمعون فى التوغل فيه لولا أن الحالة السياسية فى أوروبا كانت لا تمكنهم من المغامرة بقوات كبيرة فى الخارج .

ونشط الدانمركيون فى القرن السابع عشر ، واهتموا بساحل الذهب أيضاً حيث بنوا قلعة كبيرة باسم Christianborg Castle [1]، وهذه القلعة أو القصر لا تزال مقر الحاكم العام الإنجليزى حتى الآن .

أما عن البروسيين ، فقد تكونت شركة فى أواخر القرن السابع عشر ، وأقامت محلتين فى ساحل الذهب أيضا ، ولكن بعد ٤٠ سنة باعتهما الى الهولنديين ، ولم

(١) Christian اسم الملك و Borg معناها مدينة .

تعد ألمانيا الى إفريقية الا فى سنة ١٨٨٠ .

ويمكننا أن نلخص ما كانت تمتلكه الدول الأوروبية فى إفريقية سنة ١٨١٥ — وقت مؤتمر فيينا فيما يأتى :

١) الأسبانيون كان لهم مدينتا سبتة ومليلة Mellila (المدينتان فى مراكش الأسبانية)، وجزر كنارى ، وجزيرة فرناندوبو Fernando Po فى خليج غانة .

٢) البرتغاليون كان لهم غانة البرتغالية ، وأنجولا ، وموزمبيق ، وجزر ماديرا ،والرأس الأخضر ، وأزورس Azores ، وسانت توماس وبرنسيب Prencipe ، وهما مدينتان فى ساحل غانة ومشهورتان بالكاكاو .

٣) الهولنديون لم يكن لهم إلا موطناً صغيرا على ساحل الذهب .

٤) الفرنسيون كان لهم السنغال ، وريونيان Reunian (على المحيط الهندى) وبعض المحلات فى جزيرة مدغشقر .

٥) الإنجليز كانت لهم سيطرة قوية على ساحل الذهب وغمبيا ، وبعض أجزاء سيراليون ، ثم فى الجنوب منطقة الرأس ، وبعض جزر المحيط الهندى مثل سيشل وموريس (نسبة إلى أحد الأشراف البرتغال اسمه موريس) ، وجزيرة سانت هيلانه بالمحيط الأطلسى [1] .

وهكذا فى سنة ١٨١٥ كان للأوروبيين الحق فى امتلاك أقل من خمسمائة ألف ميل مربع ، أو $\frac{1}{24}$ من مساحة القارة كلها ، وربما كان $\frac{1}{32}$ من هذا الـ $\frac{1}{24}$ هو فقط المحتل فعلا أو الذى تقوم فيه إدارة ما . ولكن بين سنتى ١٨١٥ ، ١٨٨٠ بدأ التوغل الأوروبى الحقيق فى إفريقية ، ولو أنه كان غير واضح المعالم ، وعلى فترات متقطعة ، وفى أثناء هذه الفترة كانت الممتلكات الحقيقية كما يأتى :

(1) J. Scott Keltie : The Partition of Africa pp, 88-94

١ — بدأت فرنسا فى سنة ١٨٣٠ غزو الجزائر الذى تم قبل سنة ١٨٤١ . وفى ابريل سنة ١٨٥٤ حل الجنرال فيدهرب Faidherbe محل الكابتن بروتيه Protet كحاكم عام على السنغال ، وتحت إدارته النشيطة زادت الرقعة التى تحتلها فرنسا زيادة ملحوظة(١). وفى سنة ١٨٦٨ تركزت الحماية الفرنسية على بورتونوفو Porto Novo على ساحل داهومى ،ولو أنه لم تتخذ التدابير لتوسيعها . وفى سنة ١٨٤٢ وضع أساس امبراطورية الكونغو الفرنسية عندما حصل الفرنسيون على مركزفى جابون Gabon. وتبع ذلك — فى حوالى سنة ١٨٦٠ — اتساع الممتلكات الفرنسية فى الداخل(٢) . وأخيرا اشترت فرنسا فى سنة ١٨٦٢ أوبك على الساحل الصومالى من سلطان تاجورا ، ولو أنه لم تعمل محاولات فى ذلك الوقت لتثبيت مركز هذا الإحتلال .

٢ — ولقد اتسع نفوذ بريطانيا قليلا فى سيراليون وساحل الذهب . وفى سنة ١٨٦١ حصلت على لاجوس Lagos . أما خليج وولفش Walfish Bay ولو أنه كان يعد بريطانيا فى سنة ١٨٧٨ ، إلا أن امتلاكه كان يتبع بالفعل فترة الاستعمار الاقتصادى بعد سنة ١٨٨٠ . وأهم الممتلكات البريطانية ما بين ١٨١٥ ، ١٨٨٠ كانت فى جنوب إفريقية، حيث أصبح الحد الشمالى لها فى هذه المنطقة مكونا من نهر الأورنج ودولة الأورنج الحرة The Orange Free State والترنسفال وشرق إفريقية البرتغالى . وكانت الرقعة التى تمتلكها بريطانيا فى جنوب إفريقية فى سنة ١٨٨٠ حوالى ٢٥٠ ألف ميل مربع .

ففى الخمسين سنة ما بين ١٨٣٠ ، ١٨٨٠ كان أهم ما استعمره الأوروبيون هو الجـــزائر ، واحتلال البريطانيين لمائة وثلاثين ألف ميل مربع فى جنوب إفريقية . وبواسطة المغامرة الجزائرية أصبحت فرنسا تحتل مساحة تقدر بأزيد من مليون ميل مربع ، ولكن فى سنة ١٨٨٠ لم يكن عشرة فى المائة من مساحة القارة خاضعا خضوعا فعليا للأوروبيين . وفى العشرين سنة التى تلت استولى الأوربيون على الجزء

(1) Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire Des Colonies Francaises et de L'expansion de la France dans le monde Paris 1931. Tome IV, PP 113 — 115.

(2) Ibid., pp 368-382 .

الباقى من القارة جميعه — ما عدا مراكش وطرابلس — وقسموه فيما بينهم . وقد تم معظم هـــذه العملية إلى حد كبير فى العشر سنوات التى تلت ١٨٨٠[1] ، ويبين الجدولان الآتيان الممتلكات الأوروبية فى إفريقية فى سنتى ١٨١٥ ، ١٨٨٠ :

جدول رقم « ١ » فى سنة ١٨١٥[2]

المنطقة الممتلكة	مساحتها	الدولة التى تمتلكها
الساحل الشمالى :	لا شىء	......
الساحل الغربى :		
السنغال	مساحة صغيرة	فرنسا
غمبيا	مساحة صغيرة	بريطانيا
غينيا	مساحة صغيرة	البرتغال
سيراليون	مساحة صغيرة	بريطانيا
ساحل الذهب	مساحة صغيرة	بريطانيا
أنجولا	غير محددة	البرتغال
الجنوب :		
منطقة الرأس	١٢٠,٠٠٠ ميل مربع	بريطانيا
الساحل الشرقى :		
إفريقية الشرقية البرتغالية	غير محددة	البرتغال
المجموع بالتقريب	٥٠٠,٠٠٠ ميل مربع	

(1) Wooli, Leonard : Empire and Commerce in Africa pp,55-56
(2) Ibid., 60 ·

جدول رقم « ٢ » فى سنة ١٨٨٠ (1)

المنطقة الممتلكة	مساحتها	الدولة التى تمتلكها
الساحل الشمالى :		
الجزائر	غير محددة	فرنسا
الساحل الغربى :		
السنغال	مساحة صغيرة	فرنسا
غمبيا	مساحة صغيرة	بريطانيا
غينيا	مساحة صغيرة	البرتغال
ساحل الذهب	مساحة صغيرة	بريطانيا
لاجوس	مساحة صغيرة	بريطانيا
جابون	مساحة صغيرة	فرنسا
سيراليون	مساحة صغيرة	بريطانيا
أنجولا	غير محددة	البرتغال
الجنوب :		
منطقة الرأس .. الخ	٢٥٠٫٠٠٠ ميل مربع	بريطانيا
الساحل الشرقى :		
إفريقية الشرقية البرتغالية	غير محددة	البرتغال
المجموع الكلى بالتقريب	١٫٠٠٠٫٠٠٠ ميل مربع	

(1) Ibid, p 60.

الفصل الثالث

دوافع الاستعمار فى إفريقية ـ استعمار بلجيكا للكنغو سنة ١٨٨٠ ـ التوسع الاستعمارى الأوروبى فى إفريقية بعد سنة ١٨٨٠

دوافع الاستعمار فى إفريقية :

تقريبا إلى سنة ١٨٨٠ ، التاريخ الذى حددناه لتقسيم إفريقية بين الدول الأوروبية لم يكن هناك دافع واحد قوى يحرك السياسة الأوروبية . فقبل سنة ١٨٠٠ مثلا كانت أغراض الاستعمار بعضها دينى ، والبعض اقتصادى ، والبعض عاطفى ، كما أن الأسرات المالكة كانت لها أطماع شخصية لمجرد التوسع . وحتى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تكن قد تحددت الدوافع التجارية أو الصناعية أو المالية التى كانت أهم دوافع الاستعمار فيما بعد . فإذا أخذنا أول فتح لإفريقية فى العصر الحديث من قبل دولة أوروبية ، وهو استيلاء فرنسا على الجزائر سنة ١٨٣٠ ، نجد أن السبب المباشر لم يكن اقتصاديا ، بل عاطفيا من ناحية واستراتيجيا من ناحية أخرى . فرنسا كانت تطمع فى الجزائر لأسباب استراتيجية لا لأسباب اقتصادية ، لأن سواحلها تجاور فرنسا ، ولأن مشكلة البحر المتوسط وتقسيم الامبراطورية التركية جعل فرنسا تتخذ عملا إيجابيا تقاوم به تدخل الإنجليز فى شرق البحر المتوسط . توجد أسباب أخرى داخلية فى فرنسا نفسها ، ففرنسا بعد الحروب النابليونية مرت فى فترة من الضعف ، وكادت تفقد مهابتها الدولية ، وكان الشعب دائماً فى حالة قلق داخلى ، فاستخدمت حادثة الجزائر لتحويل نظر الشعب من الناحية الداخلية إلى ناحية خارجية ، وحاولت فرنسا أيضا أن تظهر أنها أفاقت من ضعفها وأصبحت تفكر من جديد

تفكيراً امبراطوريا . فكل الأسباب التى جعلت فرنسا اذاً تدخل مدينة الجزائر لاتمت الى الناحية الاقتصادية .

فى منتصف القرن بدأت العوامل الاقتصادية تظهر قليلا ، ولكنها لم تكن حتى تلك اللحظة المحرك الأساسى لسياسة الدول . فلم يكن دزرائيلى مثلا يفكر فى ضم أراضى جديدة لأغراض تجارية أو اقتصادية ، بل كان المقام الأول لايزال للنواحى الاستراتيجية وحب الفخفخة أو الظهور .

أما سياسة الاستغلال الاقتصادى فى الاستعمار Economic Imperialism فإنها ظهرت بوضوح فى العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر. ففى الدول الصناعية الكبرى انتقلت مقاليد الأمور إلى طبقـــات التجار وأصحاب المصانع والرأسماليين . وتبدلت المثل العليا فى التوسع الاستعمارى إلى أغراض تجارية وصناعية ومالية[1] .

ونريد الآن أن ندلل على صحة هذا التطور . فلو أخذنا الثلاث دول الكبرى وهى بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، نجد أن الامبراطوريات التى كونتها هذه الدول بنيت على الفتح والاغتصاب ، إما بطريقة مكشوفة أو مستترة ، وحكم الأهالى الوطنيين ضد إرادتهم وبطرق ونظم لم يعهدوها ، فكان نصيب بريطانيا من إفريقية مساحة تبلغ ٣٫٢٥ مليون ميل مربع بها من السكان ٤٦ مليونا ، وفرنسا أربعة ملايين من الأميال المربعة سكانها أكثر قليلا من ٥٠ مليونا ، وألمانيا مليون ميل مربع سكانه ١٥ مليونا . وفى جميع الحالات كانت تصريحات الرجال المسئولين فى الحكم تؤكد الناحية الاقتصادية ، ففى بريطانيا كان مؤسس هذه السياسة الاستعمارية هو جوزيف تشمبرلين Chamberlain . وقد ذكر بصراحة أن الغرض من الاستعمار هو إيجاد أسواق وعملاء للصناعات البريطانية . أما فى فرنسا فقد عرفنا أن المستعمرات الأولى لها فى إفريقية مثل الجزائر كانت لأسباب استراتيجية ، أما فى أيام الجمهورية الثالثة فقد أصبح الاستعمار

---

(1) Ibid, pp 22-24 .

كما يقول الكاتب الفرنسى فالوت « خطة سياسية درست دراسة تامة وطبقت وفق خطة موضوعة رغم صعوبات واجهتها وفى النهاية تحققت بنجاح تام[١] » .

ورجال السياسة الفرنسيون ، الذين كانوا يزينـــون الاستعمار فى نظر الشعب الفرنسى أعطوا نفس الأغراض التى صرح بها البريطانيون ، وهى ضرورة الحصول على مستعمرات كى تكون أسواقا لحاصلاتهم .

هذه هى السياسة الحقيقية التى سيرت البريطانيين والفرنسيين فى أواخر القرن التاسع عشر ، إنما الأمر لم يخل من بعض السياسيين والكتاب الذين كانوا يتذرعون للاستعمار بأمور أخرى ، إما عن اعتقـــاد أو للتضليل لإلباس الاستعمار ذاته ثوبا جذابا . فنى حالة فرنسا والجزائر ادعى أن فرنسا لها رسالة لكى تمدن هذا الجزء من إفريقية . ونفس الاصطلاح هـــذا استعمل مع كل المستعمرات الأخرى remplir notre mission civilisatrice ولكن حتى هـذا الادعاء لم يقبله بعض الفرنسيين أنفسهم. فنى سنة ١٨٨٥ نشر كاتب فرنسى هو مسيو يفز جيوت Yves Guyot عدة مقالات ضد سياسة بلاده الاستعمارية ، ذكر فيها أن « مهمة فرنسا الإنسانية فى الجزائر انحصرت فى تعليم العرب شرب الخمور الرديئة وطائفة كبيرة أخرى من الرذائل[٢] » .

وبعد سنة ١٨٩٠ اختفى هذا الادعاء تقريباً ، ويندر أن نجد كاتباً هاما يشير إلى الاستعمار كأنه واجب فى حد ذاته ، وفيما يلى جملة تعطينا فكرة واضحة عن الصراحة التى حلت محل الرياء ، كلمة للكاتب لجارد ، وهو من أكبر الناس الذين أضافوا إلى بريطانيا ممتلكات فى إفريقية . كتب فى سنة ١٨٩٣ يقول إن السبب الاقتصادى والبحث عن أسواق كان هو الحافز ، فى أواخر القرن التاسع عشر ، على استعمار

1— E. Fallot . L' Avenir colonial de La France. 1901, p 482 .

2— Yves Guyot . Lettres sur la politique coloniale, p 217 .

إفريقية(١) . هذا تصريح لرجل من الرجال المستعمرين ، وكان فى وقت ما حاكما عاما فى نيجيريا . وبالمثل فى فرنسا نجـــد أنه فى أوائل القرن العشرين نبذت الإشارة إلى مهمتها الإنسانية . ونسبت كل سياستها إلى الضرورة الملحة والمنافسة العالمية والصراع من أجل الكيان القومى . ويقول الكاتب الفرنسى دراسى(٢) :

« لم يكن إلا بعد سنة ١٨٧٠ أن اتخـــذت سياستنا الاستعمارية اتساعا حقيقياً ، فبدأ الناس يدركون أن اتساع الدولة فى هذا الوقت خارج حدودها يعتبر شرطاً أساسيا لبقاء ودوام هذه الدولة ، وبدأ الناس يفهمون أيضا الشكل الحديث للكفاح من أجل الحياة ، وفى هذا الوقت الذى تنتشر فيه المنافسة العالمية من لا يتقدم يتقهقر ، ومن يتقهقر يغرقه الطوفان » .

الانجليز والفرنسيون متفقون فى شىء ، وهو أن الغرض الأساسى من الاستعمار الحديث هو الغرض الاقتصادى ، إنما كانوا أحيانا يدعون بأن المسألة كانت إنسانية فرنسا وألمانيا اختلفتا عن انجلترا فى أواخر القرن التاسع عشر بأنهما قدمتا ذريعة لم تتقدم بها انجلترا لتبرير الاستعمار . هذه الذريعة هى أن فرنسا وألمانيا ادعتا أن الاستعمار ضرورى لهما لهجرة الزائد من سكانهما . لماذا لم تتذرع انجلترا بهذه الذريعة ؟ لأن الانجليز فى هذا الوقت كانت لهم ممتلكات واسعة فى كندا والهنـــد واستراليا ، وكانت هذه المستعمرات فى حاجة شديدة إلى مهاجرين . فهذه الحجة الإضافية استخدمتها فرنسا وألمانيا فقط ، ولم تتذرع بها انجلترا للسبب المشار إليه سابقا . ولهذا السبب بالذات نجد أن فى كل الكتابات الفرنسية والألمانية يميز الكتاب بين نوعين من المستعمرات : المستعمرات السكنية أو مستعمرات الإقامة colonies de peuplement ، والمستعمرات الاستغـــلالية أو التجـــارية colonies d'exploitation . وبطبيعة الحال يختلف موقع كل نوع عن الآخر

---

(1) Captain F.D. Lugard : The Rise of our East African Empire' 1893. pp 379-382 .

(2) Jean Darcy : Cent Annees de rivalite coloniale,1904. p21.

فالسكنية كانت تفضل فى المناطق المعتدلة ، أما الاستغلالية فنى المناطق الحارة .

ويلاحظ أن الفرنسيين بصفة خاصة ، حتى أيام احتلال الجزائر كانت بينهم حركة شديدة ضد الاستعمار . فأذكر أن أحد الكتاب كان يصف الجزائر بعد احتلال الفرنسيين لهـا بحوالى ٢٠ سنة بقوله عنها ماترجمته « إنها بلاد لايدخلها غير الهواء ، حتى الهواء الفاسد » . وفى الوقت الذى كانت تحتل فيه فرنسا كندا ، وصفها فلتير بأنها أفدنة من الثلج ، ولذلك لم يندموا على فقد كندا والاستبدال بها جزيرة صغيرة من جزر الهند الغربية، وهى جزيرة جوديلوب Guadeloupe .

أما ألمانيا ففى الوقت الذى كان فيه التكالب على إفريقية ، لم يكن لديها مستعمرات تخشى فقدها ، وإذا أخذنا بوجهة نظرهم فى أهمية المستعمرات للهجرة إليهـا ، فإن الغرض الأول من ذلك كان اقتصاديا أيضاً ، لأنه إذا استطاعت الدولة أن تنشىء مستعمرة يقطنها مليون من مواطنيها ، فإنهم يصبحون عملاء أفضل من عشرة ملايين من الأهالى الوطنيين. ومع ذلك فنى نهاية القرن التاسع عشر اختفت أيضاً حجة ضرورة المستعمرات لامتصاص الزائد من السكان ، وأسباب الاختفاء واضحة :

فإن فرنسا لم يكن لديها فائض من السكان ، بدليل أنهـا استعمرت جزيرة نيوكالدونيـا New Caledonia فى المحيط الهادى من سنة ١٨٥١ ، وقدر لهـا فى ذلك الوقت أنهـا تستطيع أن تتحمل مليونا من الفرنسيين ، ولكن لم يهاجر إليها أحد تقريباً برغبته الشخصية ، فعمدت الحكومة إلى إرسال المجرمين ، ومع ذلك بعد أربعين سنة من احتلالها بلغ عدد المجرمين وذريتهم ٩٩١٤ نسمة . وبلغ عدد المهاجرين إليهـا من غير المجرمين ٨١٤١ نسمة ، فيكون المجموع ١٨٠٥٥ نسمة . وهذا رقم بعيد جدا عن المليون الذى كانت تحلم به فرنسا . وحتى فى الجزائر كان عدد الأوربيين بعد خمسين سنة من احتلالهـا ٢٣٣ ألف ، منهم ١٣٠ ألف جنودا وموظفين . وقد أشار أحد الكتاب وهو يفرجيوت إلى ذلك على سبيل التهكم « إننا إذا أردنا تمثيل استعمار الجزائر فى شكل صورة كاريكاتورية ، فإن الفرنسى الواحد يرسم واقفا على

أربع جثث وعاطا بجنديين ، ومعنى هـــذا أن كل واحد من المدنيين الفرنسيين فى الجزائر كلف الدولة أربعة قتلى وجنديين لحراسته[1] » .

أما ألمـانيا فكانت المناداة فيها قوية جدا بالمستعمرات السكنية : لأن نسبة المواليد فيها كانت أعلى من فرنسا ؛ ولأن عددا كبيراً منهـــا كان يهاجر سنويا إلى الولايات المتحدة فتخسرهم ألمـانيا كمواطنين . ولكن اتضح أنه فى الوقت الذى بدأ فيه تقسيم إفريقية هبط فيه الهجرة الألمانية هبوطا كبيرا ، فمن ١٧١ ألف مهاجر فى سنة ١٨٨٥ هبط الرقم إلى ٢٢٠٩٢١ سنة ١٨٩٨ . وتفسير هذا أن النهوض الصناعى فى ألمـانيا أوجد عملا للعدد الأكبر من المهاجرين . وعلى ذلك فرقم الثلاثة وعشرين ألفاً تقريبا تافه للادعاء بأن الاستعمار لإيجاد وطن للزائدين من السكان[2] .ولنتساءل هنا ، كيف نبتت سياسة الاستعمار الاستغلالى عند الألمان ؟

هناك صفة تميز الألمان ، وهى الصراحة وعدم اللف والدوران ، فلم يخلطوا بين التجارة ونشر الدين، أو بين المصالح المالية ونشر المدنية ، أقصد بذلك أنه عندما بدأ تفكيرهم فى الاستعمار الاقتصادى تحدثوا بصراحة عن الاقتصاد . وفى السنوات السبعين من القرن التاسع عشر ، بدأ كتاب الألمان يلحون بضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا لتنمية تجارتهـــا الخارجية . واتجهت أنظار هؤلاء الكتاب الى جزر نائية فى المحيط الهندى أو المحيط الهادى لم تكن قد ضمت إلى دولة من الدول الأوروبية ، ومن أهم هؤلاء الكتاب كاتب اسمه فابرى Fabri ، نشر كتابا فى سنة ١٨٧٩ بهذا العنوان : Bedarf Deutochland der Kolonien يعنى هل تحتاج ألمـــانيا إلى مستعمرات ؟ ، وفى معالجتـــه للموضوع كان جوابه على السؤال بالإيجاب طبعاً، واقترح أن تنشأ مستعمرات تجارية أو اقتصادية فى جزر ساموا Samoa ، وغانة الجديدة New Guinea ،وشمال بورنيو Borneo ،وفرموزة Formosa ،ومدغشقر

1— Yves Guyot : Lettres sur la politique coloniale, p 38 .

2— Woolf (Leonard) : Empire and Commerce in Africa,pp 27-30.

ووسط إفريقية . وقد أيد هذا الكتاب عدد كبير من المموليين وأصحاب المصالح التجارية . غير أنه كانت قد ظهرت محاولات قبل نشره لحمل الحكومة الألمانية على اتباع سياسة استعمارية . وجميع هذه المحاولات أتت من هيئات اقتصادية . ففي جزيرة ساموا في المحيط الهادى كانت قد ألفت شركة تتبع إحدى مؤسسات ميناء هامبرج Hamburg . ثم واجهت هذه الشركة صعوبات مالية ، إما حقيقية أو مفتعلة ، وحاول المشرفون عليها أن يحملوا الحكومة الألمانية على التدخل وضم الجزيرة إلى ألمانيا ، بل وهددوا ببيع الشركة إلى مؤسسة بريطانية إذا لم تتدخل الحكومة الألمانية ، فاقترحوا على بسمارك أن يضمن لهم فائدة على رأس المال قدرها ٤٫٥٪ لمدة ٢٠ سنة . ولم يكن بسمارك في ذلك الوقت قد كون فكرة عن سياسة استعمارية ، إلا أنه أراد أن يتخذ من مساعدة هذه الشركة وسيلة لقضاء مأرب آخر ، وهو حمل مدن الهنسا[1] على قبول سياسة حماية التجارة . وعلى هذا الأساس أعطاهم وعدا بالمساعدة ، ولكن عندما عرض الأمر على الريشستاغ أى البرلمان الألمانى ، رفض الطلب . وكان بسمارك شخصية قوية ، فلو كانت له رغبة في أن يوافق مجلس النواب الألمانى على هذا الاقتراح لاستطاع ذلك ، ولكن عدم اكتراثه يدل على أن سياسة الاستعمار لم تكن قد تبلورت بعد في ذهنه . إنه في خلال فترة قصيرة جدا ، حوالى خمس سنوات ، تحول بسمارك من إعراضه عن المستعمرات إلى تكوين سياسة استعمارية تشبه سياسة دول أخرى مثل بريطانيا وفرنسا ، ولكن المهم فيها أن الدوافع الأساسية لها كانت اقتصادية ، وسنبحث الآن عوامل هذا التحول :

أول اعتبار أن هناك عوامل مباشرة في داخل ألمانيا . ولما تغيرت سياسة بسمارك كان أساس التغير تجاريا وماليا ، لأنه نشر سلطة وحماية الدولة على أربعة

---

(١) كانت مدن الهنسا مدنا قديمة في وسط ألمانيا تشتغل بالتجارة الواردة من البحر الابيض وتوزعها في ألمانيا .

أجزاء من إفريقية على أثر قيام شركات ألمانية أو محطات فى كل منها ، هذه الأماكن هى :

١ — جنوب غرب إفريقية ، وهنا جاء الدافع من ممول كبير من تجار ميناء بريمن اسمه ليدرتز Luderitz ، وليدرتز هذا كان قد كون محطة تجارية فى جنوب غرب إفريقية ، وبعد عمل شاق لأكثر من سنة طلب من الحكومة الألمانية أن تحمى مصالحه ، وحصل على تعضيد بسمارك فى سنة ١٨٨٣ .

٢ — الكمرون ، وكان الدافع إلى استعمارها رجل اسمه فورمان C. Woermann من كبار تجار هامبرج ، ومن أشد أنصار الكاتب فابرى . وكان من أصدقاء بسمارك، وطلب منه المستشار الألمانى سنة ١٨٨٤ أن يضع مذكرة يقترح فيها الخطوات التى يمكن اتخاذها لحماية مصالح ألمانيا التجارية فى الكمرون . وكانت هذه المذكرة أساس التعليمات التى أعطاها بسمارك لقائد حملة اتجهت إلى الكمرون وضمتها إلى ألمانيا .

٣ — توجولاند (فى ساحل غانة) ، وكان الدافع لاستعمارها من فورمان أيضاً ، وبنفس الأسلوب الذى استخدم فى الكمرون وفى جنوب غرب إفريقية .

٤ — شرق إفريقية ، وهذا يختلف قليلا عن الثلاثة الآخرين ، لأن الشخص الذى حرك المشروع لم يكن تجاريا بل كاشفاً يدعى دكتور كارل بيترز Dr. Peterz . وقد وصل الى ساحل شرق إفريقية ، وتوغل بعيدا عن الساحل الى حد ما ، وعند ما طلب معاونة من القنصل الألمانى فى هذه المنطقة ـ الذى كان يأخذ تعليماته وأوامره من بسمارك — رفض اعطاءه أية مساعدة أو أى تشجيع [١] .

فاتجه الكاشف إلى إحدى الشركات الكبيرة تسمى شركة هانزنجز Harsings وحصل منها على كل مساعدة ، فأصبحت مهمته لا الكشف فقط ، بل إبرام معاهدات

---

(١) نستنتج من هذ أن بسمارك كان فى ذلك الوقت لايزال ضد سياسة التوسع الاستعمارى

مع الحكام الوطنيين ، والحصول على امتيازات لاستغلال الأراضى . فلما عاد إلى ألمانيا مؤيدا من مصالح تجارية لها شأنها استطاع أن يحصل على مرسوم بإنشاء شركة شرق إفريقية الألمانية .

ومن هنا نرى أن الدوافع المباشرة ، التى جعلت الحكومة الألمانية تضع يدها على أراضى إفريقية وغيرها ، جاءت من التجار والممولين ، فهم الذين مهدوا الطريق داخل ألمانيا وخارجها ، وفى نهاية الأمر وضعوا الحكومة أمام الأمر الواقع مستخدمين التهديد أحيانا بتصفية ممتلكاتهم أو بيعها لشركات أجنبية . وبهذه الوسيلة تحولت سياسة بسمارك إلى الاستعمار ، وصرح بسياسته الجديدة فى ١٨٨٤ ، هذا إذن هو العامل المباشر الواضح الداخلى فى ألمانيا .

إنما هناك عوامل أخرى تعود إلى شخصية بسمارك نفسها . فشخصيته قوية ، وليس من السهل أن نتخيل أن دعاية داخلية ، أو مناورات يقوم بها أصحاب الأموال ترغم بسمارك على تغيير سياسته مالم يكن هو نفسه مقتنعاً بفائدة تغييرها لأسباب من عنده ، فظاهر الأمر أن الذين كانت لهم يد كبرى فى تحويل سياسته أشخاص أمثال ليدرتز ، وفورمان . ولكن الحقيقة أن الشخص الذى حول سياسته كان ليوبولد الأول ملك بلجيكا ، واستعماره للكنغو فى سنة ١٨٨٠ [1] .

استعمار بلجيكا للكنغو سنة ١٨٨٠ :

لم تكن سياسة الاستعمار الاستغلالى قد ظهرت بشكل واضح فى سنة ١٨٨٠ ، فالتجار والممولون كانوا يتنافسون على سواحل إفريقية وآسيا دون مساعدة أو تدخل من حكوماتهم . وإذا استثنينا الجزائر فى الشمال لم تكن إفريقية قد قسمت بعد بين الدول الأوروبية ، بينما فى آسيا كانت سيطرة الأوروبيين قاصرة على الهند وبعض أماكن قليلة أخرى .

---

(1) Woolf (Leonard): Empire and Commerce in Africa, pp 31 — 37.

فبين سنتى ١٨٧٤ ، ١٨٧٧ قام ستانلى برحلته الشهيرة فى إفريقية . وفى المدة من ١٢ — ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٦ عقد فى بروكسل مؤتمر من بعض الجغرافيين فى أوروبا . والذى دعا إلى عقد هذا المؤتمر هو الملك ليوبولد ملك بلجيكا . ومثلت فيه بلجيكا وفرنسا وانجلترا وألمانيا وإيطاليا والنمسا ، وافتتح ليوبولد اجتماعات المؤتمر بقوله « إن الغاية من المؤتمر هي أن يفتح للحضارة الجزء الوحيد من الكرة الأرضية الذى لم تنفذ إليه بعد ، وذلك لتبديد الظلمات التى تغشى شعوبا بكاملها ، وإن فى ذلك لحملة صليبية جديرة برقى هذا القرن » . وطالب ليوبولد باستخدام جميع الوسائل وبتضافر الجهود وتنسيقها لتحقيق هذه الغاية . وذكر أنه ليس مدفوعا بمطامع شخصية ، وربما أن تكون بروكسل مقر القيادة العامة لهذه الحركة التمدينية . ثم قال ليوبولد إن جدول أعمال المؤتمر يتضمن إعداد أسس هذه العملية ، التى يجب أن تتبع إعداداً واضحاً ، ومنها مايتعلق بساحل زنجبار والكنغو ، وذلك بعقد اتفاقات مع الزعماء المحليين وبشراء الأراضى واستئجارها . كما يتضمن تحديد الطرق التى ستنشأ تباعا نحو الداخل ، وكذلك تحديد محطات الاستراحة والمراكز العلميـــة والنقط البوليسية التى يجب أن تنظم كوسائل لتحـــرير الرقيق وإقرار الوئام بين الزعماء ... الخ . ثم قال ليوبولد :

« أما وقد اتضح الهدف فينبغى تأليف لجنة دولية مركزية ولجان أخرى وطنية لإتمام التنفيذ كل فيما يعنيها وللدعوة لهذه الأغراض فى جميع البلدان » . وهكذا طبع المؤتمر بطابع إنسانى دولى ، دون أن يكون له أى مطمع بلجيكى محض . وبناء على ذلك أنشئت الجمعية الدوليـة الإفريقية L' Association Internationale Africaine وغرضها كشف إفريقية عن طريق الرحالة وإنشاء محطات للاستراحة ومراكز علمية ، وعن طريق العمل على تحرير الرقيق[1] .

---

(1) Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire De Colonies Francaises et de L'expansion de la France dans le monde , Tome IV. pp 396 — 397 .

وفى سنة ١٨٧٨ استدعى ستانلى إلى بروكسل ، وقابل الملك ليوبولد ، وأسسا معاً فى ٢٢ نوفبر من نفس هذه السنة هيئة أطلق عليها (جمعية دراسات أعالى الكنغو) « Comite d' Etudes du Haut-Congo » . وكانت هـــذه الجمعية عبارة عن لجنة دولية يشترك فيها أعضاء من فرنسا وبريطانيا وألمانيا ، وأغراضها النواحى العلمية والكشف ، وفى سنة ١٨٧٩ تحولت هذه اللجنة إلى جمعية باسم جـــديد : « Association Internationale du Congo » ، ظاهريا لاتزال دوليـــة وبنفس الأغراض البريئة التى تكونت من أجلها اللجنة الأولى ، ولكن طرأ عليها تغيير هام ، إذ دخل ستانلى فى خدمة هذه الجمعية ، وكلف بالذهاب إلى الكنغو ، وإنشاء محطات ، وعمل معاهدات مع زعماء القبـائل باسم الجمعية . وبالفعل أسست أول محطة سنة ١٨٨٠ فى فيفى Vivi . ثم كشف الملك ليوبولد النقاب عن أغراضه الحقيقية الاستعمارية ، بأن جرد الجمعية من الصبغة الدولية ، وأصبحت مشروعا بلجيكيا بحتا[1] ، فكان هذا الحادث هو الهزة العنيفة التى سرت بسرعة إلى دول أوربا الكبرى ، وجعلت كلا منها تسابق الأخرى فى الحصول على أراض إفريقية . وبلغ التوسع الاستعمارى الأوروبى أوجه فى إفريقية بعد سنة ١٨٨٠ ، وكانت عملية ليوبولد هذه فى الكنغو هى الشرارة التى ألهبت هذا التوسع[2] .

التوسع الاستعمارى الأوربى فى إفريقية بعد سنة ١٨٨٠ :

بعد سنة ١٨٨٠ احتلت انجلترا مصر فى سنة ١٨٨٢ ، وأعلنت حمايتها على الصومال فى سنة ١٨٨٤ ، وضمت بتشوانالاند Bechuanaland فى جنوب إفريقية ، ونيجيريا وإفريقية الشرقية البريطانية ، وتوسعت فى غمبيا وسيراليون وساحل الذهب . وأعلنت حمايتها على أوغندة فى سنة ١٨٩٤ ، واستعمرت السودان باسم مصر بعد ذلك بسنوات قلائل .

ومما هو جدير بالذكر ، أن الإنجليز أرادوا مجابهة عمل ملك البلجيك فى احتلال

---

(1) Ibid ., pp 398 — 400.

(2) Woolf (Leonard) :Empire and Commerce in Africa, p 37.

الكنغو بخطوة مضادة ، هى أنهم فى سنة ١٨٨٤ تفاوضوا مع البرتغال ، ووضعوا ديباجة معاهدة تعترف فيها بريطانيا بأحقية البرتغال فى الاستيلاء على إقليم الكنغو ، وكانت تستند فى ذلك على أساس واه جدا ، وهو أن أحد البرتغاليين فى القرن الخامس عشر اكتشف مصب نهر الكنغو ، وهو ديوجو كام Diogo Cam ، وكانت هذه الحجة ضعيفة جدا ، حتى أنه ظهرت معارضة شديدة فى داخل بريطانيا نفسها ضد مشروع المعاهدة من بعض كبار المستعمرين البريطانيين .. وقالوا كيف تعطى البرتغال — وهى دولة سيئة الإدارة — قطعة كبيرة من إفريقية لها مستقبل اقتصادى كبير . بل لقد نادى بعض الإنجليز الإمبرياليين بأن واجب الحكومة البريطانية هو نزع ما بيد البرتغال بالفعل من الممتلكات، لأن ذلك فى صالح العالم الاقتصادى . ومن هؤلاء سيسل رودس Cecil Rhodes .وهو من أكبر المستعمرين فى إفريقية، وقال جملة شهيرة «واجب علينا تجريد البرتغال من ممتلكاتها كوسيلة للمنفعة الدولية» . هذه كانت معارضة داخلية ، وفى نفس الوقت الذى فاوض فيه الإنجليز فى هذه المعاهدة تكتلت فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وعارضت سياسة بريطانيا . وفى نفس السنة قبلت بريطانيا دعوة لحضور مؤتمر فى برلين لبحث مسألة الكنغو . وفى هذا المؤتمر وافقت بريطانيا بسهولة على تغيير رأيها الأول، ووقعت معاهدة توافق فيها على إعطاء الكنغو إلى ملك بلجيكا .

ما الذى جعل فرنسا وألمانيا تعارضان المعاهدة البريطانية البرتغالية ؟

إن سبب هذه المعارضة هو شك ألمانيا وفرنسا فى حسن نية بريطانيا ، لأنهما تصورتا أن بريطانيا تريد إعطاء الكنغو إلى البرتغال كخطوة أولى فى تصفية ممتلكات البرتغال ، واستيلاء بريطانيا نفسها عليها . فبريطانيا إذن لم تنجح فى إحباط مشروع ليوبولد ، إنما ردت عليه بسرعة وبطريقة عملية ، وهى توسعها فى إفريقيـــة كما ذكرت سابقا .

أما فرنسا ، فكانت قد أرسلت بعثة كشفية يرأسها دى برازا de Brazza إلى وسط إفريقية ، ومن الغريب أن هذه البعثة كانت تابعة لوزارة المعارف الفرنسية

مما يدل على أن هدفها الأول كان يبدو بعيداً عن الاستعمار، ولكن بعد وضوح نشاط ستانلى والملك ليوبولد الاستعمارى فى الكنغو أعطت فرنسا التعليمات إلى برازا بأن ينافس ستانلى فى الكشف، وفى عقد المحالفات مع الزعماء الوطنيين .

وقد استطاع أن يعقد عدة اتفاقات مع هؤلاء الحكام فى سنة ١٨٨٠ [١] . وفى سنة ١٨٨٥ أصبحت أعمال هذه الحملة تابعة لوزارة البحرية والمستعمرات . وفى ٢٤ ديسمبر من نفس هذه السنة وقع فى برلين على اتفاق بين فرنسا وألمانيا ، اعترفت فيه الثانية بحق فرنسا فى منطقة الكنغو الفرنسية [٢] ، كما أن فرنسا احتلت تونس فى سنة ١٨٨١ ، وتوسعت فى السنغال فى سنة ١٨٨٩ ، واحتلت الصومال الفرنسى، وساحل العاج ، وغانة الفرنسية ، ومدغشقر فى هذه الآونة أيضاً .

وبالنسبة لألمانيا فإنها ساهمت فى التوسع الأوربى فى إفريقية من سنة ١٨٨٠ . باستيلائها على جنوب غرب إفريقية ، والكمرون ، وتوجولاند ، وإفريقية الشرقية الألمانية كما ذكرت سابقاً [٣] .

وتوسعت البرتغال فى غانة البرتغالية ، وفى أنجولا وإفريقية الشرقية البرتغالية ، واحتلت إيطاليا الصومال الإيطالى واريتريا ، ويبين الجدول الآتى [٤] الممتلكات الأوربية فى إفريقية فى سنة ١٨٩٠ :

---

(1) Gabriel Honotaux et Alfred Martineau ; Histoire Des Colonies Francaises et de L' expansion de la France dans le Monde . Tome IV . pp 400 - 403.

(2) Ibid , p 426 .

(3) Woolf (Leonard) : Empire and Commerce in Africa. pp 38 - 46

(4) Ibid - p 61 .

المنطقة الممتلكة	عدد سكانها	المساحة مقدرة بالأميال المربعة	الدولة التى تمتلكها	تاريخ التسوية النهائية أو الامتلاك
الساحل الشمالى				
الجزائر	٥,٦٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	فرنسا	اتفاق ٥ أغسطس سنة ١٨٩٠ بين فرنسا وانجلترا
تونس	١,٨٠٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	فرنسا	ابتدأ الاحتلال سنة ١٨٨١
مصر	١١,٣٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	بريطانيا	ابتدأ الاحتلال فى سنة ١٨٨٢
المجموع	١٨,٧٠٠,٠٠٠	١,٥٤٦,٠٠٠		
الساحل الغربى				
المنطقة من رأس بوجادور إلى الرأس الأبيض	٢٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	أسبانيا	إعلان الحماية فى ٩ يناير ١٨٨٥
السنغال	١,٢٥٠,٠٠٠	٧٤,٠٠٠	فرنسا	تسوية ١٠ أغسطس ١٨٨٩ بين فرنسا وانجلترا
غمبيا	١٤٦,٠٠٠	٤,٠٠٠	بريطانيا	» » » » » » »
غينيا البرتغالية	٤٠٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠	البرتغال	اتفاق ١٢ مايو سنة ١٨٨٦ بين فرنسا والبرتغال
غينيا الفرنسية	١,٧٣٧,٣٥٠	٩٢,٠٠٠	فرنسا	اتفاق ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٩
سيراليون	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	بريطانيا	» » » »

المنطقة المملوكة	عدد سكانها	المساحة مقدرة بالأميال المربعة	الدولة التى تمتلكها	تاريخ التسوية النهائية أو الامتلاك
ساحل العاج	١,٢١٦,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	فرنسا	اتفاق ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٩
ساحل الذهب	٨٥٧,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	بريطانيا	« « « «
توجولاند	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	المانيا	اتفاق أول يولية ١٨٩٠ بين بريطانيا والمانيا
بورتونوفو	؟	؟	فرنسا	تسوية ٣ أكتوبر ١٨٩٠ بين فرنسا وداهومى
لاجوس	؟	؟	بريطانيا	تسوية ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٩
نيجيريا	؟	غير محددة	بريطانيا	إعلان الحماية فى ٥ يونية ١٨٨٥ اتفاق ٥ أغسطس ١٨٩٠ بين فرنسا وبريطانيا وأول يولية من السنة نفسها بين المانيا وبريطانيا
الكمرون	٣,٥٠٠,٠٠٠	٢٩٥,٠٠٠	المانيا	إعلان الحماية فى ١٥ أكتوبر ١٨٨٤ تسوية إبريل — يونية ١٨٨٥ بين المانيا وبريطانيا بروتوكول ٢٤ديسمبر ١٨٨٥ بين المانيا وفرنسا
الكنغو الفرنسية	؟	؟	فرنسا	بروتوكول ٢٤ ديسمبر ١٨٨٥ بين المانيا وفرنسا اتفاق ١٢ مايو ١٨٨٦ بين البرتغال وفرنسا
دولة الكنغو الحرة	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٠٢,٠٠٠	بلجيكا	معاهدات اعتراف ١٨٨٤/١٨٨٥

المنطقة المتملكة	عدد سكانها	المساحة مقدرة بالأميال المربعة	الدولة التى تمتلكها	تاريخ التسوية النهائية أو الامتلاك
أنجولا	٥٬٠٠٠٬٠٠٠	٤٨٠٬٠٠٠	البرتغال	اتفاق ١٢ مايو ١٨٨٦ بين فرنسا والبرتغال التصريح البرتغالى الألمانى فى ٣٠ ديسمبر ١٨٨٦
جنوب غرب إفريقية الألمانية	١٢٠٬٠٠٠	٣٢٢٬٠٠٠	ألمانيا	تصريح بالحماية فى ١٠ أغسطس ١٨٨٤ اتفاق ٣٠ ديسمبر ١٨٨٦ بين ألمانيا والبرتغال
المجموع بالتقريب	٣٣٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٥٠٠٬٠٠٠		
الجنوب				
مستعمرة الرأس	٢٬٤٦٠٬٠٠٠	٢٢٠٬٠٠٠	بريطانيا	بريطانيا قبل سنة ١٨٨٠
ناتال	٢٬٤٩٠٬٠٠٠	٣٥٬٠٠٠	بريطانيا	اتحاد مع بريطانيا
باسوتولاند	٣٥٠٬٠٠٠	١٠٬٠٠٠	بريطانيا	اتحاد مع بريطانيا
بتشوانالاند البريطانية	٩٩٬٠٠٠	٥١٬٠٠٠	بريطانيا	أمر مجلس وإعلان ٢٩ و ٣٠ سبتمبر ١٨٨٥
شركة جنوب إفريقية البريطانية	؟	؟	بريطانيا	ميثاق مع الشركة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٩
المجموع بالتقريب	٤٬٠٠٠٬٠٠٠	٥٠٠٬٠٠٠		
الساحل الشرقى				
إفريقية الشرقية البرتغالية	٣٬٢٠٠٬٠٠٠	٣٠٠٬٠٠٠	البرتغال	التصريح البرتغالى الألمانى فى سنة ١٨٨٦

المنطقة الممتلكة	عدد سكانها	المساحة مقدرة بالأميال المربعة	الدولة التى تمتلكها	تاريخ التسوية النهائية أو الامتلاك
مدغشقر .. الخ	٣,١٥٣,٠٠٠	٢٢٦,٠٠٠	فرنسا	التصريح الفرنسى البريطانى فى ٥ أغسطس ١٨٩٠ والفرنسى الألمانى فى أول يولية سنة ١٨٩٠
إفريقية الشرقية الألمانية	٧,٦٤٥,٠٠٠	٣٨٤,٠٠٠	ألمانيا	إعلان الحماية فى ٦ مارس ١٨٨٥ والتصريح الألمانى البرتغالى فى ٣٠ ديسمبر ١٨٨٦ . الاتفاق الألمانى البريطانى فى أول يولية ١٨٩٠
إفريقية الشرقية البريطانية	٤,٠٠٠,٠٠٠ ؟	٢٤٦,٠٠٠	بريطانيا	ميثاق مع الشركة البريطانية لشرق إفريقية فى ١٨٨٨ الاتفاق البريطانى الألمانى فى سنة ١٨٩٠
الصومال الإيطالى	٣٠٠,٠٠٠	١٣١,٠٠٠	إيطاليا	إعلان الحماية فى سنة ١٨٨٩
الصومال البريطانى	٣٠٠,٠٠٠	٦٨,٠٠٠	بريطانيا	إعلان الحماية فى سنة ١٨٨٤ مذكرات متبادلة بين فرنسا وبريطانيا فى ٢ و ٩ فبراير سنة ١٨٨٨ وأمر مجلس سنة ١٨٨٩
الصومال الفرنسى	٢٠٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	فرنسا	مذكرات متبادلة بين فرنسا وبريطانيا فى سنة ١٨٨٨
إريتريا	٢٨٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	إيطاليا	محالفات مع السلاطين المحليين فى سنة ١٨٨٨
المجموع بالتقريب	١٩,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٥٠,٠٠٠		
المجموع الكلى بالتقريب	٧٤,٧٠٠,٠٠	٥,٩٩٦,٠٠٠		

الباب الثانى

التنافس الدولى فى أعالى النيل حتى سنة ١٨٩٤

الفصل الأول :

صاميويل بيكر وجوردون فى أعالى النيل — إخلاء السودان .

الفصل الثانى :

السياسة البريطانية فى منطقة غربى البحر الأحمر — الاتفاقات البريطانية الإيطالية فى سنتى ١٨٩١ ، ١٨٩٤ .

الفصل الثالث :

بريطانيا وألمانيا فى شرق إفريقية — إخلاء أعالى النيل من المصريين — كارل بيترز وخططه ، والاتفاق الإنجليزى الألمانى فى أول يولية سنة ١٨٩٠ .

الفصل الرابع :

إعلان الحماية الإنجليزية على أوغندة سنة ١٨٩٤ .

الفصل الخامس :

الكنغو ما بين بلجيكا وانجلترا وفرنسا ومعاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ .

الفصل الأول

ساميويل بيكر وجوردون فى أعالى النيل ـ إخلاء السودان

ساميويل بيكر وجوردون فى أعالى النيل :

نظمت مصر أمور السودان فى أوائل القرن التاسع عشر فى أيام محمد على ، وفى أيام إسماعيل أرسلت الحملات التى استولت على شاطىء البحر الأحمر حتى رأس جردفوى ، واستولت على إمارة هرر ، وأرادت تنظيم الأمور فى السودان ، وتمهيد السبيل للكشف العلمى عن الأجزاء التى كانت لا تزال مجهولة فى أواسط إفريقية وخاصة منابع النيل ، واستعانت مصر فى ذلك بالكاشفين والضباط الأوروبيين وخاصة الإنجليز منهم .

ولقد اهتمت إنجلترا منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر بتمهيد سبيل الاستعمار فى إفريقية بواسطة المبشرين والكاشفين . فكان المبشر الألمانى « كرابف » مندوباً لجمعية المبشرين الإنجليزية . وهو الذى كشف جبل كينيا فى سنة ١٨٤٩ . وكان برتون Burton ضابطاً فى الجيش الإنجليزى وعالماً مستشرقاً ، أتقن العربية وساح فى الشرق طويلا حتى لقد حج مع الحجاج إلى مكة . وفى عام ١٨٥٤ ألحق بالحامية البريطانية المرابطة فى عدن . ومن هنالك قام ببعض رحلات فى شرق إفريقية ، وكان يريد أن يصل إلى منابع النيل من هذه الجهة فلم يصادف نجاحا . وفى نهاية عام ١٨٥٦ سافر إلى ساحل إفريقية الشرق ومعه سبيك Speke ، وشرعا فى رحلتهما إلى داخل القارة مبتدئين من بلدة باجامويو المواجهة لجزيرة زنجبار . وسارا نحو الغرب منحدرين قليلا إلى الشمال ، وبغيتهما الوصول

إلى البحيرة الكبرى المزعومة التى ينبع منها النيل وأنهار أخرى . سار برتون وسبيك مغربين حتى وصلا إلى بلدة أوجيجا Tijja الواقعة على بحيرة تنجانيقا فكانا أول الأوروبيين وصولا إلى هذه البحيرة العظيمة . وأهم ما علماه هناك أن البحيرة لا صلة لها بالنيل ، وأن نهر روسيزى Rusizi الذى فى شمالها انما ينصب فيها ولا يخرج منها . وفى أثناء عودتهما الى ساحـــل زنجبار مرض برتون ، فتركه سبيك وسار فى بعثة صغيرة متجها نحو الشمال ، وبعد مسيرة أيام وصل الى الساحل الجنوبى لبحيرة فكتوريا ، وكان سبيك أول من دعاها بهذا الاسم ، وكان وصوله اليها فى يوليو سنة ١٨٥٨ . ورجع سبيك ادراجه فأبلغ كشفه الكبير الى برتون ثم أسرع العودة الى انجلترا، حيث أثارت رحلته هذه كثيرا من الحماس والإعجاب . وتطوعت الجمعية الجغرافية البريطانية بجمع الأموال اللازمة لرحلة أخرى يرأسها سبيك لإتمام كشفه فى أواسط إفريقية .

ومما يدل على عظم اهتمام الناس فى ذلك الوقت بمنابع النيل دون غيرها، أن كشف بحيرة تنجانيقا لم يثر الاهتمام الذى أثاره كشف سبيك بحيرة فكتوريا .

وفى خريف عام ١٨٦٠ عاد سبيك عن طريق الرأس الى ساحل زنجبار، يصاحبه فى هذه المرة زميله جرانت Grant . وكانت بغيتهما أن يتحققا من أن النيل يخرج حقيقة من تلك البحيرة الكبرى ، فبدآ رحلتهما من ساحل زنجبار فى شهر أكتوبر عام ١٨٦٠ ، وسارا نحو الشمال الغربى حتى بلغا البحيرة ، ثم سارا بإزاء ساحلها الغربى مخترقين بلاد كاراغوى حيث أقاما مدة ، ثم بلاد أوغندة حيث مكثا مدة أطول (١) ، وحيث قابلا ملكها امتيسه M'Tesa . ثم قصدا أنيورو فبلغا عاصمتها بعد مشقة فى سبتمبر ١٨٦٢ . وأخيرا وصلا الى غندكورو فى فبراير سنة ١٨٦٣، وهناك قابلا ساميويل بيكر وزوجه ، ثم تابعا السير فى النهر حتى وصلا الى

(١) الدكتور محمد عوض محمد : نهر النيل ط ١٩٤٨ ص ١٧ — ١٩

الخرطوم ، وغادراها الى اسوان ثم القاهرة . وكانت عودة سبيك وجرانت الى انجلترا فى ربيع ١٨٦٣.

أما ساميويل بيكر[1] فكان من الأغنياء ، مولعا بالترحل والتجوال ، وقادته اسفاره إلى الشرق الأدنى ثم إلى مصر، حيث خطر له أن يذهب إلى غندكورو ليستقبل سبيك وجرانت عند عودتهما من أواسط إفريقية[2] . وحصل من سعيد باشا وهو ما يزال فى القاهرة على فرمان يطلب من جميع موظفى حكومته مساعدته فى رحلته . ووصل هو وزوجه فى مايو ١٨٦١ إلى كورسكو ، ثم زار قبل وصوله إلى الخرطوم الأقاليم التى يجرى فيها العطبرة مثل كسلا والقضارف وأرض الهدندوة وغيرها ، وأخيرا بلغ الخرطوم فى يونيه ١٨٦٢ ، بعد أن قضى فى جهات العطبرة حوالى أربعة عشر شهرا، استطاع فى أثنائها أن يعين بشىء كثير من الدقة علاقة نهرى العطبرة والنيل الأزرق بمجرى النيل الرئيسى . وفى فبراير ١٨٦٣ وصل بيكر وزوجه إلى غندكورو ، وبعد مشقة وصلا إلى بحيرة البرت فى مارس: ١٨٦٤، فكانا أول أوربيين شاهدا هذه البحيرة . ثم سارا فى البحيرة حتى بلغا بلدة ماجنجو Magungo حيث يدخل النيل بحيرة البرت ، ثم اعتليا نيل فكتوريا وكشفا شلالات مرشيزون ، ثم غادرا أونيورو

---

(١) ولد سير ساميويل هوايت بيكر فى ٨ يونيو عام ١٨٢١ ونشأ فى مزرعة أبيه ، وأتم علومه فى فرانكفورت بألمانيا حيث هوى الصيد واستخدام السلاح النارى إلى درجة الإجادة . ثم سافر إلى جزيرة سيلان حيث قضى هناك زهرة شبابه (١٨٤٥ — ١٨٥٥) ، وبدأ فى عام ١٨٦١ رحلته الكشفية من القاهرة للبحث عن منابع النيل وكشف بحيرة البرت نيانزا فى سنة ١٨٦٤ ، وبعودته إلى لندن احتفت به الجمعية الجغرافية ومنحته مداليتها الذهبية كما منحته حكومته لقب فارس . وقام بمهمته الشهيرة فى أعالى النيل من ١٨٦٩ — ١٨٧٣ ثم خدم الإمبراطورية البريطانية كمستشار لها فى قبرص ، وتوفى فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٣ . وألف بيكر عدة كتب أهمها: بحيرة البرت نيانزا (١٨٦٦) ، فروع النيل الحبشية (١٨٦٧) ، الاسماعيلية (١٨٧٤)، الوحوش الكاسرة وعاداتها (١٨٩٠) وكتب أول مؤلف عن أعمال انجليزيات هما مورى وسلفا هوايت (١٨٩٥) .

(٢) الدكتور محمد عوض محمد : نهر النيل ص ٣٠

فى نوفبر وبلغا غندكورو فى مارس من العام التالى ، وفى أوائل مايو كانا فى الخرطوم ثم عادا إلى السويس عن طريق بربر وسواكن . وفى أكتوبر سنة ١٨٦٥ كانا فى انجلترا[١] .

ومن كتابات أولئك الكاشفين جميعا تتبين كراهيتهم للعرب ، الذين نزحوا إلى إفريقية وتغلغلوا فيها ، لاسيما وأن أولئك العرب كانوا يمثلون المدنية وسط الهمجية والوثنية بلباسهم وعقائدهم ومعاملاتهم التجارية ، فكانوا المنافس الأول للأوربى الطامع . ومما كتبه بيكر فى كتابه « البرت نيانزا » سنة ١٨٦٤ تبدو خطة قديمة معينة لتحقيق أهداف بعيدة كل البعد عن الأهداف العلمية أو الجغرافية البحتة . قال بيكر فى مقدمته « إن الكاشف يفتح الطريق للمستعمر ، وإن هذا الأخير بدوره هو الأداة التى يتم بواسطتها بسط المدنية فى العالم » . وقال « إن إنجلترا تملك الوسائل التى تساعدها على نشر لواء المدنية وإن الطبيعة قد رسمت لها مهمة استعمار العالم » . وقد حمل بيكر فى غضون كتابه على النخاسة، وقال إن تجارة الرقيق مزدهرة فى الصعيد وإن مصر لا تعمل على التضييق عليها فى ربوع النيل، واقترح أن تمنح الدول الأوروبية قناصلها فى مصر والسودان السلطة الكافية للتدخل والاستيلاء على السفن المحملة بالعبيد وتحرير الأرقاء أيا كانوا ،وقال «إذا بدأت إحداها أسرعت الدول الأخرى إلى التدخل حتى تحول بينها وبين الاستئثار بوطأة النفوذ فى مصر » .

فمحاربة النخاسة مبدأ إنسانى ، والكشف عن منابع النيل غرض علمى . وتحت ستار هذين الغرضين يجب فتح إفريقية للتجارة والاستعمار . وكل هذا يلقى ضوءا واضحا على أغراض السياسة الانجليزية المبيتة وعلى بعد نظرها وقدرة منفذيها[٢] .

وفد على مصر سنة ١٨٦٩ ولى عهد انجلترا، ونجل الملكة فكتوريا ، للقيام برحلة إلى الوجه القبلى . وكان فى معيته ساميويل بيكر . وقد وقع اختيار الخديوى اسماعيل

---

(١) الدكتور محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان (١٨٢٠ — ١٨٨٥) ط ١٩٤٧ ص ١٣٨ — ١٣٩ .

(٢) الدكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ط ١٩٤٨ ص ٥١ — ٥٢

على السير ساميويل بيكر ليقوم بحملة إلى جهات النيل العليا لحساب مصر وتهدف إلى :

١ — إلغاء تجارة الرقيق وإحلال تجارة نظامية مشروعة محلها .

٢ — إخضاع البلاد الواقعةفى جنوب غندكورو لحكم مصر .

٣ — أن تفتح بحيرات خط الاستواء الكبرى للملاحة .

٤ — تأسيس سلسلة محطات عسكرية ومستودعات تجارية فى إفريقية الوسطى على أن تكون غندكورو قاعدة تموين لها .

ودارت محادثات فى هذا الشأن، اشترك فيها ولى عهد انجلترا الذى كان يشجع على إرسال تلك الحملة . وتم الاتفاق بين الحكومة وسير ساميويل بيكر ، « وحرر عقد بخدمته مدته أربع سنوات ابتداء من أول ابريل سنة ١٨٦٩ — براتب سنوى قدره ١٠ آلاف جنيه انجليزى، ومنح سلطة مطلقة تخوله حتى الأمر بالإعدام[١] » .

وبعد أن تم تعيين سير ساميويل بيكر حكمدارا لمديرية خط الاستواء، أخذ يعمل بجد ونشاط فى ترتيب الحملة على هذه المديرية ، واختيار المساعدين له من ذوى الكفاءات . وبعد أن تم إعداد الحملة غادر بيكر القاهرة، ووصل إلى الخرطوم فى سنة ١٨٧٠ . وبعد قضاء عدة أشهر فيها غادرها فى ١١ ديسمبر فوصل غندكورو فى ١٥ ابريل سنة ١٨٧١ ، وفى ٢٦ مايو أعلن ضمها إلى مصر رسميا وسماها « الإسماعيلية » نسبة إلى اسماعيل .

ولقد أساء بيكر معاملة قبائل البارى الضاربة حول مدينتى غندكورو ولادو ، واستعان فى قتالهم بطائفة من الجند المصريين المدربين . ولئن تغلب عليهم فإنه لم يخضعهم ولم يكسب مودتهم بعد أن قتل منهم عددا كبيرا ونهب واستولى على كثير من ماشيتهم ، ويقول عمر طوسون فى وصفه لإحدى غارات بيكر على إحدى قرى

---

(١) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها الى ضياعها . ط ١٩٣٧ ج ١ ص ١٢ .

البارى : « ولم يكن الباريون ينتظرون أن تطاردهم العسكر فى منطقتهم فاستمروا يسيرون الهوينا آمنين مطمئنين بعد أن دخلوا الغابة . ولما كانت عساكر الحملة السود بارعين فى العدو خفوا خلفهم حتى لحقوهم واثخنوهم ، وعادوا ومعهم جانب كبير من الماشية[1] » . ويقول فى وصفه لغارة أخرى على قرية ثانية من قرى البارى : « وفى الساعة الخامسة صباحا أوقف الدليل الحملة وقال إن القرية التى أتينا للإغارة عليها أضحت قريبة .وبعد استراحة نصف ساعة عاود الجند المسير ، وكان ذلك عند بزوغ الفجر، فوصلوا بعد قليل من الزمن أمام القرية، فوجدوها محاطة بحاجز مستدير كبير . ولما رأى الأهالى الحملة أرسلوا عليها وابلا من السهام التى لم تصب لحسن الحظ إلا واحدا ،فصوب الجنود عليهم فى الحال طلقات عديدة دفعة واحدة جعلتهم يفرون إلى الغابة مشتتين تاركين القرية ،فدخلتها الجنود آمنين وغنموا منها ٦٠٠ رأس من البقر . وبعد أن استراح الجنود وتناولوا فطورهم أضرموا النار فى القرية . . .[2] » .

وكتب جوردون من قرية الرجاف فى أول اكتوبر سنة ١٨٧٤ يقول : «... وحقا يستغرب الإنسان كثيرا عندما يجد سير ساميويل بيكر كان يضطر لشن الغارات للحصول على مواشى فى نفس قرية الرجاف هذه التى نعيش فيها هادئين آمنين والزنوج على أتم الاستعداد لإجابة مطالبنا[3] » .

وفى يناير سنة ١٨٧٢ اتجه بيكر صوب الجنوب ، وأنشأ فى أثناء الطريق نقطة عسكرية فى فاتيكو التى كانت مركزا للنخاسين . ثم ذهب إلى مازندى عاصمة الأنيورو وأساء معاملة ملكها كاباريجا ، وأعلن رسميا فى ١٤ مايو سنة ١٨٧٢ عزله من الملك وضم مملكته .

---

(١) عمر طوسون : المرجع السابق ج ١ ص ٤١

(٢) عمر طوسون :المرجع السابق ج ١ ص٤٣

(٣) عمر طوسون :المرجع السابق ج ١ ص١٤١

وأساء بيكر أيضا معاملة تجار الرقيق والعاج، وقبض على بعضهم وصادر عاجهم. وأخيرا عاد إلى غندكورو فى أول ابريل سنة ١٨٧٣ ، إذ تنتهى مدة مهمته ، ومنها عاد إلى القاهرة .

ويقول الدكتور محمد فؤاد شكرى : « غير أن بيكر لسوء الحظ اعتبر مهمته عسكرية فحسب، فطفق يشنها حربا شعواء على الأهلين الوادعين بصورة نفرت هؤلاء من حكومة المصريين، واضطرت الخديوى إلى الاستغناء عن خدماته . وكان من نتائج إخفاق بيكر أنه لم يستطع فتح الملاحة النهرية إلى بحيرة البرت ، بالرغم من أن وضع السفن على هذه البحيرة وكشف هذه الأقاليم النائية كان على حد قول القنصل الانجليزى فيفيان Vivian من أهم أغراض حملة السير صمويل بيكر[1] »

ماذا كان يقصد بيكر من وراء معاملته القاسية لأهالى تلك المنطقة بدلا من استمالتهم ؟ وماذا كان يهدف من هجماته العديدة التى شنها على الوطنيين الآمنين فى ضواحى غندكورو . وكان يستولى فيها على عدد كبير من الماشية ، ويعمل السلب والنهب فى المساكن ثم يحرقها ، هل كانت هذه السياسة أفضل من اجتذاب الأهالى ومصانعتهم ؟ وهل كانت هذه السياسة صادرة عن اخلاص بيكر لمصر ؟

كلفت هذه الحملة مصر أكثر من مليون جنيه ، وكانت نتائجها تافهة لاتعدو إنشاء ثلاث نقط عسكرية وخط حدود خيالى تتألف منها مديرية خط الاستواء ، ولم يكن الطريق بين هذه النقط وهى غندكورو وفاتيكو وفويرا مأمونا معبدا . على أن النتائج الأدبية لهذه الحملة فى تسوىء سمعة مصر وانقاص هيبتها بين سكان تلك المناطق كانت كبيرة ، ولا شك أن ذلك كان فى صالح السياسة الإنجليزية . فقد كتب عضو فى الوزارة الإنجليزية إلى بيكر على أثر عودته إلى لندن فى أواخر سنة ١٨٧٣ يقول « مهما كان من أمر تجارة الرقيق فإن حملتك لا بد أن تكون أدت إلى بسط النفوذ الانجليزى فى مصر . كم سننتظر من الوقت حتى يكون لنا سفن تجارية حاملة

---

(١) الدكتور محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان (١٨٢٠–١٨٨٥) ص ١٤١

العلم الإنجليزى فى البحيرات، ويكون لها خط مواصلات منتظم يصل البحيرات بالقاهرة؟ إننى لا أعرف فى الوقت الحالى فى العالم شيئا يعدل فى عظمته التقدم المطرد السريع الذى يصحب تغلغلنا فى قلب إفريقية ، ومن الثابت الذى لاريب فيه أن الطريق يمر معظمه فى الأراضى المصرية ».

وكتب بيكر نفسه بعد ذلك بأربعة أعوام فى سنة ١٨٧٨ يقول: «لايسعنى إلا أن أنظر مغتبطا إلى التغييرات التى حدثت فى مصر ، وإلى اطراد ازدياد النفوذ الإنجليزى فيها منذ سنة ١٨٦٩ ، إذ وظف الخديوى لأول مرة انجليزيا ومنحه السلطات المطلقة للقضاء على تجارة النخاسة فى إفريقية الوسطى . وقد كان ذلك الإجراء بمثابة الحجر الأول فى أساس الإصلاحات التى تمت بعد ذلك، فما كادت مهمتى تنتهى فى سنة ١٨٧٣ حتى عين جوردون خلفا لى فسار على النهج . وقد ساعدت محاربة تجارة الرقيق على فتح الباب للتدخل الانجليزى ، فأصبح ملكولم باشا فى خدمة الحكومة المصرية للقضاء على هذه التجارة فى البحر الأحمر ، وأصبح ماك كيلوب أيضا باشا . وبذلك أسبغت سلطات واسعة على أربعة من كبار الإنجليز . والواقع أن بلدا مهاجماً — كإنجلترا فى كل عصورها — ليس فى مقدوره أن يقف كما يشاء فى زمان أو مكان يرتضيه . نحن مدفوعون إلى الأمام ومضطرون بقوة الظروف إلى مد حدودنا ، ولو لم يتفق ذلك مع رغباتنا[1]».

ولقد حذر جعفر مظهر — حكمدار السودان أثناء حملة بيكر — الخديوى إسماعيل من نتيجة الاستعانة ببيكر فى هذا الأمر ، فلم يهتم الخديوى بنصيحته . يقول إسماعيل سرهنك : « وكان جعفر مظهر باشا حكمدار السودان يساعده (اى بيكر) ويمده بكل طلباته ، ولكن لذكائه وبعد نظره بالأمور كان يرى أن فى تفويض أمر اكتشاف جهات السودان إلى أجنبى خطراً على مصر ، حتى أنه كتب بذلك تقريرا وأرسله إلى الخديوى يبين له مضار ذلك ، ويشير عليه بأن يكون المكلف بأمر

---

(١) الدكتور محمد صبرى . المرجع السابق ص ٥٦ ، ٥٧

لا كتشاف الجهات المذكورة ضباطا مصريين من أركان حرب الجيش المصرى، فلم يسمع الخديوى لقوله» [1].

لا غرو أن هذه الحقائق الواضحة تلق ضوءا على حملة السير ساميويل بيكر، وتكشف عن بعض ألاعيب السياسة البريطانية وطمع إنجلترا من مدة فى استعمار أعالى النيل .

بعد استقالة السير ساميويل بيكر استخدم الخديو إسماعيل إنجليزيا آخر، هو شارلس جورج جوردون [2] الذى وصل إلى القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٨٧٤ (٣) وقابله الخديوى، وطلب منه أن يعين بنفسه اشتراطاته، فطلب راتبا قدره ٢٠٠٠ جنيه فى السنة، فأجاب الخديوى طلبه بالطبع، إذ أن هذا المبلغ أقل من راتب سلفه الذى كان ١٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة. غير أن جوردون عين حاكما على مديرية خط الاستواء ولكن ليكون مستقلا فى أعماله عن حكمدارية عموم السودان، بدلا من أن يكون خاضعاً لها مثل سلفه ساميويل بيكر . وأصدر الخديوى إلى جوردون تعليمات مفصلة ،كان أهمها ضرورة القضاء على تجارة الرقيق، وعدم الوقوع فى الأخطاء التى

---

(١) إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ط ١٣١٤ هـ ج ٢ ص ٣١٥

(٢) ولد شارلس جورج جوردون Charles George Gordon فى مدينة ولويش بإنجلترا سنة ١٨٣٣، وانتظم فى سلك العسكرية بعد أن درس علومها فى المدارس الحربية (١٨٥٢)، واشترك فى حصار سباستبول سنة ١٨٥٥ . وفى سنة ١٨٦٠ سافر إلى حرب الصين وبقى هناك إلى سنة ١٨٦٥ . ثم عاد إلى انجلترا وقد رقى الى رتبة الكولونيل فى الجيش، وفى سنة ١٨٧١ عين مندوبا عن انجلترا فى لجنة نهر الطونة الدولية والمشرفة على الملاحة فى هذا النهر . وفى سنة ١٨٧٤ أثنى عليه ولى عهد انجلترا — عند مروره بمصر ذاهباً الى الهند ـ أمام الخديو اسماعيل . وأشار بتعيينه مكان ساميويل بيكر حاكما على مديرية خط الاستواء فصدرت الأوامر بتعيينه .

(3) M. F. Shukry : Equatoria Under Egyptian Rule (Cairo 1953) P. 29

سبيت فشل بيكر ، وفتح النهر جنوبي غندكورو للملاحة ، والوصول إلى البحيرات الاستوائية ، وتأمين الجهات الواقعة وراء غندكورو حتى تلك البحيرات ، وإدخال التجارة المشروعة فى هذه المناطق البعيدة(١) . ومنح جوردون مائة ألف جنيه من الخزينة المصرية نفقة لحملته .

وفى ٢١ فبراير ، ترك القاهرة متجهاً إلى السويس فالبحر الأحمر ، فوصل سواكن فى ٢٦ فبراير ، ثم وصل الخرطوم فى ١٣ مارس حيث كان إسماعيل أيوب حكمداراً لعموم السودان ، فاستقبله بأبهة عظيمة واستعرض له فرقة من العساكر لأداء تحية القدوم ، وأطلقت له المدافع ، فأكبر الناس شأن هذا القادم ، وعلموا أنه ليس كبقية حكام الأقاليم (٢) .

وبديهى أن إسماعيل أيوب باشا لم يستقبله هذا الاستقبال الفائق محاباة وتبرعا من قبيل المجاملات الشخصية ، بل كانت أوامر الخديوى قد سبقت جوردون إلى الخرطوم ، فما كان على الحكمدار إلا تنفيذها .

استهل جوردون أعماله بمعاكسة تيار الإسلام الذى أخذ يتدفق من السودان إلى شعوب أواسط إفريقية ، وإطفاء شعلة الحضارة العربية التى تصاحب دائماً هذا التيار الإسلامى ، ذلك أن امتيسه ملك أوغندة كان قد أرسل إلى السلطات المصرية

---

(١) وثائق السودان فى أرشيف قصر الجمهورية (عابدين سابقا) ، دفتر ٨ ١٩٤ (أوامر عربى) الأمر بتعيين جوردون فى ٢ محرم سنة ١٢٩١ برقم ٩١ . وجاء فى هذا الأمر «مع معاملته الأهالى بالرفق ولين الجانب والتأليف مع المراعاة لما فيه عمارتهم وترغيبهم وتشويقهم على العمارة ودخولهم فى سلك الإنسانية . . . وعلى هذا ماهو منظور لنا فيكم من حسن الغيرة والاهتمام مؤملين الاستحصال على مافيه عمارية جهات الاستواء المحكى عنها ، وراحة أهاليها وحسن توطينهم وتأليفهم على الدخول فى سلك الانسانية» .

(٢) ابراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غوردون وكتشنر ط ١٣١٩ هـ ج ١ ص ١ .

فى أعالى النيل، قبل ذهاب جوردون، يطلب منها إيفاد عالمين إسلاميين ليعلماه وشعبه تعاليم الدين الإسلامى (١) . ولكن جوردون بادر عند توليته السلطة بإرسال بعثة إلى أمتيسة تحول دونه واعتناق الاسلام، وتحمله على الدخول فى المسيحية، وجعل جوردون على رأس هذه البعثة الذاهبة إلى ملك أوغندة أرنست دى بلفون، الذى برهن على فهمه التام للأهداف الأوروبية فى إفريقية، فاستطاع أن يحول أمتيسة إلى المسيحية ويحدثه عن عظمة ممالك أوروبا المسيحية وقوتها، دون أن يعمل على توثيق أواصر الروابط بين أوغندة والسودان . ثم شاءت الأقدار أن تفضح أعمال هذا المبعوث، إذ قتل فى إحدى المعارك، ووجد فى جيبه خطاب موجه من أحد الإنجليز المقيمين بأوغندة إلى مواطنيه فى إنجلترا يحثهم على إرسال بعثات تبشيرية إلى مجاهل إفريقية لضمها إلى النفوذ الأوروبى (٢) . وهكذا اتخذ جوردون من المسيحية وسيلة لخدمة الدول الأوروبية الاستعمارية وتحقيق أهدافها فى إفريقية .

وفى أواخر سنة ١٨٧٤ جعل جوردون عاصمته فى لادو، وكان يفكر فى إيجاد مواصلات منتظمة بين النيل والبحيرات وتسيير سفن بخارية فى بحيرة فكتوريا نيانزا، ولكن كان همه الأول حل مشكلة المواصلات بين مديريته ومصر، إما عن طريق الشمال (الخرطوم — النيل)، وإما عن طريق الشرق (أوغندة — ساحل إفريقية الشرق) . فاتفق جوردون مع الخديوى إسماعيل على إرسال حملة للاستيلاء على ساحل الصومال . وقد كانت هذه الحملة برئاسة إنجليزى هو ماك كيلوب باشا (سبتمبر — ديسمبر ١٨٧٥)، وبلغت نهر الجب فى اتجاه ممبسه وفى أقصى حدود الصومال الإيطالى فيما بعد، ولكن إنجلترا، باسم حقوق

(١) وثائق السودان فى أرشيف قصر الجمهورية (عابدين سابقا)، دفتر ٢٤ تلغراف رقم ١٩٦ فى ٩ من ربيع سنة ١٢٩١ هجرية .

(2) Hill : Colonel Gordon in Central Africa (1874-1879). London 1894. pp. 115, 183, 186.

زنجبار على الساحل ، أرغمت مصر على إخلاء المنطقة التى احتلتها بين رأس حافون ونهر الجب ، وهذا العمل من جانب الحكومة الانجليزية لم يكن إلا تمهيدا لمصالح شخصية حيث أنها أعلنت حمايتها على زنجبار وملحقاتها فى سنة ١٨٩٠ .

وكان موقف انجلترا الحاسم من التوسع المصرى من ناحية ممبسة والساحل ، ومن ناحية أوغندة ومنابع النيل ، من أكبر العوامل التى اربكت جوردون فى أداء مهمته، فانقلبت غيرته الظاهرة على المصالح المصرية فى سنة ١٨٧٥ إلى تردد وحيرة واضطراب فى سنة ١٨٧٦. ففى أوائل هذه السنة أرسل جوردون الضابط المصرى نوربك محمد على رأس تجريدة من ٣٠٠ جندى إلى أوغندة لاحتلالها باسم مصر ،فاستقبلها امتيسة ملك أوغندة فى روباجا عاصمة ملكه الواقعة على ضفاف بحيرة فكتوريا .ثم قرر جوردون من تلقاء نفسه إخلاء أوغندة التى احتلها المصريون شهورا بحجة أن الجنود كانوا فى موقف حرج . وعاد الجنود من عند امتيسة فى ٩ سبتمبر.وكان برفقتهم الدكتور أمين الألمانى (ادوارد شنتزر) الذى أرسله جوردون لمفاوضة الملك فى أمر الانسحاب . ويقول إسماعيل سرهنك : «ثم إن غوردون غير مقاصده دفعة واحدة بلا سبب معلوم وعدل عن إلحاق أوغندة بمصر ، بل وأرسل الدكتور إدوارد شنتزر الألمانى الذى عرف أخيرا بأمين باشا مندوبا من طرفه إلى السلطان أمتيزا ليفهمه نوايا غوردون ورغباته وأنه يعترف له باستقلاله فى بلاده كطلبه والخضوع الإسمى لمصر ، فسار ادوارد المذكور وقابله فى مكان يدعى خوركفو وأدى مأموريته[1]» .

ويدافع الدكتور محمد فؤاد شكرى عن جوردون وسياسته، ويرى أنه لم يكن هناك احتلال لأوغندة ، وأن تقارير نور أغا محمد كانت مضللة لجوردون ، فيقول فى كتابه (الحكم المصرى فى السودان) ما يأتى : « . . . بينما اعتزم غوردون التقدم صوب فيكتوريا نيانزا لإنشاء المحطات المسلحة فى أروند جانى Urondo gani وكوسيتزا Cossitza وفتح البحيرة للملاحة ورفع الأعلام المصرية على شواطئها. وبنى غوردون

---

(١) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٣١٨

أمله فى النجاح على ما وصله من تقارير ضابطيه نورأغا (عنقره) ومحمد إبراهيم ، وكان غوردون قد أرسلهما إلى الملك أمتيسة للاتفاق معه على إنشاء محطتين فى اروندجانى وكوسيتزافى أوغندة. وأخبراه بموافقة أمتيسة ، لا على إنشاء المحطات المسلحة فحسب بل وعلى احتلال دوباجا عاصمة ملكه ذاتها وإنهما قد احتلاهافعلا إلى جانب احتلال مسندى Masandi عاصمة أونيورو . بيد أن غوردون سرعان ماتبين بعد ذلك أن أمتيسة قد غرر بنور أغا ورجاله، وأن هؤلاء بدلا من احتلال دوباجا كانوا أسرى فى قبضة ملك أوغندة ، وأن مسندى لم تدخـــل فى حوزة المصريين قط . واضطر غوردون إلى إرسال أمين أفندى (الدكتور شنيتزر Schnitzer) لإنقاذ « الحامية » المصرية فى دوباجا ، ونجح أمين أفندى فى مهمته فانسحب نور أغا وجنده من دوباجا ، وتم على هذه الصورة «إخلاء» أوغندة . وفى ٩سبتمبر ١٨٧٦ وصل الجنود بسلام إلى مرولى[١] » .

ويؤكد الدكتور محمد فؤاد شكرى هذه المسألة ، ويشرحها بالتفصيل فى كتابه Equatoria Under Egyptian Rule ويقول : « قبل أن نحاول وصف محاولات جوردون للوصول إلى بحيرة فكتوريا، وما أحدثته هذه المحاولات من رد فعل عند أمتيسة ، يجب أن نؤكد الحقيقة أنه خلال الثلاث سنوات ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦ لم يكن أى جزء من مملكة أمتيسة جنوب مرولى محتلا بواسطة جنود جوردون أو منضما إلى المديرية الاستوائية . ويجب أن نتذكر هذ جيدا، لأن من أهم الاتهامات التى وجهها شاييه لونج والنقاد الآخرون ضدجوردون، أنهقدتسبب فى إخلائها بعد أن مكثت جنوده بقيادة نور أغا بعض الوقت محتلة دوباجا عاصمة أمتيسة ،وذلك لأنه لم يكن دائما راغبا — لأغراض غير طيبة — فى احتلال مملكة امتيسه[٢]» .

وللرد على القول إنه لم يكن هناك احتلال لأوغندة من قبل الجنود المصرية أقول أنه لو لم يكن هناك «احتلال» لما كان هناك « إخلاء»، حتى أن الدكتور محمد فؤاد شكرى

(١) الدكتور محمد فؤاد شكرى (الحكم المصرى فى السودان) ص ١٨٢ — ١٨٣
(2) M. F. Shukry : Equatoria Under Egyptian Rule p. 106

يقول « وتم على هذه الصورة « إخلاء » أوغنده » . أما القول إن الجنود المصريين كانوا فى موقف حرج فهذا زعم من جوردون، والعكس أنه كان فى استطاعتهم التغلب على جميع الطوارىء ، واستشهد على ذلك بقول جوردون نفسه « أنه مهما كانت جنود أمتيسة منظمة ومزودة بالسلاح، فإن جنود مصر لاتلبث أن تنتصر عليهم وتلحق بصفوفهم الهزيمة» . قال جوردون هذا فى مذكرة كتبها فى ٢ سبتمبر ١٨٧٦ من مرولى إلى البعثة الدينية الإنجليزية فى أوغندة . يقول عمر طوسون : « وفى ٢ سبتمبر كتب غوردون من مرولى مذكرة إلى البعثة الدينية الإنجليزية فى أوغندة ليعرفها الخطة التى يجب عليها اتباعها إذا كانت ترغب فى أن تفيد أمتيسة فائدة مستديمة فقال « إن المصريين أخذوا يديرون للإنجليز أكتافهم ويولونهم إعراضهم . وأنه أضحى من المحقق أنهم لن يصبروا طويلا على احتمال ما يرسمونه لهم من خطط ، إذ أن كل حادث صغير يحدث يذكى فى نفوسهم نار الكراهة للإنجليز ويزيد من شنآنهم لهم . فمداخلة الانجليز فى زنجبار والحبشة وإرسالهم الآن أيضاً هـذه البعثة التى يتجلى من كيفية تأليفها أنها بعثة لا دينية أكثر منها دينية . كل ذلك مما يزيد فى جفاء المصريين لهم . وقال أيضاً لها أنها إذا لم تتصرف فى أعمالها بالعقل والحكمة فسوف تجر الخراب على أمتيسة، وأنها بالعكس إذا تصرفت حسب مشورته فان تصرفها يعود عليه بالخير ، وأنه يجب عليها أن تسعى فى توثيق عرى الاتحاد والمودة بينه وبين مصر ، إذ أن وقوفه فى موقف المعارضة يعرضه لأوخم العواقب ، وأنه مهما كانت جنود أمتيسة منظمة ومزودة بالسلاح فان جنود مصر لاتلبث أن تنتصر عليهم وتلحق بصفوفهم الهزيمة[1] . . . » .

ويتبين الإنسان من هذه المذكرة أيضا عطف جوردون على أمتيسة ، ورعايته لمصالح بريطانيا ، كما يتبين أطماع انجلترا منذ ذلك الوقت فى تلك الجهات .

ولا شك أن جوردون إذ منع مصر من توطيد قدمها فى أوغندة بعد أن احتلت عاصمتها قد فعل ذلك لتفادى إغضاب انجلترا ، فكتب من مرولى بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٧٦ يقول « لقد عاد الجنود من دوباجا . إن أمتيسة على اتصال مستمر بزنجبار ..

(١) عمر طوسون: تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية ط ١٩٣٧ ج ١ ص ٢٠٧ — ٢٠٨

ويظهر أنه يجهل أن بعثة انجليزية (مؤلفة من قسيس وضابط بحرية وعمال . . .) في طريقها إليه . وقد سحبت جنودى قبل وصولها . . »

وفى أول سبتمبر سنة ١٨٧٦ أرسل جوردون من مرولى مذكرة خاصة بالبعثة الانجليزية فى أوغنـــدة إلى ستون باشا Stone Pacha رئيس أركان حرب الجيش المصرى (وصلت فى ١٣ نوفمبر) جاء فيها « مما لاشك فيه أن إرسال بعثة مسيحية عند الشعوب الوثنية أمر لا اعتراض عليه ، ولكننا إذا درسنا تكوين بعثة أوغندة، ظهر لنا أنها ليست مسيحية فى جوهرها . إذ تتألف من قسيس وضابط من البحرية وطبيب ومهندس معمارى ومهندس ميكانيكى وأســـتاذ ورجل زراعى واختصاصى فى بناء السفن . فهذه البعثة إذاً أشبه بتجريدة استعمارية ، وبهذه الصفة يجب أن تنظر إليها الحكومة المصرية .. وانى واثق أن تنظيم هذه البعثة التدينية من عمل ساميويل بيكر، وقد وصلنى من انجلترا خطاب يشتمل على نبذة من خطاب كتبه ساميويل بيكر إلى الرحالة جرانت جاءفيها « أنا متعب من تلك الفتوحات المصرية ... وانى لأعجب كيف لايذهب أحد الفتيان ومعه مائة بندقية سنيدر ليحمى أمتيسة وينظم جنوده . لولا عوائق الأسرة لذهبت بنفسى، ولاريب أنه من الأفضل كثيراً فى الوقت الحالى أن يستخدم سمو الخـــديوى الضباط الأمريكان بدلا منى لأنى لا أحب الكتابة فى الصحف ، وبصفتى انجليزياً وضابطاً فى خدمة صاحبة الجلالة لست أملك من الحرية مايملكون .»

وفى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٦ بارح جوردون لادو إلى الخرطوم ثم إلى القاهرة فوصلها فى ٢ديسمبر، ومنها سافر إلى لندن .

وبعد أن عاد جوردون إلى لنـدن ادعى أنه وضع حداً لتجارة الرقيق فى مديرية خط الاستواء ، وبقى أن يضع لهـا حداً فى جميع أنحاء السودان . وواضح أنه تحت ستار النخاسة التى زعم بيكر من قبل أنه قضى عليها ، كان جوردون يرنو ببصره إلى منصب الحاكم العام، لا فى مديرية خط الاستواء وحدها، بل فى جميع أنحاء السودان .

واستدعى الخديوى اسماعيل الجنرال جوردون لخدمة الحكومة المصرية مرة ثانية، فعلق جوردون قبوله الخدمة على أن يكون حكمداراً لعموم الأملاك المصرية

فى السودان ، وتدخل فى الأمر فيفيان ، قنصـــل انجلترا ، وأجاب اسماعيل طلب جوردون وعينه فى ١٧ فبراير سنة ١٨٧٧ حاكما عاما للسودان .

وكانت انجلترا تعارض التوسع المصرى صوب منابع النيل ، وكانت العرائض تقدم كل يوم إلى الحكومة الانجليزية ، بعلمها وتشجيعها ، للمطالبة بمنع مصر من بسط سيادتها فى أعالى النيل .

وسأل فيفيان، بناء على تعليمات حكومته جوردون فى الموضوع، فأجاب بأنه مرتبط بتعليمات الخديوى ، التى يتحتم عليه بمقتضاها أن يتقدم فى هذه المنطقة وأن يضع سفينة بخارية فى بحيرة فكتوريا . غير أنه عرض حلا وسطا يقضى بأن تعلن مصر بمجرد الانتهاء من هذه المهمة ، حيدة البحيرة ، وأن تعترف فى الوقت نفسه باستقلال أمتيسة بشروط عادلة . وأخيرا عرض جوردون حلا آخر تتنازل مصر بمقتضاه عن بحيرة فكتوريا ، على أن يكون لها الحق فى الاحتفاظ بمملكة أو زوجا الصغيرة على البحيرة وبمملكة الأونيورو وبحيرة البرت . ولكن الحكومة الإنجليزية طالبت بأن تجلو مصر عن جميع المناطق الممتدة حول البحيرات . وهذا ماجعل جوردون فى سنة ١٨٧٨ يرجع الحدود المصرية إلى منطقة خلفية بعيدة عن بحيرة البرت نيانزا، ويأمر الدكتور أمين، الذى خلفه فى مديرية خط الاستواء ، بإخلاء المحطات الجنوبية بحيث تصبح دوفيلة أقصى حد للأراضى المصرية فى الجنوب ، ولما حاول أمين التملص من هذا الأمر تمسك جوردون بقراره وكلف الإيطالى جيسى، الذى كان موجودا وقتئذ فى بحر الغزال بالذهاب إلى خط الاستواء وتنفيذ الإخلاء ، ولكن ما كاد جوردون يترك الخدمة فى السودان (١٨٧٩) حتى استعاد أمين المحطات المتروكة . كان جوردون فى أثناء هذه الحوادث قد عين « أمينا » محافظاً لسواكن عقابا له ، ولكن بعد رحيل جوردون ألغى خلفه رءوف باشا هذا الأمر وأبقى « أمينا » حاكما على مديرية خط الاستواء .

ومما يدل على خبث جوردون ادعاؤه فى إحدى رسائله بتاريخ إبريل ١٨٧٩ بأن « حكم المصريين فى هذه الأقطار النائية حكم قطاع طرق » ، وذلك تبريرا لقوله

«أنه أخلى أكثر من نصف البلاد التابعة لمصر فى خط الاستواء ، وأن « ٣٠٠ ميل أصبحت تفصل بيننا وبين أمتيسة الآن[١] ».

هذه كانت طريقة جوردون فى بسط سلطة مصر فى أعالى النيل ، كما أن جوردون فى هذه الآونة أعلنها حربا شعواء على تجارة الرقيق فى السودان ، وصارت لغته وأفعاله كلها مطبوعة بطابع العنف ، وقال فى ٨ أغسطس ١٨٧٨ « إنى أوجه كل يوم ضربات مميتة ضد تجارة الرقيق ، وقد أنشأت من أجل ذلك نوعاً من « حكومة الإرهاب » فأعدمت شنقاً رجلا طوش صبياً ، وإنى لن أطلب الإذن بذلك من أحد . ولا يهمنى أن يوافق الخديوى أو يعارض[٢] .

وبطبيعة الحال كانت إنجلترا مسرورة بهذه السياسة الشديدة التى تثير الأهالى ضد المصريين ـ لتأصل تجارة الرقيق فى نفوسهم ولما لها من مقومات اقتصادية فى حياتهم ـ فكتبت فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٨ إلى لاسيل مدير القنصلية العامة فى القاهرة تكلفه « بأن يعبر للخديوى عن اغتباط الحكومة الإنجليزية بالعمل الحازم الذى يقوم به جوردون ضد تجارة الرقيق[٣] » . وقد كان لهذا العمل الحازم أسوأ النتائج فى أعالى النيل بالنسبة للمصريين وأفضلها بالنسبة للسياسة البريطانية .

ومما يدل على عدم إخلاص جوردون لمصر ، وأنه كان يعمل لصالح دولته ، ما يقوله إسماعيل سرهنك : « وذكر الفاضل محمد محسن بك الكاتب الثانى للمندوب العالى السلطانى بمصر فى كتابه دليل إفريقية ما ترجمته أن الخديوى إسماعيل باشا لما دعا غوردون باشا للخدمة ثانية فى الحكومة المصرية سنة ١٨٧٧ نصبه حكمدارا عاما على إدارة عموم السودان وتوابعها ، فعاد إلى الخرطوم ولكنه لم يسر فى إدارتها كما كان يفعل أولا ، فلم يفتح ويضم أوغندة والجهات الغربية للحكومة الخديوية ، بل ابتدأ فى

---

(١) الدكتور محمد صبرى : المرجع السابق ص ٦٣ — ٦٧ .

(2) Hill : Colonel Gordon in Central Africa (1874 — 1879) P.319. Allen, Bernard M: Gordon and the Sudan, London, 1931 P-140

(٣) الدكتور محمد صبرى : المرجع السابق ص ٧٦ .

هذه المرة بتضييق الإدارة المصرية التى كان وسع نطاقها فى المرة الأولى ... ومما يستدل به على أن نية غوردون لم تكن فى الصفاء مثلها فى المرة الأولى ما رواه صاحب السودان المصرى والانجليز ، بعد أن ذكر مدارس الخرطوم الأميرية والأهلية ومساعى غوردون فى إنماء مصالح دولته هناك ، من أنه أصدر أمرا بالغاء المدارس الأميرية بدعوى أنها تكلف الحكومة المصرية نفقات طائلة لا وجوب لها وقال أيضا أنه حاول إقفال مدارس الأهالى ومدارس الكاثوليك، ولكنه لم يفلح ، وأمر أيضا فأبطل إرسال الطلبة الناجحين بمدارس الحكومة بالخرطوم إلى مصر بعد أن عزل جميع الموظفين منهم [1] » .

وقال فى مكان آخر « قال جبرائيل بك حداد فى صحيفة ١٦ من تاريخ الحرب السودانية إن سياسة غوردون فىالسودان لاتخلو من محل للانتقاص والملام ، ولايسع المنصف أن ينكر أنها آلت من قبيل منع النخاسة إلى ابتعاد قلوب الأهالى عن الحكومة المصرية ونفورهم منها ووجدهم عليها [2] » .

وأخيرا استقال جوردون فى سنة ١٨٧٩ من خدمة الحكومة المصرية بعد أن تحرجت الأمور فى السودان وأصبح على وشك أن يهم بالثورة . ويبين لنا هـــذا بصورة واضحة عمق السياسة البريطانية وتمهيدها السبيل لاحتلال السودان جميعه بما فيه أعالى النيل .

اخلاء السودان :

بعد استقالة جوردون بسنتين قامت ثورتان : أما الأولى ، وهى المعروفة باسم الحركة العرابية ، فترمى إلى المطالبة بالحكم النيابى وحفظ حقوق الوطنيين المصريين والحد من تدخل الأجانب ، وأما الثانية فقد قام بها المهدى فى السودان ، وتغلب عليها الصفة الدينية . ودخل مصر جيش انجليزى قضى على ثورة عرابى واحتل البلاد ،

---

(١) اسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٣٣٥

(٢) اسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٣٣٨ .

ولكن المهدى كان أبعد منالا لصعوبة المواصلات ، وأكثر جلادا فى تلك البلاد النائية ، فأباد قوة أرسلت لإخضاعة بقيادة هكس ، وألحق بها قوة أخرى زحفت إليه فى سواكن بقيادة بيكر باشا. وهنا أشارت انجلترا ـ لغرض فى نفسها ـ على الحكومة المصرية بإخلاء السودان ، فأبى شريف رئيس الوزراء فى ذلك الوقت أن يذعن لهذا الرأى ، ووقف موقفه المشرف المشهور مفضلا ترك الحكم على ترك السودان . وقد كانت المحاورة بينه وبين الخديوى شديدة ، فهو لم يكن يريد التخلى عن السودان ، أما الخديوى فقد رجح فكرة الجلاء بناء على رغبة الانجليز ، فلما رأى شريف تصميم الخديوى على إخلاء السودان ، وأن انجلترا عرقلت كل فكرة تتعارض مع سياستها الخاصة بالاخلاء، اجتمع هو والوزراء وقرروا عدم الموافقة على ما عرضه بارنج من إخلاء السودان طبقا لأوامر إنجلترا . وفى الوقت نفسه وقعوا عريضة الاستقالة التى قدمت للخديوى فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ ونصها « بعد الديباجة — قد اقترحت علينا دولة ملكة انجلترا المعظمة أن نخلى السودان ، وليس لنا حق فى فعل ذلك لأن هذه الولاية من ممتلكات الدولة العلية التى فوضت وقايتها إلى عهدتنا . وقد طلبت دولة الملكة أيضا أن نقتدى بنصائحها بدون مذاكرة فيها ، ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ١٨ من شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديوى يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار . فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفاءنا، لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية[1] » .

قبل الخديوى على الفور استقالة وزارة شريف . واستدعى رياض وعرض عليه تأليف الوزارة على أســـاس إخلاء السودان ، فاعتذر وكان مما قاله له « إننى أود لو كنت ناظراً فى نظارة شريف باشا حتى يكون لى شىء من فخر موقفه المشرف[2] » .

فعرضت الوزارة على نوبار ، فقبلها وألف وزارته فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ على

---

(١) اسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٤٢١ .

(٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ط ١٩٣٤ ج ١ ص ٢٦٦

أساس فكرة الجلاء عن السودان . ولم يبق بعد ذلك إلا التفكير فى طريقة الجلاء. ولم يكن هناك بد — فى نظر انجلترا — من الاستعانة بخبير الثورات جوردون. وقصة اختيار جوردون لتنفيذ فكرة الانسحاب من السودان وردت بأشكال مختلطة، وأثير حولها كلام كثير وخصوصا عند نهاية جوردون وقتله وهياج الرأى العام فى انجلترا ضد المسئول عن هذا . والكتاب الذى استطاع تلخيص كل المعلومات المتعلقة بجوردون ونهايته هو كتاب « جوردون والسودان » لمؤلفه الأستاذ ألن Allen [1]

والصورة التى ترسم عادة عن جوردون أنه رجل يسبح فى أوهام التصوف ، ويحلم بالآخرة والدين ، صورة صحيحة فى شكلها العام ، ولكن الرجل فى الواقع كان كثير الدهاء والمكر وكانت له مطامع شخصية . فقصـــة اختياره لكى يتولى تصفية حساب مصر فى السودان لم تكن من تأثير الرأى العـــام الانجليزى على الحكومة فحسب ، بل لعب جوردون بمهارة دور الإيحاء بأنه هو الرجل الذى تريده الناس ، وذلك على الوجه الآتى . فى الوقت الذى اشتدت فيه الحوادث فى السودان اختفى جوردون عن انجلترا ، إذ قام برحلة إلى الجزائر التى فى شرق إفريقية، ثم انتقل منها إلى القدس ، وأخذ يشغل نفسه فيها برؤية المعالم الدينية ، فيريد مثلا أن يعرف الموضع الذى صلب فيه المسيح بالضبط ، وأين دفن وغير ذلك ، ولا يتكلم فى أى موضوع آخر . ولكن كان جوردون أثناء إقامته بالقدس على اتصال بالملك ليوبولد ملك بلجيكا، وهذا كانت له مشروعات فى الكنغو . وكان يريد استخدام ستانلى وجوردون فى تنظيم الكشف فى أعالى الكنغو، وتنظيم الحكم والإدارة والاستغلال هناك على النمط لذى اشتهر به جوردون فى أعالى النيل ، كما كان ليوبولد يريد الاستفادة من سمعة جوردون فى محاربة تجـــارة الرقيق . وجوردون من ناحيته أيضا سار فى المشروع ليظهر أمام الحكومة الانجليزية أن غيرها فى حاجة إليه .

وفى هذه الظروف عاد جوردون إلى انجلترا . فأشار أفراد مختلفون على الحكومة الانجليزية بإرساله إلى السودان ، ومن بين هؤلاء ساميويل بيكر . وبناء على ذلك دعى

1 — Allen, Bernard, M. : Gordon and the Sudan . London, 1931.

جوردون إلى اجتماع حضره بعض الوزراء ، وسئل فى هذا الاجتماع عما اذا كان على استعداد للقيام بمهمة اخلاء السودان ، فوافق على ذلك[١] . وسألت الحكومة الانجليزية بارنج هل مصر موافقة على جوردون أم لا ؟ فكان رأى حكومة مصر فى أول الأمر أن حركة المهدية اسلامية ، فكيف يرسل حاكم غير مسلم يمثلها . ومن الجائز أن هذا يقوى الحركة المهدية ويجعل السودانيين يعتقدون أن المصريين والأتراك كفار كما يقولون . ولكن أمكن التغلب على هذا الاعتراض ، ووافقت مصر على إرسال جوردون الى السودان.

وفى لندن أعطيت الى جوردون تعليمات مكتوبة، تقضى بأن حكومة جلالة الملكة ترغب فى أن يذهب حالا الى مصر، لكتابة تقرير لها عن الحالة العسكرية فى السودان وعن الوسائل التى يستحسن اتخاذها لسلامة الحاميات المصرية التى تحتل مراكزها فى تلك البلاد ، وأيضاً لسلامة الرعايا الأوروبيين الموجودين فى الخرطوم . وأن عليه أيضاً أن يبحث ويقدم تقريراً عن الطريقة الممكنة للإخلاء من داخلية البلاد . وكذلك عن الوسائل التى يمكن اتباعها لسلامة موانىء البحر الأحمر وادارتها ادارة حسنة . وفى هذا الصدد طلب منه أن يهتم اهتماما خاصاً بأفضل الوسائل لمنع التحريض الذى يخشى منه من جانب تجار الرقيق، وبسحب السلطة المصرية من داخل البلاد . كما تقضى هذه الأوامر بأن يكون جوردون خاضعاً لتعليمات معتمد جلالة الملكة وقنصلها العام فى مصر . الذى عن طريقه ترسل تقارير جوردون لحكومة جلالة الملكة مختومة بالشمع الأحمر ، وبأن يقوم بأية مأموريات أخرى تطلبها الحكومة المصرية بحيث يكون طلبها عن طريق السير افلن بارنج . أما مسألة سفره إلى سواكن مباشرة أو إلى الخرطوم عن طريق النيل فقد تركت ليبحثها هو مع بارنج[٢] .

(1) Allen, Barnard M: Gordon and the Sudan, London 1931,P229

(2) Mekki Shibeika : British Policy in the Sudan (188 2) London 1952, pp 156 — 157

وترك جوردون انجلترا فى ١٨ يناير ١٨٨٤ ،ووصل إلى القاهرة فى٢٥ من نفس الشهر، وقلده الخديوى سلطات الحاكم العام . وفى اليوم التالى سافر إلى السودان عن طريق النيل، فوصل الخرطوم فى صباح يوم ١٨ فبراير ١٨٨٤، وعلى الفور أمر جوردون بهدم الحصون التى عززها عبد القادر باشا حلمى حول الخرطوم . كما أمر بحرق السجلات الحكومية. وأهم من ذلك أنه أباح تجارة الرقيق كما كانت جارية بالسودان قبل ذلك .

وفى المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا) تقرير عن «تاريخ غوردون باشا وحصار الخرطوم» جاء فيه ما يأتى :

« بينما كانت أهالى الخرطوم ومستخدميها فى قلق ويأس عظيم بعد انكسار جيش هكس باشا، إذ حضر تلغراف ينبىء عن تعيين غوردون باشا والياً على السودان من قبل الحضرة الفخيمية الخديوية وإقرار دولة بريطانيا العظمى ، فبناء عليه وما يعهدوه من حسن إدارته حصل السرور العام لكافة الأهالى والتجار والمستخدمين، وأمن كل على نفسه وماله ومكثوا فى انتظار قدومه .

وفى يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٨٤ حل وابور الاسماعيلية ركوبته ومعه وابور عباس الصغير أمام طابية أم درمان، فهناك أطلقت المدافع إيذانا بقدومه ، ووضعت العساكر فى هيئة طابور على شاطىء البحر ، وهى الأورطة الثانية من الآلاى الخامس وأجروا أصول التشريفات المدونة قانونا. وكان الوابور مستمر فى سيره حتى وصل أمام طابية المقرن وكان اذاها بلوك بيادة ومدفع واحد ، فأجروا أصول التشريفات أيضاً حتى انتهى سير الوابور إلى أسكلة (ميناء) الحكمدارية ، وكانت العساكر البيادة النظامية المركبة من ١ جى آلاى سودان و ٥ جى آلاى مصرى وامدادى الباش بوزق جميعها متشحين بالملابس الرسمية وواقفين تحت السلاح مستعدين لإجراء أصول التشريفات تحت قومندانية ابراهيم باشا حيدر حكمدار عموم عساكر الخرطوم فى ذلك الوقت . وأما الزوات الملكية والجهادية الخارجين عن هيئة الطابور

والمتقاعدين وأعيان تجار البلدة والرؤساء الروحانيين والقناصل والعلماء فانهم كانوا جميعا واقفين على شاطىء البحر محل مرسى الوابور . وعند طلوعه إلى البر مصحوبا باستوارت باشا وكيل الحكمدارية وابراهيم بك فوزى وحسن افندى مأمور الضبطية وابراهيم افندى رشدى كاتب يده ، سلم على كافة من ذكروا يدا بيد حالة كونه باشا مسرورا ... وبعدها خرج إلى صالة الحكمدارية الموضوع بها منبر مغطى بالجوخ الأحمر، وقد استرقى عليه حضرة العالم السيد حسين المجدى ، وتناول الفرمان من يده وتلاه على الجمهور ثم إن الحكمدار تكلم بنفسه قائلا : إنى بمقتضى هذا الفرمان المتلى عليكم تعينت حكمدارا على السودان لأنظر ماحل به من المشاكل وربنا سبحانه وتعالى يرشدنا جميعاً لما فيه الإصلاح واطمئنان الخواطر .

فوإن كنت قادرا على استصحاب جم غفير من العساكر لكن لما أعلمه من صداقتكم وحسن أعمالى بالسودان سابقا التى لاتنكروها اقتصرت على ما هو موجود من العساكر هنا .

وهذا الواقف بجوارى ، مشيراً إلى استوارت باشا ، فهو أخى ووكيلى والمأذون بمساعدتى، فأرجوكم إطاعة أوامره واعتباره كشخصى. ثم أمر بصرف العساكر وانطلق إلى السراى المعدة لإقامته ، وباشر فيها الأشغال فى الوقت عينه حيث كان مقدم اليه عرضحالات مدة سيره بالطريق .

مع صدور الأوامر والتأشيرات اللازمة عليها وإرسالها لمحل لزومها وتحرير المنشورات التى علقت بالأزقة والشوارع والقره قولات وممرات العموم وكان مضمونها اعطى كل راحته مع التجاوز عن المتأخرات لغاية سنة ١٨٨٣ أفرنكية فى الأموال ، واعطى الرخصة فى مبيع الرقيق كالعوايد التى كانت جارية بالسودان سابقا، مع ترك نصف أموال سنة ١٨٨٤ ، وحرق الدفاتر القديمة لغاية سنة ١٨٨٣ حتى يكونوا على طمان زايد [1] ...»

---

[١] المخفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا) محفظة السودان رقم ١ / ملف رقم ٥/١

وقد اختلف على شكل مأمورية جوردون والغرض منها . فمن قائل أن مهمته كانت دراسة الموقف وإبلاغ الحكومة حقائق الحالة . ومن قائل أنها اشتملت أيضا على ترتيب جلاء الحاميات المصرية والمدنيين المصريين من الحواضر السودانية وترحيلهم إلى مصر . وعلى كل حال عني جوردون كثيرا بموضوع ترتيب نوع من الحكم فى السودان يصطحب مع التخلى عنه . أى لا يكتفى بالانسحاب إنما يقوم بنوع من التنظيم للمستقبل فى الوقت نفسه . وكانت فكرته إبعاد المصريين عن السودان نهائيا ، وأيده فى ذلك بارنج . وكانت إنجلترا تأمل أن يستطيع جوردون تحقيق هذا بدون عناء أو تضحية فى الأموال والجنود . وهون جوردون أيضا كثيرا من شأن الحركة المهدية ، واستمر يؤكد أنه سوف لا يطالب بمال أو جنود . ويبدو أنه كان فى أول الأمر يتوهم أن الحركة المهدية كانت نتيجـــة استياء وغضب ، وأنه بإزالة الأسباب يضعف أمر المهدى . ولم يتصور أن الحركة المهدية أصبحت دينية تملكت قلوب الناس فى السودان ، وتطلعت لأمانى واسعة لا تقتصر على استخلاص السودان، بل تعدت إلى غزو مصر وتركيا، بل ومحاربة اوروبا فى النهاية. والمهم ان جوردون كان يرى فصل مناطق بحر الغزال والمنطقة الاستوائية وإلحاقها بممتلكات ليوبولد فى الكنغو . وكان هناك تفاهم بينه وبين ليوبولد على انه هو الذى يدير هذه الأقاليم التى تلحق بالكنغو بعد إجلاء المصريين عن الشمال . وعرض هذه الفكرة على اعتبار أنها أفضل وسيلة لمحاربة تجارة الرقيق بإبعاد جنوب السودان عن شماله . وبالنسبة لبعض الأقاليم كدارفور وكردفان كانت نظريته أن تكون تحت حكم السلاطين والأمراء من بقايا البيوتات القديمة فى تلك المناطق . وأما الأجزاء الأخرى فى شمال السودان كالخرطوم وبربر وأبى حمد ، فقال أنه يصعب فيها إقامة حكم وطنى لتفرق البيوت القديمة ولأنها أصبحت حواضر تجارية بها تجار أغنياء وصناع وهكذا ، ولا تتصل بالحالة القديمة السابقة فى السودان ، وفكر فى وقت ما أن تستمر هذه الأقاليم تحت حكم مصر ، ثم عدل عن هذا وفاوض حكومته ، بواسطة بارنج فى القاهرة ، فى استدعاء زعيم سودانى كبير هو الزبير باشا رحمت من القاهرة وتنصيبه سلطانا على تلك المناطق ، وقال إنه الشخص الوحيد الذى له من السمعة والصيت والجاه والشخصية ما يجعله أقدر فرد

على إيجاد قوة وطنية يلتف حولها الناس ويستخدمها فى صرف بعض القبائل عن المهدى . وصمم على هذا الحل ، وأيده بارنج فى ذلك وكتب بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٤ إلى لندن للموافقة على عودة الزبير ، على أن يمنح نيشان القديسين ميخائيل وجورج الذى يخول حامله لقب سير وعضو فى الامبراطورية البريطانية من درجة فارس ، وأن يعطى له مبلغ من المال ليستعين به فى تدبير شئون ولايته الجديدة المستقلة عن مصر ، كما يمنح إعانة سنوية قدرها خمسون ألفا من الجنيهات ، وأن يستمر دفع هذه الإعانة لمدة خمس سنوات ، على أن يتوقف صرفها على مدى سلوكه فى إدارته الجديدة . ولكن الحكومة الإنجليزية لم توافق خوفا من الرأى العام فى إنجلترا ، الذى كان يقرن الزبير بتجارة العبيد . ولا أدرى إن كانت فكرة استخدام الزبير باشا فى حد ذاتها وجيهة أم لا . لاشك أنه كان لبقا ويعرف السودان معرفة طيبة ، ولكن كيف يقاوم هذا الرجل دعوة دينية كدعوة المهدى؟ حقا كان باستطاعة الزبير أن يجمع حوله شيوخا وأمراء وبعض الأتباع ، إنما كان لايستطيع الصمود أمام الآلاف المؤلفة من أتباع المهدى ، الذين كانوا يستهينون بالموت فى سبيله . وعلى كل فمسألة استدعاء الزبير تبين أن جوردون لم يكن متنبها كل التنبه لحقيقة الثورة المهدية .

وقصارى القول لم تكن هناك فائدة من كل هذه المشاريع وأمر المهدى قائم ، فجوردون افترض أنه أنهى مأموريته ، وأن الحاميات انسحبت بسلام . ولكن ماذا فعل مع المهدى ؟ تضطرب تقاريره فى ذلك ، فأحيانا يصغر من شأنه ، ويدعى أن أمره غير منتشر إلا فى كردفان فقط . وأحيانا يدعى أنه ستقوم ضده عداوات من المشايخ الآخرين ، وأحيانا يعتقد أن الطعن فى حكومة مصر والتظاهر باجتذاب الأهالى كاف للتغلب على المهدية بالطرق السلمية ، فعندما وصل إلى الخرطوم أمر ، كما ذكرت سابقا ، بجمع مستندات الضرائب المتأخرة على الناس وأحرقها ، وكذلك جمع الكرابيج وأدوات العقاب المختلفة وأحرقها علنا أيضا . وألف ماسماه مجالس أعيان فى بربر والخرطوم . ومما هو جدير بالذكر أن أول قرار لمجلس بربر والخرطوم هو رجاء الحاكم العام بأن يؤجل سفر الأورط المصرية الى مصر ، وقالوا إنها الشىء الوحيد الباقى للحيلولة دون تفشى الثورة المهدية ونهبها المدن .

والحقيقة أن جوردون لم يدرك عمق الثورة المهدية ، وأن المهدى ليس شيخ طريقة من النوع المألوف فى ذلك الوقت ، فقد أرسل له كسوة تشريفة وخطابا يعرض فيه عليه شيئاً من الاستقلال بكردفان مع لقب سلطان ، فرد عليه المهدى بكل ازدراء بأنه أرفع من أن يكون أميرا أوسلطانا ، وأنه مهدى الله ، ولم يقبل كسوة التشريفة لعدم حاجته إلى مثلها ، لأن ملابسه مما يلبسه الزهاد الذين يعرضون كل الإعراض عن متاع الدنيا ، بل ودعا جوردون إلى الإسلام واعتناق دعوته وارتداء الجبة المرقعة وهى رداء الدراويش الرسمى[1] . وهنا تنبه جوردون لخطورة الموضوع ، فكتب لحكومته عن طريق بارنج يقول إنه لابد من قوة لسحق المهدى ، وأبرق إلى السير ساميويل بيكر مقترحا الالتجاء إلى الرأسماليين الإنجليز والأمريكان لتدبير المال اللازم لإرسال جنود أتراك إلى السودان ، وكان فى رأيه أن ذلك سينهى موضوع السودان والمهدى إلى الأبد[2] .

وبالمحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا) تقرير طويل عن نتيجة ماحصل من ثورة المهدى جاء فيه ما يأتى :

« ثم فى ١٥ رجب سنة ١٣٠١ هـ (يولية سنة ١٨٨٤) ورد تلغراف من المدير الموى إليه (مدير دنقلة) بأن المسموع عن الخرطوم أن العدو محاصرها وممنوع وصول المئونة إليها ، وأن المتمهدى مؤكد على جيوشه المحاصرين لها بضبط غوردون باشا حيا لإجعاله أسيرا مقابلة أسر الإنجليز إلى عرابى ، وبلغه أن غوردون باشا قال بأنه إن لم تحضر إليه إمدادية من دولة الإنجليز يسلم ويسلم للمتمهدى ...

وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ورد منه تلغراف يتضمن حضـــور مخصوص من طرف غوردون باشا بمكاتبات وتلغرافات لتوصيلها إلى جهاتها ، وقد أجرى اللازم

---

(١) إبراهيم فوزى . السودان بين يدى غوردون وكتشنر ط ١٣٠٩ هـ ج ١ ص ٢٨٦ — ٢٩٥

(2) Mekki Shibeika: British Policy in the Sudan (1882 — 1902) London I952, P 255 .

لإرسالهم . . . وقد وصل إلى المعية من مكاتبات وتلغرافات غوردون باشا المحكى عنها أعلاه ما هو آت :

(أولا) تلغراف رقم ١٢ القعدة سنة ٣٠١ ورد فى ٢٧ منـــه خطابا لجناب الخديوى الأعظم ودولتلو نوبار باشا ومنستر الإنجليز بالمضمون الآتى :

أولا — يلزم إرسال العساكر الإنجليزية للسودان وتعيين الزبير باشا بامدادية وإجعال ماهيته ٨٠٠٠ جنيه فى السنة .

ثانياً — عنـــد حضور العساكر الإنجليزية بالسودان يجرى نزول العساكر المصرية لمصر .

ثالثاً — تعطى السودان لجناب السلطان المعظم بحضور إمدادية مايتين ألف نفر.

رابعا — إن لم يفعلوا شيء مما ذكر وحصل تعدى من الأشقياء على الناس الموجودين بالسودان وقتلوهم يكونوا هم مسئولين ومدانين بدياتهم وجميع ماهياتهم .

(ثانيا) تلغراف ورد فى ١٦ سبتمبرسنة ١٨٨٤ (٢٦ القعدة سنة ٣٠١) يتضمن أنه بوصوله للخرطوم تراءى له عدم إمكان سحب العساكر والمستخدمين لمصر بأسباب هيجان العربان وقطع الطريق، ولذلك كان طلب الإسعاف بإرسال الإمداد وللآن ماحضر وأنه هل يناسب إرساله للخرطوم ومعه سبعة أشخاص فقط من الخدما بعد إنقراض جيش هكس باشا ولا يلتفت له حتى تنسد الطريق عنه، ورغب إرسال تلغراف له بصريح ما هو حاصل التصميم عليه من جهة السودان ويكون بالعربى لإطلاع أهالى الخرطوم عليه، لأنه من كثرة الوعد منه إليهم بحضور الإمداد صار عندهم أشبه بكذاب وإن كان القصد تكليفه بحفظ السودان بالعساكر السودانية الموجودة فيها فقط فما يكن فى وسعه سيجريه مع عدم وجود نقود إنما لا يمكن بهم مقاومة ألوف رجال من الذين مع المهدى الكذاب . فالأولى المخابرة مع الباب العالى بإرسال عساكر شاهانية ويعطى لهم مصاريف كل سنة مايتين ألف جنيه ، وأنه هو موجود رهينه بالخرطوم حفيظا عليها، ومأمول له أنه مادام موجود بذاك الطرف فبحضور العساكر الشاهانية لا يمكن لأهالى السودان مقاومتهم ولا يضربوا بندقية واحدة وتعود الراحة والطمأنينة

ولا يمكنه ترك الخرطوم ما لم تكن موجودة هناك حكومة منظمة من أية دولة كانت . . .

(ثالثا) ورد تلغراف فى تاريخه قبله يتضمن أنه عند وصوله للسودان ما أمكنه إعلان المحرر الذى معه المتضمن إخلاء السودان خشية مما يترتب عليه بحسب ماشاهده وأن أمله متى حضرت عساكر امدادية للخرطوم يمكن حالا إطفاء هذه الحركات وإزالتها من الجزيرة واسترجاع الأمنية كما كانت أولا[1] » .

وعلى كل حال رفضت الحكومة الانجليزية هذه الاقتراحات ، وتركت الأمور تحل نفسها شيئاً فشيئاً عدا اهتمامها لحد ما بموانىء البحر الأحمر لاهتمام انجلترا بهذا البحر وبالمداخل المؤدية إليه. فكان فى هذه الموانىء سفن حربية وبعض القوات البرية ولكن هذه القوات البرية ، وقد حاربت عثمان دقنه أحد قواد المهدى فى السودان الشرقى ، منعت من التوغل غربا نحو وادى النيل نفسه . وترك أمر الخرطوم والحاميات المصرية لرحمة الأقدار ، وانتشرت الدعوة المهدية ، وانتقضت القبائل على الحكومة فى مختلف جهات السودان إلى أن خرجت عنها معظم الدائرة المحيطة بالخرطوم نفسها ، فوقعت بربر فى حوزة الدراويش، ووصلت قوتهم إلى قرب الخرطوم فى مركز الحلفاية وانقطعت المواصلات التلغرافية مع مصر واصبحت المراسلات بالرسل فقط . ومن الرسائل التى وصلت إلى مصر ومنها إلى انجلترا عرف أن الخرطوم وجوردون فى حصار، فهاج الرأى العام الانجليزى . وتحت تأثير هذا الهياج تقرر إرسال تجريدة للتقدم نحو الخرطوم، وعهد بقيادتها إلى القائد ولسلى Wolseley الذى حارب المصريين فى التل الكبير . وقضى ولسلى هو والقواد العسكريون وقتا طويلا فى اختيار طريق النجدة. هل تسافر عن طريق البحر الأحمر أو عن طريق وادى النيل ؟ وأخيراً استقر الرأى على أن تتخذ طريق النيل نفسه . ثم مضى وقت آخر فى إعداد أنواع

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا) : محفظة السودان رقم ٢ ملف رقم ٢/٣ وثيقة ٢/٣/٤ ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ .

معينة من السفن لتستخدم فى النقل بدلا من استخدام السفن النيلية المعروفة . ثم بعد فوات هذه الأوقات الطويلة تقدمت القوات الانجليزية من وادى حلفا فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، واستطاع أحد القواد وهو السير تشارلس ويلسن Charles Wilson الوصول إلى حلفاية فى ٢٨ يناير سنة ١٨٨٥ ، وذلك بعد أن اشتبكت قوات الحملة مع الدراويش فى معارك دامية ذهب ضحيتها السير هربرت ستيوارت ، ولكن ويلسن سرعان ماعرف وهو بالحلفاية أن الخرطوم سقطت فى أيدى الثوار فى صباح ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ ، أى قبل وصوله بيومين فقط ، وأن جوردون قد قتله الدراويش مع عشرات الالآف من أهالى الخرطوم ، فصدرت الأوامر إلى الحملة بالعودة كما اخليت دنقلة .

أما عن حصار المهدى للخرطوم فقد تردد المهدى طويلا فى التقدم من كردفان لحصارها لصعوبات الزحف مسافة طويلة نحوها ، وللإشاعات المتواترة عن تقدم نجدة من الشمال من الجيوش النظامية ، ولكن فى النهاية استقر رأيه على السير وابتدأ الحصار ، وكان على الأقل يعتمد على أن المدينة ستسلم تحت تأثير قلة الغذاء ، ولكنها سلمت أيضاً لأن المهديين اقتحموها .

ويقال إن السنجق عمر ابراهيم — الذى كان من ضباط جوردون ولجأ إلى المهدى — هو الذى دل قواد المهدى على ثغرة فى خط الدفاع الذى أقامه جوردون حول طرف المدينة الجنوبى ، أمكنهم منها دخول الخرطوم . فدخلت قوات المهدى المدينة فجر يوم الإثنين ٢٦ يناير ، وهجمت فى نفس اليوم على سراى الحاكم العام ، وكان جوردون ينتظر هناك لأنه لم يحاول الهرب أو الانتحار . وكانت أوامر المهدى تقضى بعدم قتل جوردون وإحضاره حياً[1] ، ولكن أتباع المهدى قتلوه وقطعوا رأسه وانتهى أمره على هذا النحو . وقد أحدث قتله هزة عنيفة فى انجلترا حتى أن الملكة لبست عليه ملابس الحداد ، وأن مركز حكومة جلادستون قد ضعف لترددها

---

1 — Mekki Shibeika: British Policy in the Sudạn (1882—1902) London 1952 pp 300 — 301

لدرجة أدت إلى هذه المأساة . وأعتقد أن فكرة الانتقام لدى الإنجليز قد حملتهم على نبش عظام المهدى وهدم قبته عندما استولى كتشنر على أم درمان فيما بعد .

ومن العجب أن الصحافة الإنجليزية بعد موت جوردون أصبحت تسمى السودانيين « عصاة » و« متعصبين » ، مع أن الحكومة الإنجليزية على ملأ من البرلمان فى سنة ١٨٨٤ كانت تصرح بأن السودانيين يقاتلون فى سبيل استقلالهم ، وأنها عزمت على أن تسترد لهذا الشعب استقلاله ، وأنها سوف لا تتحمل تدخل المصريين فى شئونه وقد كان جلادستون رئيساً للوزارة فى ذلك الوقت عندما أشار إلى أتباع المهدى « كأناس يناضلون من أجل الحرية ويناضلون بحق من أجلها[1] » .

ويقول اتيين فيلي Etienne Velay « . . . وعندئذ اقترحت انجلترا لغاية فى نفسها على مصر إخلاء السودان . وكانت تلك الفكرة أجرأ فكرة خطرت ببال انجلترا ، إذ أصبح السودان بلا صاحب res nullius ، وأصبح المكان خالياً فتتمنى انجلترا أن تحتله . وأظهرت للخديوى بأن السودان حمل ثقيل إيراده ١٢ مليون جنيه وتكاليفه ١٦ مليوناً ، فالجلاء عمل حكيم فاستسلم الخديوى . وللقيام بهذا الجلاء الصعب الخطر استدعى جوردون ، وأمر بأن لا يخوض غمار موقعة ما . ثم رفضت كل الموارد التى طلبها ليحولوا بينه وبين إنشاء سلطة محل السلطة المضمحلة ، فلما بلغ الخرطوم قتل فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ . . . ثم صدر تصريح رسمى فى ١١ مايو سنة ١٨٨٥ باسم وزارة الأحرار ، ألقاه الماركيز دى هارتنجتون de Hartington فى مجلس العموم ملخصه : التخلى الكامل والعاجل عن السودان وإعادة حدود مصر إلى وادى حلفا[2] » .

واتفقت انجلترا والحبشة على تسهيل خروج الحاميات المصرية التى كانت مهددة

---

1 — Allen, Bernard : Gordon and the Sudan (London, 1931) PP. 204, 230, 338

2 — Velay, Et. : Les Rivalites Franco - Anglaise en Egypte 1876 — 1904. P 164-165

فى السودان الشرق، فوصلت هذه الحاميات إلى مصوع ومنها إلى مصر. وبذلك أصبح المهدى وخليفته عبد الله التعايشى من سنة ١٨٨٥ فصاعداً السيدين اللذين لاينازعهما أحد فى السودان كله، ماعـــدا المنطقة الاستوائية حيث كان هناك أمين باشا محتفظاً بمركزه وحاكما باسم مصر حتى اختطفه ستانلى فى سنة ١٨٨٩، كما سأبين هذا فيما بعد.

ولقد شعر المصريون بفقدهم السودان شعوراً مراً. فكان هناك خوف من أن فقدهم السيطرة على أعالى النيل قد يؤدى إلى محاولات للتدخل فى إمداد مصر بالمياه. ولكى نقدر هذا الشعور علينا أن ندرك أن مصر كانت تعتقد لعدة قرون بأنه من الممكن التدخل فى مياه النيل وتهديد مصر بمنع وصول المياه إليها، ففى القرن الثالث عشر كان يحكى أنه فى السنوات الأخيرة من القرن الحادى عشر حول ملك الحبشة اتجاه مياه النيل الأزرق حتى أرسل سلطان مصر البطريرق القبطى إليه بالهدايا. حتى ولو كانت هذه خرافة إلا أنها تلقى ضوءاً على ما كان يعتقده المصريون فى هذا الشأن فى أواخر العصور الوسطى. ففى القرنين الرابع عشر والخامس عشر نجد إشارات كثيرة لهذا، يروى فراير جردانس Friar Gordanus فى سنة ١٣٣٠ أن سلطان مصر كان يدفع جزية للحبشة. وفى نفس الوقت تقريباً يقول مارجنلى Marignolli ان الأحباش « فى استطاعتهم أن يسدوا الميـــاه وعند ذلك تهلك مصر». وكتب سيمونى سيجلى Simone Sigoli فى سنة ١٣٨٤ معيداً القصة ومضيفاً أنه « عندما يرغب ملك الحبشة فى فتح بعض مجارى النهر يمكنه أن يغرق القاهرة والاسكندرية وكل القطر ».

وهذا يدل على أن الأحباش كانوا يستخدمون هذه القصة وقت اللزوم لتهديد المصريين. ولقد قيل أن جين دى لاستك Jean de Lastic كتب من رودس إلى الملك شارل السابع ملك فرنسا فى سنة ١٤٤٨ ذاكراً أن برسترجون Prester John ملك الحبشة فى ذلك الوقت قد وجه إنذاراً للسلطان يقول فيه « إنه إذا لم يكف عن مضايقة المسيحيين فإنه سيشن عليه حرباً شعواء، وإن تحويل مجرى النيل سوف يلقى مصر فى المجاعة». وفى سنة ١٤٥٠ م أرسل الملك الفونس ملك أرجون Aragon

الرسل الى الحبشة طالباً القيام بهجوم على مصر وسد النيل لمساعدة هجوم الأرجونيين البحرى على الأراضى المقدسة .

وأخبرنا جيمس بروس عن خطاب كتبه ملك الحبشة إلى والى مصر فى سنة ١٧٠٤ قائلا «يكفى أن نعاقبكم بواسطة النيل ، حيث أن الله قد وضع فى يدنا منبعه ومخرجه وزيادته، وأنه يمكننا أن نستخدم هذا لايذائكم». ومن الواضح أن هذا التهديد استخدم فى مناسبات عدة حتى القرن التاسع عشر ، فلقد أخبرنا أنه فى سنة ١٨٤٠ حاول القائد المصرى أن يحول نهر مأرب Mareb إلى عطبرة مستخدما أشجار النخيل والحصر ليبنى قنطرة . ولقد كان تشارلس بيك Charles T. Beke ، الذى كان يهتم بدراسة النيل والحبشة ، مهتما باحتمال هذا التحويل . ففى سنة ١٨٥١ أرسل إلى اللورد بالمرستون مذكرة بشأن احتمال تحويل مياه النيل لمنع رى مصر ، وفى كتبه عبر عن اعتناقه لهذا المشروع .

وأهم من هذا آراء السير ساميويل بيكر ، الذى يعتبر حجة فى أواخر القرن التاسع عشر ، فكان يعتقد أن قصة مجاعة السنوات السبع الواردة فى التوراة عن مصر من الممكن أن تعلل بمثل تحويل مياه النيل واستشهد بفقرات من الانجيل تعزز رأيه «انظر، أنا ضدكم وضد انهاركم، وسوف أجعل أرض مصر قفراء قاحلة» ، «وسوف أجفف الأنهار وسوف أبيع الأرض للأوغاد ، وسوف أقفر الأرض ، سوف يكون هذا على أيدى الأجانب » ، « وسوف يغيرون مجرى انهاركم » . ولقد كان بيكر يصر من البداية على الخطر المحدق بمصر لو تركت السودان فقال « لو استولى عدو متمدن أو شبه متمدن على الخرطوم فإنه يمكنه أن يحول مجرى مياه الرهد والدندر والنيل الأزرق والعطبرة ويبعثر مياهها فى الصحراوات مما يؤدى بمصر إلى الهلاك المحقق ، من الممكن وبسهولة عمل خزانات عبر النيل الأزرق أو العطبرة . ويجف مجرى العطبرة لمدة خمسة أو ستة شهور فى السنة وعلى جانبيه غابات عظيمة . وهناك مكان بالقرب من قوزرجب Gozerajup حيث يوجد منخفض يمكن أن تتجه إليه المياه . ويمكننى أن أقرر أن هذه الخطة ممكنة ، وأنه لو استولى أوروبى على وسط السودان الثائر فإن أول عملية

حربية له هي أن يحرم مصر من الماء اللازم لوجودها . . . ولو كنت أنا شخصاً عدواً لمصر فإنني أعرف المكان الذى أبدأ منه الهجوم القاتل من نهر عطبرة » .

والسبب فى أن بيكر كان يرسل خطاباته إلى جريدة التيمس فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، هو أنه حدث انخفاض غير عادى للنيل وقلت مياهه فى تلك السنة . ومنذ أن أدخل محمد على نظام الرى الدائم للقطن والسكر والأرز كانت مشكلة المياه كالآتى : كانت كل مياه الفيضان العالى تأتى عن طريق النيل الأزرق والعطبرة والسوباط . هذه هى المياه التى تغطى الحقول وتجعل الزراعة الشتوية ممكنة . لكن المياه التى تستعمل فى الصيف للرى تأتى كلها تقريباً من النيل الأبيض ، الذى ينساب من البحيرات العظيمة عبر مناطق الأحراش ، والذى يوقف مياهه الفيضان الآتى من النيل الأزرق من الحبشة ، ومن ثم تصل تلك المياه مصر فى وقت يتفق مع حاجتها إليها فى الربيع والصيف . وفى سنة ١٨٨٨ كانت السلطات المصرية تعوزها المعلومات عن معرفة ميعاد الفيضان إذ بفقدهم الخرطوم فقدوا أهم مقياس فى أعالى النيل . وأخطر من هذا المشكلة المزمنة وهى عـــدم كفاية مياه الصيف . ولقد اقترح السير ساميويل بيكر من قبل تشييد قناطر فى منطقة الشلالات ، وكان هناك مهندسون آخرون يعدون مشروعات لتشييد خزان بحيرة مروى ، أو يعدون خططاً لما أصبح فيما بعد خزان أسوان الكبير . وعلى أى حال كان من الواضح أن من واجب مصر أن تختزن ماء فى مكان ما ، وكان هناك بحث فى تشييد قناطر عند مخرجى بحيرتى البرت وفكتوريا .

ومجرد البحث فى إمكان عمل خزانات على النيل عند مخارج البحيرات نبه إلى أنه قد تفعل هذا قوة معادية لمصر . وراود هذا الخوف عقول رجال مثل بيكر من وقت التخلى عن السودان . ولقـــد أخبرنا السير كولن سكوت منكريف Colin Scott Moncrieff الذى كان يعمل رئيسا لمصالح الرى بمصر فى ذلك الوقت ، أنه فى سنة ١٨٨٤ سأله القائد البريطانى عما إذا كان من الممكن أن يحول المهدى مجرى مياه النيل ، وأبدى رياض باشا نفس الخوف فى مذكرة سلمها إلى السير إيفلين بارنج

فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨ يقول فيها « لاينكر أحد فرضا واضحا كهذا ، إن النيل حياة مصر، والآن النيل معناه السودان، ولا يشك أحد فى الروابط التى تربط مصر بالسودان والعلاقات التى لا تنفصم كالعلاقات ما بين الجسد والروح ».

واستطرد قائلا « إنه يجب الاحتفاظ بسواكن بأى ثمن ، لأنه لايمكن أن تحتل أية دولة أوربية سواكن بدون الرغبة فى توسيع نفوذها فى الداخل أملا فى الوصول إلى مناطق أغنى من ذلك . وإذا حققت غرضها واستولت على شاطىء النيل فعلى مصر السلام ، ولن ترضى مصر بمثل هذا الهجوم على كيانها[1] » .

وتمشى مع هذا الرأى ما كتبه اللورد ملنر (Milner) فى سنة ١٨٩٢ بأن فقد مقياس الخرطوم كان خسارة فادحة ، ويقول ما ترجمته « وعدم وجود تقارير يومية عن ارتفاع النيل أثناء الفيضان كالتقارير التى كانت ترد من الخرطوم قديما ، هو فى حد ذاته كما يخبرك بذلك أى مهندس للرى سيئة خطيرة لهذا البلد . ولكن هناك قلق زائد. إن أهالى السودان لن تكون لديهم أنفسهم المهارة الهندسية الكافية ليتلاعبوا بالنيل ، ولكن بالرغم من هذا فإنه من المزعج أن نفكر فى أن إمداد المياه المنتظم بواسطة النهر العظيم، الذى هو بالنسبة لمصر ليس مسألة رخاء ورفاهية بل فى الواقع مسألة حياة ، سيتعرض دائما للخطر طالما أن مياه أعالى النيل ليست تحت سيطرة مصرية ، من ينبئنا بما يحدث لو أن دولة متحضرة كبرى ، أو أن دولة لديها مهارة فنية قامت فى يوم ما بمشروعات هندسية فى أعالى النيل ، وحولت المياه اللازمة للرى الصناعى فى مصر من أجل رى تلك المنطقة ريا صناعيا . قد يبدو هذا الإجراء بعيدا واعترف بأن هذا بعيد الاحتمال جدا . ولكن قبل أن نطرح هذا جانبا دعنا نبحث ماذا سيكون شعور سكان أى بلد عادى — وليكن بلدنا على سبيل المثال — لو كان هناك حتى مجرد احتمال بعيد بأنه فى إمكان أية دولة أجنبية أن تغير كمية المطر السنوية . ولن تشعر مصر بأية راحة أبدا، ولا يمكن أن نعتبر أن المسألة المصرية قد سويت إلى حد ما

1 — William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890-1992 New York 1951, pp I04 - 107

حتى يسود النظام وادى النيل إلى مسافة أبعد من الخرطوم على الأقل [1] » .

وقال سكوت منكريف بعد ذلك بسنين قليلة « مالا يستطيع أن يعمله المهدى سوف يفعله شعب متمدن ... ويمكننى أن أوضح حقيقة جلية ، هى أن من يستولى على أعالى النيل يملك زمام مصر . . . فدولة متمدينة فى أعالى النيل يمكنها أن تبنى قناطر عبر مخرج فكتوريا نيانزا ، وتسيطر عليها كما تسيطر منشستر على ثرلمير Thirlmere وسوف تكون هذه العملية سهلة . ولو تمت مرة فإن إمداد النيل سوف يكون فى أيدى هذه الدولة المتمدينة ، وإذا نشبت حرب بينها وبين مصر المسكينة ، فإنها تستطيع أن تغرقها بالفيضان أو تقطع عنها المياه عندما تشاء » .

وعلى ذلك فالخطر موجود ومعروف . ولكن لو كان هناك شىء واحد لا تريد السلطات البريطانية فى مصر أن تبحثه فى ١٨٨٨ — ١٨٨٩ ، فإن هذا الشىء هو استرداد السودان . ولقد كتب بارنج فى ذلك يقول « لا يوجد الآن ولم توجد منذ تحطيم جيش الجنرال هكس فكرة جدية لبحث سياسة إعادة فتح السودان بقوة السلاح » ، ولقد كانت هذه الفكرة بالنسبة له مسألة ميزانية وسياسة . وفى ذلك الوقت لم يكن هناك تأكيد بأن انجلترا سوف تمكث فى مصر ، وحتى لو بقيت فإن المال الموجود كانت تحتاجه انجلترا فى مشروعات الإصلاح . وطالما كان المهديون يسيطرون على السودان لم يكن هناك خطر كبير من ناحية التدخل فى مياه النيل . بل كانت توجه المراقبة والحذر للدول الأوربية . وبما أن مصر قد تخلت عن السودان فلم يكن من المستبعد أن تحاول أية قوه أخرى أن تغزوه . لقد تنبأ السير ساميويل بيكر سنة ١٨٨٤ بأن السودان سوف يصبح فريسة سهلة لأول مغامر ، وصرح بأنه لو كان فرنسياً لما أهمل هذه الفرصة . واقتنع بهذا الرأى كتاب آخرون أمثال السير فردريك لجارد ، فقال « إنه لمن التبجح أن ندعى بأنه من حقنا منع دول أوربية أخرى من النهوض بالسودان والقضاء على تجارة الرقيق مادمنا قد تخلينا — فى مواجهة أوروبا — عن إدارة ثابتة الأركان

1 — Alfred Milner : England in Egypt , London 1926 p. 161

فى تلك المنطقة[١] ».

وبينما كانت مصر تنتظر المال اللازم لإعادة فتح السودان ، وبينما كانت إنجلترا غير راغبة فى إقراض هـذا المال أو القيام بالغزو بنفسها ، كانت كل الجهود موجهة لمنع الدول الأخرى من القيام بالمشروع ، وأصبحت حماية أعالى النيل إحدى مفاتيح السياسة البريطانية فى إفريقية ، وكانت هذه سياسة لها آثار بعيدة المدى حتى حلت حلا ناجحاً بتسوية فاشودة[١] .

من الممكن الهجوم على النيل من اتجاهات مختلفة : من البحر الأحمر ، من ساحل إفريقية الشرقى ، ومن الكنغو . وعلينا أن نبحث السياسة البريطانية فى كل من هذه المناطق الثلاث ، وهذا ما سنفعله فى الفصول التالية .

---

1 — Sir Frederick Lugard: The Rise of our East African Empire (London, 1893) , 11, P. 566

1 — William L. Langer . The Diplomacy of Imperialism 1890 — 1902. New York 1951 . P 108.

الفصل الثانى

السياسة البريطانية فى منطقة غربى البحر الأحمر — الاتفاقات البريطانية الإيطالية فى سنتى ١٨٩١ ، ١٨٩٤

كانت الحبشة فى منتصف القرن التاسع عشر مقسمة إلى ولايات كثيرة التطاحن كل واحدة يرأسها حاكم ، وفى العادة كان الذى يتغلب من بين حكام المقاطعات يصبح إمبراطوراً. وحدث حوالى سنة ١٨٥٠ ان ارتفع نجم أحد الحكام ، وكان الامبراطور ضعيفاً فتوصل هذا الحاكم إلى العرش سنة ١٨٥٥، وأصبح يسمى الامبراطور ثيودورو (يعنى المحبوب من الإله) ، وكان يطلق عليه « ملك الملوك King of Kings ». وفى ذلك الوقت لم تكن سياسة الاستغلال الاستعمارى قد ظهرت فى أوروبا ، وكان كل اتصال الإفريقيين بالأوروبيين عبارة عن اتصال بأفراد أغلبهم من العلماء أو التجار أو المبشرين أو المغامرين، وكثيراً ما كان سلوك هؤلاء يثير الشك فى نفوس الحكام ، ومع أن ثيودورو كان متسامحاً فقد كانت فيه أيضاً القسوة وحدة الطبع إذا أثير. ولكى نفهم تطور علاقاته بالأوروبيين لابد من الإشـــارة إلى بعض الشخصيات التى كانت موجودة فى الحبشة فى ذلك الوقت ، والتى كان لها أثر فى تطور هذه العلاقات . كان هناك ألمانى يدعى شمبر Herr Schimper ، وكان عالما نباتيا وغرامه جمع نباتات برية وتصنيفها ، وهو الذى عمل كوشة الزهور اللازمة لتتويج الامبراطور ثيودورو عند تتويجه . وكان هناك ألمانى آخر اسمه زندر Zander يعمل مصوراً . بعد ذلك تأتى طائفة تابعة للإنجليز فى الظاهر لأنها أرسلت إلى الحبشة من جمعية انجليزية تبشيرية لتحويل اليهود فى الحبشة إلى مسيحيين . ولكن عندما نستعرض أسماء هذه الطائفة لانجد فيهم إسماً انجليزياً ، بل كلهم يحملون أسماء ألمانية وهم : شتيرن Stern وروزنتال Rosenthal وفلاد Flad وبرانديز Brandeis . وستيجر Steiger . يضاف إلى هؤلاء شخص هولندى الأصل عرف باسم انجليزى هو *Hall* ، وكان يشتغل فى

الجيش البروسى ، و لسبب ما أرسل إلى الحبشة . ومن الفرنسيين كان يوجد اثنان مدنيان، أحدهما كان يشتغل فى بلاده الأصلية فى عمـــل وتصليح الأسلحة، ويسمى برجود Pourgaud ، والآخر كان عسكرياً سرح من الجيش الفرنسى واسمه باردل Bardel . ومن الرسميين كان هناك القنصل الفرنسى واسمه لوجان Lejean ،وانجليزيان أحدهما القنصل الانجليزى واسمه Plowden والثانى اسمه Bell .

هذه أمثلة للشخصيات الأوربية الموجودة فى الحبشة أثناء تولى ثيودورو العرش، واجتهد فى الاستفادة منهم، فعين برجود مشرفا على صناعة الأسلحة فى الجيش وباردل مستشاراً خاصاً له وكان يعلم أولاده . واعتمد كثيرا على بلودن الإنجليزى، واستمرت العلاقات لا يشوبها أى شىء مكدر، إلا أنه بعد سنة ١٨٦٠ بدأت العلاقات تســوء لسبب واضح، وهو أن الأوربيين وخاصة الفرنسيين منهم لم يستطيعوا فهم وجهة نظر ملك شرقى فى ملكه . كما أن الامبراطور كان لايفهم الأغراض التى يرمى إليهـــا الأوروبيون . ومن الأمثلة التى تضرب كثيرا لتوضيح ذلك مافعله القنصل الفرنسى لوجان[1] . هناك ناحية أخرى هى ناحية المبشرين وعلاقة الامبراطور بهم . فالتبشير

---

(١) لوجان أول ماوصل الى أديس أبابا اعتقد أنه ذاهب إلى مكان مستواه منخفض عن فرنسا، وأن الامبراطور هناك يمكن معاملته كموظف بسيط فى الخارجية الفرنسية ، فأول مرة ذهب فيها لتقديم أوراق اعتماده للامبراطور ذهب راكبا حمارا ، وهذه عند الأحباش تعتبر خارجة كل الخروج عن اللائق ، ولـكن الامبراطور تغاضى عن ذلك واستقبلة استقبالا حسنا، ثم قال القنصل أنه موفد من امبراطور فرنسا لتحسين العلاقات بين الدولتين ، وكان الرد بالمثل . وفى اليوم التالى مباشرة طلب لوجان مقابلة الامبراطور ، وذهب إليه ومعه فواتير بعض المنسوجات الحريرية ،وقال إن فى فرنسا مدينة كبيرة تنتج الحرير ، وأنه مكلف من قبل الشركات المتاجرة معه، فآلم هذا الامبراطور جدا ، وقال لبعض اخصائه فيما بعد إن لوجان حاضر لمتاجرته .

والمهم أن الامبراطور صرف لوجان بهدوء وقال إنه سينظر فى الموضوع . بعد ذلك كان الامبراطور فى مهمة حربية ، فنى نفس الميدان ذهب لوجان ونصب خيمته وبدل ملبسه ، وطلب مقابلة الامبراطور ، فاعتذر الامبراطور عن عــدم مقابلته فما كان من لوجان الا أن خرج من خيمته وصاح « هــذه اهانة لامبراطورى وأنا لابس البدلة الرسمية ولا يمكن خلعها بدون مقابلة الامبراطور » وكان الامبراطور حليما فى المرتين السابقتين ، ولـكن فى هذه المرة شتمه وأمر بالقبض عليه وتقييده بالسلاسل ، وكان الامبراطور مستنيرا فقال هل كان لوجان يفعل ذلك مع امبراطور النمسا مثلا ؟ بطبيعة الحال لا. والمهم أنه بعد مضى مدة من الأيام أفرج الامبراطور عنه على أن يرحل من الحبشة وكانت النتيجة أن لوجان بعد وصوله إلى مصوع أرسل الى الامبراطور خطابا كله سب فيه . ولذلك أصيب الامبراطور بصدمة من جراء معاملة الأوربيين .

الذى كان قد سمح به الامبراطور ، هو التبشير بين اليهود الذى من أجله أتت الجماعة الألمانية السابقة الذكر . ولكن الامبراطور وجد أن من بين هؤلاء المبشرين من لهم مهمة خاصة ، فالبعض مهندسو طرق ، والبعض الآخر يعملون فى صناعة الأسلحة فاستخدمهم فى هذه الأغراض وأصبح يشتبه بعد ذلك فى كل مبشر . ففى فترة وجود القنصل الفرنسى قبل طرده طلب إلى الامبراطور أن يسمح لبعثه تبشير كاثوليكية بالدخول إلى البلاد فرفض الامبراطور ذلك ، وبنى الرفض على أسباب حقيقية، وقال فى هذا الصدد : إنى أعرف أساليب الدول الغربية إذا أرادت الاستيلاء على دولة شرقية ، ترسل أولا المبشرين ، ثم القناصل لمساعدة المبشرين ، ثم الفرق العسكرية لمساعدة القناصل وحمايتهم . ولست أميراً هنديا من الهندستان حتى أكون سخرية بهذه الطريقة، وأفضل محاربة الفرق العسكرية مباشرة[1] » .

وهذا يرينا أن الإمبراطور كان يفهم أساليب التدخل الأوربى ، ولذلك رفض دخول البعثة الكاثوليكية فى الحبشة . وهناك عامل ثالث من عوامل استيائه وازدياد شكوكه فى الأوروبيين، هو أن المبشر الإنجليز شتيرن Mr Stern ألف كتابا فيه إهانة للامبراطور وأسرته[2] ، فقبض على شتيرن وصديقه روزنتال وبعد ضربهما وضعهما فى السجن . وهناك مسألة رابعة هى أنه بعد وفاة القنصل البريطانى بلاودن ، وكان قد قتل فى معركة يدافع فيها عن الامبراطور ضد الثوار ، عين قنصل آخر اسمه كرون Cameron ووصل إلى الحبشة ومعه خطاب من لورد رسل الذى كان وزير خارجية بريطانيا . ويدور الخطاب حول توثيق العلاقة بين الدولتين، ولكن الإمبراطور عند قراءته الخطاب ظن أنه مرسل من الملكة فكتوريا لا من وزير الخارجية، فسر جدا، وعند عودة كرون فى عطلة إلى انجلترا اعطاه الامبراطور خطابا للملكة فكتوريا .ولما وصل كرون إلى بريطانيا أعطى الخطاب للورد رسل Lord Russell فحفظ فى محفوظات وزارة الخارجية ولم تره الملكة . وتشاء الصدف فى ذلك الوقت أن يقع الإمبراطور فى محنة، إذ ثارت

---

1 — Leonard Woolf : Empire & Commerce in Africa , New York, 1920 , P 145

(٢) أتى ذكره وذكر والدته بكلام وقح ، وكان يظن أن الامبراطور لايعرف الانجليزية ولا يصل إليه هذا الكلام، ولكن الفرنسيين بلغوه ذلك .

بعض القبائل عليه ،كما أن المصريين كانوا يهددون الجزء الشمالى من الحبشة ، واشتبه الإمبراطور فى أن بريطانيا تتآمر مع تركيا ومصر ضد الحبشة. وفى هذا الظرف عاد كرون من إنجلترا لا يحمل جوابا لرسالة الإمبراطور . ولما بلغه تقدم المصريين فى شمال الحبشة وأنهم هاجموا بعض القبائل داخل الأراضى الحبشية ، فبدلا من أن يذهب مباشرة إلى أديس أبابا اتجه إلى كسلا لمحاولة التفاهم مع المصريين على حسن معاملة الأماكن المسيحية فى الشمال، وبعد ذلك عاد إلى أديس أبابا، فاستنتج الإمبراطور أن كرون يدبر مؤامرة ، ففى أول مقابلة له مع الإمبراطور سأله عن رد فكتوريا على الجواب، وطبعاً كان لا يوجد رد ، فغضب الإمبراطور وألقى بالقنصل وبكل أوروبى آخر فى المدينة فى السجن . وهنا حاول الإنجليز التفاوض مع الإمبراطور ، وارسلوا له من عدن مبعوثا شرقى الأصل يعمل معهم واسمه رسام Mr. Hormuzd Rassam وتداركوا أيضا خطأهم مع الإمبراطور وجعلوا الملكة فكتوريا تكتب خطابا أرسلوه له مع رسام، ولكن ثائرة الإمبراطور لم تهدأ. ولم يمكن التفاهم معه ؛ فلم يستطع رسام فى مدة سنتين مقابلته، وبعد مقابلته عادت إليه نوبة كراهيته للأوربيين فأرسله معهم إلى السجن فى المجدلا Magadala .

كل هذه المقدمات توضح لنا سبب إرسال حملة بريطانية تأديبية إلى الحبشة سنة ١٨٦٧ . وكانت الحملة مؤلفة من ١٢ ألف جندى بقيادة نابيير Napier الذى كان قائد الحامية البريطانية فى بومباى . ونظرا لأن الامبراطور كان قاسيا مع الحكام الوطنيين فى الحبشة، فقد ساعد هؤلاء الحكام الحملة الانجليزية، وأخذ الامبراطور فى التراجع حتى حوصر فى المجدلا حيث يوجد المسجونون . وكانت المعركة مذبحة بالنسبة للأحباش لأنهم كانوا يستعملون بنادق عتيقة بينما كان مع الانجليز أحدث الأسلحة . وقتل من الأحباش فى مدة قصيرة ألفان من ثلاثة الاف، وكانت خسارة الانجليز عشرين جريحاً ثم بدأت مفاوضات الصلح. وهنا يحدث سوء تفاهم آخر، فالامبراطور أرسل اثنين من المسجونين لعرض الصلح ،فكان جواب نابيير كالآتى « لقد حاربت جلالتك بشجاعة ، ولكن هزمت بواسطة الجيش البريطانى الأقوى من جيشك . ورغبتى هى حقن الدماء فإذا سلمت جلالتك للملكة بريطانيا ، وأطلقت سراح كل الأوروبيين الأسرى

طرفك وأحضرتهم اليوم سالمين إلى المعسكر البريطانى ، فأنى أضمن لك ولأفراد عائلتك معاملة كريمة[1] » .

والمهم فى الموضوع الجملة الأخيرة لأنها لاتبين حالة الملك بالضبط ، فثيودورو فهم من هذه الجملة أنه سيبقى امبراطورا مع دفع غرامة . أما نية بريطانيا فكانت عزله لأنها ارتبطت مع الحكام الوطنيين الذين ساعدوا الحملة على إراحتهم منه . والذى حدث هو أن الامبراطور قبل الشرط ومافهمه منه ، وأرسل أغلب الأسرى ومعهم ألف بقرة وخمسمائة رأس من الغنم هدية للجيش البريطانى . وفى عرف الأحباش إذا رفضت الهدية معناه رفض الصلح ، فقبل الانجليز الهدية مبدئيا ، وطلبوا الإفراج عن باقى الرهائن الأوروبيين ، وبعد أن وصل آخرهم إلى المعسكر ردوا الهدية . ففهم الامبراطور من ذلك أن هذا خيانة وأنهم أرادوا فقط تخليص الأوروبيين ثم محاربته إلى النهاية . وبالفعل ابتدأت المدافع تدق بقسوة ، وبسهولة اقتحموا حصن الامبراطور ولكنه انتحر قبل القبض عليه . ومن الغريب أن الحملة الانجليزية بعد أن حققت غرضها ، وهو تخليص المسجونين انسحبت انسحابا تاما من الحبشة ، آخذة معها كل الأوروبيين ماعدا شمبر الذى فضل البقاء . ونستنتج من ذلك مايأتى :

١ — أنه إلى ذلك الوقت ، أى إلى سنة ١٨٦٨ ، لم يكن قد أصبح للبحر الأحمر أهمية استراتيجية بالغة .

٢ — أن سياسة الاستعمار الاقتصادى لم تكن قد تبلورت ، ولو تأخر هذا الفتح ١٥ سنة لما خرجت بريطانيا من الحبشة إلا بصعوبة .

ولم تكن الدول قد بدأت بعد فى اقتطاع أجزاء من إفريقية ، ومع ذلك فقد كان هناك كتاب متقدمون جدا فى تفكيرهم ، ومنهم مارك هام Sir Clements Markham الذى كتب يقول إن بريطانيا أخطأت فى تضييع فرصة فتح بلاد الحبشة ، كما نادى

---

(1) Leonard Woolf : Empire and Commerce in Africa New York, 1920, p 147 .

بضرورة اجلاء المصريين عن المناطق التى يحتلونها على الساحل. ونسب اهمال دولته فى تنفيذ هذه السياسة إلى خوفها من خلق المشاكل الدولية.

أصبحت الحبشة فى الفترة التى تلت سنة ١٨٦٨ دون امبراطور ، فبعد انسحاب الانجليز بدأت الفتنة الداخلية من جديد، وكل رأس يريد التفوق على غيره . ثم جاء تهديد المصريين من الشمال . وفى سنة ١٨٧٢ انتهت الفوضى الداخلية تقريباً بانتصار يوحنا السادس Johannes VI . وقد جاء هذا الامبراطور الجديد فى ظرف عصيب جداً ، لأن ضغط المصريين من الشمال اشتد واستولوا فى أكتوبر سنة ١٨٧٢ بقيادة منزنجر على كيرن Keren عاصمة إقليم بوغوص . وفى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ غادر محمد رءوف باشا زيلع على رأس حملة لفتح هرر، فدخلها فى ١١ أكتوبر من العام نفسه وسلم أميرها وقبائل كثيرة للفاتح المصرى، وحاولت فرقة مصرية غزو الحبشة من جهة زيلع بقيادة الضابط السويسرى منزنجر Munziger ،ولكنها هزمت وقتل منزنجر فى ١٦/١١/١٨٧٥ . كما كانت هناك حملة مصرية أخرى لغزو الحبشة بقيادة الضابط الدانمركى ارندروب، ولكنها هزمت وقتل ارندروب فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥، وذلك لأن الأحباش تمكنوا من تهريب الأسلحة عبر الخطوط المصرية والوقوف على حركات الجيش وسكناته تباعا بواسطة المسيو دى سارزك Sarzec القنصل الفرنسى فى مصوع . فحاولت مصر استعادة كرامتها الحربية بحملة أخرى سنة ١٨٧٦ من مصوع تولى قيادتها راتب باشا ، وكان نصيبها مثل الحملتين السابقتين[١] . فقوى مركز يوحنا السادس لدرجة كبيرة بعد هذه الانتصارات، وطمع فى مد حدود الحبشة حتى النيل . وفى سنة ١٨٨٠ نجد الوضع كالآتى :

١ — لاتزال فى حيازة المصريين كسلا وكيرن ومصوع والساحل الشرقى وهرر .

٢ — بدأت الروح الاستعمارية فى أوروبا تقوى نتيجة لحادث الكنغو البلجيكى

(I) Augustus B. Wylde : Modern Abyssinia, 1901, pp 23-28.

الذى أدى إلى احتلال فرنسا لتونس وظهرت نتيجته أيضاً فى احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢ .

٣ — أن الدول الأوروبية بدأت تنظر باهتمام إلى حوض النيل والبحر الأحمر من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية .

٤ — ظهرت حركة توسع شديدة فى إيطاليا ، وكانت أنظار الإيطاليين تتجه إلى تونس، ولكن فرنسا أفسدت عليهم خطتهم فاتجهت أنظارهم إلى منطقة الحبشة وشرق إفريقية .

وبناء على ذلك بدأت سياسات الدول الاستعمارية فى أوروبا ترسم لتحقيق أغراضها فى منطقة البحر الأحمر والحبشة وذلك على الوجه الآتى :

تذكرت فرنسا فى أواخر سنة ١٨٨٠ أنها كانت قد ابتاعت فى ١١ مارس سنة ١٨٦٢ بمبلغ ٥٠٫٥٠٠ فرنكا منطقة صغيرة على خليج تاجورة Gulf of Tajura حول ميناء صغير يسمى اوبك Obock[1] ، وفى خلال هذه المدة لم تحتل فرنسا المنطقة أو تعمل فيها شيئاً يدل على نيات استعمارية ، ولكن فى سنة ١٨٨٠ أدركت أهمية هذه النقطة من ناحيتين . ناحية استراتيجية لأنها قريبة من منفذ البحر الاحمر، وناحية اقتصادية هى إمكان استخدامها كمنفذ للتجارة الحبشية، فاحتلت فرنسا اوبك فى سنة ١٨٨١ . وفى نفس السنة تنازل السلطان المحلى أى سلطان تاجورة وهو أحمد ابن محمد ، عن بقية ممتلكاته بما فى ذلك جميع سواحل الخليج إلى فرنسا .

أما إيطاليا فقد أقلقها استيلاء فرنسا على المركز السابق، ولكن الإيطاليين تذكروا أيضاً أن سلطانا آخر كان قد باع لهم سنة ١٨٦٩ ميناء عصب Assab ، ولكنهم مثل الفرنسيين لم يعملوا شيئا قبل سنة ١٨٨١، وفى تلك السنة أرسلوا بعض السفن الحربية التى احتلت المنطقة باسم إيطاليا .

---

(1) E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, (Third Edition, London, 1909.) Vol II, p 628.

واهتمت بريطانيا بمراقبة حركات الفرنسيين والإيطاليين لقرب مناطقهم من باب المندب وعدن، وجاء احتلال مصر سنة ١٨٨٢ مناسبا لسياستهم، خصوصا وأن مصر كانت فى ذلك الوقت تمتلك ساحل الصومال وهرر وجزءا من شمال الحبشة والسودان. وأكدت بريطانيا للدول العظمى أن احتلالها لمصر هو احتلال مؤقت. على أن بريطانيا أدركت أهمية أعالى النيل بالنسبة لمصر، فطالما هذه الأجزاء فى أيدى دول متأخرة فلا خطر منها على وادى النيل ومصر، ولكن إذا انتقلت إلى أيدى دولة قوية متمدينة، فإن هذه الدولة تستطيع أن تصبح خطرا كبيرا. ومع أن الإنجليز باحتلالهم مصر، منعوا الفرنسيين من احتمال سبقهم إلى هذا العمل، إلا أن الخوف من توغل الفرنسيين فى أعالى النيل وتهديد مصر من الجنوب كان لايزال موجودا. ولذلك فبالرغم من الاحتلال المؤقت لمصر فى نظر الإنجليز، فإنهم لم يرغبوا فى توسع أية دولة على البحر الأحمر أو فى أعالى النيل، وكان خوفهم أكثر مايكون من فرنسا. على أن موقف الإنجليز كان محيرا لهم، فمصر كانت تملك الأجزاء التى ذكرناها فى الجنوب. ومع ذلك لم يمنع هذا كلا من فرنسا أو إيطاليا من احتلال أجزاء كانت مصر تبسط سيادتها عليها. وأخيرا فى سنة ١٨٨٤ اتخذت بريطانيا خطوة إيجابية على ساحل إفريقية الشرقى، وذلك باحتلالها ساحل الصومال البريطانى من زيلع إلى بندر زيادة. والسبب الرئيسى فى احتلال هذا الساحل هو منع الفرنسيين من مد نفوذهم فى هذا الاتجاه الشرقى. وبهذه الخطوة أصبحت الدول الثلاث إيطاليا وفرنسا وبريطانيا متجاورة بالقرب من منفذ البحر الأحمر. ولنتكلم الآن بشيء من التفصيل عن السياسة الاستعمارية بعد أن احتلت كل دولة منطقة على الساحل.

قلنا إن الفرنسيين احتلوا أوبك، وادعوا أن غرضهم من ذلك هو التجارة، ولما احتل الإنجليز زيلع ذكروا نفس السبب، وأن هدفهم التجارة مع منطقة هرر لشهرتها ببعض السلع مثل البن، فقامت بين الدولتين منافسة شديدة استمرت حوالى ٢٢ سنة، إذ حاول الفرنسيون والإنجليز أن يوجهوا تجارة هذه المنطقة كل إلى مينائه. وكان أول مظهر للنزاع بينهما هو أن الفرنسيين فى شخص قنصلهم فى زيلع احتلوا منطقة أو مرفأ صغيرا يقع شرقى زيلع بقليل اسمه دونجاريتا Dongarita

فأدى هذا إلى مشادة مع الإنجليز، وذلك لأن دونجاريتا تقع بين زيلع وبربرة وتدخل فى دائرة نفوذ الصومال البريطانى. واستمرت المشادة وكادت تؤدى إلى حرب بين الطرفين، ولكن فى سنة ١٨٨٧ بعـــد استمرار المشادة سنتين تقريبا، استدعى القنصل الفرنسى إلى فرنسا والبريطانى إلى بريطانيا، وسلمت فرنسا بوجهة نظر انجلترا خصوصا وأن مسألة التجارة مع هرر — بسبب الفوضى السائدة والخوف من الاستعمار الأوروبى — أصبحت لاوجود لها. وفى ٢/٩ فبراير سنة ١٨٨٨ تبودلت مذكرات بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية حددت بمقتضاها مناطق النفوذ فى خليج تاجورة وعلى ساحل الصومال، على أساس أن تتخلى فرنسا عن دونجاريتا وأن تعترف بالحماية الإنجليزية على ساحل الصومال من خط الحـــدود الفاصل بين الصومالين الإنجليزى والفرنسى لغاية بندر زيادة، وذلك فى نظير أن يعترف الإنجليز للفرنسيين بالسيادة والنفوذ فى سواحل خليج تاجورة (١). والأسباب التى أدت إلى الاتفاق هى:

١ — أن أهمية هذا الموقع أصبحت قليلة لأن التجارة انقطعت تماما.

٢ — أن نفوذ المهدى فى السودان كان قد امتد لدرجة كبيرة وفى سنة ١٨٨٥ كان قد احتل الخرطوم.

٣ — أن انسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان جعل الاحتفاظ بهرر التى كانت تابعة لمصر صعبا فتقرر اخلاؤها.

وبالمحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا) تقرير من أربع وعشرين صفحة، تاريخه ٢ يولية سنة ١٨٨٥، ومقدم من رضوان باشا حكمدار عموم هرر وملحقاتها، عن تفصيل ماأجراه لإخلاء حكمدارية هرر طبقا للتعليمات الصادرة إليه (٢).

---

(1). E. Hertslet : The MaP of Africa by Treaty , (Third Edition, London, 1909) vo12 p 726 - 728.

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا)، محفظة السودان رقم ٣ ملف ٣/٢ وبالملف نفسه ثلاث عرائض مقدمة إلى حكمدار عموم هرر، الأولى من التجار الأجانب فى هرر مؤرخة فى ١٦ أغسطس ١٨٨٤ يإظهار أسفهم لما أشيع عن عزم الحكومة المصرية سحب عساكرها من أراضى هرر وملحقاتها ويطلبون بقاءها حرصا على متاجرهم وأملاكهم. والعريضتان الأخريتان من أعيان وعلماء وتجار وأهالى هرر بالمعنى السابق.

وفى الوقت الذى سوى فيه إشكال دونجاريتا كانت كل الحبشـــة وهرر وكل الممتلـكات الأوروبية فى خطر من قوات المهدى . وهنا يدخل عنصر آخر، وهو الدور الذى لعبته إيطاليا من سنة ١٨٨٥ . فى هذه السنة بالذات احتلت إيطاليا ميناء مصوع ، ومصوع كانت ملـكا لمصر ، ومصر كانت تحتلها بريطانيا . فمعنى ذلك أن احتلال إيطاليا لمصوع لابد أن يكون قد تم بموافقة أو بتحريض بريطانيا . وتحليل الفرنسيين لهذا الاتفاق بين إنجلترا وإيطاليا هو أن بريطانيا كانت فى مأزق بسبب حركة المهدى وفى نفس الوقت كانت تخشى التوسع الفرنسى ، كما أن بريطانيا لا تخشى من إيطاليا كما تخشى من فرنسا ، فمن الطبيعى إذن أن يتفق الطرفان حتى تصبح إيطاليا عوناً للإنجليز ضد الدراويش من ناحية والفرنسيين من ناحية أخرى . لهذه الأسباب أعطيت مصوع إلى إيطاليا، ثم شجعت على تأسيس مستعمرة إريتريا وإرسال حملات علمية وتجارية إلى إقليم هرر . كذلك تفاهمت الدولتان سرا على أن جميع الأراضى الحبشية تعتبر دائرة نفوذ لإيطاليا وتستطيع أن تؤسس فيها امبراطورية . وأيضا سمح الإنجليز لإيطاليا باحتلال كسلا مؤقتا ، وكسلا فى ذلك الوقت كانت فى يد المهدى . وبهذه السياسة تستطيع بريطانيا أن تصطاد ثلاثة عصافير بحجر واحد. فأولا الإيطاليون سيقفون سدا أمام المهدى فى الشمال ، وثانياً أن السماح للإيطاليين بمد دائرة نفوذهم فى الحبشة إلى ما أصبح فيما بعد الصومال الايطالى يجعلهم يقفون سدا أيضا أمام حركة الفرنسيين من الساحل الشرقى نحو السودان . وثالثا أن الحليف الإيطالى ، الذى قد يستطيع أن يقف سدا أمام الدراويش لابد أن يصاب بكارثة على أيدى الأحباش . وعندئذ تدخل بريطانيا فى الحبشة على جثة الدرويش الذى ذبحه الإيطالى ، وعلى جثة الإيطالى الذى ذبحه الحبشى ، وعلى جثة الحبشى الذى أفنـــاه الدرويش والإيطالى[1].

هذا هو تحليل الفرنسيين للاتفاقية ، وسنشاهد أن ماحدث يطابق تماما هذا

1 — Leonard Woolf : Empire and Commeree in Africa , New York 1920, P 160

التحليل، فمن ناحية احتلال إيطاليا لمصوع لم يكن هناك أى سند يبرره ، فلابد من أن بريطانيا كانت موافقة على ذلك. ويؤيد هذا ما ذكرناه من إعطاء كسلا لإيطاليا وهى فى يد الدراويش. فالغرض الواضح من هذا هو الاستناد إلى القوة الإيطالية فى محاربتهم . على أن أطماع إيطاليا لم تقف عند الجزء الشمالى بل كانت تطمع فى هرر والحبشة ،فبعد أن أخلى المصريون هرر سنة ١٨٨٥ تركت لحكم أمير محلى هو الأمير عبد الله ، وكان شديد التعصب لتعاليم الدين الإسلامى . وفى خلال حكم المصريين للأقليم كانت التجارة رائجة ، ولكن عندما أتى عبد الله اعتبر كل أنواع تجارة الجملة غير مشروعة ، وعدها نوعا من الربا لحرمها ، وبذلك قضى على مصالح الأوربيين الذين كانوا يتخصصون فى هذه التجارة ، على أنه لم يقض على رغبة الأوربيين الملحة فى فتح هرر تجارياً . تلك الرغبة التى اتفقت عليها كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا . وأخيراً تجرأت إيطاليا على تحدى الأمير وأرسلت بعثة تجارية للتجارة بالجملة فى البن ونزلت فى زيلع ووصلت إلى حدود هرر ، وأرسلت إلى الأمير أن لديها هدايا تريد توصيلها إليه ، فأمرها الأمير بالعودة فورا إلى الساحل . ولكنها الحت فى تقديم الهدايا وعبرت الحدود فحوصرت وقتل جميع الأوربيين . وكان عددهم قليلا ولكنهم كانوا مسلحين تسليحاً عظيما . ويقال إن خسارة الأمير فى هذه العملية بلغت سبعة من الصوماليين . وقد أوقفت هذه الضربة الأولى إيطاليا عند حدها مؤقتاً .

أما بالنسبة إلى الحبشة نفسها وخطر المهدى فى الشمال، فقد رأت بريطانيا أن تتحالف مع يوحنا امبراطور الحبشة ، وبالفعل وضعت اتفاقية سنة ١٨٨٤، أى قبل احتلال ايطاليا لمصوع بسنة . وقد تعهدت بريطانيا فى هذه المعاهدة بضمان حرية نقل التجارة بين الحبشة ومصوع، بما فى ذلك الأسلحة. واتفق أيضا على إعادة منطقة فى الشمال كان المصريون قد احتلوها الى الأحباش، وذلك فى نظير مساعدة المصريين على اجلاء حامياتهم التى كانت موجودة فى بعض المدن مثل كسلا وكيرن وغيرهما . وقد نفذ الطرف الحبشى فى المعاهدة وهو الامبراطور تعهداته بكل اخلاص ، وساعد المصريين فعلا على الجلاء . ولكن بعد أن حصلت بريطانيا على هذه المساعدة سمحت للايطاليين

باحتلال مصوع . فاحتج الامبراطور على ذلك ، لأن هذا يخالف المعاهدة التى لم تكن قد جف مدادها بعد، وخصوصا أن الامبراطور كان يطالب بهذه المدينة . ثم جاءت مخالفة أخرى نتيجة للمخالفة الأولى ، وهى أنه بينما تعهدالبريطانيون بالسماح بوصول الأسلحة إلى الامبراطور من مصوع ، فإنه بعد احتلال الطليان للميناء وقف إرسال الأسلحة إلىالإمبراطور ، وأصبحت ترسل إلى عدوه منليك Menelik، وكان أميراً محليا فىمنطقةجنوبية اسمها شوا Shoa . كيف يتحالف البريطانيون مع شخص ثم يتجاهلونه فى خلال سنة واحدة . كان على بريطانيا أن تميز فى هذه الظروف بين حليفين الحبشة أو إيطاليا . ولما كانت مطامع إيطاليا لا يمكن أن تحقق إلا على حساب الحليف الآخر وهو الحبشة ، فلم يجد الإنجليز بدأ من التضحية بالامبراطور . لذلك نجد إيطاليا قد بدأت فى الاتساع من مصوع نحو الحبشة، فاحتلت مناطق كثيرة فى الداخل أحيانا بقوات مسلحة وأحيانا بما أسمته بعثات علمية وتجارية . ولكن حدث فى سنة ١٨٨٧ أن أسر أحد رؤساء هذه الحملات فى منطقة حبشية تبعد أكثر من ٥٠ ميلا عن الميناء . وأرسل القائد الحبشى إلى حاكم مصوع الإيطالى إنذارا بأن لا يتعدى حدود الميناء ، فرفض الانذار بالطبع وبدأت الحرب . وفى فترة قصيرة جدا طوق الايطاليون ودحروا تماما بالقرب من دجالى Dogali . والنتيجة المباشرة للحرب هى أن الحاكم انسحب ، وطلب نجدة من إيطاليا . وكان موقف الامبراطور فىهذه الفترة بالرغم من انتصاره ، فى غاية الحرج . لأن الدراويش مازالوا خطراً من الغرب، ومنليك ـ بمساعدة الأسلحة الايطالية ـ مازال خطرا من الجنوب . كل هذا بالإضافة إلى الخطر الايطالى نفسه من الشمال . ولم يكن للإمبراطور حليف سوى بريطانيا ، وقد أثبت هذا الظرف قيمة التحالف معها إذا لم تكن لها مصلحة أو خدمة تنتظرها من حليفها .

وبعد أن درس الامبراطور موقفه على أساس واقعى ، عزم على مواجهة أعدائه واحدا واحداً ، واختار الدراويش أولا لأنهم كانوا أشد الأخطار . ولكن فى سنة ١٨٨٧ كان منليك قد احتل هرر ، أى بعد انسحاب المصريين منها بسنتين . وفى سنة ١٨٨٩ عقد معاهدة مع إيطاليا اعترفت فيها إيطاليا بمنليك ملكا على الحبشة فى نظير

مساعدته لها ضد يوحنا ، وكانت تمده بالأسلحة من مصوع . وفى حرب الإمبراطور يوحنا مع الدراويش انتصرعليهم ، ولكنهأصيب بجرح قاتل بعدانتصاره . وبلاشك لولامساعدة الايطاليين لمنليك لما استطاع تحدى الامبراطور السابق يوحنا . ومع أن الامبراطور يوحنا لم يمت نتيجة لعمليات قام بها منليك إلا أنه كان قد ضعف فى حملاتهضد الدراويش ، وكان من المحتمل جدا أن يتغلب عليه منليك بعدذلك بمساعدة الأسلحة الايطالية ، وعلى كل فإن منليك حينما تولى العرش كان عليه أن يدفع ثمن المساعدة الإيطالية . وبالفعل احتلت إيطاليا بعض المقاطعات الشمالية ، ولكنها لم تقف عند الحدود التى رسمت فى الاتفاق بينها وبين الامبراطور ، بل عبرت نهرمأرب واحتلت عدوه سنة ١٨٩٠، فاتضحت بذلك نياتها . إلا أن منليك أظهر للإيطاليين صداقته مؤقتا حتى يحصل منهم على المساعدة اللازمة لإخضاع جميع أرجاء الامبراطورية فاستطاع فى فترة وجيزة أن يخضع هرر، غير أن إيطاليا كانت فى نفس الوقت على اتصال ببريطانيا لتنفيذ سياستها الاستعمارية . وأثار هذا الانتصار مخاوف فرنسا ففاتحت بريطانيا للاتفاق على عدم احتلال هرر ومقاومة احتلالها بواسطةدولة أوربية أخرى . فأحرجت الحكومة الإنجليزية لأن تفاهمها مع إيطاليا كان على أساس اعتبار جميع الامبراطورية الحبشية مرتعاً للاستعمار الإيطالى . ولكنها فى نفس الوقت لم ترد أن تظهر لفرنسا نياتها أو اتفاقها مع إيطاليا . فكانت النتيجة أن اتفقت الدولتان انجلترا وفرنسا على عدم الاخلال باستقلال هرر (يعنى تبعيتها للحبشة) . ولكن بريطانيا لجأت فى صياغة اتفاقية ٢/ ٩ فبراير سنة١٨٨٨ ،التى ذكرتهاسابقا، إلى إضافة جملة فيها شيء من الغموض . فقد جاء فى المادة الرابعة من هذه المعاهدة ما يأتى :

«على الحكومتين ألا تحاولا ضم هرر، أووضعها تحت الحماية . وباتباع هذا الاتفاق لاتعنى الحكومتان التنازل عن حقهما فى معارضة محاولات أى دولة أخرى للحصول أو المطالبة بأية حقوق فى هرر [1]» .

---

1 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty . VO12 P 726

اعتقد الفرنسيون أن هذه الصيغة كافية لأن تلزم بريطانيا أدبيا بمقاومة أى اعتداء إيطالى ، ولكن الانجليز فى صياغتهم لهذه المعاهدة بهذا الشكل كانوا يعلمون أن التزامهم الأدبى هذا لا يلزمهم بأى تدخل فعلى . وهناك دليل مادى على أن بريطانيا كانت تريد مغالطة فرنسا فى هذه الناحية ، وهو أنها طلبت من فرنسا جعل هذه المعاهدة سرية فقد تم توقيعها فى فبراير سنة ١٨٨٨ ولم يعرف سرها إلا سنة ١٨٩٤ . وكان الغرض من الاهتمام بجعلها سرية هو عدم إغضاب إيطاليا التى تفاهمت بريطانيا معها على عكس ماجاء فى هذه المعاهدة . وبعد ذلك استندت إيطاليا إلى معونة إنجلترا ، ومضت فى تنفيذ سياستها تجاه الحبشة . وفى ٢ مايو سنة ١٨٨٩ أبرمت المعاهدة الشهيرة مع منليك وهى معاهدة أوتشيالى Uccialli[1]، وأهم ما فى هذه المعاهدة المادة رقم ١٧ المتعلقة بعلاقات الحبشة الخارجية . وقد كتبت المعاهدة من نصين أحدهما إيطالى والآخر أمهرى، وجاء نص المادة ١٧ مختلفا اختلافا جوهرياً فى الايطالى عنه فى الحبشى . فكان النص الحبشى كالآتى :

« His Majesty the King of Kings cf Ethiopia shall be at liberty to avail himself of the Italian Government for any negotiations which he may enter into with the other powers or Governments »

ومعنى ذلك أن لجلالة امبراطور الحبشة الحرية فى أن يستعين بالحكومة الايطالية فى مفاوضاته مع الحكومات الأخرى . أما فى النص الايطالى فبدلا من التعبير الذى تحته خط ورد تعبير معناه «عليه أن يستعين Shall be obliged بالحكومة الايطالية فى مفاوضاته.. » ووفق المعنى الأخير تصبح الحبشة فى الواقع محمية إيطالية . وقد ظل منليك جاهلا بهذا الموضوع مدة. وبعد هذه المعاهدة بقليل وقعت اتفاقية أخرى فى أول أكتوبر سنة ١٨٨٩ تضمنت إعطاء قرض للحبشة قدره أربعة ملايين ليرة بضمانة الحكومة الايطالية . على أنه إذا لم تدفع أقساط القرض بانتظام فللحكومة الايطالية أن

1 — *E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty , vol 2 P 454.*

تستولى على جمرك هرر وتديره بنفسها[1] . وبعد أحد عشر يوما من توقيع هذه الاتفاقية الأخيرةأرسلت إيطاليا إلى الدول العظمى خطابا دورياً تعلمها فيه، بناء على المادة ٣٤ من مواد مؤتمر برلين فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥، أنه استنادا إلى المادة ١٧ من معاهدة أوتشيالى ، فإن ملك الحبشة قد وافق على تكليف الحكومة الايطالية بإدارة جميع شئون الحبشة الخارجية مع الدول والحكومات الأخرى [2] . وبهذا التبليغ اتضح تفسير إيطاليا لمعاهدة أوتشيالى ، خصوصاً وأن مادة مؤتمر برلين التى جعلت إيطاليا تبلغ الدول كانت تنص على أن « أية دولة تمتلك من الآن فصاعدا أية رقعة من الأرض على سواحل القارة الإفريقية خارجة عن ممتلكاتها الحالية ، وأية دولة لا تمتلك الآن شيئا على الإطلاق ثم تحصل على أراضى هناك ، وكذلك دولة تبسط حمايتها على جزء هناك، يجب أن تخطر الدول الموقعة على الميثاق الحالى بذلك ، حتى تستطيع هذه الدول — إذا لزم الأمر — أن توضح أية طلبات خاصة بها [3] » فالتبليغ الدولى نفسه معناه أن الحبشة أصبحت محمية إيطالية .

وحتى ذلك الوقت كان منليك يجهل الأعمال التى فعلتها إيطاليا . ولكن من صاحب المصلحة فى تبليغه ذلك ؟ إنها فرنسا بطبيعة الحال . فقد أوضحت له هذه الحقائق، فأرسل الامبراطور بدوره خطاباً دوريا إلى الدول الكبرى يؤكد فيه أنه لم يوافق مطلقاً على جعل بلاده تحت الحماية الإيطالية . وأنه مقيد فقط بالنص الحبشى لمعاهدة أوتشيالى، وهو النص الذى وقع عليه شخصيا(٤) . أما إيطاليا فإنها صممت على اتباع النص الإيطالى، وكانت موافقة بريطانيا فى نظرها أهم من موافقة امبراطور الحبشة . ولهذا وقعت إيطاليا مع بريطانيا اتفاقيتين فى سنة ١٨٩١ : الأولى فى ٢٤ مارس والثانية فى ١٥ ابريل [5] .

---

1 — Ibid . P 456 .
2 — Ibid . p 457 .
3 — Ibid. p 494
4 — Leonard Woolf : Empire and Commerce in Africa ; New York 1920, pp 139 — 170 .
5 — Blue Book, Italy No 1 (1891) , Hertslet : The Map of Africa by Treaty , vol 3 pp 948 — 949 .

ويقول وليم لانجر « وزيادة على ذلك لفت الفرنسيون فى سبتمبر ١٨٩٠ نظر منليك إلى التفسير الإيطالى لمعاهدة أوتشيالى مما دعاه إلى رفض هذا التفسير. ولذلك كان الإيطاليون يرغبون فى الحصول على اعتراف بريطانيا بادعاءاتهم. وأخيرا كانت الحالة الدولية سيئة لدرجة أن الإيطاليين عند تجديد التحالف الثلاثى لم تكن لديهم الرغبة فى التباعد عن الحكومة الإنجليزية. أما عن الجانب البريطانى فقد كان هناك خوف دائم من أن تنهار قوة الدراويش فى السودان قبل أن يكون لدى مصر المال أو الفرصة لاسترداد أراضيها السابقة. ولذلك وقعت اتفاقيتان فى ٢٤ مارس و ١٥ ابريل سنه ١٨٩١ حددتا النفوذ الإيطالى. وكان هذا النفوذ يشمل كل المنطقة التى تقع شرق خط يمتد من منبع نهر جوبا شمالا إلى خط عرض ٦ وخط الطول ٣٥ شرق جرينتش. ومن النقطة التى يقسم فيها هذا الخط مجرى النيل الأزرق كان الحد يجرى اتجاه الشمال الشرقى فى خط منعرج حتى ساحل البحر الأحمر عند رأس كاسار Kasar واستبعدت بطبيعة الحال الأملاك البريطانية والفرنسية فى الصومال. وكانت كسلا والمناطق القريبة منها حتى نهر عطبرة متروكة لإيطاليـــا لتحتلها إذا تطلبت الحالة الحربية ذلك. ولكن حقوق الحكومة المصرية كانت محفوظة. وكانت مصر حرة فى أن تسترد هذه المنطقة متى تريد. وكان من الواضح أن هذه المنطقة من السودان كانت تعالج معالجة مختلفه عن مناطق البحر الأحمر الأخرى التى هى أيضا كان للمصريين حق فيها. وكان السبب بطبيعة الحـال هو أن كسلا تقع على نقطة هامة من العطبرة، وكانت الحكومة البريطانية ترغب فى استبقاء بعض السيطرة، عن طريق مصر، على إمدادات الميـــاه. وتوضح هذا الاتفاقية مع إيطاليا، التى أهم نتيجة لها هى أن يكون نفوذ إيطاليا بعيدا بمقدار مائة ميل عن أقرب طريق للنيل. وتوضح المادة الثالثة من اتفاقية ١٥ أبريل هذه المسألة فقد جاء بها « على الحكومة الإيطالية ألا تشيد على العطبرة من أجل الرى أى عمل قد يعدل من جريانه فى النيل ». وهكذا أكد سولسبرى السيطرة على فرع هام للنيل. ومن أجل هذا وافق البريطانيون على كثير من مطالب الايطاليين [1] ».

---

1. William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890 — 1902. New York, 1951 pp 110 — 112.

ويتضح موقف الحكومة المصرية من اتفاقيتى ٢٤ مارس و١٥ ابريل سنة ١٨٩١ من الخطابين المتبادلين بين وزارة الخارجية المصرية والسردار فى مايو من السنة نفسها . جاء فى الخطاب المؤرخ ٢٨ مايو سنة ١٨٩١، الذى أرسله تجران باشا وزير الخارجية إلى السردار جرانفيل باشا ما يأتى :

« انه من المحتمل أن تكون قد اطلعت على البروتوكول الموقع فى ١٥ إبريل سنة ١٨٩١ فى روما بين اللورد دوفرين والمركيز دى روديني لتحديد خط فاصل لمنطقتى النفوذ المخصصتين لكل من إيطاليا وسوداننا الشرقى .

« لقد تمت هذه التسوية دون علم حكومة صاحب السمو (الخديوى) الذى من جهة أخرى لاصفة له للبت فى مسألة من هذا القبيل ، نظرا لأن فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ اشترط صراحة بأنه لا يجوز للخديوى ، لأى سبب كان ، التنازل عن أى جزء من أراضيه .

« وبما أن البروتوكول المشار إليه قد أصبح علنيا بنشره فى الكتاب الأزرق رقم ١ « Blue Book, Italy No1 » ، فإنه يحق للباب العالى بأن يتخذ الاجراءات المناسبة . ولما كانت حكومة صاحب السمو رغبة منها فى تحاشى المشاكل التى قد تحدث فى الجهات المذكورة بين الأشخاص الرسميين الذين لايهتمون عادة إلا بتنفيذ التعليمات الصادرة إليهم، فقد كلفت بأن أرسل لك هذا البروتوكول مع رجائى بأن تبلغوه إلى حاكم سواكن وأن تطلبوا منه احترام خط الحدود المبين به ، لحين صدور أوامر أخرى » .

وقد أجاب السردار على وزير الخارجية بخطاب مؤرخ فى ٣١ مايو سنة ١٨٩١ ورد فيه ما يأتى :

« أتشرف بالإحاطة باستلام خطاب سعادتكم المؤرخ ٢٨ الجارى ، والمرفق به صور من البروتوكول المبين فيه الخط الفاصل لمنطقة النفوذ فى السودان الشرقى . وتنفيذا لرغبتكم قد أرسلت صورة من هذا البروتوكول إلى الحاكم العام لسواكن

وأخطرته بأن يحترم ، لحين صـــدور أوامر أخرى ، خط الحدود المقرر فى البروتوكول[١] .

كما وقعت بريطانيا مع إيطاليا اتفاقية ثالثة فى ٥ مايو سنة ١٨٩٤[٢] . وعلى العموم نصت هذه الاتفاقيات على اعتراف بريطانيا بدائرة نفوذ إيطالية تمتد من ساحل اريتريا وتشمل جميع الحبشة ، وتنتهى على ساحل المحيط الهندى بما فيها الصومال الإيطالى .

وقد روعى فى رسم حدود هذه المنطقة أن تكون بعيدة نوعا ما عن وادى النيل، وفى الوقت نفسه تقف سدا ضد أية محاولة للفرنسيين للتوغل غربا من الصومال الفرنسى. وفى السنة التى وقعت فيها الاتفاقية الأخـــيرة أى فى سنة ١٨٩٤ ، وصلت أنباء هذه الاتفاقيات — وكانت سرية — بطريقة ما إلى علم فرنسا ، فقدمت احتجاجا شديدا وشكت من أمرين :

(الأول) أن بريطانيا قد حاولت إعطاء ايطاليا أراضى لاحق لبريطانيا نفسها فيهـا .

(الثانى) أن فرنسا لمحت أن هنـاك اتفاق سرى ، لم يظهر فى بنود هذه المعاهدة يقضى بأن تعطى إيطاليا بريطانيا امارة هرر بعد الاستيلاء عليهـا . وبهـذا ترتكب بريطانيا مخالفتين : الأولى أنها سمحت لإيطاليا بأخذ هرر فى الأصل ، والثانية أن تعود هرر إلى بريطانيا التى قطعت على نفسها عهدا بعدم ضمها .

وكان رد الحكومة البريطانية مراوغا ، وقد تضمنته مذكرة سلمها السفير البريطانى فى باريس إلى مسيو هانوتو ، وورد فيها « سيكون أى عمـــل من جانب انجلترا ،

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية المصرية : ملف رقم ٤ـ٢ قديم سرى .

(2) E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty . Third Edition , London 1909 , vol 3 ; p 959

ويستند على اتفاقية ٥ مايو قاصرا على اتصالات واجراءات تتمشى مع الاتفاقية بين فرنسا وانجلترا ، ولا تؤثر بأية حال على الوضع السياسى فى هرر ، الذى لاتنوى حكومة صاحبة الجلالة التدخل فيه » .

نلاحظ فى هذا الرد أن الانجليز اعترفوا بأن هناك اتفاق بينهم وبين إيطاليا ، ويبررون هذا الاتفاق بأنه سيكون قاصرا على إجراءات لا تتعارض مع الاتفاقية الفرنسية البريطانية . فنجد هنا أن موقف بريطانيا كان غريبا جدا ، إذ كيف يمكن التوفيق بين اقرارها أن الإجراءات لن تؤثر فى الوضع السياسى لهرر ، وبين اتفاقها مع إيطاليا على استعمار هرر بل الحبشة بأجمعها ؟

وهكذا اتبعت بريطانيا فى منطقة البحر الأحمر سياسة تحول دون هجوم فرنسا وإيطاليا والحبشة على أعالى النيل من هذه الناحية .

الفصل الثالث

بريطانيا وألمانيا فى شرق إفريقية ـ إخلاء أعالى النيل من المصريين كارل بيترز وخططه والاتفاق الانجليزى الألمانى فى أول يولية سنة ١٨٩٠

بريطانيا وألمانيا فى شرق إفريقية :

لم تكن الحبشة وإيطاليا الدولتين الوحيدتين اللتين تهددان أعالى النيل والسودان، وكما بين جوردون أن أحسن طريق لمنطقة البحيرات وأعالى النيل ، هو طريق ساحل إفريقية الشرقى من مشارف ممبسة . ولقد كانت هذه المنطقة جزءاً من أملاك سلطان زنجبار ، وكانت مسرحاً لمنافسة عنيفة بين الإنجليز والألمان . ولأهمية هذه المنافسة فى موضوعنا سأتحدث عنها بشىء من التفصيل .

حتى أوائل سنة ١٨٨٥ لم تكن أية دولة أوروبية تمتلك متراً مربعاً واحداً فى ساحل زنجبار وشرق إفريقية . ولكن ما جاءت سنة ١٩١٤ إلا وكان شرق إفريقية من الصومال الإيطالى شمالا إلى إفريقية البرتغالية الشرقية جنوباً تحت سيطرة الدول الأوروبية ، فإيطاليا تحتل الصومال ، وبريطانيا تحتل جزر زنجبار وبمبا والساحل ما بين إفريقية الشرقية الألمانية والصومال الإيطالى ، وتمتد فى الداخل حتى السودان وأعالى النيل ، أى أن منطقة نفوذها تشمل كينيا وأوغندة الحالية . ثم ألمانيا وكانت تحتل الأراضى بين المحيط الهندى فى الشرق ونهر الكنغو فى الغرب، وتحاط من الشمال والجنوب بالممتلكات البريطانية والبرتغالية . وقد تم القضاء على سيادة واستقلال هذا الجزء من إفريقية فى أقل من عشر سنوات ، وبدأ استعماره فجأة فى عام ١٨٨٥ .

فن منتصف القرن الثامن عشر كان معظم هذا الساحل الإفريقى ملكا لإمام عمان. وفى سنة ١٨٠٤ أصبح السيد سعيد إماماً على عمان ، وقد نجح فى جعـــل سلطته فعالة وقوية فى زنجبار وممتلكاته على ساحل إفريقية . وقد حكم السيد سعيد مدة طويلة إذ توفى فى سنة ١٨٥٦ ، وقرب نهاية عهده اتخذ زنجبار مقراً له وترك أحد أولاده حاكما على مسقط . ومن آثار حكمه أنه ترك ممتلكاته فى حالة استقرار ورفاهية بسبب تشجيعه للتجارة . وبعد وفاته بخمس سنوات انفصلت زنجبار عن مسقط ، وأصبح السيد مجيد سلطاناً على زنجبار وشرق إفريقية ، ومن سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٨٨ كان السلطان على هذه الجهات هو السيد برغش ، وكانت العلاقة بين شرق إفريقية وأوروبا فى الفترة من سنة ١٨٢٠ إلى بدء استعماره فى سنه ١٨٨٥ كما يأتى :

بريطانيا كانت تحتل مكاناً خاصاً لدى السلطان لسببين :

(ا) إن بريطانيا كانت تسيطر على الهند، وهذه السيطرة جعلتها تهتم بالخليج الفارسى وبكل من مسقط وعمان . وفى سنة ١٨٢٠ أرسلت حكومة الهند حملة إلى هذه الجهات لتتعاون مع السيد سعيد فى معاقبة القرصان العرب .

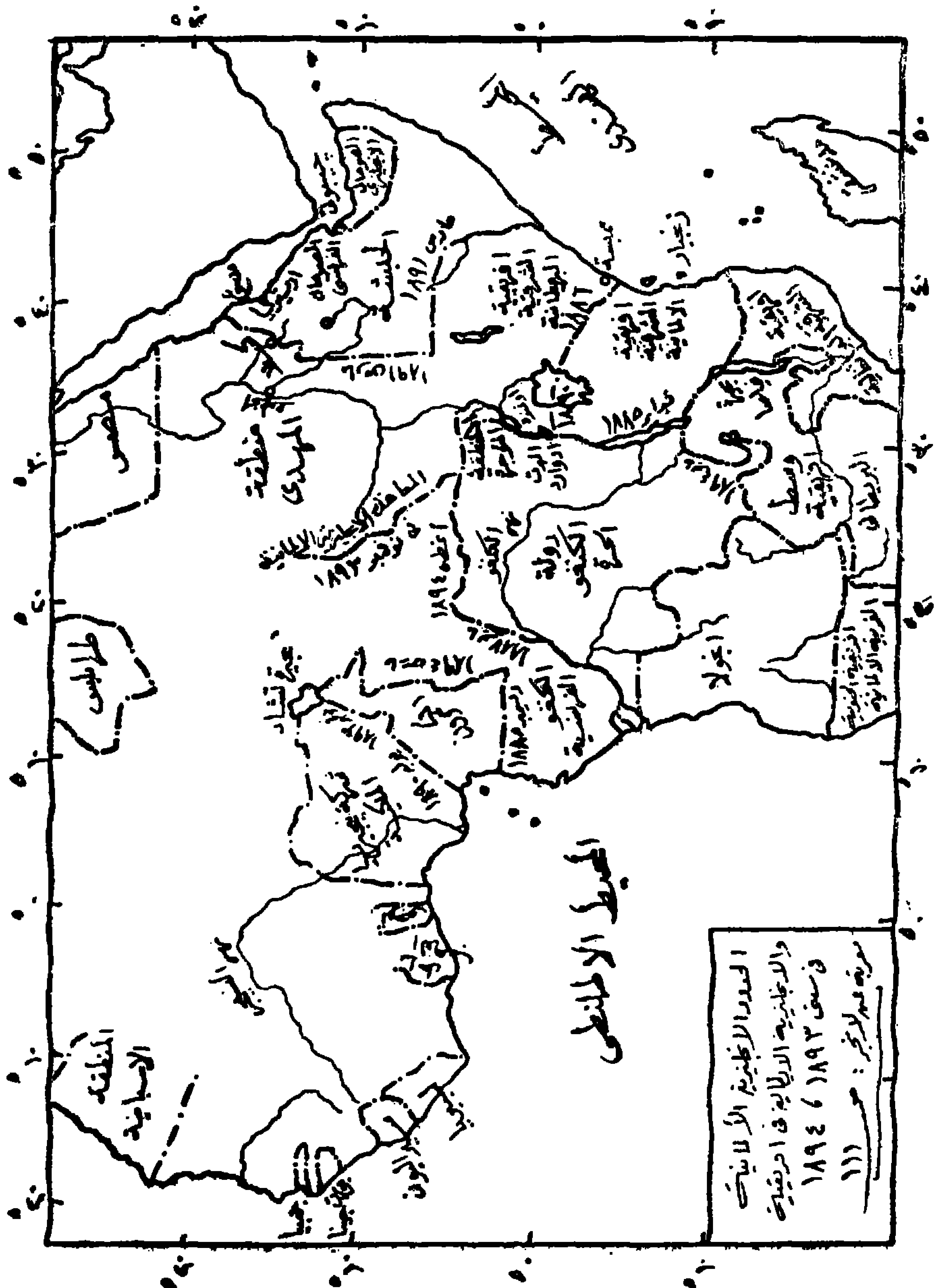
(ب) إن التجارة فى زنجبار كان أغلبها فى يد رعايا هنود ، وكانت العلاقات بين زنجبار والهند قوية جداً .

وبالإضافة إلى التجارة المشروعة ، كانت هناك التجارة غير المشروعة فى العبيد . لذلك انتهى الأوروبيون إلى نتيجة، هى ضرورة إدخال المدنية فى هذا الجزء من القارة المظلمة ! وبمجرد السماح لهذه التجارة أن تستمر كانت القبائل الإفريقية فى حرب دائمـــة بعضها مع بعض . ولما جاء الأوروبى بأسلحته الحديثة كان الضرر عظيماً جداً ، لأنه لم يقتصر على الحملات الأوروبية لاقتناص العبيد . بل كانت الأسلحة تباع للأهالى وتستخدم فى الحروب بينهم . فالأوروبيون كانوا يستفيدون من ناحيتين : بيع الأسلحة والتجارة فى الرقيق .

ومن الغريب أن تقوم فى بريطانيا — فى ذلك الوقت — حركة لمناهضة تجارة الرقيق . وفى سنة ١٨٨٠ كانت الحركة الدولية ضد تجارة الرقيق قد بلغت شأناً

كبيرا ، واعتبرت هذه التجارة غير مشروعة، وكادت توقف تماماً على الساحل الغربي لإفريقية . أما على الساحل الشرقي فكانت الظروف مختلفة ، فالمحاولات التي بذلت لم يكن لها أي أثر حتى سنة ١٨٧٠ ، ولكن في سنة ١٨٧٣ عقدت معاهدة مع برغش حرم فيها تصدير الرقيق من ساحل إفريقية ، وأقفلت جميع الأسواق العامة للرقيق في ممتلكاته ، وحصلت بريطانيا والهند من جراء هذه المعاهدة على نفوذ ومركز خاص عند السلطان . ومما زاد في هذا النفوذ بعض العوامل الشخصية . ففي سنة ١٨٧٣ أيضا عين الدكتور جون كرك Dr. Kirk ، وكان طبيبا للوكالة البريطانية في زنجبـــار ، قنصلا عاما لبريطانيا ومندوبا سياسيا بها . وقد أصبح بنفوذه في هذه الوظيفة القوة المحركة للسلطان . وقد تنحى عن الوظيفة فيما بعد وأصبح أحد مديري شركة شرق إفريقية البريطانية . والشخصية الثانية التي جعلت العلاقات قوية جداً هو سير لويد ماثيوز Sir Loyd Mathews ، الذي وصل إلى شرق إفريقية كملازم على طرادة بريطانية سنة ١٨٧٥ . وفي سنة ١٨٧٧ استطاع كيرك بنفوذه لدى برغش أن يقنعه بضرورة تأسيس قوة مكونة من خمسمائة رجل مسلحين بأسلحة حديثة تحت قيادة ضابط انجليزي ، ورشح ماثيوز لهذا العمل . واستعير من البحرية البريطانية . وفي سنة ١٨٨١ استقال من البحرية وعين بريجادير جنرال ، أي أميرالايا لجيش زنجبار ، وظل في هذه الوظيفة حتى مماته سنة ١٩٠١ .

وبعد سنة ١٨٨٠ كان هناك صراع عنيف بين بريطانيا وألمانيا على الأراضي التابعة لمملكة زنجبار . وكما رأينا سابقاً كان الأوروبيون يدعون أن الحكام الوطنيين مغرمون بالتنازل عن سيادتهم إلى الأوربيين وخصوصا البريطانيين . وحدث في سنة ١٨٧٢ أن أسست شركة ملاحية تربط الهنـــد وزنجبار وأوربا . ومؤسسها شخصية هامة جدا . هو السير وليم ماكينون William Mackinnon ، ويخبرنا السير وليم ماكينون هـذا أن السلطان برغش استطاع أن يقدر بذكائه *الفوائد التي* ستعود على دولته من هـــذه الشركة ، والتي ستعود على شعبه من توثيق الروابط بينه وبين المصالح البريطانية التجارية ، لدرجة أن السلطان في سنة ١٨٧٧ عرض على سير وليم امتيازا لمدة سبعين سنة يتناول الجمارك والإدارة في جميع ممتلكات السلطان والسيادة المطلقة على جميع هذه الممتلكات بتحفظات بسيطة فيما يتعلق بجزيرتي زنجبار وبمبا .


الحدود الإنجليزية الألمانية
والإنجليزية الإيطالية في افريقية
في سنتي ١٨٩٣ ، ١٨٩٤
معركة عبد الرحمن : ١١١
المنطقة الإسبانية
طرابلس
مصر
منطقة المهدى
الحبشة
الصومال الفرنسى
الصومال الإنجليزى
بحيرة تشاد
نهر النيجر
جامبيا
سيراليون
ليبيريا
الكمرون
الكنغو الفرنسية
دولة الكنغو الحرة
انجولا
افريقية الشرقية البريطانية
افريقية الشرقية الألمانية
وسط افريقية
بحيرة نياسا
افريقية الجنوبية الغربية الألمانية
المحيط الاطلنطى
المحيط الهندى
مدغشقر
ممبسة
زنجبار
مصوع

وليس بمستبعد أنه نظرا إلى صعوبات لغوية لم يفهم سير وليم حقيقة أغراض السلطان ونواياه، ولكن مع ذلك يمكن القول أنه كان من السهولة بمكان لمدير شركة ملاحة كبيرة أن يستولى على أى جزء من ممتلكات السلطان فيما بين ١٨٧٠ ، ١٨٨٠ ، لأن النفوذ البريطانى كان على أشده فى هذه الفترة .

إلا أن الجو لم يصف لبريطانيا لابتلاع جميع هذه الممتلكات ، إذ أن دولا أوروبية أخرى تقدمت للاشتراك فى الاستعمار، وأهمها الامبراطورية الألمانية . وقد بدأت علاقات ألمانيا مع ساحل إفريقية الشرقى بشكل تجارى ، إذ تأسست شركات ألمانية فى العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر ، للتجارة على ساحل الصومال وزنجبار وموزمبيق ومدغشقر، وكان يرافق التجارة دائماً نشاط كشفى ، لأن المذهب السائد فى أوروبا فى ذلك الوقت هو أن الدولة التى ينتمى إليها الكاشف تسيطر على مايتم كشفه بواسطته . وقد نجحت ألمانيا فى إرسال تجار وكاشفين ممتازين ، ولكن بريطانيا كانت تستطيع أن تستند إلى رعاياها الهنـــود الذين كان فى يدهم معظم التجارة المحلية ، وإلى نفوذ كيرك وماثيوز وماكينون ، بالإضافة إلى الكاشفين البريطانيين من أمثال سبيك وبرتون ، فإذا جاءت ألمانيـــا فى سنة ١٨٨٤ وادعت أحقيتها فى حرمان سلطان زنجبار أو ملك أوغندة من ممتلكاته ، فإن بريطانيا كانت أقوى فى هذا الادعاء ، أو على الأقل تستطيع أن تنادى بأحقيتها فى حرمان هؤلاء السلاطين من أراض أكثر اتساعاً بمقارنتها بألمانيا . وما حدث هو أنه من أول سنة ١٨٨٠ فما بعد، بدأت الحكومات الأوربية فى الاستيلاء على بعض المساحات من الساحل الإفريقى ، وبدأ تفكير الاستعماريين الألمان فى ساحل شرق إفريقية ، وفى الحقوق التى أسسها التجار فى هذه الجهات . ومن أهم الشخصيات الألمانية فى استعمار هذا الساحل الكاشف الكبير دكتور كارل بيترز Dr Karl Peters . ففى ٢٨ مارس سنة ١٨٨٤ أسس بيترز وبعض الاستعماريين جمعية أطلق عليها اسم « الجمعية الألمانية للاستعمار Gesellschaft für deutsche kolonisation » واستمرت هذه الجمعية مدة ثلاثة أشهر تناقش الموضوع الآتى: فى أى أجزاء إفريقية تستطيع أن تنفذ مشاريعها الاستعمارية؟

وفى ١٦ سبتمبر استقر رأيها على استعمار الجزء من الساحل الواقع خلف «دار السلام» على أن تقوم الحملة فى أكتوبر وتتكون من بيترز نفسه وثلاثة آخرين أحدهم من التجار ، وقد أدركوا احتمال معارضة بريطانيا ، ولذلك اتخذوا احتياطات قوية(١) جداً كى لا تعرف أغراضهم الحقيقية . والمهم فى هذه الحملة أن الحكومة الألمانية رفضت أن تعترف بها رسميا ، أو تقدم لها أية معونة - إما لأنها غير مهتمة بالاستعمار أو إمعانا فى التضليل ، فالقنصل الألمانى فى زنجبار صرح لبيترز بأنه لا يستطيع أن يعتمد على أية حماية من جانب الحكومة الألمانية . فاستند بيترز إلى معاونة الشركات التجارية التى كانت مؤسسة هناك، وهذه أمدته بمستلزمات الرحلة . وفى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ هبط بيترز ورفاقه الساحل الإفريقى واختفوا فى الداخل . وتنسب إلى بيترز بعض التصرفات التى تدلنا على طرق الأوروبيين فى الاستيلاء على هذه الأراضى . ففى جميع الادعاءات التى ادعاها الأوروبيون عن تنازل الحكام الوطنيين عن ممتلكاتهم كانوا يقدمون وثائق معاهدات بموجبها تنازل الحاكم عن أرض للكاشف أو للتاجر .

وظاهريا وجدت حملة بيترز جميع الحكام فى المنطقة التى ارتادتها مسالمين ومستعدين للتنازل عن أراضيهم ، حتى أنه بعد ثلاثة شهور فقط، قضتها الحملة فى الداخل، عادت ومعها أكثر من عشر معاهدات تنازل أصحابها عن مساحات واسعة فى داخل القارة. وقد وصف بيترز، بعد عودته إلى ألمانيا، بعض الطرق التى استخدمت فى الحصول على هذه المعاهدات، وفيما يلى نموذج لها :

(أولا) قبل الوصول إلى قرية الرئيس أو الحاكم يرسل بيترز رسولا ومعه هدايا ، ويطلب من الحاكم السماح لهم بإقامة معسكر فى القرية .

---

(١) من ضمن هذه الاحتياطات أن بيترز نفسه من وقت وجوده فى برلين بدأ يستعمل أسماء خلاف اسمه الحقيقى، ففى برلين سمى نفسه كيرمان Kirmann، وفى النمسا تسمى باسم مستر فردهانتر Mr. Fred Hunter، وفى المركب سمى نفسه Mr. Bowmank، وفى عدن اتخذ اسم كومان Caumann

(ثانيا) عند وصولهم إلى القرية يرسل بيترز دعوة إلى الحاكم لتناول الطعام معه.

(ثالثا) فى أثناء الطعام يتخم الحاكم بالأكل والمشروبات ، وبعد نهاية الطعام يعطى هدايا أخرى .

(رابعاً) بعد ذلك يسأله بيترز عما إذا كان لديه مانع من توقيع وثيقة تسجل الصداقة بينه وبين الامبراطورية الألمانية ، وطبعاً لايستطيع الحاكم أن يرفض فى مثل هذا الظرف، فيقوم أحد المرافقين لبيترز ويقرأ نص الوثيقة باللغة الألمانية ، فلا يفهمها الحاكم ثم يوقع عليها. وبهذه الطريقة تبسط ألمانيا حمايتها على ممتلكاته . ثم يصافح بيترز فريسته بحرارة ويرفع العلم الألمانى على المعسكر ويطلق النار لتحيته ، ويتبع ذلك مشروب آخر . وأحيانا زيادة فى تثبيت الصداقة يتناول بيترز والحاكم حماما مشتركا. ثم تنتقل الحملة لتكرر نفس العملية فى جهة أخرى . وكان يكتب فى الوثيقة أن الحاكم متنازل لبيترز ، ممثل الجمعية الألمانية للاستعمار ، عن هذه الأراضى ليملكها إلى الأبد ، وليعمل فيها كما يشاء ، وله الحق المطلق فى استغلال التربة السطحية والباطنية والغابات، وإدخال المستعمرين والنظم الادارية والقضـــائية ، وفرض الضرائب وإقامة الجمرك وغير ذلك ، فالحقوق التى تكتسبها الشركة واضحة . أما عن الواجبات التى تقدمها فى نظير هذه الحقوق فتكون فى غاية الغموض . فيقال إن على الشركة أن تحترم ملكية الحاكم لجزء خاص، وأن تدفع له إيجارا فى شكل ماشية أو سلع تجارية يحدد مقدارها أو ثمنها مقدما وشفويا .

وفى الحق أن صراحة الدكتور بيترز فى نشر هذه الوقائع تعتبر صراحة من النوع القاسى على المستعمرين ولابد أن هذه الطريقة هى التى كانت متبعة فى بقية الجهات . ولا غرو فى ذلك ، ففى الكنغو البلجيكى صرح أحد القناصل الانجليز فى نفس الوقت ، أن أية دولة أوروبية تستطيع امتلاك أى جزء فى إفريقية بالقماش ،وأن منهما ما استولت على جزء من القارة فى نظير ثوب أحمر مطرز وكاسكتة وأربعين فانلة وأربعين طاقية بيضاء [1] .

1—Woolf, Leonard ; Empire and Commerce in Africa. New York. 1920 : pp 228-239.

نجح بيترز بهذه الوسيلة فى الحصول على عدد كبير من المعاهدات خلال الثلاثة شهور التى قضاها فى الداخل ثم توجه إلى برلين ووصلها فى فبراير سنة ١٨٨٥. وبعد أيام من وصوله منحت الحكومة الألمانية شركة الاستعمار الإفريقى مرسوما بتأسيسها. وفى ٦ مارس أخطرت الدول الموقعة على اتفاقية برلين سنة ١٨٨٤ أن الشركة الألمانية قد حصلت على أراض وحقوق سيادة فى بعض الممتلكات التابعة لمملكة زنجبار، وأنها التمست من امبراطور ألمانيا منحها مرسوما والتكفل بحمايتها. والمهم فى ذلك — أنه حسب اتفاقية برلين — أن أى دولة تعقد معاهدات مع حكام محليين وتخطر الدول الأخرى بها معناه الحماية على هذا الإقليم. فعملية الإخطار نفسها كان معناها إعلان الحماية الألمانية على هذه الأجزاء من إفريقية. وطبعا أحدث الإخطار جزعا فى لندن وفى زنجبار نفسها، فسلطان زنجبار كان يعتبر نفسه صاحب السيادة على هذه الأراضى. وفى ٢٧ ابريل أرسل إلى إمبراطور ألمانيا احتجاجاً على وضع جزء من أراضيه تحت الحكم والسيادة الألمانية، وذكر فى احتجاجه أن زنجبار كان لها حاميات عسكرية هناك، وأن رؤساء القبائل الذين وقعوا المعاهدات مع رسل الشركة لم تكن لهم السلطة فى توقيع هذه المعاهدات.

وكان الرد الألمانى قصيرا وبسيطا، فقد كلف القنصل الألمانى فى زنجبار بأن يخطر السلطان بأن الاحتجاج والحقوق التى نسبها لنفسه لم يكن لها أى أساس. وبعد ذلك بقليل فى ١٢ يونية كرر السلطان احتجاجه فى خطاب إلى بسمارك، وعرض عليه تأليف لجنة للتحكيم فى المسألة، وأن تتكون اللجنة من فرنسا وإنجلترا. وكان الرد عليه أيضاً بسيطاً، إذ جاء فيه أن ما استولت عليه ألمانيا كان مستقلا عن زنجبار، وأشير فى الرد إلى المعاهدات المختلفة التى تم إبرامها مع الحكام المحليين.

أما من ناحية الألمان، فقد كانوا يدركون أن الخطر الحقيقى ليس فى زنجبار، بل فى لندن. فالعملية السياسية هنا من نوع دقيق جدا من الناحية الاستعمارية. ففى ٦ مارس سنة ١٨٨٥ أخطر سفير ألمانيا فى لندن اللورد جرانفل بالحماية الألمانية وبالامتيازات التى حصلت عليها الشركة. وكان الرد الانجليزى سريعاً بالنسبة للظروف، لأن هذه الأشياء كانت تأخذ عدة أشهر. وكان للرد مغزى كبير جدا، ففى ٢٥ مايو سنة

١٨٨٥ أرسل جرانفل الرد ، وأشار فيه إلى احتجاج سلطان زنجبـــار ، وأخطر الحكومة الألمانية أن حكومة بريطانيا مقتنعة بأنه ليس فى نية ألمانيا الاعتداء على استقلال زنجبار ، على أنه يوجد بعض الغموض فيما يتعلق باتساع ممتلكات السلطان فى القارة الإفريقية . وأن الحكومة البريطانية لا تمانع فى استعمار ألمانيا لبعض هذه الأجزاء ، ولكن هناك مشروع يقوم به بعض كبار الرأسماليين البريطانيين لاستعمار الجزء الواقع بين الساحل الشرقى والبحيرات التى تعتبر منابع نهر النيل ، والتى ترغب بريطانيا فى ربطها بالساحل بخط حديدى . فلكى تتجنب الدولتان تضارب مصالح ألمانيا بمصالح البريطانيين يقترح اللورد جرانفل تعيين الحدود بينهما .

هذا الرد معناه أن انجلترا رحبت بأخذ المـانيا جزءاً ، وأنها هى الأخرى ستأخذ جزءاً آخر . ووافقت المـانيا على الاقتراح الإنجليزى ، كما أنها أبدت استعدادها للانضمام إلى اتفاقية كانت قد عقدت سنة ١٨٦٢ بين فرنسا وانجلترا لضمان استقلال زنجبار ، ووافقت على تعيين لجنة محايدة لتحديد ممتلكات السلطان، ولتحديد الأراضى الألمـانية والبريطانية فى الوقت نفسه .

من هـــذا نرى أن الحكومة البريطانية اتبعت الأساليب الاستعمارية التى كانت تعترض أحياناً عليها إذا قامت بها دولة أخرى . واللورد جرانفل، إذ أشار إلى جماعة الرأسماليين البريطانيين فى رده ، كان يقصد الجمعية التى كانت قد ألفت فى لندن عقب سماع أخبار الحملة الألمـانية وكانت تسمى British East African Association والتى تحولت — بعد قليل من إنشائها — إلى شركة مساهمة تحت اسم Imperial British East Africa Company ، وكما أن الحكومة الألمانية أعطت شركتها هذه الأراضى الواسعة لاستغلالها، فقد فعلت الحكومة البريطانية الشيء نفسه.

واستمرت الشركة الألمـانية تعضدها حكومتها فى تحقيق رسالتها الاستعمارية دون أى مواربة . ولكنها فشلت مادياً بالرغم من دقة النظام والقسوة التى استعملت وانتهت حياتها كشركة سنة ١٨٩٠ إذ استولت عليها الحكومة .

أما الجانب البريطانى فلا نلاحظ فى أغراضه الصراحة التى لمسناها فى الجانب

منطقة سلطان زنجبار
كما اعترفت بها انجلترا
وألمانيا في معاهدة سنة ١٨٨٦

الحبشة
نفوذ بريطاني
مقدشو
بنادر
بمبا
زنجبار
افريقية الشرقية البرتغالية

نفوذ بريطاني
" الماني
" برتغالي
اقليم زنجبار
سلاطين أخرون مستقلون

النتيجة في ١٨٩٠

الحبشة
افريقية الشرقية البريطانية
(بريطانية) بمبا
(بريطانية) زنجبار
افريقية الشرقية الألمانية
افريقية الشرقية البرتغاليه

ممتلكات بريطانية
" المانية
" ايطالية

محورة عن وولف : امام ص ١٧٥

الألمانى ، فمع أن وضع الشركة يجعلها شركة تجارية ، فإن الإنجليز أعلنوا عن أهداف بعيدة عن معنى الاستغلال الاستعمارى ، أهداف قد تنبعث من الوازع الدينى أو الإنسانى،وأبعد ماتكون عن شراء السلع من أرخص الأسواق لبيعها فى أغلى الأسواق ، وهى أغراض الشركات التجارية . فهؤلاء التجار ، إذا صحت التسمية ، ضموا إلى بريطانيا أراض واسعة من أفضل الأراضى الإفريقية . ولكن النتيجة كانت خسارة مادية للشركة وسفك كميات كبيرة من دماء الإفريقيين . ونلاحظ أن الإنجليز دائماً فى تأليف شركاتهم الاستعمارية يحاولون أن يكون من بين أفرادها ماليون لتمويلها ، وعدد من الأرستقراطيين ليكسبوها رونقاً وأهمية، وآخرون من العسكريين ، وعدد من الذين لهم خبرة استعمارية . وتعطينا معرفة الرؤساء المهيمنين على هذه الشركة فكرة عن نوع العمل وطبيعة الاستعمار . فكان من هؤلاء الرؤساء سير وليم ماكينون ، وكان رئيس هذه الشركة الجديدة ، وظل كذلك حتى مات سنة ١٨٩٣ . وهو الذى وضع الخطوط الرئيسية لسياسة الشركة فى السنوات الأولى من تأسيسها . وكان معه من المديرين اثنان من اللوردات وفارسان ومارشال وثلاثة جنرالات . والأغرب من هذا كله أنه كان معه سير توماس باكستون Sir Thŏmas Fowell Buxton وهـــذا كان وكيل جمعية التبشير المسماة Church Missionary Society . وعلى العموم كان الموقف يتلخص فى منتصف سنة ١٨٨٥ فيما يأتى :

(أولا) إن ألمانيا أعلنت حمايتها على جزء من شرق إفريقية ، ومنحت مرسوماً بتأسيس الشركة .

(ثانيا) إن زنجبار نادت بملكيتها لهذه الأرض واحتج سلطانها .

(ثالثا) فى خلال شهر من الخطوة التى اتخذتها ألمانيا كون الرأسماليون البريطانيون جمعية اعترفت الحكومة البريطانية بأغراضها، وأخطرت ألمانيا بوجودها، وبأن لبريطانيا مصالح فى الجزء الواقع شمال المنطقة الألمانية .

(رابعا) كانت طبيعة المصالح البريطانية غامضة . ولكن بمـــا أن الأراضى تقع بين الساحل والبحيرات فكان لابد من تبعيتها إلى سلطان زنجبار أيضاً .

(خامساً) اقترحت الحكومة البريطانية تأليف لجنة لتعيين الحدود بين الأراضى الألمانية والبريطانية، ومعنى هذا فى الواقع تقسيم شرق إفريقية بين الدولتين .

وما حدث بعد ذلك يسير جدا ، ففى أكتوبر عينت اللجنة ، وفى ٩ يونية سنة ١٨٨٦ وضعت تقريرها. وهذا التقرير سيثير الاهتمام، إذ ورد فيه بإجماع الآراء أن للسلطان حقوق سيادة لاتنكر على جزيرتى زنجبار وبمبا Pemba ،وكذلك على أجزاء ساحلية من إفريقية تمتد عشرة أميال من الساحل فيما بين إفريقية الشرقية البرتغالية من الجنوب ومقدشو من الشمال . وتلا ذلك تبادل مذكرات بين ألمانيا وبريطانيا انتهت بتوقيع معاهدة ٢٩ أكتوبر/١ نوفمبر سنة ١٨٨٦، التى اتفق فيها على الاعتراف بتوصيات اللجنة التى أعطت السلطان حقاً فى الجزيرتين والعشرة أميال . ثم قسمت الأراضى الداخلية إلى منطقتى نفوذ : الشمالية بريطانية والجنوبية ألمانية[1] . وتعهدت بريطانيا بأن تؤيد ألمانيا فى مفاوضتها مع السلطان كى يؤجر للشركة الألمانية جمارك الموانىء الهامة، وخصوصاً دار السلام ، فى نظير مبلغ سنوى يدفع له ، مع أن السلطان لم يخطر بذلك كله . فبريطانيا فى ٣ ديسمبر ١٨٨٦ أبلغت الاتفاقية للسلطان راجية منه أن يدرك الروح الودية التى أدت إلى الوصول إلى هذه الاتفاقية ، وأن استعداده للتمسك بشروطها سيساعد على حل المشاكل ، التى قد تعرض مصالح السلطنة للخطر ، حلا مرضيا. وورد فى خطاب هولمود Holmwood قنصل بريطانيا فى زنجبار، المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٦، والموجه إلى السلطان يبلغه فيه الاتفاقية ما يأتى « إن حكومة جلالة الملكة تثق فى تقدير سموكم للروح الودية التى أدت إلى هذه الاتفاقية ، وأن استعدادكم للتمسك بشروطها ، سوف يساعد على حل المشاكل التى قد تعرض مصالح السلطنة للخطر حلا مرضيا[2] » .

ومعنى ذلك الاتفاق على تقسيم أملاك السلطان بروح الصداقة ، كما طلب منه

(1) E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, Third Edition, London 1909, vol. 3p.882.

(2) Ibid, vol 1. p 306.

الموافقة على الاتفاقية بالتهديد . فروح المودة والتهديد أديا إلى النتيجة المطلوبة ، إذ وافق السلطان بعد ٢٤ ساعة على ما كل ما طلب منه ، وذلك بمقتضى خطابه المؤرخ ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٦ الى هولموود قنصل بريطانيا .[1]

والمهم فيما سبق أن انجلترا وألمانيا حصلتا على موافقة السلطان على تقسيم مملكته فى إفريقية ، فيما عدا المنطقة الساحلية التى اعترفت لجنة الحدود بأن للسلطان سيادة عليها إلى مدى عشرة أميال إلى الداخل . ولكن تبعت هذه الاتفاقية اتفاقيتان أخريتان بين بريطانيا والسلطان للحصول على امتيازات فى المنطقة الساحلية نفسها . أولى هاتين الاتفـــاقيتين كانت فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٨٩[2]، والثانية كانت فى ١٤ يونية سنة ١٨٩٠[3] . والمهم أن الدولتين أخـــذتا ما يوازى جميع حقوق السيادة فى هذه المنطقة أيضاً ، من استثمار أراض ومد طرق مواصـــلات وفرض ضرائب ، واستأجرتا منه الجمارك . وفى نظير كل هذه الامتيازات حصل السلطـان على سهم من أسهم كل شركة تؤسس، وكان هذا السهم يخول له أخذ ١٠ ٪ من صافى أرباح الشركة بعد دفع نصيب الأسهم العادية للمساهمين بواقع ٨ ٪ . كما اتفق على إعطاء السلطان مبلغ سنوى يعادل إيراد الجمارك . هذا هو نصيبه نظير كل هـذه الامتيازات . وقد اتضح أن النصيب الأول كان وهميا بحتا، لأن الشركات لم تستطع مطلقا أن تدفع أرباحا تعادل ٨ ٪ للمساهمين العـاديين، وبذلك لم يبق للسلطان أى فائض . ولم يتناول من الشركتين أو من الحكومتين الإنجليزية والألمانية إلا رسوم الجمارك[4] .

ومن المهم أن نلاحظ أن الدول الأوروبية، ومنها بريطانيا وألمانيا، اتبعت فى بقية

---

(1) Ibid. vol 1. pp. 306 — 308

(2) Idid. pp. 359 — 361

(3) Ibid. pp. 308 — 309

(4) Woolf. Leonard : Empire and Commerce in Africa. New York 1920, pp. 240 — 246 .

أجزاء إفريقية نظرية سياسية، تقضى بأن الدولة التى لها سيادة على منطقة ساحلية تصبح ذات سيادة أيضا على ظهر هذه المنطقة فى الداخل hinterland theory . بناء على هذه القاعدة كان يجب الاعتراف بسيادة السلطان على المناطق الداخلية التى اضطر إلى التنازل عنها ، لأن له سيادة فعلية على السواحل التى تعتبر منفذا لهذه الأجزاء ، ولكن بدلا من أن تفعل ألمانيا وبريطانيا ذلك نجد أنهما قسمتا المنطقة الداخلية إلى منطقتى نفوذ . ولم يكن لادعائهما أى صفة شرعية، فكان عملهما فى الواقع سرقة دولية. ثم إنهما لم تكتفيا بذلك لأن الساحل ضرورى لها . ويستطيع السلطان إذا تركت له المنطقة الساحلية أن يخنق هذه المستعمرات بأن يقيم حواجز جمركية مثلا أو يفرض رسوما لعبور منطقته . ولهذا السبب اضطروه أيضا إلى إعطائهم الامتيازات التى ذكرناها . والخلاصة أن السلطان وقع الاتفاقيتين اللتين جردتاه من المنطقة الساحلية أيضا ، ولم تبق له من مملكته سوى زنجبار وبمبا وبعض جزر صغيرة أخرى .

وهناك نقطة هامة، هى أن المؤرخين البريطانيين يدعون أن السلطان تنازل للإنجليز عن أراضيه مختارا بل وبدعوة منه ، ويقولون إن تنازله لألمانيا كان تحت ضغط . وادعاء الإنجليز بالنسبة لأنفسهم مبنى على أقوال ماكينون ، مدير شركة شرق إفريقية، وآخر يسمى ماكديرمت Mac Dermott ، وهو اسكتلندى ألف كتابا عن تاريخ شركة شرق إفريقية وكان موظفا بها، فالكتاب يعتبر تاريخا حقيقياً للشركة . ويقول ماكديرمت فى كتابه عن تاريخ الشركة « فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٧، وبعد أن سويت كل المسائل المتعلقة بمدى نفوذ سلطان زنجبار . تمكن هذا السلطان من تنفيذ رغبته التى طالما تمناها ، وهى حماية ما تبقى من حقوقه من أى اعتداء آخر ، بأن منح الامتياز لرابطة شرق إفريقية البريطانية (كانت الشركة تدعى بهذا الإسم وقتذاك) ولم يسع السير ماكينون إلى هذا الامتياز، ولكن أعطى إليه طواعية عن طريق القنصل العام البريطانى فى زنجبار » [1] .

---

1 — Woolf, Leonard, Empire and Commerce in Africa, New York 1920 . P. 249 .

ولنناقش الآن هذا الادعاء . فمن البديهى أولا أن تنازل أى سلطان عن جزء من ملكه، حتى للانجليز، يعتبر وسيلة غريبة للمحافظة على «ممتلكاته» من اعتداءات أخرى. ثم إن هناك فيما كتبه ماكديرمت ، مؤرخ الشركة ، أنه هو نفسه وماكينون فسرا كلمة « اختيارا » voluntarily تفسيرا غير طبيعى . فحسب رواية ماكديرمت استولت الرغبة على السلطان برغش فى التنازل عن ممتلكاته للشركة الإنجليزية منذ سنة ١٨٧٧ فعرض على ماكينون أن يعطيه امتيازا لمدة سبعين سنة يشمل جميع ممتلكاته مع بعض التحفظات فيما يتعلق بجزيرتى زنجبار وبمبا ، وأن ماكينون رفض هذا العرض فى تلك السنة لأنه لم يستطع الحصول على تأييد وزارة الخارجية البريطانية الذى كان يعتبره ضروريا ، فبعد ذلك بعشر سنوات عندما يحاول السلطان أن يغرى رئيس الشركة بقبول مملكته فهو فى الواقع لا يعرض عرضا جديدا ، بل يجدد عرض سنة ١٨٧٧ ويحاول تحقيق آماله القديمة . ففى هذه المرة قبل ماكينون العرض لأنه كان على يقين من تأييد الحكومة البريطانية . وكان يصح أن نعتقد أن السلطان برغش كان ساذجا لهذه الدرجة لو أن المسألة بقيت بهذا الشكل ، ولكن الذى كشف هذه المسألة أنه حدث خلاف بين ألمانيا وبريطانيا فى سنة ١٨٨٩ على جزيرة بالقرب من الساحل تسمى لامو Lamu مما اضطرت معه الدولتان إلى الالتجاء إلى التحكيم . واختير لذلك وزير بلجيكى هو البارون لامبيرمنت Baron Lambermont، وكان كل ما يفعله الوزير البلجيكى سؤال بعض الناس . وعند تحقيق القضية أيد وجهة النظر البريطانية الجنرال ماثيوز الذى مثل السلطان فى هذه المفاوضات ، وكذلك شهادة من آخر اسمه ماكنزى Mr. E. N . Mackenzie الذى كان ممثلا لأصحاب الامتياز البريطانيين فى زنجبار، وكذلك استشهد ببرقيات تبودلت بين السلطان وماكينون عن طريق ماثيوز وماكنزى. ونلاحظ أن جميع هذه المفاوضات المتعلقة بسيادة السلطان وبالتنازل عنها للإنجليز كان الطرفان فيها بريطانيين ؛ وأن البرقية التى أرسلت بتأييد تنازل السلطان كان قد أرسلها الجنرال ماثيوز نفسه .

فبناء على هذه المعلومات يقول ماكديرمت أن الحكم البلجيكى لم يبق لديه أى شك فى أن نية السلطان ورغبته كانتا تنصبان على إعطاء الجزيرة موضع الخلاف إلى

الشركة البريطانية . ومن كلام ماكديرمت يمكننا أن نستنتج أن الحكم اقتنع بحق الشركة ، وأن ذلك حقق رغبة السلطان . ولكن تحقيق الوزير البلجيكي كشف عن حقائق لا تتفق مطلقاً مع ادعاءات ماكينون وماكديرمت ، ومن ذلك أن المحقق أظهر أن اقتراح التنازل فى سنة ١٨٧٧ لم يكن من برغش إلى ماكينون بل بالعكس كان ماكينون هو صاحب الاقتراح ، وكل ما أبرزه الجانب البريطانى لتأييد هذا العرض هو عقد بدون تاريخ وبدون توقيعات كان مقدما من البريطانيين إلى السلطان. ولم يتم شيء خلال العشر سنوات حتى حل فبراير سنة ١٨٨٧ ، عندما أرسل برغش إلى ماكينون برقية يصرح فيها بأنه مستعد لإعطاء الامتياز الذى سبق أن عرضه عليه ماكينون (السلطان يؤيد أن العرض كان من ماكينون) ، وبعد ذلك وقع السلطان مشروع الامتياز، الذى تنازل فيه عن المنطقة الساحلية للرأسماليين البريطانيين . ولم تكن الجزيرة التى كانت ،وضع خلاف بين إنجلترا وألمانيا مدرجة فى امتياز سنة ١٨٨٧ هذا، ولكن الشركة ادعت أن السلطان عرضها عليها وأنها قبلت العرض . وكل ماجاء لتأييد هذا العرض الأخير هو شهادة لماثيوز، يقول فيها أنه كلف من السلطان بإبلاغ رسالة شفوية إلى مندوب الشركة، يخول ماثيوز فيها أن يخطر ماكينون أنه إذا اضطر الأمر السلطان إلى تأجير هذا الجزء من الساحل أو التنازل عنه فإنه يعطى الأفضيلة للشركة .

يتضح مما تقدم أن ذاكرة ماكينون وأعوانه الآخرين فى الشركة كانت خاطئة عندما حورت فى مشروع قدم من الجانب البريطانى إلى السلطان وجعلته مقدما إلى الشركة من السلطان ، وأن السلطان لم يكن لديه فى أى وقت رغبة فى التنازل عن ممتلكاته لأية دولة . وكل ما فى الأمر أنه فى هذه الفترة من القرن التاسع عشر كان تقسيم إفريقية قائماً على قدم وساق، وبدىء بذلك فى الغرب إلى أن فتحت ألمانيا مشكلة الساحل الشرقى فى سنة ١٨٨٤ مما اضطر الإنجليز إلى التحرك أيضا . وكانت النتيجة أن الانجليز وجدوا أن التفاهم مع الألمان أسهل من مناصرتهم للسلطان ضد الامبراطورية

الألمانية، وبذلك تم تقسيم شرق إفريقية برغبة السلطان ورضاه [1]!!

امتلاء أعالي النيل من المصريين :

بينما كان البريطانيون والألمان يحاولون تسوية مشاكلهم فى ساحل إفريقية الشرقى وفى الداخل، كانت هناك مشكلة جديدة أثارتها الأخبار التى وصلت إلى أوروبا فى سنة ١٨٨٦، بأن أمين باشا، الحاكم المصرى للمنطقة الاستوائية ، يطلب النجدة لحرج مركزه وأنه لابد من التعجيل بإرسال حملة فى الحال لانقاذه . والذى دبر هذه الأخبار هو جون كيرك ، قنصل بريطانيا فى زنجبار ، إذ أوعز إلى جونكر ، الرحالة الألمانى بأن يرسل برقية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦ إلى أوروبا بهذا المعنى . وكما عرفنا سابقاً اقتسمت ألمانيا وإنجلترا فى ذلك الوقت ساحل إفريقية الشرقى، تمهيداً لأن تتوغل كل منهما فى قلب إفريقية وتنفذ سياستها الاستعمارية . وكانت كل منهما تفكر بالطبع فى الاستيلاء على أعالى النيل، أو مديرية خط الاستواء التى كان يحكمها باسم مصر ألمانى هو أمين باشا. كما أن الملك ليوبولد كان يطمع أيضا فى الاستيلاء على هذا الجزء الجنوبى من السودان، وقد لاحظنا سابقاً أنه كان يأمل ذلك عن طريق جوردون . وبناء على هذا كانت هناك مصلحة فى إنقاذ أمين ! وكانت إنجلترا بطبيعة الحال أسبق إلى « إنقاذه » !

اهتمت الدوائر البريطانية الاستعمارية بهذا الموضوع ، وألف السير وليم ماكينون رئيس الجمعية البريطانية لشرق إفريقية لجنة لجمع الأموال للشروع فى تكوين حملة النجدة . ولم يكن الغرض من إرسال هذه الحملة الحصول على مأرب سياسى فحسب بل على مأرب تجارى أيضا ، لأنه كان من المعلوم فى انجلترا أن أمين باشا كدس فى وادلاى كمية كبيرة من العاج ، وأن فى إمكان الحمالين الذين يستخدمون فى نقل المواد اللازمة لأمين أن يتولوا إحضار تلك الكمية . وكانوا يقدرون أن هذا العاج عندما يباع يغطى ثمنه نفقات الحملة بل ربما تبقى بعد ذلك ربح . وهكذا يصطاد عصفوران

---

(1) Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa . New York, 1920. pp. 249 - 252.

بحجر واحد . وحادث ماكينون ستانلى فى المشروع والمبلغ اللازم لتنفيذه . وللصلة التى كانت بين ليوبولد ملك البلجيك وستانلى الذى عمل معه مدة طويلة ، وللصلة التى كانت أيضا بين ليوبولد وماكينون ، الذى كان فى سنة ١٨٧٨ أحد الأفراد القلائل الذين ساهموا فى جمعية ليوبولد للدراسات فى أعالى النيل Comite d'Etudes du Haut Congo . لهذه الصلة بين ليوبولد وستانلى وماكينون وجد ليوبولد باب أمل جديد لتحقيق أطماعه فى الاستيلاء على أعالى النيل ، فانضم إلى لجنة الإنقاذ . وعلى ذلك كانت نجدة أمين باشا من عمل هؤلاء الرجال الثلاثة : ماكينون وستانلى وليوبولد . ولقد جمع ماكينون وقبيلته كما كان يقول ستانلى مبلغ ١١٫٥٠٠ جنيه للحملة ، وأضافت الحكومة المصرية إلى هذا المبلغ عشرة آلاف جنيه . وإنه لغريب أمر تلك الحكومة القصيرة النظر ، التى تنفق أموالها فى سبيل ترك أرضها وجنودها لغيرها .

وكان من الواضح أن أمين لم تكن لديه النية فى التخلى عن المنطقة التى مكث فيها مدة طويلة . فى خطابه إلى صديقه المبشر فيلكن Felkin قال إنه فى أمن وطمأنينة وإن المديريات كلها هادئة ، وإنه سوف لا يرحل ولا يريد من انجلترا إلا أن تمده بما يحتاجه من المئونة وخاصة الذخيرة ، وأن تقرب التفاهم مع ملك أوغندة وتفتح طريقا آمنا إلى الساحل . وكانت الحكومة المصرية معبرة عن آراء السير إفلن بارنج ووزارة الخارجية البريطانية تريد من أمين باشا أن يترك المنطقة . إذ كان وجوده فى وسط إفريقية يتطلب مسئوليات غير مرغوب فيها . وكان هذا ما أثار اهتمام ليوبولد وصديقه ماكينون . وكانت فكرتهما الأصلية أنه لو عزز أمين باشا مركزه فانه يمكنه أن يجعل منطقته نهاية للطرق التى تفتح من دولة الكونغو من ناحية ومن الساحل الشرقى من الناحية الأخرى . وبعد مناقشة رضخت لجنة النجدة إلى ليوبولد ، الذى أصر على أن تسير الحملة عبر الكونغو لنجدة أمين ، ومن ثم ترجع عن طريق إفريقية الشرقية إلى الساحل . ولقد عقد كل من ستانلى وماكينون مؤتمرا مع ليوبولد فى بروكسل قبل الذهاب إلى مصر وزنجبار . وعندما رحل ستانلى إلى

القاهرة فى يناير سنة ١٨٨٧ ذهب بصفته الوكيل المأجور لليوبولد ، كما أنه ذهب بصفته رئيس لجنة النجدة .

وفى القاهرة استلم ستانلى من الحكومة المصرية خطابات لأمين باشا تطلب إليه فيها أن يأتى هو ورجاله ، ومبينة أنه إذا أصر على البقاء فانه سوف يتحمل وزر هذا وحده[1] . ولقـــد كانت الطريق مفتوحة لتحقيق الخطة المزدوجة التى أعدت فى

---

(١) هذا نص الخطاب الذى أرسله الخديوى توفيق إلى أمين باشا فى أول فبراير ١٨٨٧ ، منقولا عن كتاب « تاريخ مديرية خط الاستواء ج ٢ ص ٥١ ، ٥٢ لمؤلفه عمر طوسون :

«إلى محمد أمين باشا مدير خطالاستواء:

قد سبق أننا شكرناكم على بسالتكم وثباتكم أنتم والضباط والعساكر الذين معكم وتغلبكم على المصاعب، وكافأناكم على ذلك بتوجيه رتبة اللواء الرفيعة إلى عهدتكم، وصدقنا على جميع الرتب والمكافآت التى منحتموها للضابطان ، كما أخطرناكم بأمرنا العالى الصادر فى ٢٩ نوفبر سنة ٨٦ نمرة ٣١ سايرة ، ولا بد أنه وصل إليكم أمرنا المشار إليه مع البوستة المرسلة من طرف دولتلو نوبار باشا رئيس مجلس نظار حكومتنا . وعــا أن ما بذلتموه من حسن المساعى وما كابدتموه من الأعمال الخطيرة التى قمتم بهــا قد استوجب زيادة محظوظيتنا منكم أنتم والضباط والعساكر الذين معكم فقد تروت حكومتنا فى الـكيفية التى يمكن بها انجادكم وتخليصكم مما أنتم فيه من المشقات . والآن قد تشكلت نجدة تحت رياسة جناب المستر استانلى العالم الشهير والسائح الخبير الذائع الصيت بين الممالك بكمال فضله على أقرانه، واستعدت هذه الرسالة للذهاب إليكم ومعها ما أنتم فى حاجة إليه من المؤونة والذخائر بقصد حضوركم أنتم والضباط والعساكر إلى مصر على الطريق الذى يتراءى للمستر استانلى المومى إليه أنه أكثر موافقة وأسهل عبورا ، وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لـكم ومرسلينه بيد المستر استانلى المومى اليه اعلاماً بالـكيفية . فبوصوله تبلغونه الى الضباط والعساكر المومى اليهم وتقرئونهم سلامنا العالى ليحيطوا علما بما ذكر وأننا مع ذلك نترك لـكم وللضباط والعساكر المومى اليهم الحرية التامة فى الإقامة أو تفضيل اغتنام فرصة الحضور مع هذه النجدة المرسلة اليـكم، وقد قررت حكومتنا بأنها ستصرف لـكم ولجميع المستخدمين والضابطان والعساكر كامل ماهياتهم ومرتباتهم المستحقة . أما من يريد البقاء فى تلك الجهات من الضابطان والعساكر فله الخيار ، انما يكون ذلك تحت مسئوليته وبإرادته المطلقة ولا ينتظر بعد ذلك أدنى مساعدة من الحـكومة . فافهموا ذلك جيدا وبلغوه بتمامه لسائر الضابطان والعساكر المذكورين ليكون كل منهم على بينة من أمره . وهذا كما اقتضته ارادتنا» .

بروكسل . فذهب ستانلى إلى زنجبار ليجمع بعض الحمالين وينفذ بعض المعلاملات المالية الخاصة باتباعه . وأقنع السلطان بمنح عقد الإيجار الذى كان يريده ماكينون[1]. وقد حاول الحصول على استئجار الممتلكات الداخلية لسلطان زنجبار . وكان يعد خطة لعمل خط حديدى من ممبسة إلى بحيرة فكتوريا ، وكانت جمعية شرق إفريقية التى كانت تحت رئاسته تأمل فى الاستيلاء على كل المنطقة من الساحل إلى البحيرات العظيمة والنيل . وعلى العموم بمنح عقد الإيجار هذا حصلت رابطة شرق إفريقية فى سنة ١٨٨٨ من الحكومة البريطانية على مرسوم باسم « شركة شرق إفريقية الإنجليزية الامبراطورية » .

وزيادة على ذلك نجح ستانلى فى أن يدخل تيبوتب[2] Tippoo -Tib أخطر تاجر للرقيق فى أعالى الكونغو فى خدمة ليوبولد . وكان على تيبو أن يجهز الحمالين الذين يحضرون عاج أمين باشا .

وعندما قابل ستانلى — بعد مشقة — أمين باشا على شاطىء بحيرة ألبرت فى مايو سنة ١٨٨٨ كان لديه قليل من النجدة له ، فالمؤن كانت مع الطابور الخلفى الذى تركه وراءه . وكان ستانلى فى حاجة إلى نجدة أكثر من أمين باشا الذى كان فى الواقع يبدو فى حالة رخاء وقناعة . ولقد أطلع ستانلى أمين باشا على خطابات الحكومة المصرية وحثه على ترك المنطقة . وإذا كان قد حثه على ذلك فيمكن أن نعلل هذا فقط بأن ستانلى قد أقنع نفسه بأن الطريق داخل الغابات الكبيرة فى أعالى حوض الكونغو لا يمكن اختراقها ، وأنه من الصعب توصيل إمدادات إلى الباشا . وعلى أى حال فان رد أمين باشا زاد الموقف حرجاً ، إذ أصر على الانسحاب إذا رغب رجاله

---

(1) William L. Langer ; The Diplomacy of Imperialism, 1890 — 1902 New York, 1951, p 114.

(٢) اسمه الحقيقى حامد بن محمد، وهو زنجبارى من كبار تجار العرب فى أواسط افريقية ، وكان عظيم الدهاء قوى النفوذ، استعان به البلجيكيون فى توطيد قدمهم فى الكنغو، ثم حاولوا الغدر به .

ذلك ، وإلا فلا . وهنا عرض عليه ستانلي عرضين : (الأول) وهو عرض ليوبولد أن يبقى أمين باشا في المنطقة كمدير في خدمة دولة الكنغو . ولقد قال ستانلي أن هذا العرض مشروط بأن يجعل أمين هذه المنطقة تدفع أموالا. ولكن لا يوجد في مذكرة أمين باشا مايدل على ذلك . وعلى العموم فإن هذا العرض لم يرق في نظر أمين . ويبدو أن ستانلي لم يلح عليه . وكانت وجهة نظره في هذا الوقت غير واضحة . وكان يبدو أنه أقل حماسة في خدمة سيده البلجيكي عنه في خدمة قبيلة ماكينون . ونعرف من رسائل أمين أنه حتى مستر فلكن ، الذي لم يكن أصلا يعضد جمعية شرق إفريقية قد اتجه هذا الاتجاه ، اذ ظل يكتب لأمين باشا من أوروبا حاثا اياه أن يبقى في المنطقة ويعمل كنائب للجمعية البريطانية . وفي الحقيقة فإنه ذهب الى حد أنه كان يفرض نفسه كوكيل لأمين ، وأن يعقد اتفاقا مع الشركة الجديدة بواسطته يسلم أمين باشا المنطقة الاستوائية ويعمل في خدمة الشركة كمدير . ويبدو هذا الضغط واضحاً في العرض (الثاني) الذي بموجبه يأخذ أمين رجاله ويذهب الى الشمال الغربي لساحل بحيرة فكتوريا ، ويبني هناك مراكز . وينتظر قوات الشركة التي تصل اليه من الساحل[1] . ولقد راق العرض الثاني في نظر أمين أكثر من الأول ، ولو أنه كان يشعر بأن المسألة ماهي الا مجرد مشروع لتجار وسياسيين بريطانيين ؛ فلم يستقر على رأي نهائي في ذلك الوقت ، وذهب ليستشير رجاله . وفي أثناء ذلك رجع ستانلي

---

(١) يقول عمر طوسون في كتابه «تاريخ مديرية خط الاستواء» جـ٣ ص١٨١ ، ١٨٢ ، مايأتي : « . . . فأجابه استانلي أنه يوجد لديه عدا اقتراح الخديو اقتراحان آخران يجب عليه أن يعرضهما على مسامعه ، وبذلك يكون مجموع الاقتراحات التي لديه ثلاثة وهي (١) اقتراح الخديو الذي قد علمه أمين باشا وأجابه عليه بأن رجاله لايريدون السفر وأنهم إذا ظلوا باقين يبقى هو أيضاً معهم . (٢) اقتراح عرضه ملك البلجيك على استانلي ليبلغه لأمين باشا وهو أن هذا الملك مستعـــد أن يحكم مديريته على شرط ان يكون في استطاعتها توريد ايراد معقول وان مصروفاتها السنوية لاتتعدى الـ ٣٠٠٠٠٠ ثلثمائة الف فرنك . واما هو — اى امين باشا — فيعين بوظيفة مدير وقائد (جنرال) براتب قدره ٣٧٥٠٠ سبعة وثلاثون الفا وخمسمائة فرنك =

ليحضر الطابور الخلفي من رجاله . ولم يتقابل الرجلان حتى فبراير سنة ١٨٨٩ . وفى ذلك الوقت كانت الأوضاع قد قلبت رأساً على عقب ، إذ ثارت قوات أمين وأسر هو بعض الوقت . ومن ناحية أخرى كان لدى ستانلى ذخيرة وإمدادات أكثر من ذى قبل . وكان فى مركز يسمح له بأن يقوم بالنجدة ، ولكن أمين لم يعد فى مركز ليستفيد منها . واضطرت الظروف الحاكم أمين أن يقبل دعوة ستانلى ليرحـــل إلى الساحل . ولقد فسدت الخطة كلها فلم يستطع أمين البقاء والاحتفاظ بالمنطقة لليوبولد أو ماكينون . ولم يستطع أن يثبت مركزه على بحيرة فكتوريا ، تلك المنطقة التى كان من الممكن أن يستعد منها للاستيلاء على أوغندة وأونيورو للشركة لو أن الظروف مكنته من ذلك . ولم يكن أمام ستانلى إلا أن يستفيد من هـذا الظرف . فى طريقه إلى الساحل عقد معاهدات مع رؤساء كثيرين فى المنطقة بين بحيرة البرت وإدوارد

---

(٣) والاقتراح الثالث هو أنه اذا كان امين باشا معتقدا بأن رجاله سيرفضون إقتراح الخديوى القاضى بارجاعهم إلى أوطانهم فعليه أن يصاحبه هو وجنوده إلى زاوية بحيرة فكتوريا نيـانزا الشمالية الغربية حيث يسكنه باسم « شركة افريقية الشرقية البريطانية » وأنه —أى استانلى— سيساعده على اقامة حصن له فى ناحية تصلح لمشروعات الجمعية وأنه سيترك له باخرته والأشياء التى تلزمه . وعند ايابه يعرض الأمر على اللجنة ويحصل منها على اقرار مايكون قد تم الاتفاق عليه وهنـا وجه عنايته على أن يزيد على ما سبق ذكره ان ليس لديه تفويض بأن يفاتحه فى هذه المسألة الأخيرة التى أوعزت بها اليه صداقته دون سواها ورغبته الحارة فى انقاذه هو ورجاله من العواقب المشئومة التى يمكن ان يجرها تصميمه على البقاء حيث يوجد الآن (وهذا الشعور من استانلى شـعور رقيق يمـدح عليه كثيرا لو كان صادرا عن إخلاص) وزاد على ذلك بأن قال أنه واثق وثوقاً تاما بأنه سيحصل على موافقة الشركة مع الارتياح وانها ستعرف كيف تقدر أهمية اورضة او اورطتين منظمتين (وهو واثق من ذلك لأنه بالطبع هوالغرض المقصود من الحملة) وخدمات رجل إدارى من درجته (القصد من هذا خداع امين باشا وحمله على القبول) . وبعد ان عرض عليه هذه الاقتراحات الثلاثة القى على مسامعه كلاما مسهبا ضرب فيه على النغمة المعتادة بأن ذكر مساوىء الإدارة المصرية وعدم مقدرتها على حكم هذه الممتلـكات حتى لو افتتحتها فتحا جديدا .

وفكتوريا . ومن الواضح أنه كان من المأمول أن أمين باشا سوف يقتنع بأن يدخل فى خدمة الشركة . وقدمت له عروض بواسطة ماكي Mackay المبشر المشهور وقررت هذه العروض عندما وصل الجميع إلى بجمويو Bagamoyo على الساحل . ولو رجع أمين بقوات وإمدادات كافية لكان من الممكن أن يكون وكيلا ذا قيمة كبيرة .

وكانت النتيجة الهامة لمسألة بعثة النجدة هى ترك المنطقة الاستوائية مشاعا ، ولقد شعرت قبيلة ماكينون بخيبة أمل كبيرة عند ترك المنطقة . وكتب فلكن لأمين فى أول نوفبرسنة ١٨٨٩ قائلا إنه يأمل ن تكون أخبار انسحابه مع ستانلى غير صحيحة، كما قال « مهما كانت رغبتنا فى أن نراك ، وأنت تدرك مقدار هذه الرغبة ، إلا أنه يبدو أن الرأى العام هو أنك تبقى سنة أخرى أو أكثر قبل حضورك ، حتى تترك المنطقة منظمة تنظيما سليما[١] » .

والحقيقة التى يجب أن نقررها هى أن الحملة كانت ترمى إلى مقصد سياسى ، ألا وهو ابتلاع منطقة أعالى النيل وإعطاؤها للحكومة البريطانية ، ولا أدل على ذلك من شهادة الأب شينز Schynse عضو جمعية المرسلين الجزائريين، الذى كان مقيما فى محطة بوكمبى Bukumbi عند بحيرة فكتوريا نيانزا مع مرسل آخر وهو الأب جيرولت Girault[٢] . يقول الأب شينز فى جريدة[٣] رحلته فى قلب إفريقية ص ٢٠٠ ما يأتى : « وكنت أمضى معظم الأوقات أتحدث فى الطريق إلى أمين باشا فكان لا يكتم البتة عن رأيه فيما يتعلق بأسباب تأليف الحملة . فكان يقول : وهل يصح فى الأذهان أن رجلا داهية مثل تاجر اسكتلاندى — أى سير وليم ماكينون — يطرأ على فكره فجأة أن

---

(1) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism, 1890—1902. New York, 1951. pp. 114—116.

(٢) طلب هذان المرسلان حين مرور حملة ستانلى عائدة إلى زنجبار من ستانلى أن يأذن لهما بالمسير مع الحملة حتى الساحل فاجيب طلبهما . وبذا اختلطا بامين باشا وأعضاء الحملة اختلاطا كبيراً ، وعلى ذلك كان فى استطاعتهما الحصول على معلومات كثيرة .

(٣) عمر طوسون : المرجع السابق ج ٣ ص ١٦٩ — ١٧٠ .

يضحى بمبالغ طائلة فى سبيل إنقاذ موظف مصرى ، ربما لم يكن سمع حتى ذلك الحين إنسانا يلفظ اسمه ؟ إنهم لم يباشروا إرسال الحملة حبا فى سواد عينى الدكتورأمين باشا بل من أجل المديرية التى كان هو على رأسها ومن أجل عاجها ، ولو بقيت ظروف الأحوال كما كانت، لكانت الأربعةالآلاف قنطار العاج المودعة فى وادلاى قد غطت بسعة نفقات الحملة ، وفضل ما يكفى لتكوين احتياطى لعدة سنوات، ولكان أمين باشا قد جمع خلال ذلك كميات أخرى من العاج . وهكذا كانت إنجلترا تضم إلى ممتلكاتها مديرية أنيقة بدون أن تدفع فلساً واحدا وتستولى منها على إيرادات تفى بنفقات اتصالها بممبسه . وإذا كانوا يميرون أمين باشا فإنه يلزمه فى مقابل ذلك أن يجعل ماله من النفوذ والمعلومات فى خدمة منقذيه وتحت تصرفهم ويتحول جميع ذلك إلى مضاربة تجارية كثيرة الأرباح . واختتم الدكتور كلامه قائلا : إنى لشاكر لأولئك الأماجد على ماصنعوه غير أنى أدركت الغرض الحقيقى من الحملة من أول محادثة حصلت بينى وبين استانلى، فإنه وإن لم يبد اقتراحا مباشرا إلى فإنى مع ذلك شعرت بأن وراء الأكمة شيئاً آخر غير محض الرغبة فى إرجاع بعض الموظفين المصريين . »

ويقول اتيين فيلبي « وفى نحوسنة ١٨٨٩ ظهر مشروع غزو انجلترا للسودان، فكان لابد من محوآخر آثارسيادة مصرعليه . وقد وقع حادث يدل على أن انجلترا لا تستنكف أحط الوسائل لبلوغ مآربها . وعرف هذا الحادث باسم خطف أمين ، واسمه الحقيقى شنتزر من أصل بروسى ، دخل كطبيب فى خدمة السلطان . وبعد إقامته فى أرمينيا وسوريا وبلاد العرب عاد إلى نيس Neisse حيث تسكن أسرته، ثم التحق بجوردون فى الخرطوم كرئيس إدارة الصحة . وفى سنة ١٨٧٨ رقى إلى رتبة بك وعين حاكما لمناطق خط الاستواء . وهذه المنطقة من السودان هى الوحيدة التى أخفق فيها جماعة المهدى . فوجود حاكم فيها يؤيد حقوق الخديو وقف سدا فى طريق انجلترا إلى الجنوب ، فكان من الواجب التخلص من هذا الرجل المضايق . وكى تبرر انجلترا تدخلها أذاعت فى أوربا نبأ وجود أمين فى خطر ، وقامت لنجدته ، فكلف ستانلى بإنقاذه . ولم يكن ذلك إلا وسيلة لأن الحالة فى هذه المنطقة كانت مستقرة أحسن

استقرار كما كتب فى ذلك شايبه لونج Chaillé - Lorg ، وكانت بعثة ستانلى تخفى أمرا سياسيا أعدته منذ وقت طويل ، وكان أول خطوة لانشاء امبراطورية إفريقية انجليزية . وفى ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٨ التقى ستانلى بأمين ، وكان أمين يرد على جميع مقترحات ستانلى بأن عليه واجبات نحو مصر ، وأنه لم يتلق الأمر بمغادرة البلاد . وأن لديه رسالة من رئيس الوزراء نوبار باشا يترك له فيها حرية البقاء أو الذهاب بحسب الحالة . فتأكد ستانلى أن القوة وحدها هى التى تقنع أمين باشا . وفى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٩ خطفه مع ٥١ ضابطا وجنديا وموظفا و ١٢٦ خادما هم كل جماعة أمين فى المنطقة الاستوائية . وبعد بضعة أشهر خفق العلم البريطانى على قلعة وادلاى [1] .

كارل بيترز وخططه والاتفاق الانجليزى الالمانى فى أول يولية سنة ١٨٩٠ :

لو كانت منطقة أعالى النيل قد وقعت فى أيدى الدراويش لما اختلفت حالتها عن بقية السودان . وكان الخطر ينشأ من أنه ربما تهدد دولة أوروبية لتحصل على مركز هناك . ولقد حذر فلكن أمين باشا مرارا من مؤامرات الألمان . ولهذا أسباب وجيهة لأن كارل بيترز والمستعمرين الألمان كانوا ينظرون إلى الحملة البريطانية بالريبة وعدم الثقة . وفى سنة ١٨٨٨ نظموا نجدة منهم لم تنل أى تعضيد أو استحسان من الحكومة الألمانية . ولكن كان من الممكن أن تخلق موقفا مثل موقف ١٨٨٤/١٨٨٥ . ولم يحاول بيترز فى كتبه إخفاء أغراضه ، ولما كان يعتقد أن أمين باشا لا يزال فى المنطقة الاستوائية فانه كان يأمل أن يصله قبل وصول ستانلى ، ويدخله فى خدمة الألمان ويقنعه بأن يمد سلطانه إلى بحيرة فكتوريا وإلى المستعمرة الألمانية جنوبا . وبهذا يقطع صلة البريطانيين بالداخل ، بينما يمد نفوذ الألمان إلى النيل ، فلم تكن الحملة الألمانية لأمين باشا إذن رحلة للنزهة ، ولكنها كانت مشروعا استعماريا سياسيا ضخما .

وكانت خطة بيترز على وشك النجاح ، فبعدما أفاق أمين من كبوته فى بجمويو

(1) Velay , Et. : Les Rivalites Frànco - Anglaise en Egypte 1876 - 1904 - Nimes 1904, PP 165-166.

دخل فى خدمة الشركة الألمانية ، وأعلن أن المنطقة الاستوائية منطقته ، وأنه سوف يعطيها لألمانيا ، ورحل عن طريق شرق إفريقية الألمانى ايستعيد مركزه . وكان المعروف أنه قتل بواسطة العرب بينما هو يشق طريقه فى منطقة البحيرات فى سنة ١٨٩١. وفى الوقت نفسه ذهب بيترز شمالا إزاء الساحل حتى نهر تانا Tana ، وبعد أن تجنب الحصار وصل إلى المناطق الداخلية . وقبل مارس سنة ١٨٩٠ كان قد وصل إلى أوغندة وعقد معاهدة حماية مع الملك . ووصلت حملة أرسلتها شركة شرق إفريقية البريطانية إلى أوغندة بعد ذلك بشهر .

وكان السباق من أجل أوغندة وتهديد بيترز بأن يقطع السبل على الانجليز فى الداخل وفى أعالى النيل قد أحدث أثرا كبيرا فى إنجلترا . ففى ٣ ابريل لفتت جريدة التيمس الأنظار إلى خطر وجود الألمان على النيل . وكانت الحكومة نفسها قلقة وبذلت مجهودات كبيرة فى ربيع سنة ١٨٩٠ لأجل الاتفاق مع السلطات فى برلين . وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك ادعاءات متضاربة تجعل الوصول إلى حل وسط شيئاً بعيد الاحتمال. ولذلك حث سولسبرى الجمعية البريطانية (التى صدر مرسوم بها فى سنة ١٨٨٨ باسم الشركة البريطانية الامبراطورية لشرق إفريقية) بأن ترسل جنودا أكثر إلى أوغندة . وكما يقول ستانلى « لقد نصحت الشركة وأوعز اليها وحثت» ولكن لم تعط الشركة أية معونة مادية، مما دعا إلى شكاوى مرة فى ذلك الوقت واتهامات مريرة بعد ذلك .

وكان يبدو واضحاً أن سولسبرى كان لا يرغب فى أن يفعل الكثير من أجل الشركة، وربما يكون ذلك لأنه كان يعتقد أن الشركة كانت تعمل لمصلحتها ، كما فعلت فعلا ،وبذلك كانت توفر نقود الدولة . ولكن كان هناك مظهر هام للمشكلة ، ولم يكن رئيس الوزراء يناضل مع ماكينون وجماعته فقط، ولكن مع فريق منظم آخر ، وهو الشركة البريطانية لجنوب إفريقية، التى منحت مرسوما فى خريف سنة ١٨٨٩ بأن تستولى على المنطقة التى تعرف الآن بروديسيا. وكان هذا الفريق الذى يتزعمه سيسل رودس يحتضن الفكرة التى عرفت فيما بعد بخط حديد الكاب القاهرة ، والتى كانت ترمى إلى ربط المناطق

البريطانية فى جنوب إفريقية بالممتلكات الجديدة فى أواسط إفريقية ومصر . وكان يبدو أن هــــذه الفكرة اقترحت فى بادىء الأمر فى سنة ١٨٧٦ فى كتيب كتبه سير إدون أرنولد Edwin Arnold ، وفى السنة التى تلتها بالذات أدرك جلادستون مرمى هذه الفكرة عندما أراد أن يتخذ خطوة حاسمة تجاه مصر ، إذ قال :

« وموقعنا الأول فى مصر سوف يكون كنواة لامبراطورية فى شمال إفريقية ، سوف تنمو وتنمو ... حتى ترتبط فى النهاية عبر خط الاستواء بناتال وكيبتون ، ولا داعى أن نذكر شيئاً عن ترانسفال ونهر الأورنج فى الجنوب ، أو عن الحبشة وزنجبار التى سوف نبتلعها فى طريقنا »[١] .

وحوالى سنة ١٨٨٨ أصبحت الفكرة أكثر شيوعا . ولقد أخبرنا سير هرى جونسون الكاشف الإفريقى المشهور ، كيف أنه شرح هذه الفكرة الى اللورد سولسبرى فى سنة ١٨٨٨ ، وكيف أن رئيس الوزراء وافق على مقال نشره فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٨ فى جريدة التيمس . فى هذا المقال ذكر جونسون Sir Harry Johnston بأنه إذا منحت الحكومة بعض المساعدة للمشاريع التجارية والتبشيرية فى منطقـــة البحيرات « فإن ممتلكاتنا فى جنوب إفريقية قد ترتبط يوما ما بمناطق نفوذنا فى شرق إفريقية وفى السودان المصرى بواسطة مجموعة من المستعمرات البريطانية ». وفى الوقت نفسه تقريباحث سير جيمس سفريت Siveright ، المهندس البريطانى، على إنشاء خط تلغراف من جنوب إفريقية إلى الخرطوم . وفى ربيع السنة التالية نشر سير تشارلس ميتكاف Metcalfe ، الذى كان فى ذلك الوقت يقوم بتشييد الطريق الحديدى من كبرلى إلى فريبرج Vryburg ، مقالا فى مجلة Fortnightly أشار فيه إلى « الطريق الحديدى الذى يجب أن يربط الكاب بالقاهرة ، ويحمل المدنية خلال قلب القارة المظلمة »[٢] .

1—William L. Langer: The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 New York, 1951 pp. 116 - 117 .

2—Sir Harry Johnston : Britain Across the Seas, Africa (London, 1910) P. 182 .

ولقد تشبع رودس بأفكار جونسون بعد مناقشة لهما فى لندن فى مايو سنة ١٨٨٩، وبعد تفكير عميق كان هذا المستعمر الكبير مستعدا فى الحال لأن يستولى على أى شىء وسط إفريقية بين الزمبيزى والنيل الأبيض . وبدأ فى إعانة الشركة الانجليزية للبحيرات الإفريقية، وأعطى جونسون ألفين من الجنيهات لكى يسرع إلى منطقة نياسا ويقوم بتشييد مراكز بين بحيرتى نياسا وتنجانيقا ، وهى منطقة كان الألمان أيضا يدعون ملكيتها . وقبل نهاية ١٨٩٠ كان منهمكا فى مشروع الخط التلغرافى من الجنوب إلى الشمال . وفى ربيع سنة ١٨٩٠ كانت الشركة البريطانية لجنوب إفريقية مهتمة على وجه الخصوص بالحصول على المنطقة بين بحيرة نياسا وبحيرة تنجانيقا وبين بحيرة تنجانيقا وبحيرة ألبرت ادوارد . وبهذه الطريقة سوف يكون لها أرض لا تتخللها أملاك لغيرها ، ومواصلات مائية بين روديسيا وأوغندة . ومن ناحية أخرى كانت الشركة البريطانية لشرق إفريقية مهتمة اهتماما خاصاً بأن تبقى الألمان جنوب الخط الذى يجرى من الطرف الجنوبى لبحيرة فكتوريا إلى الطرف الشمالى لبحيرة تنجانيقا ، وأن تبعد الألمان من المنطقة كلها على طول الساحل الشمالى لنهر تانا . ومن الواضح أن سولسبرى رأى من أول الأمر أنه لا يمكن تحقيق كل هذه الأمانى ، وكان يفكر فى إعادة فتح السودان مع اهتمامه بمشروع أوغندة أكثر من أى شىء آخر [1] . وفى ذلك الوقت، أى فى ابريل سنة ١٨٩٠، كان ستانلى قد عاد إلى أوروبا . وكان قد توقف فى كان Cannes بفرنسا حيث بحث الموقف مع ماكينون . ثم ذهبا معاً إلى باريس وبروكسل حيث عقدت هناك مؤتمرات طويلة مع الملك ليوبولد . ومن الواضح فى ذلك الوقت أن الملك ليوبولد وماكينون قد وصلا إلى اتفاق عام بأنه لا بد من تقسيم مناطق النشاط على طول نهر سمليكى .

وفى الأسبوع الأول من مايو رجع ستانلى وماكينون إلى إنجلترا . وفى سلسلة من الخطب أثار الكاشف العظيم الشعور ضد العدوان الألمانى، وطالب بأحقية إنجلترا فى كل المنطقة من بحيرة فكتوريا ودولة الكنغو . ولقد اشتكى سولسبرى كثيرا إلى

1— Die Grosse Politik , VIII . nos 1776- 1779

السفير الألمانى من الصعوبات التى تسببت عن إثارة الشعور العام ، ولو أنه فى الحقيقة لم يهاجم . ومن خطابات الملكة فكتوريا نعلم أن رئيس الوزراء تناول طعام العشاء مع ستانلى وماكينون فى قصر وندسور الملكى فى ٦ مايو . ونحن نفرض أن هؤلاء السادة كانوا يدركون الهدف الذى يريدونه ، وأن المسألة كانت كيف يثيرون القضية .

ومن محادثات رئيس الوزراء مع السفير البريطانى فى ١٤ ، ١٧ مايو اقتنع بأن الألمان سوف لا يوافقون على أى اتفاق يجعل البريطانيين ينفذون إلى داخل ممتلكاتهم ويقطعون الطريق عليهم من دولة الكنغو. وفى ٢٢ مايو اعترف سولسبرى بأن المنطقة الألمانية . سوف تلمس دولة الكونغو فى المنطقة شمال بحيرة تنجانيقا (١). وكان هذا يعنى نهاية الطريق الأحمر (الانجليزى) من الجنوب إلى الشمال على الأقل فيما يخص ألمانيا. ولكن كان هناك حل آخر : لقد وصل ليوبولد إلى لندن ، و تباحث مع سولسبرى وماكينون وستانلى ، وكانت نتيجة ذلك مايسمى معاهدة ماكينون التى وقعتها فى ٢٤ مايو سنة ١٨٩٠ حكومة الكنغو والشركة البريطانية لشرق إفريقية . وفى هذه المعاهدة اعترفت الشركة بسيادة دولة الكونغو غرب خط يسير من الركن الجنوبى الغربى لبحيرة ألبرت شمالا إزاء النيل حتى لادو Lado ، بينما اعترفت حكومة الكونغو بسيادة الشركة على منطقة يبلغ عرضها خمسة أميال وتمتد من الشاطىء الجنوبى لبحيرة إدوارد إلى الطرف الشمالى لبحيرة تنجانيقا .

ولقد أرسلت الاتفاقية إلى اللورد سولسبرى الذى لم يبد أى اعتراض ، وشعر بأن طلب مثل هذه المنطقة الصغيرة ليس له أهمية دولية كبيرة ، وبين أن الحكومة الألمانية « سوف تنظر بعين غير راضية إلى منح امتياز بمنطقة خلف منطقة نفوذها بدون معرفتها وموافقتها » . ومع ذلك بذل كل جهده فى الحصول على هذه المنطقة من الألمان . ولكنه وجدهم مصرين على عدم التنازل عن هذه المنطقة ، وأدرك أنه إذا

1— Die Grosse Politik , VIII, nos 1676 - 1678

أصر على الحصول عليها فسوف يؤدى هذا إلى قطع المفاوضات وفقد كل شيء . وفى ٢ يونية كتبت الجرائد أن بيترز (الذى كان يرهب جانبه) قد وقع اتفاقية مع ملك أوغندة . وفى الحال ترك سولسبرى جانبا كل محاولة للحصول على هـذه المنطقة التى كانت ضرورية لانقاذ أوغندة ، ولذلك عرض على الألمان عرضاً مغرياً بأن يمنحهم منطقة هيليجولاند Heligoland التى قبلوها بكل سرور . وفى الاتفاقية المشهورة التى عقدت فى أول يولية سنة ١٨٩٠ تنازل الألمان عن مطالبهم فى المنطقة شمال وغرب منطقة النفوذ البريطانى المحددة فى سنة ١٨٨٦ . واعترفوا ضمن النفوذ البريطانى بكل المنطقة شمالا حتى منطقة النفوذ الإيطالى فى الصومال وحدود مصر ، وغربا إلى خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو ودولة الكونغو [1] . ولقد حصل البريطانيون على كل مايريدون تقريبا، ماعدا المنطقة الصغيرة التى كانوا شغوفين بالحصول عليها . ولا ندرى ما إذا كان سولسبرى قد اهتم بذلك كثيرا أم لا . ولقد أشار إلى مشروع خط حديد الكاب القاهرة فى خطاب ألقاه بعد ذلك بقليل قائلا « هذه فكرة غريبة قد أصبحت شائعة منذ وقت قريب » ، وأشار بأن منطقة تبعد عن البحر بمسيرة ثلاثة أشهر تعتبر «ممتلكة غير مناسبة» . وفى خطابه مع الملكة أظهر أن الصعوبات نتجت عن عدم رغبة الشركتين فى قبول وجهة نظره . والشيء المهم حقيقة ، وهو حرية العمل بين المحيط والنيل ، قد حصل عليه . ووفقا للتسوية كتب إلى الملكة يقول « كل المنطقة خارج حدود الحبشة وبلاد الجالا Galla Land سوف تكون تحت النفوذ البريطانى حتى الخرطوم ، هذا فيما يخص أى تنافس من أوروبى آخر [2] » .

---

1 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol 3 P. 899.

2 — William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 pp. 118-119

الفصل الرابع

إعلان الحماية الإنجليزية على أوغندة سنة ١٨٩٤

على الرغم من تفاؤل سولسبرى بأن كل المنطقة خارج حدود الحبشة وبلاد الجالا سوف تكون تحت النفوذ البريطانى حتى الخرطوم وفقا للاتفاقية التى عقدت بين ألمانيا وانجلترا فى أول يولية سنة ١٨٩٠ ، إلا أنه لم يكن قانعاً بمجرد الاعتراف الألمانى بالنفوذ البريطانى، إذ كان من الضرورى السيطرة الكاملة على أوغندة . ومنذ سنة ١٨٨٥ كان هناك قول بإنشاء خط حديدى من ممبسة مارا بمئات الأميال من الأرض القاحلة حتى بحيرة فكتوريا ، وكان هذا مشروعا يعضده ستانلى بكل حماسة ، وكان بعض الناس يظنون أن هذا المشروع غير عملى وكثير النفقات لدرجة لا تشجع على محاولة القيام به ، ولكن سولسبرى كان يعتقد فيه اعتقادا جازما ، وكانت الشركة البريطانية لشرق إفريقية شغوفة أيضا بأن تقوم بالمشروع ، معللة ذلك بأنه بواسطة خط حديدى فقط يمكن عمل شىء لالغاء القوافل المحملة بالعبيد . وفى ديسمبر سنة ١٨٩٠ اقترحت وزارة الخارجية البريطانية أن تمنح الشركة مبلغا من المال لكى تبدأ المشروع ، ولكن رؤى أخيرا أن ينظم أولا مسح المنطقة ، واستمر الحال على هذا بعض الوقت . وأخيرا فى ديسمبر سنة ١٨٩١ نظم فريق للقيام بهذا المسح تحت رئاسة الكابتن ماكدونالد Mac Donald .

وكانت الشركة قد أعلنت فى ٢٠ أغسطس ١٨٩١ أنها مضطرة إلى الانسحاب من أوغندة[1] ، وادعى مديرها أنها اضطرت لاحتلال هذه المنطقة فى ١٨٩٠ ، نظرا لتقدم الألمان وتحت ضغط الحكومة البريطانية . فلو كانت الحكومة راغبة فى أن

—1 E. Hertslet: The Map of Africa by Treaty ; vol I P. 392

تضمن فائدة على رأس المال اللازم للخط الحديدى لتمسكت الشركة بأوغندة ، وعلى هذا لم تتمكن الشركة من أن تستمر فى القيام بمصروفات تكلفها حوالى أربعين أو خمسين ألفاً من الجنيهات فى السنة . ويبدو أن اللورد سولسبرى اقتنع بالسماح للشركة بأن تنسحب . وكان سولسبرى يلق بكل شيء فى سبيل هذا الخط الحديدى الذى وصفه السير هرى جونسون بعد ذلك بأنه « الشرط الذى لاغنى عنه للابقاء على النفوذ البريطانى على المناطق التى حول منابع النيل » ، فبمجرد إنشاء الخط الحديدى سيكون من السهل على الحكومة أن تعيد سيطرتها على أوغندة نفسها .

ولكن الانسحاب من أوغندة لم يكن من السهل تنفيذه . فلقد عارضته جريدة التيمس بصراحة فى ٢٨ سبتمبر ، مبينة الخطر على الارساليات البروتستانتية فى بلد كان دائماً به حرب أهلية منذ سنة ١٨٨٩ بين المسلمين والكاثوليك والعناصر البروتستانتية ويعضد القسم الأول العرب ، ويتبع الفريق الثانى قيادة الارساليات الكاثوليكية الفرنسية . ولقد أحدثت هذه الإثارة فعلها ، وانضم لقائمة المعارضين فى الانسحاب الجمعية الارسالية للكنيسة ، وجمعية منع الرقيق ، وبعض المنظمات الأخرى . وعلى أثر ذلك أقرض فريق الارساليات الشركة أربعين ألفاً من الجنيهات ، ووافقت الشركة على أن تستمر فى الاحتلال حتى ٣١ ديسمبر ١٨٩٢ . وفى أثناء ذلك كان الكابتن لجارد Lugard ، الذى كانت الشركة قد أرسلته فى ديسمبر سنة ١٨٩٠ ، قد أرغم موانجا ملك أوغندة على التوقيع على معاهدة فى ٣٠ مارس ١٨٩٢ [1] ، وسار بقوته عبر المناطق الغربية بين بحيرتى ألبرت وإدوارد ، منشئاً مراكز دفاعية دعمها بقوات أمين باشا السودانية السابقة . كتب جونسون يقول « ان لجارد هو الذى جلب القوات السودانية إلى أوغندة ، وكان يتعذر فى ذلك العصر أن يلجأ لجارد إلى وسيلة أخرى إذا أراد أن يوطد السلام بين الأحزاب المتنازعة ويثبت الرقابة البريطانية . ولم يكن يخطر على البال فى ذلك الوقت إرسال جنود من الهنود إلى أوغندة ، وكان

1— E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty : vol 1.p 392 .

يستحيل أيضاً العثور على جنود آخرين مدربين قادرين على احتمال الجو غرباء عن كل نفوذ فى أوغندة[1] » .

وعندما نشب نزاع دينى خطير بين الكاثوليك والبروتستانت فى يناير سنة ١٨٩٣ وجه لجارد إلى الفريق الفرنسى إنذارا بالعقوبة ، ثم قمع الاضطرابات بوسائل شك فى سلامتها كثير من الناس ولاسيما الفرنسيين[2] . كتب دراسى Darcy يقول « سار لجارد على رأس قوات عسكرية عظيمة ، وتوغل حتى منجو Mengo مقر الملك موانجا ، وفرض عليه معاهدة حماية ، ثم انقلب يهاجم الكاثوليك بذريعة واهية وطردهم ، فذهبوا إلى جزيرة كبرى ببحيرة فكتوريا كان يوجد فيها حول الملك والمبشرين الفرنسيين عدد ضخم من اللاجئين من الأطفال والرجال والنساء . وقد صوب لجارد مدافعه ضد أولئك الضعفاء العزل فأفنى منهم عدداً كبيراً . ثم أمعن فى سياسة التدمير والتقتيل وأرخى العنان لقواته وأنصاره ، فحرقوا كل قرى الآباء البيض ومحطاتهم وكنائسهم ومزارعهم ، وكان لجارد لا يجهل أن محو الكاثوليك معناه محو النفوذ الفرنسى فى أوغندة ، ولذلك لم يبق أثر من العمل الذى تعب فى تشييده مواطنونا »[3] . وفى أغسطس سنة ١٨٩٢ أرسل كابتن ماكدونالد تقريره عن مسح الخط الحديدى . ولقد قدر أن الخط حتى بحيرة فتكوريا سوف يكون طوله ٧٠٠ ميل ، وأن انشاءه يستغرق حوالى أربع سنوات ، وأن التكاليف سوف تبلغ ٢٫٢٤٠٫٠٠٠ من الجنيهات . ولكن قبل أن يفعل شىء آخر فى هذه المسألة تركت حكومة سولسبرى الحكم . وشكل الوزارة جلادستون ، وكان معه لوردروزبرى Rosbery وزيرا للخارجية . وكان روزبرى استعماريا كسولسبرى . وكان مقتنعا بأنه لا بد من الإبقاء على أوغندة . ولا بد من عمل شىء فى الحال لأن

1— Harry Johnston : The Uganda Protectorate, vol I p 237.

2— Woolf, Leonard: Empire and Commerce in Africa, pp 277-289.

3— Darcy Jean : Cents Annees de Rivalite Coloniale. Paris,1904

الأوامر تستغرق شهورا حتى تصل إلى أوغندة من انجلترا ، وكانت الشركة تضع خطة الانسحاب فى ٣١ ديسمبر . وعلى ذلك وزع روزبرى فى ٢٠ سبتمبر على مجلس الوزراء مذكرة أعدها السير بيرسى أندرسون Percy Anderson الخبير بالشئون الإفريقية فى وزارة الخارجية . وكما يقول السير وليم هاركورت Harcourt كانت هذه المذكرة « جريئة تدعو إلى ضم كل البلد حتى بحيرات ألبرت لغرض إعادة فتح السودان عن طريق أعالى النيل [1] » .

وبهذه الاقتراحات لم يكن من المحتمل أن ينال روزبرى تأثيرا طيبا على مجلس للوزراء كان يرأسه جلادستون ويشرف على ماليته هاركورت . وكان هاركورت قد فعل كل ما فى وسعه ليحبط اقتراح سولسبرى بعمل مسح للخط الحديدى ، ، وكتب إلى جلادستون قائلا « إذا بدأنا هذه المسألة الميئوس منها فلن تهدأ لنا حال مع الفرنسيين والألمان » ، واستطرد قائلا « إنه سوف لا تكون تجارة فى البلد ، وإن الهيئات الدينية سوف تذبح بعضها البعض ، وليس هناك دليل على وجود تجارة رقيق فى هذه المنطقة » ولقد عضده جلادستون ومورلى Morley واسكوث Asquith ، ولذلك كتب إلى روزبرى قائلا « إن الشركة قد ذهبت إلى أوغندة لمجرد الغيرة من الألمان ولطمعها الذى لا حد له فى اكتساب أرض » . فأجاب روزبرى « ومع هذا على انجلترا فى هذا الوقت أن تبدأ فى إعادة فتح حوض أعالى النيل كله . لماذا ؟ لخوفها من الألمان والفرنسيين والبلجيكيين فى الكنغو ، وعلينا أن نراقب النيل وعلى فرقنا الموسيقية أن تضرب هناك . ويجب أن يكون النيل منطقة حرة من منبعه إلى مصبه ، وأوغندة هى النقطة التى يدور حولها » . ولكى يزيد من الإقناع فى مناقشته أشار إلى مذكرة أعدها فى ابريل سنة ١٨٩٢ سير ريجنولد ونجت ضابط المخابرات بالجيش المصرى الذى أكد فيها آثار الانسحاب من مصر وحث بشدة على استرداد السودان [2] . ورجع سير فريدريك

1— Gardiner A. G.: The Life of Sir William Harcourt , London 1923 , Vol 2 P 192 .

2 — Ibid,pp.. 192-197.

لجارد إلى انجلترا ، وأخذ يقوم بحملة لا تهدأ في الجرائد اليومية والشهرية وعلى منصات الخطابة . وكانت الدولة وخاصة الهيئات الدينية تطالب بحل سريع ، فكانت هناك صيحة من قلب الدولة ومن رئيس أساقفة كانتربورى نفسه تطالب بمساعدة الشركة حتى تستطيع البقاء[1] . وكان لا بد من عمل شيء ما . وفى ٣٠ سبتمبر وافق هاركورت — حفظا على تماسك مجلس الوزراء — على أن تتحمل الحكومة تكاليف الاحتلال حتى ٣١ مارس سنة ١٨٩٣ كى تتمكن الحكومة من الحصول على معلومات جديدة[2] .

وفى نفس هذا اليوم ظهر حل جديد للمشكلة ، إذ كتب الملك ليوبولد ملك دولة الكونغو ، الذى كان دائماً على استعداد لأن ينتهز مثل هذه الفرص لتوسيع منطقته، إلى جلادستون مقترحا أن يقوم هو بادارة أوغندة وأونيورو تحت إشراف بريطانيا . ولقد بدت الفكرة إلى جلادستون جديدة وغريبة ، ولكن الملكة فكتوريا اعتقدت أنه عمل عظيم إذا هم تعاونوا مع ملك البلجيك . ولقد قرر مجلس الوزراء بينما كانت هناك مؤامرات ، أن لا تتخذ أية خطوة عملية فى تلك اللحظة ، وكتب جلادستون إلى الملك بترك المسألة للمناقشة . وبمجرد أن أرسل هذا الخطاب قدم اقتراح أكثر قبولا : فى أكتوبر سنة ١٨٩٢ وصل سيسل رودس إلى لندن وكان إذ ذاك رئيس الوزراء فى مدينة الكاب ، وذا نفوذ وعلاقات طيبة فى مدينة لندن. وبما أنه كان يتزعم مستعمرى عصره، فكان من الطبيعى أن يعارض فى جلاء البريطانيين من أوغندة . وكانت للمنطقة قيمة كبيرة بالنسبة له لاهتمامه اهتماما كبيرا بمشروع خط التلغراف من جنوب إفريقية إلى مصر . وحتى مع كون أوغندة تحت النفوذ البريطانى فقد كان من الضرورى أن يسير الخط التلغرافى عبر جزء من الأراضى الألمانية .

1—Lugard , Frederick D. : The Rise of our East African Empire London 1893 , Vol 2 , PP 547 ff .

2—Gardiner , A . G . : The Life of Sir William Harcourt, London 1923 Vol 2 , PP 196 - 197 .

لذلك كتب رودس إلى وزارة الخارجية بأن تتخـــذ خطوات لتحصل على موافقة عاجلة من الحكومة الألمانية ، ومعبرا عن أمله فى أن يمتد الخط نهائيا حتى وادى حلفا . وفى الوقت نفسه قدم رودس عرضا بأن يأخذ اوغندة نفسها من الشركة البريطانية لشرق إفريقية ، ويديرها مع منحه اعانة قدرها عشرون ألف جنيه فى السنة . وقد تباحث طويلا مع هاركورت فى الموضوع ، ونال اقتراح رودس ما ناله اقتراح الملك ليوبولد . وظهر المشروع بأنه غير عملى . وانهمك مجلس الوزراء فى دراسة اقتراح بأن توضع هذه المنطقة تحت حكم سلطان زنجبار الذى كان تحت الحماية البريطانية . والظاهر أن هـذا الاقتراح قد قدمته الشركة البريطانية لشرق إفريقية فى يولية سنة ١٨٩٢ . والواضح أن روزبرى لم يرض به ، لأنه خلال شهر نوفمبر بذلت مجهودات بواسطة وزارة الخارجية لاقناع الشركة بأن تستمر فى احتلال المنطقة لوقت ما بإعانة من الحكومة . ومع هذا كانت الشركة غير راغبة فى أن تبقى أقل من ثلاث سنوات ، وطلبت إعانة قدرها خمسون ألف جنيـــه فى السنة . وبناء على ذلك صممت الحكومة على إرسال مستر جرالد بورتال Gerald Portal الوكيل فى زنجبار ليبحث المسألة . وكانت لديه تعليمات بأن يقدم تقريرا عن «أفضل الوسائل لمعالجة هذا البلد ، سواء عن طريق زنجبار أو غير ذلك » . ومن الواضح أنه قبل ذلك الوقت كان الجميع ، حتى هاركورت ، مقتنعين بأن احتفاظ بريطانيا العظمى بهذه المنطقة أمر لابد منه . وعلى أى حال ترك بورتال زنجبار قاصدا إلى أوغندة فى أول يناير ١٨٩٣ ، وكان برفقته الصاغ أوين Owen وبيركلى Berkeley قنصل صاحبة الجلالة ومدير ممتلكات الشركة فى ممبسة ، ومائتا رجل مسلح من زنجبار . وعندما وصل بورتال إلى أوغندة أنزل فى الحال علم الشركة ورفع العلم البريطانى . وكان ذلك فى أول ابريل سنة ١٨٩٣ .

وفى خلال ربيع سنة ١٨٩٣ أرسل بورتال تقارير مفصلة عن الأحوال هناك . وكانت المشاريع التجارية تبشر بالخير . فقد كتب الكولونيل فرانك رودس فى خطاب أرسله بواسطة بورتال يقول « إنى أعتبر شرق إفريقيـــة سوقا باهرة فى المستقبل للصناعات الأوربية ، ويطالب الواجندا Waganda بأحذية وجوارب ونظارات

وخلافه ، وفى كل يوم تظهر طلبات جديدة» . أما عن الموقف الدينى فقد وجده بورتال سيئاً ، فإذا انسحب البريطانيون فسوف تنشأ حرب إبادة . وفى ٢٩ مايو ١٨٩٣ عقد موانجا ملك أوغندة اتفاقا مع السير جيرالد بورتال نص فيه على أن الشركة البريطانية لشرق إفريقية قد انسحبت تماما من أوغندة ، وأنه إلى أن تصدر الحكومة البريطانية قرارها بشأن مسألة أوغندة كلها ، فإن موانجا قد ألزم نفسه ببعض الشروط ودخل فى ارتباطات الغرض منها الحصول على حماية بريطانيا ومساعدتها وإرشادها . ومن هذه الارتباطات أنه تعهد بألا يعقد أية معاهدات أو اتفاقات مع أى أوروبى مهما كانت جنسيته بدون موافقة مندوب الحكومة البريطانية [1] . وفى أول نوفمبر سنة ١٨٩٣ لخص بورتال آراءه فى تقرير أرسله من زنجبار . ولفت فيه النظر إلى موقع أوغندة ، ووصفه بأنه « موقع استراتيجى ذو أهمية طبيعية كبيرة ، يسيطر على الشواطىء الشمالية والغربية لبحيرة فكتوريا وعلى الطريق الوحيد إلى بحيرتى ألبرت وألبرت ادوارد ، وعلى مياه أعالى النيل » وكانت كما يقول « المفتاح الطبيعى لكل وادى النيل وأغنى مناطق وسط إفريقية . فإذا انسحبت بريطانيا فإن دولة ما ، ربما ألمانيا ، سوف تستولى عليها ، فتفقد بريطانيا كل تلك المنطقة الشاسعة التى أبقتها المعاهدة الإنجليزية الألمانية لكى تكون ميداناً للنفوذ البريطانى . إن سيطرة دولة أخرى سوف تمتد حتما لا على أوغندة وملحقاتها فحسب ، بل ستضم أيضا كل البلاد المجاورة والبحيرات العظمى ، ووادى النيل والمرتفعات الطبيعية فى الداخل . إن السيطرة على أوغندة تعنى فى خلال سنوات قلائل طغيان النفوذ والتجارة فى أغنى وأكثر منطقة ازدحاما بالسكان فى وسط إفريقية » .

وهذا التقرير مع بعض الاعتبارات الأخرى جعل السير وليم هاركورت يغير رأيه تماما . وفى ١٨ يونية ١٨٩٤ أعلنت الحماية على أوغندة ، وفى ٢٧ أغسطس من السنة نفسها عقدت معاهدة فى كمبالا بين موانجا ملك أوغندة والسير هنرى كولفيل القائم بأعمال المندوب البريطانى ، تعهد فيها الملك بأنه وورثته وخلفاؤه سوف يتمسكون بالشروط

1— E. Hertslet: The Map of Africa by Treaty, vol 1 pp 393-395

الواردة فى اتفاقية سنة ١٨٩٣ . وفى ٤ يناير سنة ١٨٩٥ وافقت الحكومة البريطانية على هذه المعاهدة . وفى ٣٠ يونية ١٨٩٦ امتدت الحماية حتى شملت أونيورو. وعقدت اتفاقات فى سنتى ١٩٠٠ ، ١٩٠١ مع ملوك أوغندة وتورو وأنكولى بشأن إدارة بلادهم، وفى هذه الاتفاقات خططت الحدود بين هذه البلاد (١) .

وعلى ذلك أصبح النيل محميا من ناحية أوغندة وشرق إفريقية ، أى لم يكن هناك خطر عليه من هذه المناطق . وحتى حكومة الأحرار التى كانت تبحث دائما إمكان الجلاء عن مصر ، لم تستطع أن تتجنب المسئولية فى هذا الموضوع .

وكانت مسألة أوغندة ذات أهمية كبيرة فى تطور الاستعمار البريطانى . وقد كانت اعلانا لبداية الانشقاق فى حزب الأحرار . ذلك الانشقاق الذى كان ذا عواقب سيئة فيما بعد. ولقد كسب روزبرى والأحرار الاستعماريون نصرهم الأول فى الشهور الأولى بالذات من مدة وزارة جلادستون الأخيرة . ومن الواضح أن كلا من رئيس الوزراء وصديقه الحميم جون مورلى كان يرغب فى الجلاء عن مصر . وكان لدى الفرنسيين آمال سخيفة بأنه لابد من عمل شيء ما. ولكن السفير الفرنسى مسيو وادنجتون Waddington ، علماً منه بأن روزبرى سوف لايكون عطوفا ، أخطأ خطأ فاحشا بأن تكلم مع جلادستون شخصيا . وعندما علم وزير الخارجية بهذه المناورات التى من وراء الستار كان من الطبيعى أن يغضب ، وجعل المسألة المصرية تأخذ صفة المشكلة ونفذ فكرته . وأصبح موقف السفير الفرنسى لايطاق ، ولهذا استقال من وظيفته . وكانت النتيجة الواضحة لهذا هى أن الانجليز صمموا على البقاء فى مصر مؤقتا، ولم يمض غير وقت قليل حتى تقرر الاحتفاظ بأوغندة. وكان من الطبيعى أن يتبع القرار الأول القرار الثانى . إذ لو أردت أن تحتفظ بمصر فلا بد من حماية النيل . وكان قد نشر كتاب ملنر المشهور « انجلترا فى مصر England in Egypt » فى سنة ١٨٩٢ . ولقد أثر تمجيده لأعمال البريطانيين فى مصر فى الرأى العام ، وجعله يميل

1— E. Hertslet . The Map of Africa by Treaty, vol I, pp 395-403.

إلى فكرة البقاء. وكان لتحذيره من خطر التدخل فى إمداد مصر بالمياه تأثير على تسوية مشكلة أوغندة [1] . وفى كتيب صغير عن هذه المسألة نقرأ ما يأتى بصدد تعضيد الحكومة فى مسألة الاستيلاء على أوغندة :

« إن ترك أوغندة إلى أى دولة متمدينة يعرض مصر فى الحال للخطر، إذ أن تحويل أو سد مجارى المياه فى النيل يمنع عنها المياه ويهلك أهلها من الجوع .

«The relinquishment of Uganda to a civilised power immediately imperiles the safety of Egypt , as the diversion or blocking f the headwaters of the Nile could stop her water supply and starve her population » (2) .

1—William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism1890-1902 pp. 120 - 124 .

2—Ernest L. Bentley : Handbook to the Uganda Question (London , 1892) p. 8 .

الفصل الخامس

الكونغو ما بين بلجيكا وانجلترا وفرنسا ومعاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

كان لمسألة أوغندة مظهر دولى أوسع مما ذكرنا ، إذ كانت الأمور تتطور بسرعة عجيبة فى حوض النيل .. وكان ليوبولد يظهر نشاطا غير مرغوب فيه ، وكانت فى جيبه معاهدة ماكينون التى عقدت فى سنة ١٨٩٠ ، والتى تركت له الحرية فى أن يمد مستعمراته إلى نهر السمليكى وبحيرة البرت والنيل الأعلى . وقد حثه أقدر وأجرأ ضباطه وهو فان كركهوفن Van Kerckhoven على أن ينتهز هذه الفرص ، ولذلك أرسله ليوبولد فى سبتمبر ١٨٩٠ بقوة كبيرة . وسارت حملته متقدمة خلال المنطقة بين خط تقسيم مياه الكونغو والنيل ، وسلح الوطنيين بالبنادق ليحاربوا بها الدراويش . وكان يبدو أنه لا توجد هناك أية عقبة فى سبيل هذه القوة البلجيكية ، ووصل جزء منها بالفعل إلى النيل عند وادلاى فى أكتوبر سنة ١٨٩٢ . وكان لورد سولسبرى يشعر بخطورة نشاط ليوبولد على انجلترا . فأرسل احتجاجا إلى بروكسل ، ولفت النظر إلى الاتفاقيات التى بين انجلترا وألمانيا وإيطاليا ، والتى تعترف بأن هذه المنطقة ضمن النفوذ البريطانى . وأجاب الملك بأن دولة الكونغو لم تخبر رسميا بهذه الاتفاقات ، ولا تعترف بها . وتمسك بمعاهدة ماكينون ، وتجاهل حجة سولسبرى بأن هذه الاتفاقية لم ترسل إلى الحكومة البريطانية ولم تحز موافقتها .

ولم ينزعج ليوبولد من احتجاجات بريطانيا بقدر انزعاجه من تهديد فرنسا . ومنذ مغامرة فرى Ferry الفاشلة فى تونكين Tonkin طرأ على الرأى العام الفرنسى تغير ملحوظ بالنسبة للمشاريع الاستعمارية . ولقد كان لعمل الكاشفين الفرنسيين المثير فى إفريقية تأثير كبير على الرأى العام ، الذى بدأ يهتم ويدرك أن فرنسا يجب

ألا تتخلف فى السباق على الحصول على أراض فى القارة السوداء . وكانت الغرف التجارية تحث على زيادة النشاط ، كما تحمس كثير من المخاطرين . وأصبح كثير من المنظمات كالجمعية الجغرافية Lasociete de Geographie فى باريس ، والجمعية الجغرافية التجارية La Societe de Geographie Commerciale والجمعية الإفريقية La Societe Africaine ، وجمعية فرنسا لمحاربة الرقيق La Societe Antiesclavagiste de France ، مراكز للدعاية الاستعمارية. وفى سنة ١٨٩٠ أسست أكثر هذه الجمعيات نشاطا، ألا وهى جمعية إفريقية الفرنسية Comite de L'Afrique Francaise ، وكان من مؤسسيها الكثير من العسكريين والنواب والكتاب والتجار ورجال السياسة[1] ، وبعد سنة ١٨٨٩ زادت الحركة نشاطا حتى أن فكرة الحصول على منطقة من الأرض تمتد من غرب إفريقية إلى ساحلها الشرقى أصبحت فكرة مقبولة . ويخبرنا مسيو هانوتو، أحد كبار الاستعماريين، أن كل الكشوف الفرنسية فى إفريقية فى أواخر القرن التاسع عشر كانت تسير إلى هذه الغاية . وكان نشاط الفرنسيين ذا أهمية من الناحية الدولية، لأن آمالهم كانت تتعارض مع آمال البريطانيين منذ البداية وفى كل ناحية .

وكان دى برازا De Brazza ، الكاشف الفرنسى المشهور ، فى ذلك الوقت حاكما على الكونغو الفرنسية ، التى تقع شمال دولة الكونغو ، ولو لم يكن لها حدود واضحة . وفى اتفاق مع حكومة الكونغو وقع فى بروكسل فى ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٧ نص على أن تكون الحدود عند نهر أوبانجى Ubanghi وخط عرض ٤° بحيث اعتبرت كل المنطقة التى تقع شمال هذا الخط منطقة فرنسية والتى فى جنوبه تابعة لدولة الكونغو[2]، وبذلت مجهودات كبيرة لتدعيم مركز الفرنسيين حول بحيرة تشاد وإلى ما بعدها شرقا.

1—Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire des Colonies Francaises et de L' expansion de la France dans le Monde : Tome IV pp. 435 - 439 .

2—Ibid . p. 428.

وفى ابريل سنة ١٨٩٠ أرسل دى برازا اداريا قديرا يدعى فكتور ليوتارد Victor Liotard ، وكان صيدليا فى البحرية يبلغ من العمر ٣٢ سنة ، وكان قد قام بكشوف فى جابون . أرسله دى برازا « لاحتلال الأراضى التى للفرنسيين الحق فى دخولها احتلالا تدريجيا ولا سيما أعالى الأوبانجى ، ولجعل هذه الأراضى منطقة فرنسية تشرف على النيل[1] » . وفى ٥ فبراير سنة ١٨٩١ كتب برازا إلى ليوتارد يقول « أما عن عملنا تجاه الشمال الشرقى فإن مجرد الاندفاع بكشوفنا فى هذا الاتجاه حتى فروع أعالى النيل له أهمية معتبرة(٢) » .

ولم يكن مع ليوتارد غير قوة صغيرة تعدادها مائة سنغالى ، فلم تستطع أن تفعل كثيرا. ولذلك كان الفرنسيون قلقين لتقدم حملة فان كركهوفن التى وصل جزء منها إلى وادلاى فى سنة ١٨٩٢ ، وكانت ترسل فرقا صغيرة إلى الشمال وإلى الشمال الغربى حتى أن كل اتصال للفرنسيين بالنيل الأعلى سوف يقطع . وكانت كل العمليات — فى نظر الفرنسيين — لاتتفق مع اتفاقية سنة ١٨٨٧ ، ولذلك بدأت المفاوضات مع ليوبولد. وبدأ الفرنسيون بالإصرار على الأوبانجى كحد، ولكن البلجيكيين ناقشوا هذه المسألة بذكاء .سائلين عما إذا كان هذا يعنى نهر ولى Welle أوالموبومو M'Bomu وهما الفرعان اللذان يتفرع إليهما الأوبانجى فى أعاليه . وفى النهاية عقدت اتفاقية اعترف فيها بأن يكون الحد هو نهر تشنكو Chinko وخط عرض ٧° شمالا . وفى مقابل هذا الامتياز يبدو أن ليوبولد كان موافقاً على أن يقسم مع الفرنسيين المنطقة التى تقع على الجانب الغربى من النيل الأعلى، بحيث تأخذ دولة الكونغو المنطقة التى فى الشمال حتى لادو وتترك الباقى للفرنسيين . ويظهر أن مسيو ريبو Ribot وزير خارجية فرنسا كان موافقاً على هذه التسوية فى بادىء الأمر ، ولكنه رفضها بعد ذلك تحت ضغط الفريق الاستعمارى فى مجلس النواب . ومع هذا فقد كانت لدى ليوبولد

1—Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau: Histoire Des Colonies Francaises et de L'expansion de la France dans le monde : Tome IV, pp 503 — 504

2— Ibid., p. 507

وثيقة موقع عليها ، ولذلك تمسك بها . وفى ديسمبر سنة ١٨٩٢ انتهت المناقشات .

وهنا ظهر عامل جديد فى السياسة الفرنسية . ففى ٢٠ يناير ١٨٩٣ خطب مهندس فرنسى بارز ، كان يعمل فى خـــدمة الحكومة المصرية ، وهو مسيو فكتور برمبت Victor Prömpt ، خطب فى المعهد المصرى عن بعض مشاكل هيدروغرافية النيل Hydrography . وكان منهمكا منذ سنين فى بحث مسألة خزن المياه لاستعمالها فى الصيف ، واقترح فى بادىء الأمر تشييد خزان عند أسوان . وفى محاضرته ذهب أبعد من ذلك إذ ناقش موضوع إمكانية إنشاء خزانات كبيرة عند مخارج بحيرتى فكتوريا والبرت ، أو عند التقاء السوباط بالنيل الأبيض . وقدر تصريف الفيضان بحوالى ٧٥ بليون متر مكعب فى مدة خمسة أو ستة شهور ، وأوضح قائلا إنه ببناء الخزانات يمكن خزن كمية أكثر من المياه لاستعمالها فى الصيف، ولم يعترض أحد على خطابه هذا . ولكن مسيو برمبت ذهب إلى استنتاجات غير معقولة، فلاحظ إنه لو لم تصرف الميـاه من خزانات البحيرات فى الوقت المناسب ، فإن الإمداد الصيفى لمصر سوف يضيع نصفه . ولو فتحت الخزانات فجأة ونشأ الفيضان فإن مدنية النيل تغرق فى كارثة واحـدة . وفى النهاية بين أن هـــذه الخزانات التى يفكر فيها سوف لا تكلف كثيرا فى بنائها ، فستبلغ تكاليف الخزان الواحد حوالى نصف مليون فرنك .

وكان لخطاب مسيو برمبت تأثير كبير على السياسة الفرنسية ، وربما على السياسة الإنجليزية أيضا . فساميوبل بيكر الذى كان يشعر دائماً بخطر التدخل فى مياه الفيضان الآتية من الحبشة ، لابد وأنه كان يفكر فى خطاب برمبت عندما كتب إلى صديق إنجليزى له فى أول مايو سنة ١٨٩٣ يقول « إذا استقربنا الحال فى أعالى النيل، فيمكننا أن نسيطر على مصر ، وخزان عند ممر ضيق حيث يخترق النيل منطقة صخرية عرضها ٨٠ ياردة خلف مخرجه من بحيرة البرت نيانزا ، يرفع منسوب الخزان العظيم على النيل بمقدار خمسين قدما ويسيطر سيطرة كاملة على إمداد مصر بالمياه» . وأثرت آراء برمبت تأثيرا ظاهرا فى خطابات وكتابات الآخرين أمثال سكوت

مونكريف Scott Moncrieff . ومنذ ذلك الوقت أصبحت نظرية هذا المهندس الفرنسى نوعاً من الكابوس للإنجليز .

وكان تأثير الخطاب على السياسة الفرنسية مؤكدا ، فمن قبيل المصادفة أن كارنو Carnot ،رئيس الجمهورية الفرنسية ، كان صديقا من أيام التلمذة لمسيو برمبت، ويظهر أنه حصل على نسخة من الخطاب فى الحال . ففى ٥ مايو سنة ١٨٩٣ [1] دعا إلى قصر الاليزيه Elysée Palace مسيو دلكاسيه M. Delacassé وكيل الوزارة لشئون المستعمرات، والكاشف الفرنسى ميجر مونتيل Major Monteil ، الذى كان يحرضه دلكاسيه للقيام ببعثه إلى النيل وقال لهما « إننى أود أن أعيد فتح الكلام فى المسألة المصرية . إن السودان المصرى مشاع الآن res nullius ، وتحتاج فرنسا إلى منفذ على النيل من أجل ممتلكاتها على نهر الأوبانجى » . ثم قدم لهما تقريرا عن خطاب برمبت، ورسم لهما خطة للتقدم إلى فاشودة، التى لم تكن تبعد عن التقاء السوباط بالنيل. وباحتلال هذا المركز يزعزع الفرنسيون مركز البلجيكيين ، وفى الوقت ذاته يزعجون البريطانيين حتى يضطروهم إلى الجلاء عن مصر بتهديدهم بقطع امداد المياه . وكان على مونتيل أن يتقدم إلى أعالى الأوبانجى فى الحال بقوة كبيرة ، ثم يتقدم إلى النيل ويحتل فاشودة . ووضع ليوتارد تحت إمرته . وأخذوا يعدون العدة بكل نشاط ، فأرسل الملازم دى كازس Decazes إلى الكونغو فى الحال [2] ، وكان على مونتيل أن يتبعه فى أكتوبر سنة ١٨٩٣ . ولكن فى ذلك الوقت ، وفى ليلة رحيله بالذات ، وصلهم خبر من دى برازا بأن البلجيكيين يهددون باستعمال القوة لإيقاف الحملة . ولقد عاملوا فى ذلك الوقت الوكلاء الفرنسيين معاملة غير مرضية ، وبذلت

---

1 — Mekki Shibeika: British Policy in the Sudan (1882 - 1902) London 1952, p 334.

2 — Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau; Histoire Des Colonies Francaises, Tome IV p. 508

مجهودات فى باريس للوصول إلى اتفاق معهم، ولكن المفاوضات لم تؤد إلى شيء، واتخذ دى برازا نفسه سبيل الحذر ونصح بتأجيل الحملة . وفى هذه الأثناء كانت العلاقات متوترة بين فرنسا وإيطاليا ، ولذلك رأت الحكومة الفرنسية أن توقف استعداداتها للتقدم إلى النيل ، بدلا من أن تدخل نفسها فى مشكلات أكثر من اللازم[1] . وفى شتاء ١٨٩٣/١٨٩٤ تبودلت المفاوضات والمحادثات ، وبحث وزير خارجية فرنسا مسيو دى فيل M. Develle الموقف مع وزير خارجية دولة الكونغو فى أكتوبر ، وكان هو يميل إلى منح الكنغو حدا يسير إزاء نهر الموبومو وإزاء خط عرض ٣٠َ ٥° شمالا . وكان هذا العرض أقل من ذلك الذى وافق عليه الفرنسيون منذ سنة مضت، ولذلك رفضه البلجيكيون . وكانت النتيجة لفشل المباحثات أن خطة الحملة بدأت تبرز مرة أخرى . ولسبب غير معروف لم يعد مونتيل قائدا للحملة . وفى ديسمبر أرسل إلى برلين ليفاوض فى اتفاق سوف نبحثه فيما بعد . ولكن فى أكتوبر اتصل مسيو فرانسوا دى لونكل M. Francois Deloncle أحد الاستعماريين الفرنسيين النشطاء فى مجلس النواب الفرنسى، بالكولونيل شاييه لونج Chaillé-long ،وهو رجل أمريكى من أصل انجليزى ، كان دائماً مرتبطاً بجوردون ومعروفا بكراهيته للحكم البريطانى فى مصر . واقترح عليه دى لونكل أن يتولى حملة إلى النيل عن طريق الأوبانجى ، ولكن شاييه لونج كان يعتقد أن هذه الفكرة سخيفة . ومنذ عهد بعيد كان قد اقترح على رئيس الوزراء الفرنسى جولزفرى Jules Ferry أن يقنع الفرنسيون الأحباش بأن يهاجموا المهدى ويهزموه ، وبعد ذلك يعلن ملك الملوك سلطانا على السودان تحت الحماية الفرنسية . وأعاد الآن الكلام فى هذا الرأى مع دى لونكل الذى تأثر بالفكرة. وعلى أى حال عقد اجتماع مع رئيس وزراء فرنسا مسيو كازمير بيريبه M. Casimir Perier وبحث الموقف بحثا تاما فى ١٧ يناير سنة ١٨٩٤ ، ولكن رئيس الوزراء قرر نهائيا أن المشروع جرىء جدا، ومن المحتمل أن يؤدى إلى نزاع مع إيطاليا :

---

(1) Jules Cocheris : La Situation Internationale de l'Egypte (Paris, 1903) pp. 393-394.

وعندما عاد مونتيل من برلين فى مارس أخذ يحث حكومته على ضرورة العمل ، وبين فى خطاب إلى مكتب المستعمرات فى ٧ مارس أن الحملة كانت قد قررت فى الأصل، نظرا لأعمال الانجليز فى أوغندة ولمجهوداتهم الواضحة للسيطرة على النيل من الجنوب، «وإذا ماسيطر الانجليز على أعالى وأواسط حوض النيل فانهم عندما يشاءون يمكنهم أن يخصبوا أو يجدبوا البلاد التى تقع فى النيل الأسفل ببناء قليل من القناطر» وختم خطابه قائلا إن فاشودة ذات أهمية كبيرة لأنها تسيطر على النيل وبحر الغزال ونهر السوباط ، ولأنها سبيل للاتصال بالحبشة ، وإن والعقبة الوحيدة للمشروع كله هى معارضة حكومة الكونغو ويمكن إزالتها بالمفاوضات .

وبناء على آراء مونتيـــل أعادت الحكومة الفرنسية فتح باب المباحثات مع ليوبولد، وأرسلت مفاوضين قديرين هما مسيو هانوتو ومسيو هاوسمان Haussman إلى بروكسل فى ١٦ ابريل . ولمدة عشرة أيام تبودلت المناقشات والحجج بدون تقدم ملحوظ . وأصر ليوبولد على ألا يأخذ أقل مما عرض عليه فى سنة ١٨٩٢ ، ولم يكن الفرنسيون فى مركز يمكنهم من عرض هذا فى سنة ١٨٩٤ . وفى ٢٥ ابريل أوقفت المفاوضات، ورجع المندوبان الفرنسيان إلى باريس[1].

ولم يكن الإنجليز غير مهتمين بما يحدث بين ليوبولد وفرنسا ، ويبدو ذلك واضحاً من الفصول الأخيرة لكتاب لجارد الذى نشر فى خريف سنة ١٨٩٣ وجاء فيه « أما عن فرنسا فلم يكن هناك التزام يمنعها من أن تعتدى على السودان » وقال إن مصر قد تركت كل مطالبها هناك ، ولم تعترف فرنسا بالاتفاقات المعقودة بين بريطانيا من جهة وألمانيا وإيطاليا من جهة أخرى . ولقـــد أظهرت حملة فان كركهوفن أغراض البلجيكيين ، وكان يخشى ان تكون فرنسا وليوبولد قد اتفقا على ترك لادو لفرنسا ، «إذا سيطرت فرنسا على حوض النيل، فإنها بدون شك سوف تحتاج إلى الحصول على منفذ إلى البحر الأحمر حيث كان لها فى ذلك الوقت قدم فى أوبك Obok ، ومن

1 — Ibid. , p - 394-396

الممكن أن تفعل ذلك عن طريق تسوية مع إيطاليا أو الحبشة» . وكان الروس فى ذلك الوقت يبدون نشاطا فى الحبشة مستغلين الروابط الدينية المزعومة . وإذا ما ثبتت فرنسا مركزها فى النيل الأعلى، فمن السهل أن تشيد خزانا على البحيرات وتقطع عن مصر امداد المياه فى فترة الصيف [١] .

قدم لجارد هذه الحجج معضدا ضم أوغنـــدة التى ستدعم مركز الإنجليز بالتدريج، وسوف تجبر فرنسا ودولة الكونغو على الاعتراف بنفوذهم الوحيد فى وادى النيل . وبعد تردد كبير أعلنت الحكومة البريطانية الحماية على أوغندة . ولكن هذا لم يعتبر كافيا ، إذ كان تهديد وادى النيل كبيراً جدا .

وفى الحبشة كان الفرنسيون والروس نشيطين حقا ، فالفرنسيون هم الذين لفتوا نظر منليك فى ١٨٩٠ إلى التفسير الإيطالى لمعاهدة اتشيالى ، ودفعوه إلى احتجاج أهملته بريطانيا بهدوء فى اتفاقاتها مع إيطاليا سنة ١٨٩١ . والفرنسيون أيضاً هم الذين جعلوا منليك يرسل مذكرة دورية فى ١٠ ابريل سنة ١٨٩١، يردد فيها أحقيته فى كل المنطقة حتى شاطىء النيل الأيمن، ويعبر عن غرضه فى أن يمد دولته إلى حدود الحبشة القديمة « إلى الخرطوم وبحيرة نيانزا » . وليؤكد منليك غرضه هذا منح فى فبراير سنة ١٨٩٣ الفرد الج Alfred Ilg ، وهو مهندس سويسرى كان يعمل كمستشار خاص إذنا بأن ينظم شركة ويدرس مشكلة الخط الحديدى الذى يبدأ من الميناء الفرنسى جيبوتى ويعبر مناطق هرر وانتوتو Entotto وكافا Kaffa حتى النيل الأبيض .

وكان من الضرورى أن يعزز البريطانيون قوتهم على الحدود الحبشية ،وكان مسيو تشفنو Chefneux ،وهو زميل لالج وشخصية خطيرة فى الشئون الحبشية ، قد نجح فى أن يحصل على وعد فى باريس بإمداده بالمال .وفى ٩ مارس ١٨٩٤ منح الامتياز بواسطة منليك لإنشاء الطريق الحديدى إلى هرر ، وسيكون هذا أول مد للخط إلى أديس أبابا والنيل الأبيض . ولم يكن واضحا أن الإنجليز يعرفون ذلك أو أثر فى أعمالهم، ولكن

1— Lugard , Fredrick D. : The Rise of our East African Empire, London 1893 . vol . 2, pp 566 - 584 .

اتفاقياتهم السابقة مع إيطاليا كانت قد أظهرت من غير شك أن الإنجليز كانوا يدركون أنه « يجب على مصر دائما — على سبيل الدفاع عن النفس — أن تكون فى مركز تسيطر فيه على الحبشة ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة » . ومنذ فبراير كان كتشنر ، وكان فى ذلك الوقت فى خدمة الحكومة المصرية ، يقترح القيام بمفاوضات مع إيطاليا للتعاون ضد قوات الدراويش المركزة حول كسلا . وكان الإيطاليون شغوفين بأن يسهموا فى هذا ، آملين دائما أن اتفاقا من هذا النوع سوف يؤدى إلى زمالة فى القتال واتفاق أكثر مع بريطانيا [١] . وفى ٥ مايو سنة ١٨٩٤ وقعت معاهدة جديدة ، وكانت فى الأصل تخص تخطيط الحدود بين الصومال البريطانى والمناطق التى يطالب بها الإيطاليون . ولكن كانت هناك مذكرة رسمية منضمة إلى البرتوكول اعترف فيها بترك هرر إلى إيطاليا ، وذلك بالرغم من المعاهدة الإنجليزية الفرنسية التى عقدت فى سنة ١٨٨٨ بشأن هذه المنطقة . بينما كان هناك فى نفس الوقت تصريح سرى سمح لانجلترا بالعمل هناك ، وباعتبار هذه المنطقة ضمن نفوذها حتى تكون إيطاليا مستعدة لتسلمها . وكانت هرر الطريق الأساسى إلى الحبشة ، والتسوية الجديدة مع إيطاليا تقف حائلا دون أية محاولة من فرنسا لتسيطر على هذه النقطة الاستراتيجية .

وفى الغرب ، كما فى الشرق ، بدأت الحكومة البريطانية تتخذ احتياطات لحماية وادى النيل من الاعتداء . ولم تكن بعثة مونتيل الفرنسية سرا ، وكان معلوما فى لندن أن دى كازس Decazes قد وصل بمقدمة قوته قبل نهاية سنة ١٨٩٣ إلى ابيراس Abiras عند التقاء نهرى ولى Welle وموبومو M'Bomu . وكان لجارد وكتاب آخرون يحذرون الحكومة باستمرار من مشروع الفرنسيين لضم ممتلكاتهم فى الشرق والغرب ، ومن نشاطهم فى الحبشة وخطر تقدمهم فى حوض النيل من الكونغو الفرنسية ومن أوبك . وبلغ التنافس بين فرنسا وانجلترا فى نيجيريا درجة التوتر . ولهذه الأسباب فتحت الحكومة الانجليزية باب المفاوضات مع برلين . وفى ١٥ نوفمبر

1—Die Grosse Politik , VII , nos . 1988 , 1991,1996

سنة ١٨٩٣ وقعت معاهدة تحدد الحد الغربى[1] للكرون، وتسمح للممتلكات الألمانية بأن تمتد شمالا حتى بحيرة تشاد . وكان الحد الجنوبى للكمرون قد قرر بواسطة اتفاق فرنسى ألمانى فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٥[2]، ولكن الحد الشرقى كان مفتوحا، ومن الممكن مده حتى حدود دولة الكونغو . فاذا كان الألمان قد رغبوا فى التوسع شرقا ، كما كان يأمل الانجليز، لقطعوا الطريق على امتداد المناطق الفرنسية إلى النيل ، ولكن لم يكن فى استطاعتهم التدخل فى مطالب الانجليز ، لأن المادة الرابعة تقول « إن نفوذ ألمانيا سوف لايمتد شرقا أبعد من حوض نهر شارى Shari ، وستكون دارفور وكردفان وبحر الغزال خارجة عن نفوذها ، حتى ولو وقعت أفرع نهر شارى ضمن هـــذه المناطق » .

وأدرك الفرنسيون مرامى هـــذه التسوية واحتجوا عليها . وكان وكلاؤهم ووكلاء الألمان فى تنافس حاد فى الأراضى الداخلية للكمرون . وكانوا شديدى الرغبة فى تسوية ما ، وقد حث مونتيل وآخرون على ابرام هـــذه التسوية . وكانت الحكومة الألمانية التى هدأتها تماما مظاهرة طولون ، راغبة فى أن تسوى مشاكلها مع فرنسا وروسيا . ولذلك أرسل مونتيل وهاوسمان إلى برلين للتفاوض . وسارت المحادثات فى جو ودى ، وفى ٤ فبراير وصل إلى اتفاق وقع فى ١٥ مارس ١٨٩٤[3] . وكان هذا نصرا كبيرا لفرنسا، إذ أنه فى مقابل بعض الامتيازات البسيطة للالمان وافقوا على تحديد الحد الشرقى للكمرون، الذى ترك لفرنسا الحرية فى التوسع شمالا حتى بحيرة تشاد وشرقا كما يريدون . وأكثر من هذا بذل الامبراطور وليم وكابريفى Caprivi ما فى وسعهما لتدعيم الاتفاق بين فرنسا وألمانيا . وإذا ما صدقنا تقرير مونتيل عن ذلك ، فإن كابريفى ذهب إلى حد أنه ذكر الألزاس واللورين ، ووصف ضمهما بقوله « إنه عمل غير سياسى » وأضاف قائلا إن الامبراطور الألمانى ، لا يمكنه بطبيعة الحال

---

1 — E, Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 3, p 912,

2 — Ibid, vol. 2,p 653.

3 — Ibid, P 657.

أن يتنازل عن أى قطعة ورثها ، ولا يمكن هذا دون تعويض على الأقل ، كما قال : « عليكم أن تبحثوا لنا عن الوسائل التى يمكننا بها أن نعيد اليكم المناطق المفقودة » . وطبعا نظر فى باريس إلى هذه الاقتراحات بريبة غير عادية . وبالرغم من ذلك ، ففيما يختص بإفريقية فإن الفرنسيين قد حصلوا على كل مايهمهم [1] .

ولا داعى لتوضيح عدم رضاء الانجليز عن نتائج المفاوضات الفرنسية الألمانية . فما أعطوه الألمان فى نوفمبر أعطاه الألمان بدورهم للفرنسيين فى فبراير . وزادت متاعب حكومة الأحرار أيضامن جراء ادعاءات حكومة الكونغو . وقد سئلت أسئلة تدل على قلق بجلس العموم البريطانى من التقدم البلجيكى ، ولكن الحكومة لم تكن تعرف شيئا محددا ، وكان الكولونيل كولفل Colviie المندوب السامى فى أوغندة فى ذلك الوقت يقوم بحرب غير معروفة السبب مع كباريجا Kabarega ملك أونيورو . وقد أرسلت إليه تعليمات بأن يرسل أحد اتباعه وهو الصاغ أوين Owen بلقب « مساعد المندوب السامى لوادى النيل Assistant-Commissioner for the Nile Valley وبتعليمات » ليتأكد من صحة هذه الاشاعات ... بأن بعثة أرسلتها حكومة الكونغو الحرة تحت إمرة المرحوم كابتن فان كركهوفن ، قد ثبتت مراكزها داخل مناطق النفوذ البريطانى المبينة فى المعاهدة الانجليزية الألمانية التى عقدت فى ١٨٩٠» . وبالفعل سار أوين إلى وادلاى ، ووصلها فى ٤ فبراير ووجدها قد أخليت، فرفع العلم البريطانى على جانبي النيل، وعقد معاهدات مع رؤساء القبائل المحليين وترك حامية هناك .

ولكن هذه الحقائق لم تكن معروفة فى أوروبا حتى مايو . وقبل ذلك الوقت كانت الحكومة البريطانية تشعر شعورا خفيا بالمفاوضات بين ليوبولد وفرنسا . وكان لابد لها من أن تعمل شيئا ما ، ولذلك استقر رأيها على تسوية المسألة مع ليوبولد ، وهو الجانب الأقل صلابة . وفى أواخر مارس أسرع رينل رود Rennell Rodd

---

1. Darcy, Jean : Cents Années de Rivalité Coloniale. Paris, 1904, p 267.

الذى كان وكيل الحكومة البريطانية فى زنجبار إلى بروكسل . ولكى يخفى الغرض من بعثته ذهب أولا إلى برلين، وفى فترة وجيزة وصل إلى اتفاق مع ليوبولد . وفى ١٢ ابريل كان من الواضح أن أهم المسائل فى المعاهدة كانت قد سويت ، لأنه فى ذلك التاريخ أبرق اللورد كمبرلى Kimberley إلى الوكيل فى زنجبار قائلا « اكتب إلى الكولونيل كولفل Colvile أننا وصلنا إلى اتفاق ودى، سوف يبقى البلجيكيون بمقتضاه فى الضفة اليسرى للنيل من بحيرة ألبرت إلى فاشودة كمستأجرين تحت إشراف بريطانيا العظمى . وإذا ما اتصل بهم فيجب أن تكون علاقاته معهم ودية» .

ويبدو من هذه الوثيقة أن المعاهدة التى وقعت فى ١٢ مايو كانت ببساطة عبارة عن إعادة كتابة وقبول اتفاق ماكينون الذى عقد فى ١٨٩٠ مع بعض التعديلات ، إذ أعطت ليوبولد كل ما كان يريده من بريطانيا تقريباً . وبكل تأكيد أكثر مما كان سيمنحه له الفرنسيون . ولهذا السبب لم تكن هناك أية متاعب فى عقد هذه الصفقة مع ليوبولد . وكانت المعارضة الوحيدة من أحد أعضاء الحكومة البريطانية وهو السير وليم هاركورت ، الذى كان متعصباً لجلادستون نفسه . ولم يخبر بادىء الأمر بالمفاوضات ، وربما لم يعلم بها حتى سويت كل الشروط . وقد تبين أنه قيل له إن هذه المعاهدة سوف تخفف عن بريطانيا بعض مسئولياتها . ولكن هاركورت كان أذكى من أن يخدع بهذا القول لمدة طويلة . وعندما أدرك مرامى المعاهدة احتج بشدة ، وحاول كل جهده أن ينقض هذه المسألة . وفى ٢٣ ابريل أرسل سير برسى أندرسون Sir Percy Anderson ، الخبير فى الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية ، إلى بروكسل فى بعثة خاصة ليرى ما يمكن عمله . والظاهر أن ليوبولد رفض أن يتقهقر أو يرجع عن شىء . وجدير بالذكر أن هذا السياسى الماكر العجوز أبقى باب المفاوضات مع فرنسا مفتوحا لغاية ٢٥ ابريل، حتى يتأكد من أن كل العقبات التى تعترض المعاهدة مع بريطانيا قد أزيلت . ووقعت المعاهدة فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ فى بروكسل . وتتألف من ست مواد . وتنص المادة الثانية على أن تؤجر بريطانيا إلى الملك ليوبولد الثانى ، ملك

المعاهدة بين بريطانيا ودولة الكنغو
في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

تعديل حد الكنغو (المادة ١)

منطقة مؤجرة إلى ليوبولد (المادة ٢)

منطقة مؤجرة إلى ليوبولد وأنجاله (المادة ٢)

القطعة أو الممر المؤجر من دولة الكنغو إلى بريطانيا (المادة ٣)

فاشودة
نهر النيل
بحر الغزال
لادو
دوفيل
وادلاي
ماهاجي
بحيرة البرت
أفريقية الشرقية البريطانية
نهر ولي
دولة الكنغو الحرة
نهر أرويمي
الكنغو
السمليكي
بحيرة ادوارد
بحيرة كيفو
بحيرة فكتوريا
أفريقية الشرقية الألمانية
بحيرة تنجانيقا
٢٥° ٣٠°
١٠ ٥° ٠°

بلجيكا ودولة الكونغو الحرة مناطق غرب بحيرة البرت ، وتتبع خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو حتى خط طول ٢٥° شرق جرينتش ، وتبلغ هذه المناطق نقطة شمال فاشودة. وتنص المادة الثالثة على «أن دولة الكونغو الحرة تؤجر لبريطانيا العظمى ، لتحتل وتدير بالشروط والمدة المحددة ، ممرا من الأرض عرضه ٢٥ كيلو مترا ، ويمتد من الميناء الذى يقع فى أقصى شمال بحيرة تنجانيقا ، والذى يقع هو نفسه فى هذا الممر ، إلى نقطة تقع فى أقصى جنوب بحيرة البرت ادوارد . ومدة هذا الإيجار هى نفس مدة إيجار المناطق التى تقع غرب خط ٣٠° شرق جرينتش[1] » . وعرضت المعاهدة على البرلمان البريطانى فى ٢١ مايو . وحتى قبل ذلك الوقت كانت أخبارها قد تسربت إلى باريس . وإذا تذكرنا أن الفرنسيين كانوا يتفاوضون مع ليوبولد ، وأنهم لم يفقدوا الأمل فى عقد اتفاق معه ، فإننا ندرك عاصفة الغضب التى قامت فى العاصمة الفرنسية . ومن سوء حظ فرنسا أنها وجدت نفسها فى هذه اللحظة وسط إحدى أزماتها الوزارية المتكررة . وربما نشرت المعاهدة فى تلك اللحظة على أمل ألا تسترعى نظر الفرنسيين ولكن الحال كانت خلاف ذلك ، إذ فى فترة ستة أيام (من ٢٢ إلى ٢٧ مايو) شكلت وزارة جديدة يرأسها مسيو ديبوى M. Dupuy ، وفى أثنائها أيضا كان الفريق الاستعمارى فى مجلس النواب الفرنسى يخطو خطوات واسعة ويقدم حججه . وزاد من اشتعال النيران نشر الاتفاقية البريطانية الإيطالية المعقودة فى ٥ مايو . واستعرضت فى مجلس النواب الفرنسى اتفاقات فرنسا السابقة ومطالبها ضد الكونغو . ورددت على منبره حقوق المصريين والأتراك فى السودان ، كما بينت سياسة بريطانيا ذات الوجهين فى مسألة هرر .

وفى ٧ يونية حدثت مناقشة هامة فى مجلس النواب الفرنسى ، وبدأ مسيو ايتيين Etienne زعيم الفريق الاستعمارى فى المجلس باستعراض تاريخى مطول عن نشاط إنجلترا فى إفريقية ، ملقيا اللوم بشدة على الإنجليز لوضعهم العراقيل فى طريق الفرنسيين .

---

(1) E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty. Third Edition, London 1909, vol 2, pp 579 — 280

وتبع إيتيين استعمارى متطرف آخـــر، هو مسيو فرانسوا دى لونكل Francois Deloncle . ولم يتناول دى لونكل تفاصيل معاهدة الكونغو والاتفاقية البريطانية الإيطالية . ولكنه ركز كلامه فى الأهم من ذلك ، إذ بين أن السياسة البريطانية كرست نفسها لسنين عديدة لحماية حوض النيل . ومن ثم كانت هذه السلسلة من الاتفاقيات التى ترجع إلى سنة ١٨٩٠. لماذا كان البريطانيون يتبعون هذه السياسة؟ كان السبب واضحاً . ثم أخذ دى لونكل يناقش تقرير المهندس الفرنسى مسيو برمبت الذى أدخله فى حسابه، وأشار إلى خطط برمبت فى تشييد الخزانات الكبيرة عند مصب السوباط وفى البحيرات . وقال إن هذه « مشاريع عظيمة جديرة بالعبقرية الفرنسية » ولكنه أضاف أن برمبت كان أصرح مما يجب أن يكون عليه المهندسون ، فلم يخف أنه من الممكن خزن مياه كافية فى بحيرة ألبرت لمحو المدنية المصرية إذا ما أطلقت فى وقت الفيضان . وذكر دى لونكل أن رغبة بريطانيا فى السيطرة على حوض النيل ووضع مصر تحت رحمتها زادت بلاشك منذ توضيحات برمبت هذه . كما بين أن تقرير برمبت كانت له أهمية كبيرة فى تشكيل السياسة الفرنسية ، ومن المحتمل أيضا السياسة البريطانية.

وعلى الرغم من ذلك فإن مسيو هانوتو ، وزير الخارجية الجديد ، الذى كان يتفاوض قبل ذلك بستة أسابيع فى بروكسل فى وقت كان البلجيكيون قد اتفقوا فيه مع البريطانيين ، لم يكن مترددا فى الإفصاح عن رأيه بصراحة . فذكر المجهودات الفرنسية الضائعة للوصول إلى تفاهم مع الملك ليوبولد، واهتم بالاتفاقات السابقة عن حدود دولة الكونغو ، وأخيرا دخل فى مناقشة طويلة عن حقوق تركيا ومصر ، التى كانت قد وضعت منذ وقت قريب فى سنة ١٨٩٢ فى فرمان تولية الخديوى الجديد ، وهو فرمان كانت قد وافقت عليه كل أوروبا ، وبين أن بريطانيا تتنازل عن مناطق لم يكن لها فيها أى حق ، وأن فرنسا لا تستطيع أن تسمح بتمزيق المعاهدات المقدسة إرباً إرباً بهذه الكيفية (١) .

1— Egypt No 2 (1898) ⁞. Appendix no 1. (Memorandum communicated by M. Decrais . August 8 , 1894)

كانت كلمات الفرنسيين جريئة . وعلى الأقل يرجع موقفهم الصلب ، إلى حد ما ، إلى احتجاجات الحكومة الألمانية ضد المعاهدة نفسها . وهنا تحدث قصة طريفة وغير عادية : كانت الحكومة البريطانية بطبيعة الحال تشعر عنـــدما وقعت معاهدة الكونغو أن الفرنسيين سوف يغضبون . ولهذا السبب بذلت مجهودات ، فى أثنـــاء الأسابيع التى تلت توقيع الوثيقة ، للتفاهم مع الألمان بشكل ما . وتناسى الإنجليز موضوع المعاهدة الفرنسية الألمانية التى وقعت فى ١٥ مارس سنة ١٨٩٤ بشأن الكمرون. واقترح اللورد كمبرلى Kimberley امكان العمل المشترك لإيقاف تقدم الفرنسيين ولكن صيحاته لم تأت بنتيجة ما . ولو أن الإنجليز كانوا مستعدين لتنفيذ رغبـــات الألمان بشأن ساموا لكان من المحتمل أن يتم شىء، ولكن حيث أن كمبرلى لم يتقدم بشىء مافى هذا الاتجاه، فان الألمان كانوا يعزون أنفسهم بالتفكير فى أن الإنجليز يقلقهم شبح اتفاق فرنسى ألمانى فى الشئون الإفريقية (١)

ومع ذلك فلم يبد الألمـــان اعتراضات على معاهدة الكونغو لهذا السبب ، ولكن الذى أثارهم وأعطى لهم سبباً منطقيا للاعتراض هو المادة الثالثة من المعـــاهدة ذاتها . تلك المادة التى بمقتضاها كان على دولة الكونغو أن تؤجر إلى بريطانيا العظمى منطقة من الأرض اتساعها ١٦ ميلا وطولها ١٨٨ ميلا من الشاطىء الجنوبى لبحيرة إدوارد إلى الحـــد الشمالى لبحيرة تنجانيقا . ولا تزال الطريقة التى أدخلت بها هـذه المادة فى المعاهدة سرا غامضا إلى الآن . وكانت هذه المنطقة لازمة لإنشاء خط تلغراف وربما لإنشاء خط حديدى بعد ذلك ، وقد تكون هذه المنطقة حلقة اتصال هامة فى المشروع المشهور بالخط الحديدى من الكاب إلى القاهرة . ولقد ظن الكثيرون أن رودس كان مسئولا عن كل ذلك ، ويبدو أن هذا هو الواقع . إذ كان راغبا فى الحصول على امتيازات من أجل خط التلغراف المذكور ، وبين سنتى ١٨٩٢ — ١٨٩٥ تفاوض مع الحكومة الألمانية فى الموضوع . ولم ينتج شىء

I— Die Grosse Politik, VIII , nos . 2022- 5

عن المحادثات ، لأن الألمان كانوا يخشون أن يؤدى هذا إلى أن يستأذنهم الإنجليز فى تشييد مراكز محصنة أو التنازل عن بعض المناطق . وأوحى رودس ، الذى كانت له اتصالات ودية بروزبرى ، إلى الحكومة لكى تحصل على المنطقة اللازمة من دولة الكونغو . وكان روزبرى ، الذى اضطر لأن يؤجر بحر الغزال إلى ليوبولد مسروراً لإرضائه المتحمسين لمشروع الكاب القاهرة . وقد تكلم سير فردريك لجارد عن المشروع بأنه مجرد مسألة عاطفية سخيفة ، ولكن شخصاً كتشارلس ديلك Charles Dilke أعرب عن أسفه علانية ، بأنه فى سنة ١٨٩٠ لم يتمكن سولسبرى من الحصول من الألمان على المنطقة اللازمة لهذا الخط . وعلى أى حال لم يبد معقولا أو مصدقا أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن تعرف شيئا عن مجهودات سولسبرى الضائعة فى سنة ١٨٩٠ وعن المعارضة التى لا تلين من الألمان . ولكن هكذا دارت المناقشة .

ومهما كان الأمر فان المادة الثالثة من الاتفاقية كانت خطيرة جدا بالنسبة للبريطانيين، وكان الألمان بطيئين فى تدعيم مركزهم . فعندما نشرت الاتفاقية فى الصحف أرسلت تعليمات إلى وزيرهم فى بروكسل ليحصل من حكومة الكونغو على تصريح بأن المنطقة المؤجرة سوف لا تقل عن عشرين كيلو مترا من حدود شرق إفريقية الألمانى . ولم يعارض ليوبولد هذا الترتيب[1]. ولكن فى ٢٧ مايو أرسلت الحكومة الألمانية احتجاجا شديد اللهجة ضد المادة الثالثة من الاتفاقية . وفى نفس اليوم أعلنت فرنسا اعتراضاتها . ولم يكن هناك اتفاق على العمل المشترك بين القوتين المعارضتين ولكن نعلم من رسالة إلى هاتزفلدت Hatzfeldt فى ٢٨ مايو أن الحكومة الألمانية فكرت فى استخدام معاهدة الكونغو كوسيلة مناسبة للتقارب من فرنسا ، أملا فى أن مثل هذا الاتفاق سوف يجعل انجلترا تمنح امتيازات فى ساموا Samoa[2] .

1— Die Grosse Politik, VIII nos. 2032, 2033

2— Ibid, VIII nos. 2034, 2035 .

وكان تأثير الاعتراضات الألمانية فى وزارة الخارجية البريطانية ضئيلا ، إذ لم تكن هذه المعارضة متوقعة من جانبهم ، وعندما أتت لم يهتم بها الانجليز . وفى هذه الظروف كان الانجليز يتوقعون وجهة نظر فرنسا ، ولذا قابلوها بهدوء . وكما بين مسيو هانوتو فى مجلس النواب الفرنسى فى ٧ يونية ، لم يظهر الانجليز فى بادىء الأمر أية رغبة للدخول فى محادثات . وكانت وجهة نظرهم كما يأتى : بما أن المناطق المؤجرة إلى ليوبولد أيا كان صاحبها لا تتبع فرنسا، فان الحكومة الفرنسية ليس لها وجه حق. أما عن حقوق تركيا ومصر ، فان مذكرة ملحقة بالمعاهدة تذكر أن الطرفين المتعاقدين لا يتجاهلان هذه المطالب[1] .

وعندما بذلت محاولة فى مجلس العموم لتوضيح تلك الحقوق التى لم يتجاهلوها تهرب وكيل وزارة الخارجية من الاجابة، ولكنه أخيرا ذكر أن تلك المطالب محفوظة مهما كانت ، ولقد أثارت هذه الملحوظة روح الفكاهة فى المجلس .

وعلى أى حال، فان البريطانيين لم يكونوا مستعدين للاعتراف بأى حق لفرنسا فى التدخل، وأصر البلجيكيون أيضا على أن بحر الغزال لا شأن له بمشكلة الاوبانجى — موبومو ، وهى مشكلة صادفوها فى محادثات سابقة . ولا نعرف شيئاً عن تفاصيل المفاوضات الانجليزية الفرنسية فى هذه الأيام ، حيث أن الكتاب الأزرق الخاص بها لم يعرض مطلقا على البرلمان . ولكن كما يبدو كان يسودها جو من المرارة والشدة . وادعى مسيو هانوتو أن السفير البريطانى اللورد دوفرين ذهب إلى حد أنه تكلم عن انذار قال إنه يضعه فى جيب معطفه .

وقد أدت هذه الأزمة فى العلاقات الانجليزية الفرنسية إلى نقد فى مجلس الوزراء البريطانى لسياسة وزارة الخارجية . واعترض السير وليم هاركورت ، الذى كان

1— Egypt No 2 (1898), Appendix No .2 (The Earl of Kimberley to the Marquess of Dufferin. August 14; 1894) .

معارضا من أول الأمر للمعاهدة ، بشدة على أى إثارة لفرنسا . وقال روزبرى إن الفرنسيين كانوا مضطربين «لأنهم فشلوا فى محاولتهم عمل نفس الشيء». ولكن وجهة النظر هذه لم تكن مقنعة .

ومما زاد الطين بله أن الألمــان كانوا فى ذلك الوقت لايزالون مصرين على إلغاء المادة الثالثة من الاتفاقية ، وكانوا يستعملون الضغط الشديدفى بروكسل . وازدادت مذكراتهمشدة، حتى أن روزبرى وصفهم إلى السفير النمساوى بأنهم غيرمحتملين . وفى الوقت نفسه بين رئيس الوزراء « أنه إذا كانت ألمانيا ستنحاز إلى فرنسا أو تتظاهر بأخذ جانبها فى هذا الأمر أوفى أية مسائل إفريقية أخرى ، فيجب علينا أن نبحث موقفنا العام فىأوروبا، وعلى الأخص فى منطقة البحر الأبيض المتوسط وفى الشرق» . وقال أيضا إن المذكرة الألمانية تصلح للمفاوضات مع موناكو ، وليس مع انجلترا . وفكرت الملكة فعلا فى كتابة توجيه لوم إلى الامبراطور . ولكن سفيرها فى برلين نصحها بعدم فعل ذلك، وقال إن شعور الألمان هذا طبيعى ، وإن الامبراطور قد جرفه تيار الرأى العام ، وإن المنطقة المتنازع عليها تكون ذات قيمة كبيرة إذا كانت جزءاً لايتجزأ من المنطقة البريطـــانية ، ولا تكون ذات قيمة إذا كانت تعترضها التزامات دولة الكونغو وحيادها . وأعرب عن قلقه الشديد من أن تقف ألمانيا ضد انجلترا فى المسألة المصرية « حيث يؤدى اتحاد فرنسا وألمانيا بالأمور إلى أزمة» (١) .

وفى نفس الوقت انزعج ليوبولد من المذكرات التى انهمرت عليـــهمن برلين . وأخيراً خولت له وزارة الخارجية البريطانية أن يطلب عدم العمل بالمادة الثـــالثة المعترض عليها ، وتم ذلك بتصريح فى ٢٢يونيو ١٨٩٤، وهذا نصه « نظراً للالتماس المقدم من صاحب الجـــلالة ملك البلجيك ، وملك دولة الكونغو الحرة بأن توافق حكومة جلالة ملكة بريطانيا على سحب المادة الثالثة من معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ ، يوافق الموقعان أدناه والموكلان من حكومتيهما على سحب هذه المادة :

حررفى بروكسل من نسختين فى ٢٢ يونية ١٨٩٤ . امضاءات

(٢) « F. R. Plunkett & Edmond Van Eatvelde.

1— Die Grosse politik, vol vIII, nos. 2034-62

2 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, Vol 2, op. 584

وكانت فكرة روزبرى أنه إذا أرضى الألمان فإنهم سوف يكونون راغبين فى التعاون معهم لإحباط عمل فرنسا . وفى مذكرة بتاريخ ١٧ يونية أكد هذه الحقيقة :

« إن النيل هو مصر ، ومصر هي النيل ، وإنها باعتبارها الدولة المحتلة فإن همنا الأول هو الحصول على اعتراف من الدول العظمى بهـذا المبدأ . وأقترح وجوب عقد مؤتمر نحدد فيه منطقة نفوذنا بمساعدة ألمانيا . ويضاف بروتوكول ينص على أنه عندما تكون مصر فى مركز يمكنها من إعاده احتلالها، فيجب علينا بكل سرور أن نسلم لها هذا الجزء الذى تحت سيطرتنا فى الوقت الحاضر .

«that the Nile is Egypt and Egypt is the Nile, and that as the occupying power our first interest was to obtain a recognition of this principle by the Great Powers .

A conference should be proposed in which with the support of Germany we should get our sphere of influence defined. A protocol to be added that whenever Egypt is in a position to reoccupy it we should with pleasure hand over to her that part which is at present under our control »

وهكذا سوف يحقق الغرض من معاهدة الكونغو الانجليزية . وكان هذا التقدير فيه شيء من البساطة أكثر من اللازم . فإن التعاون بين فرنسا وألمانيا كان أهم مما يدرك روزبرى فبعض المؤرخين تكلموا عنه كأنه تدخل مشترك ، واتهم آخرون الألمان بنقض الاتفاق وترك فرنسا عندما ألغيت المادة الثالثة من المعاهدة . ولم يكن هـذا الاتهام عادلا إذ أن التعاون الفرنسى الألمانى كان منظما دقيقا وفعالا ، والذى حدث هو الآتى :

فى ١٣ يونية تكلم وزير خارجية ألمانيا مع السفير الفرنسى عن مجهودات الإنجليز فى إثارة الفتنة بين فرنسا وألمانيا وعما يجب عمله لإحباط ذلك . وبين أن المصالح الفرنسية والألمانية ليست متشابهة، ولو أن للدولتين مصلحة مشتركة فى الموقف الخاص بوسط إفريقية كما نظمته المعاهدات . وأخذت الحكومة الفرنسية بهذا الاقتراح

وحاولت توسيع نطاق التعاون . واقترح أنه من الواجب أن ترتبط الدولتان بتسوية معينة حتى ينالا ما يبغيانه . وبين مارتشال Marschall أن هذه السياسة ذهبت إلى حد بعيد . واقترح أن يحاول كل فريق إبقاء الآخر فى مركزه ، وأنه قبل الموافقة على تسوية ما يجب على كل أن يخبر الآخر بغرضه وعما يقبله فى المستقبل . واتبع هذا الإجراء بالفعل ، وليس هناك دليل فى الوثائق المعاصرة على أن الحكومة الفرنسية كانت تكره عمل ألمانيا على إلغـــاء المادة الثالثة . وعلى العكس فان مسيو هانوتو نفسه صرح بأنه راض عن ذلك ، وأنه يأمل أن تتحسن العلاقات بين الدولتين .

وعلى الرغم من إلغاء المادة الثالثة، فان باب المطالب الفرنسية بقى مفتوحا. وكان من الممكن أن تنال الحكومة الفرنسية تقدما ما مع الإنجليز ، ولكن ليوبولد كان فى موقف أكثر تعارضا منهم. وكانت الحكومة الفرنسية مصرة على وقف التقدم البلجيكى مهما كلفها ذلك، وتقرر إرسال مونتيل فى الحال لطرد البلجيكيين من المنطقة شمال خط عرض ٤° وليسير نحو النيل . وكان على بعثة أخرى آتية من الحبشة أن تجلب المؤن من اتجاه السوباط . وفى ٩ يونية اعتمد مجلس النواب الفرنسى مبلغ مليون وثمانمائة ألف فرنك من أجل الدفاع عن المصالح الفرنسية فى إفريقية، وعين مونتيل مندوباً ساميا فى منطقة أعالى الأوبانجى، ووضع كل الوكلاء الآخرين تحت إمرته . وفى ١٦ يوليه أبحر من مرسيليا . وبينما كانت هذه الاستعدادات على قدم وساق بذل كل مجهود لكى يسلم ليوبولد بالأمر . ولقد قال دبلوماسى بريطانى إن الحكومة الفرنسية تمادت ، حتى أنهـا أوعزت إلى ليـوبولد بأنه إذا أصر على سياسته هـذه فإن ذلك قد يكلفه عرشه . قد يكون ذلك مبالغا فيه . ولكن الحقيقة أن ليوبولد أرغم على الاتفـاق الذى وقعه مع فرنسا فى ١٤ أغسطس . وقد ذكرت هذه الكلمات فى مذكرة بلجيكية كتبت بعد ذلك وفيها لوم للإنجليز على تخليهم عن الملك ليوبولد فى هذه الظروف .

وكانت الاتفاقية فى الحقيقة حلا وسطا ، إذ أعطى ليوبولد حد الموبومو وخط تقسيم المياه بين النيل والكونغو حتى خط الطول ٣٠° شرقا . ومن ناحية أخرى عاهد نفسه ، ألا يقوم بأى احتلال أو بأى نفوذ سياسى فى المستقبل غرب أو شمال خط محدد هكذا : ٣٠° طولا شرق جرينتش ، بادئاً من خط تقسيم المياه بين

حوض الكونغو والنيل حتى نقطة يلتقى فيها بخط عرض ٣٠َ ٥° ، وبعد ذلك يحازى خط العرض هذا حتى النيل[1]. وبعبارة أخرى تنازل عن فكرة احتلال منطقة بحر الغزال وبقى الطريق مفتوحا أمام الفرنسيين إلى النيل . ومن جهة أخرى تركت فرنسا إلى دولة الكونغو استئجار منطقة اللادو، واعترفت بأحقيتها فى توسيع حدودها . وهكذا تنازلت عن جزء من المفروض أنه أرض مصرية ، وكان كل هذا معارضاً لموقف الفرنسيين قبل ذلك [2] .

ولم يبد البريطانيون أى اعتراض على الاتفاق بين فرنسا وليوبولد، وشعر روزبرى أن إنجلترا لا يمكنها أن ترغم ليوبولد على احتلال المنطقة المؤجرة له . وبالإضافة إلى ذلك فإن الملك قد حصل على حد لم يكن يأمل فيـــه . وعندما بحث رئيس الوزارة البريطانية الأمر من الناحية المالية ، اعترف بأن تاريخ معاهدة الكونغو لم يكن سعيد الحظ، ولكن بريطانيا حصلت ـ على الأقل ـ على اعتراف بمنطقة نفوذها من ليوبولد وتخلصت من معاهدة ماكينون .

وكان هذا حقا ، ولكنها من ناحية أخرى فشلت فى الحصول على المنطقة التى تكمل بها خط حديد الكاب القاهرة ، كما فشلت فى إيقاف تقدم الفرنسيين . ولقد انتقدسير توماس باركلى Thomas Barclay وكتاب آخرون هذه الاتفاقية ، قائلين إنها « إحدى الخدع الدبلوماسية» ، ولم يكف المحافظون عن نقد روزبرى . وكان من السهل عقد موازنة بين هذه الاتفاقية والاتفاقية التى كانت مع البرتغال فى سنة ١٨٨٤ وكان مصيرها الفشل أيضا . ففى الحالتين لم يؤد إهمال الأحرار إلا إلى تعاون أوثق بين فرنسا وألمانيا . ولم يكن من المعقول أن الحكومة كانت تجهل فى سنة ١٨٩٤ ماتم فى سنة ١٨٩٠ . وعلى أى حال كان من الواجب أخذ رأى ألمانيا قبل عمل الاتفاق، وعدم فعل ذلك أقنع الإمبراطور الألمانى ومستشاريه بأن روزبرى لا يريد خيراً

1— Documents Diplomatiques Francais, (I871 - 1914) 1 er. serie (1871 - 1900) Tome XI. P. 318 - 319

2— Cocheris, Jules: La Situation Internationale de L' Egypfe et du Sudan. Paris 1903, p. 411.

للألمان، وأنه لا يوافق على إعطاء أية امتيازات فى المسائل الاستعمارية ، وسوف ينزعج إذا انضم الألمان إلى الفرنسيين ضد البريطانيين. ولم يكن الألمان فى قرارة نفوسهم يريدون قطع العلاقات مع بريطانيا ، ولكن الحادث كله زاد من شعور عدم الثقة والريبة . واهتمت الحكومتان الإيطالية والنمساوية بهذه التطورات ولكنهما لم تفعلا شيئا لتحسين الأمور ، إذ أن الإمبراطور كان غير شديد الرغبة فى ذلك، كما أن الإنجليز كانوا غير مبالين، واقتنعوا بأن الألمان قد زادوا من قوة الفرنسيين وأنهم يتعاونون مع أعداء بريطانيا فى القاهرة ، وفى القسطنطينية ، وفى مدريد ، وأينما يوجد تنازع على السلطة بين فرنسا وإنجلترا [1] .

وهكذا انتهى الدور الأول من ملحمة المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، ولكنه ترك آثارا بعيدة الغور والعمق فى التحالف الأوربى .

1— William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism, 1890 1902 New York 1951, PP. 125-141

الباب الثالث

استرداد السودان

الفصل الأول :

العلاقات الانجليزية الفرنسية

الفصل الثانى :

الموقف فى الكونغو

الفصل الثالث :

التوسع الاستعمارى الايطالى فى الحبشة

الفصل الرابع :

استرداد السودان

الفصل الأول

العـــلاقات الإنجليزية الفرنسية

ذكرت سابقاً أن فرنسا وألمانيا حطمتا المعاهدة التى أبرمت بين الإنجليز والملك ليوبولد فى مايو سنة ١٨٩٤ . وقد سبب هذا التعاون بين الدولتين حركة فى إنجلترا ، وأدى إلى محاولات للوصول إلى تفاهم مع فرنسا أو روسيا . ولقد اعترض بعض الوزراء البريطانيين من أول الأمر على سياسة روزبرى ، وكمبرلى . وعارضوا بشدة أى مسلك قد يؤدى إلى احتكاك آخر مع فرنسا ، ويحتمل أنهم ألحوا على إجراء مباحثات ودية مع باريس . وإجراء المباحثات التى من هذا النوع كان أمرا حتميا فى الواقع ، لأن مشروع إيجاد دولة بلجيكية حاجزة Belgian Buffer State على الشاطىء الأيسر لأعالى النيل قد فشل ، فلا بد من إيجاد وسيلة أخرى لمنع تقدم الفرنسيين من الغرب .

والظاهر أن المناقشات فتح بابها باقتراح من اللورد دوفرين السفير البريطانى فى باريس فى ذلك الوقت ، وأن الخطة كانت تهدف إلى عقد تسوية عامة للمشكلات الاستعمارية كلها دون استثناء مصر نفسها . وقبل هانوتو هذا الاقتراح بارتياح وشارك مشاركة جدية فى المحادثات ، فكان هو وهوسمان Haussmann وزير المستعمرات يمثلان فرنسا ، وكان يمثل الجانب البريطانى فى هذه المحادثات السير كونستانتين فبس Sir Constantine Phipps وزير بريطانيا فى باريس [1] . ويبدو أن البريطانيين طالبوا صراحة بالاعتراف بمناطق النفوذ البريطانى كما هى

I— Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire Des Colonies Francaises : Tome IV . P. 515 .

محددة فى اتفاقهم مع ألمانيا فى سنة ١٨٩٠ . وهنا وجه هانوتو السؤال الآتى : ما هى مناطق النفوذ البريطانى ؟ كانت لها حدود جنوبية وشرقية وغربية فما حدها الشمالى ؟ وأين ينتهى حد مصر ويبدأ حد منطقة النفوذ البريطانى ؟ . وردا على كل هذه الأسئلة أجاب فبس — والظاهر أن إجابته كانت بدون تعليمات من حكومته — بأن الخط الذى يحدد النفوذ البريطانى هو ذلك الخط الذى رسم فى الإيجارة البريطانية البلجيكية ، وهو خط العرض ١٠° شمالا . وفى مقابل اعتراف فرنسا بهذا النفوذ كان على إنجلترا أن تستعد لتحمل تعويض عن ذلك ، ربما بالتنازل عن بعض الجزر فى المحيط الهادى أو عن منطقة فى إقليم غمبيا . وعلى أى حال هذا ما كان يجب حدوثه ، ويظهر أنه وضع فى يناير ١٨٩٥ مشروع اتفاق حددت فيه الممتلكات المصرية بالخرطوم جنوبا . وبعبارة أخرى كان الإنجليز مستعدين لأن يتركوا للمصريين المنطقة التى تمتد من حدود مصر جنوبا حتى نقطة اتصال النيلين الأبيض والأزرق فقط . وكانوا يرغبون فى أن يحتفظوا لأنفسهم لا بأوغندة فحسب ، بل بكل المناطق التى تقع فى شمالها على طول نهر النيل حتى فاشودة على خط عرض ١٠° شمالا . ومعنى هذا أن المنطقة التى تقع بين فاشودة والخرطوم سوف تترك ميدانا حرا لتنافس الدولتين .

وتبدو شروط هذه التسوية لأول وهلة أنها غريبة ، لأنها تبين أن الإنجليز فى وقت ما كانوا مستعدين لأن يأخذوا شيئا أقل من السودان كله لمصر التى تقع تحت حكمهم . ومع ذلك فالكتابات المعاصرة ذهبت هذا المذهب . فناقش ملنر فى كتابه المشهور « إنجلترا فى مصر » موضوع استرداد السودان حتى فاشودة على النيل الأبيض وسنار على النيل الأزرق فقط قائلا « هذا ، بالإضافة إلى كسلا ، هو كل ما نحتاج لأن نفكر فيه فى الوقت الحاضر ، وربما يكون هذا هو كل ما تحتاجه مصر على الدوام » [1].

1— Alfred Milner : England in Egypt (London, 1926) P .I64

وشك ملنر فى أنه من الحكمة لمصر أن تحاول استرداد كردفان ، أو تقول شيئاً عن دارفور أو بحر الغزال أو منطقة خط الاستواء ، فيقول « حتى ولو كانت مصر أقوى بكثير مما هى عليه الآن ، فإننا نشك فى أنه من الحكمة أن تحاول إعادة تدعيم إمبراطورية شاسعة تشمل مناطق كردفان البعيدة ، ولا تقول شيئا عن دارفور وبحر الغزال ومنطقة خط الاستواء . إنى أعلم إنه قد تكون هناك معارضة قوية لاسترداد أى جزء من السودان . قد يقال ، إنه إذا كان هذا البلد فى الأزمان القديمة لايعوض نفقات حكمه ، فإن مصر بكل تأكيد لم تعد تستطيع الانفاق على بلد تابع لهـا ويكلفها كثيرا . ولكن الأسباب التى جعلت السودان خرابا على مصر فيما مضى هى: أولا أنها حاولت أن تمتلك جزءا كبيرا منه ، وثانيا أنها ملأته بأعداد وفيرة غير لازمة من الموظفين المدنيين والعسكريين ، وثالثاً لأن هؤلاء الموظفين كانوا مثال السوء والفساد[1] » .

توجد إذن بعض الأسس للفكرة القائلة إن الإنجليز عندما فكروا أو تحدثوا عن استرداد مصر للسودان، تصوروا حملة تصل إلى الخرطوم فقط . ومما لاشك فيه ، مهما قال الإنجليز بعد ذلك ، أنهم شعروا بحرية مطلقة . على الأقل حتى سنة ١٨٩٦ ، فى الإجهاز على المنطقة المصرية التى لم تكن تحت حكم الدراويش ويتضح ذلك من اتفاقات الإنجليز مع ألمانيا ومن سياستهم فى أوغندة وأنيورو ومن إيجارتهم لليوبولد . فقد ادعوا أن إفريقية الشرقية البريطانية تمتد من المحيط الهندى إلى بحيرة فكتوريا ، ومن ثم إلى أوغندة ، وأونيورو على طول النيل حتى فاشودة .

ولهذه المسألة أهميتها لصلتها الوثيقة بادعاءات البريطانيين فى أوقات مختلفة، ولكن لم تكن لها علاقة بمجرى الحوادث فى سنة ١٨٩٤/١٨٩٥، لأن مشروع معاهدة يناير ١٨٩٥ لم يؤد إلى نتيجة ما . فقد رفضته الحكومتان الإنجليزية والفرنسية لأسباب غير معروفة ، فمن ناحية الفرنسيين ربما لأنه لم يمس موضوع الجلاء عن مصر ولأن الوزارة الفرنسية لم تكن مهتمة كثيرا بمشكلة النيل فى ذلك الوقت ، ومن ناحية

1—Alfred Milner : England in Egypt (London, 1926) p 164.

الإنجليز ربما لأن روزبرى كان لا يريد مواجهة مسألة الجلاء عن مصر . وظن هاركورت أن المباحثات كانت حكاية مضحكة منذ البداية مهما كان للحكومة البريطانية دخل فيها ، ولكننا لانستطيع القول إن ظنه بلغ مبلغ الحقيقة . وفى خطابات الملكة فكتوريا وجدت إشارات مقنعة عن مفاوضات مع السلطان العثمانى فى خريف سنة ١٨٩٤ . ويبدو أن الأتراك اقترحوا عقد مؤتمر لانعرف شروط عقده، ولكننا نعلم أن روزبرى لم يتحمس لهذا الأمر . وإذا كان روزبرى قد اهتم بالمسألة عموما ووافق على إجراء مفاوضات مع فرنسا ، فذلك لإلحاح هاركورت من جهة ، وللقلق الذى أثير من جراء تعاون ألمانيا وفرنسا من جهة أخرى. ولكن هذا الخطر الأخير قد زال فى الشهور الأولى من سنة ١٨٩٥، إذ عاد الألمان لسياستهم التقليدية فى تأييد السياسة البريطانية فى مصر[1] .

ذكرت فى الباب السابق أن الحملة التى كانت بقيادة مونتيل Monteil قد فشلت، فبعد عقد الاتفاق بين فرنسا ومملكة الكونغو فى أغسطس ١٨٩٤ ، أمر الكاشف الشهير بأن يوجه نشاطه لقمع الثورة التى شبت فى ساحل العاج . وعلى أى حال خيل للبعض أن رغبات الفرنسيين وأطماعهم قد نسيت فى ذلك الوقت . ولكن الحالة كانت بخلاف ذلك . والظاهر أن هانوتو كان مهتما بإخلاص لإيجاد تسوية . وفشل مشروع الاتفاق بين فرنسا وانجلترا ، ذلك المشروع الذى أشرنا إليه ، مهما كانت أسباب هذا الفشل ، أدى إلى تحمس كبير من جانب الإمبرياليين الفرنسيين . وأصبح كثير من الفرنسيين يحلمون — أكثر من أى وقت مضى — ببلوغ النيل عن طريق بحر الغزال . ولمعارضة المشروع البريطانى الذى يهدف إلى وصل الكاب بالقاهرة فى خط غير منفصم من الأراضى البريطانية قام مشروع وصل الأطلنطى بالبحر الأحمر فى خط من المراكز الفرنسية . وقد شبه ذلك بقطع الكمثرى الإفريقية بالعرض قبل أن تقطعها انجلترا بالطول[2].

1—Die Grosse Politik, VIII. nos-1859-61

2—Velay Et: Les Rivalites Franco — Anglaise en Egypte, 1876-1904 . Nimes, 1904, P. 169 .

وفى ١٢ فبراير ١٨٩٥ صرح مسيو دى برازا De Brazza ، حاكم الكونغو الفرنسية ، بأن اتفاق فرنسا ودولة الكونغو بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ ضمن لفرنسادخول وادىالنيل ،وأنعلى فرنسا أن تتقدم من هذهالناحية . « والوصول إلى وادى النيل من الجنوب هو الوسيلة الوحيدة التى ستمكننا فى يوم ما من حل المسألة المصرية وفق مصالحنا » . وبعد ذلك بمدة قصيرة فى ٢٨ فبراير صرح مسيو دى لونكل M. De Loncle فى مجلس النواب الفرنسى بأن السياسة الفرنسية فى التقدم نحو بحيرة تشاد وأعالى الأوبانجى وأعالى النيل لم تكن مبنية على فرص إنشاء مستعمرات دائمة فى هذه المناطق غير الصحية ، وإنما هدف السياسة الفرنسية هو الضغط على الإنجليز لجعلهم يحترمون وعودهم بشأن الجلاء عن مصر، وأن فرنسا وقد ضمنت الآن الوصول إلى أعالى النيل تستطيع مهاجمة انجلترا من الخلف ، وأن السياسة الفرنسية زودت فى ذلك الوقت ببراهين وحجج جديدة لاستعمالها فى المفاوضات ، وأن فرنسا حصلت على كثير من الضمانات .

هذه الثرثرة أحدثت دوياً فى بريطانيا ، وخصوصاً أن الأخبار التى تسربت إلى انجلترا تفيد بأن لفرنسا نشاطاً كبيراً فى أعالى الأوبانجى . حقاً أرسل مونتيل إلى ساحل العاج ، ولكن ديكازس Decazes كان قد أخذ نصف القوات التى خصصت لحملته . وفى سبتمبر عين ليوتارد، الذى وصفه السير فردريك لجارد بأنه ضابط مشهور مقدام ، حاكما عاما على أعالى الأوبانجى ، وأعطى تعليمات بأن يوسع النفوذ الفرنسى حتى النيل . وبالفعل شرع فى ترتيب احتلال المنطقة فى اتجاه خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو .

وفى ٥ مارس ١٨٩٥ نبهت جريدة التيمس إلى الخطر ، إذ قالت هذه الجريدة الواسعة الانتشار وذات النفوذ « يظهر تماماً من تصريح دى لونكل أن الامبرياليين الفرنسيين سوف لايستريحون حتى يروا العلم الفرنسى مرفوعاً على أعالى النيل . وماذا ستعمل الحكومة البريطانية ؟ لقد سارت قوةفرنسية بتكتم منذ ثمانية شهور ، ولابد أن تكون الآن فى ترحيب من النيل . ويبدو أن فرنسا والملك ليوبولد على وفاق تام فإن دولة الكونغو أمرت بإنشاء معسكرات تدريب لأربعين ألف رجل من أجل

العمليات فى أعالى النيل . حتى فى الحبشة كان الفرنسيون والروس على جانب كبير من النشاط . فمركز بريطانيا مهدد من كل الجهات » .

ولقد أدت هذه المقالة فى جريدة التيمس إلى التصريح الشهير الهام الذى قاله السير ادوارد جراى Sir EdwardGray ، وكيل الخارجية البريطانية ، فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ . ففى ١١ مارس استجوب السير إليس أشميد بارتلت Sir Ellis Ashmead Bartlett الحكومة فى البرلمان عن أقوال دى برازا ودى لونكل ، فسأل « هل تستطيع الحكومة أن تذكر الآن بوضوح أن كل الطريق المائى لنهر النيل داخل تحت النفوذ البريطانى ، وأن بريطانيا سوف لا تسمح بأى احتلال أجنبي للنيل ؟ وهل تأكيدات مسيو دى برازا التى زعم فيها أن معاهدة فرنسا والكونغو بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٩٤ تضمن لفرنسا الدخول إلى وادى النيل والوسائل التى تجعل المسألة المصرية فى وضع جديد صحيحة ؟ وهل صحيح أيضاً تفسير مسيو دى لونكل النائب الفرنسى لتلك المعاهدة التى اعتبر بموجبها أن الطريق من الكاب إلى القاهرة أصبح مقطوعاً ؟[1] » .

فأجاب السير ادوارد جراى ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية ، بأن اتساع النفوذ البريطانى فى وادى النيل محـــدد بالاتفاقات التى أبرمت مع المانيا وايطاليا فى سنة ١٨٩٠ ، وأنه لايستطيع الإضافة إلى البيان الذى قيل وقت ذاك . وعندما ألح بارتلت فى أن يصرح عما إذا كان هذا التحديد يتضمن أن كل الطريق المائى لنهر النيل داخل تحت النفوذ البريطانى ، أجاب جراى « لا ، ولكن مناطق النفوذ المصرى والبريطانى معاً تشمل كل الطريق المائى للنيل » .

كان هذا الاستفهام بادرة حملة على الحكومة . ففى ٢٨ مارس ألقى السير إليس بارتلت فى مجلس العموم بياناً مفصلاً عن الموقف ، وأكد أن تأمين أعالى النيل كان أحد المسائل الرئيسية فى السياسة الخارجية . كما أكد التهديد الناتج عن طموح الفرنسيين لأن يمدوا نفوذهم من غرب إفريقية إلى البحر الأحمر . وإذا تحقق ذلك فإن كل شمال

---

1 — Cocheris . Jules : La Situation Internationale de l' Egypte et du Sudan . Paris , 1903 , p 415 .

إفريقية بما فيه مصر سيصبح ممتلكات فرنسية ، وسيصير البحر المتوسط بحيرة فرنسية . وسوف تكون المسألة خطيرة جداً إذا أقامت فرنسا نفسها فى أعالى النيل . فقد قال السير ساميويل بيكر إن أية قوة أوروبية تقبض على أعالى النيل تجعل مصر تحت رحمتها . وقال أحد العسكريين إنه لو كان هو المهدى لجعل مصر تدفع ثمن كل ربع جالون من الماء يجرى إليها فى النيل . وقبل ذلك بقليل ذكر السير كولن سكوت مونكريف Sir Colin Scott Moncrieff الخبير فى المسائل المائية الخاصة بمصر «إن المالك المتمدن لأعالى النيل يقبض على مصر فى قبضته . إن أمة متحضرة فى أعالى النيل يمكنها أن تبنى أكيداً قناطر منتظمة عند مخرج بحيرة فكتوريا نيانزا .. ستكون هذه عملية سهلة . وإذا عملت فإن تغذية النيل ستكون فى أيديهم ، وإذا كان حظ مصر الصغيرة المسكنة سيئاً واشتبكت فى حرب مع هؤلاء القوم الذين فى أعالى النيل ، فإنهم يستطيعون إغراقها أو قطع مدد المياه عنها وفق إرادتهم » . توجد الآن إشاعات عن تقدم الفرنسيين فى هذه المنطقة وستجد الحكومة البريطانية نفسها أمام الأمر الواقع . إن تصريحات دى برازا ودى لونكل لا تدع مجالا للشك فى أهداف المستعمرين الفرنسيين .

وكانت إجابة السير إدوارد جراى على جانب كبير من الأهمية والشهرة ، فناقش أولا الوضع بصفة عامة ، وخاصة التهمة التى وجهت إلى الحكومة بأنها أظهرت الجبن فى موضوع معاهدة الكونغو ، ثم قال « ان الاتفاقات التى عقدناها فى سنة ١٨٩٠ مع ألمانيا وفى سنة ١٨٩١ مع إيطاليا للحصول من هاتين الدولتين الكبيرتين على الاعتراف بمنطقة النفوذ البريطانى لا يجهلها أحد ، ومع أن هذا النفوذ لم تعترف به رسميا غير الدولتين المتعاقدتين ، فقد علمت به دول أخرى منذ خمس سنوات . وأصل إلى مسألة مطالبنا فيما يتعلق بمصر . إن انجلترا تحتل مركزا خاصا كوصية على الدفاع عن مصالح مصر . ولم نتبن مطالب مصر وحدنا بل قبلتها وأكدتها حكومة فرنسا[1] .

---

(١) يقول فيليبي ايتيين فى ص ١٧٢ من كتابه السابق الذكر « فى جلسة مجلس النواب الفرنسى بتاريخ ٧ يونيه ١٨٩٤ ، بعد أن احتج مسيو هانوتو وزير الخارجية على اتفاقية انجلترا والكونغو بتاريخ ١٢ مايو ١٨٩٤ مستندا إلى احترام سيادة الإمبراطورية العثمانية ، أضاف أن فرنسا تعتبرها مخالفة للقانون ولاغية ولا قيمة لها فى نظره » .

لقد قلت من قبل على أثر مطالب مصر أن منطقة النفوذ البريطاني تمتد على طول مجرى النيل[١] . وهـــذه النظرية ترجع إلى منطق الحوادث فى السنوات الأخيرة ولا سيما الحوادث التى عرفها العالم جميعه منذ سنتين . وأسأل عما إذا كانت هناك بعثة فرنسية ستتوجه من غرب إفريقية إلى وادى النيل للتوغل حتى ضفة هذا النهر اليسرى . وأنا بدورى أطلب من المجلس ألا يعير هذه الإشاعات اهتماما . . ليس لدى وزارة الخارجية سبب يحملنا على الاعتقاد بأن بعثة فرنسية تلقت الأوامر بأن تدخل ، أو لديها نية دخول وادى النيل . وانى لأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إنه استنادا إلى مطالبنا القائمة على الاتفاقيات التى وقعناها ، وعلى مطالب مصر فى وادى النيل ، وهذه المطالب وآراء الحكومة فى هذا الموضوع معروفة من الحكومة الفرنسية معرفة كاملة وواضحة ، فلا أعتقد أن هذه الإشاعات تستحق التصديق ، لأن تقدم تجريدة فرنسية بناء على أوامر سرية من جانب إفريقية الآخر إلى أراض مسلم بحقوقنا فيها منذ زمن طويل ، لا يمكن أن يعتبر عملا متناقضا وغير منتظر فقط بل يجب أن تعرف الحكومة الفرنسية حق المعرفة أن هذا عمل غير ودى ، وهكذا ستعتبره انجلترا[٢] » .

---

(١) يعلق فيليبى ايتيين على هذه العبارة بقوله « لقد خان كلام السير إدوارد جراى تفكيره لأنه فى رسالة صحح فيها هذا الكلام وأرسلها إلى مدير التيمس كان قد أكد أن النفوذ الانجليزى والنفوذ المصرى يمتدان معا على طول مجرى النيل . (التايمز فى أول ابريل سنة ١٨٩٥) ، ولكن التصحيح قلما يفيد لأن الكلام الرسمى هو الذى يعتمد عليه » . فيليبى ايتيين : المرجع السابق ص ١٧٢ .

ولكن السير إدوارد جراى يقول فى مذكراته فى هذا الشأن أن لفظة « مصر » سقطت بالصدفة عند نقل أقواله فى محضر مجلس العموم .

(٢) Egypt No .2 (1898) , Appendix No .3 . وكوشرى : المرجع السابق ص ٤١٦ و ٤١٧ — وولف : المرجع السابق ص ١٨٨ — لانجر : المرجع السابق ص ٢٦٥ وفيليبى ايتيين : المرجع السابق ص ١٧٢ — ١٧٣ — وهانوتو ومارتينو : المرجع السابق ص ٥١٦ .

هذا التصريح ، مع استعمال التعبير القوى «عمل غير ودى » ، خلق هياجا شديدا ، فقد وصفه هنرى لابوشير Henry Labouchere — وهو عدو لدود للاستعمار — بأنه كإنذار حرب ضد فرنسا . ووجد المؤرخون أنه من الصعب معرفة الفائدة من مثل هذه اللهجة القوية حيث لاتوجد ضرورة واضحة لها . ويروى السير ادوارد جراى فى مذكراته عن هذه المسألة ما يأتى :

«ولم تكن سيام هى المسألة الوحيدة التى تنازعنا عليها مع فرنسا ، فقد كانت ثمة منازعات وحوادث لا نهاية لها فى غربى إفريقية .. ثم ان احتلال بريطانيا لمصر كان دائما مثارا لسخط الفرنسيين . وقد كان موقفهم إزاء ذلك الاحتلال من أسباب مضايقتنا باستمرار .

وكانت إفريقية الغربية هى المرعى الخصيب لوقوع الحوادث . فقد كان الموظفون البريطانيون يجوبون البلاد ، ويعقدون مع الحكام الوطنيين معاهدات جعلناها أساسا لما لنا من الحقوق . وكان الموظفون الفرنسيون يقومون من ناحيتهم برحلات كرحلاتنا ، ويعقدون معاهدات كمعاهداتنا . وكثيرا ما كانت معاهداتهم تناقض معاهداتنا ، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى حدوث الفوضى . فلقد كان من المستطاع أن يقال فى أى وقت إن إحدى المعاهدات لم تعقد مع حاكم وطنى ، بل مع تابع غير مستقل ، فتكون بناء عليه المعاهدة المعقودة معه لا قيمة لها . وكثيرا ما تصادف أن الحاكم المستقل كان ميالا إلى عقد معاهدة مع الموظف البريطانى على أن يعقد معاهدة مشابهة لها مع الموظف الفرنسى بشرط أن تأتى الواحدة بعد الأخرى . وعلى كل فقد جاءت إلى وزارة الخارجية فى صباح أحد الأيام فى مارس ١٨٩٥ أنباء بوقوع تعد لا مسوغ له مقرون بشىء من التحرش . وقد استمر هذا التعدى منذ وقت طويل . وكان من المحتمل أن يوجه إلى عضو فى مجلس العموم سؤالا فى هذا الصدد . نعم كان زعماء المعارضة يؤيدون وزارة الأحرار بصفة عامة فى الشئون الخارجية ، ولكن كان يوجد دائما بعض أعضاء مستقلين جعلوا ديدنهم التذرع بأى إشاعة عن وقوع اعتداء أجنبى للحملة على حكومة الأحرار . ثم لا تنس الأعضاء أنصار الاستعمار الامبراطورى وخاصة فى إفريقية ، فقد كانوا شديدى القلق لهذا التعدى الفرنسى المتواصل . وكان من المقرر أن يجرى الاقتراع فى مجلس العموم على اعتمادات وزارة الخارجية بعد

ظهر ذلك اليوم وفى مسائه . فذهبت إلى اللورد كمبرلى الذى عين وزيرا للخارجية بعد أن صار لورد روزبرى رئيسا للوزارة فى سنة ١٨٩٤، فأخبرته أن البحث فى المجلس قد يؤدى إلى المناقشة فى أعمال الفرنسيين فى غربى إفريقية، وسألته رأيه فيما ينبغى أن أقوله بمناسبة الأنباء المقلقة الأخيرة . . فكان جوابه « افعل كل ما تستطيع، ولكن لا تنس أن تكون لهجتك حازمة » . ولم تكن غربى إفريقية بين جدول أعمال ذلك المساء، ولكن كان سيل الأسئلة شديدا فيما يختص بوادى النيل ومآرب فرنسا فيه . . . وكانت الألسن قد رددت أن تجريدة فرنسية فى طريقها إلى تلك الأقطار . وهذه هى النقطة التى طلب إلى إيضاحها . وقد كنا واثقين من أنه ليست هناك تجريدة ذاهبة إلى وادى النيل. ولم تكن ثقتنا هذه على غير أساس، لأن تجريدة مارشان — كما تبين فيما بعد — لم تغادر مكانها فى أثناء وجودنا فى وزارة الخارجية . وعلى ذلك فقد كان ثمة متسع من الوقت للفت نظر فرنسا إلى ما نريد لفتها إليه ، دون أن نضطرها إلى التقهقر أو العدول عن شىء تكون قد قامت به . وقد كان من المستحيل أن يحدث حادث فى ذات المكان، لأنه لم يكن ثمة جنود فرنسية أو انجليزية فى السودان . وقد تزاحمت كل هذه المسائل فى ذهنى وأنا جالس فى مقاعد الوزارة افكر فيما سأقوله . ولاشك فى أن الفرنسيين يكونون قد ركبوا متن الشطط فعلا إذا هم اخترقوا إفريقية كلها ليصلوا إلى أعالى النيل . وقد شعرت بشىء من التحمس عندما أشار أحد الأعضاء فى سياق المناقشة إلى احتمال وصول الفرنسيين إلى وادى النيل . ومهما كانت اللهجة التى أردت استعمالها فيما يختص بإفريقية الغربية، حيث المصالح متعارضة والأعمال متباينة والموظفون البريطانيون والفرنسيون فى نشاط دائم ، فإنها لم تكن ملائمة بحال ما لمسألة وادى النيل . فرأيت أن أستعمل فى موضوع النيل ما سمح لى باستعماله من الحزم والشدة . ثم أطلت التفكير فيما ينبغى استعماله من الكلمات بقدر مايسمح به ما لدى من الوقت القصير الذى كنت ملزما فيه بالإصغاء إلى ما يلقيه أعضاء المجلس من الخطب . ثم نهضت للخطابة وقلت كل ما استطعت أن أقوله، مع احتراسى بأن أضم اسم مصر إلى اسم بريطانيا العظمى فى كل ماله علاقة بالمطالبة بالسودان .

وفى اليوم التالى حدثت ضجة فى باريس وأخرى فى دوننج ستريت على مافهمت . فإن فريقاً من الوزراء عارض فى أى توسع فى إفريقية مهما كان نوعه، واعتبر احتلال مصر نفسها تورطاً داعياً إلى الأسف ، وأظهـــر استياءه من الخطبة التى ألقيتها فى المجلس . هذا بينما الفريق الآخر ، ومنهم — كما استنتجت — لورد روزبرى رئيس الوزراء واللورد كمبرلى ، كان يرى أن ما قلته كان صواباً ومفيداً . ومما يرجع إليه الفضل فى إزالة الخلاف بين الفريقين أن لفظة « مصر » التى احتطت فى أن أقرنها مع بريطانيا العظمى سقطت لحسن الحظ بالصدفة عند نقل أقوالى فى محضر مجلس العموم . وقد استنتجت أن الفريق الموافق على الخطبة تشبث بحذف هذه اللفظة . وهكذا فتح الباب لإيجاد حل وسط ، فالفريق الذى كان من رأيه الموافقة على الخطبة وافق على ذكر لفظة «مصر» ، وفى مقابل ذلك الشرط أعلن الفريق الآخر موافقته على الخطبة وعدم الاعتراض عليها . وليس يخفى أن مسألة الحقوق السياسية فى السودان كانت وقتئذ موضع نزاع شديد فيما بين انجلترا ومصر . وأبلغ إلى قرار الوزراء هذا بواسطة رسول خاص جاء إلى منزلى الريفى فى إقليم هامبشير، حيث كنت ذهبت إليه فى عطلة نهاية الأسبوع لتشذيب أشجار الورد فى الحديقة ، فلم أتردد فى ذكر اللفظة التى كنت قد عنيت باستعمالها .

ولقد رأيت بعد مرور عدة سنوات — أى عندما استولى سير هربرت كتشنر على الخرطوم والتقى بتجريدة مارشان والعلم الفرنسى — أن خطبتى هذه قد وضعت كوثيقة من وثائق الدولة بين الوثائق المهمة التى نشرت إبان النزاع الذى قام بسبب تلك الحملة . ويستدل من سير الحوادث أن الوزارة — وزارة لورد روزبرى — لابد أن تكون قد استفادت أعظم فائدة من تلك الخطبة بعد خروجى من وزارة الخارجية . على أن نظرة إلى الحوادث الماضية تجعلنى أتساءل أكانت تلك الخطبة سبباً فى إرسال تجريدة مارشان . وهل كان الفرنسيون يرسلون تجريدة ما لو لم تدر أى مناقشة فى مجلس العموم فى ذلك الصدد ؟ ، فإن كان ذلك كذلك فليتنى لم ألق تلك الخطبة مطلقاً . أما إذا كان الأمر بالعكس، وكانت تجريدة مارشان من الأمور التى بت فيها فى باريس من قبل ، فلا تعتبر الخطبة إذاً فى محلها فقط ، بل كانت نافعة

لا بل وضرورية لتعيين الموقف الذى تقفه الحكومة البريطانية سلفاً وتحتفظ به كائناً ما كانت العواقت إذا نازعها فيه منازع . إذ لابد للمرء عند وقوع حادث أن يكون له رأى خاص إزاءه فيعمل ما يظنه صواباً ، حتى إذا ما مر الحادث وانتهى دور المرء إزاءه ، صح للإنسان أن يلتفت إلى الماضى ويتساءل هل أخطأ أم أصاب فى الدور الذى لعبه ويستعرضه وينتقده بينه وبين نفسه ، لا أن يكتفى بمجرد الموافقة عليه كأنه لم يتعلم شيئاً مما ترتب على ذلك الحادث من العواقب[1] » .

وإنه لمن الصعب على الإنسان أن يوافق على هذه الرواية دون تحفظ . حقاً إن كمبرلى كما اعترف هو نفسه — أعطى السير ادوارد جراى بعض تعليمات عامة . ولكن مشروع البيان عن مشكلات النيجر كان قد عرض على هاركورت ، الذى حذف كل الكلمات التى تدل على مهاجمته لفرنسا . وفى مجلس العموم فى ٢٨ مارس سأل السير إليس أشميد بارتلت بعض الأسئلة من مسألة النيجر قبل مناقشة الوضع الخاص بأعالى النيل ، فليس هناك سبب يجعل جراى لا يعطى الجواب كما عدله هاركورت . أما إذا كانت وزارة الخارجية البريطانية جاهلة حقاً بالتجريدة الفرنسية ، فهــذا دليل على إهمالها وقصورها ، لأن خبر هذه التجريدة لم يكتم فى الصحافة الفرنسية . وتأكيد جراى بأن شكه فى قيــام تجريدة فرنسية أتى بعد ذلك وأن بعثة مارشان لم تقم إلا أخيراً مضلل تماماً ، إذ لم يكن هناك سؤال فى ذلك اليوم (٢٨ مارس ١٨٩٥) عن حملة مارشان ، وإنما كانت هناك أسئلة موجهة عن نشاط ليوتارد خليفة مونتيل . وعندما يقال كل هذا يصعب على الإنسان أن يجد مبرراً لتصريح جراى . ماذا يقال عن سياسى يعد بياناً عن موضوع ما ، ثم يحوله ببساطة لموضوع آخر ، وينهيه بقول تهديدى وإنذار ضد ما يعتبره هو نفسه مجرد احتمال ؟ فلا عجب إذاً أن يؤدى هذا التصريح إلى عاصفة فى مجلس العموم . فلم يجد هاركورت أى عذر لهـذا « القذف المتعمد » . أما روزبرى فكان على أى حال أقل جهلا بموضوع التجريدة الفرنسية من وزارة

---

(١) اللورد جراى · مذكرات لورد جراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى ، تعريب الأستاذ على أحمد شكرى ط ١٩٣٢ ص ٢١٧ — ٢٢٢ .

الخارجية . فمن مكاتباته مع الملكة يظهر أنه كان قلقاً من نشاط الفرنسيين فى اتجاه النيل ، إذ كتب لها يقول إن نشاطهم مربك وغير لائق ، « وإيفاد حملة لزحزحتهم سيكون عملا خطيراً وكثير النفقات » ، وذكر أن الفرنسيين لم يعترفوا مطلقاً بالنفوذ البريطانى ، « وسوف لانكون فى مركزمتين إذا عولنا على العمل الدبلوماسى فقط » ، واعترف بأن تصريح جراى « كان قوياً لإرضاء بعض أعضاء البرلمان » . ولكنه أخيراً حمل كل زملائه على الموافقة عليه ، ما عدا واحداً فقط والظاهر انه هاركورت .

وبخلاف المناقشة التى أثيرت نتيجة تصريح جراى فى الدوائر البريطانية ، كان هناك بطبيعة الحال فزع جلى فى باريس . وليتصور الإنسان مبلغ دهشة هانوتو وحكومة فرنسا عندما سمعوا فجأة بهذه القنبلة فى منتصف المفاوضات التى كانت لاتزال معلقة فى لندن . واحتج البارون دى كورسيل السفير الفرنسى فى لندن . وأشار إلى أن تصريح جراى معناه أن الإنجليز سوف لايقبلون أى سؤال عن حقوقهم فى نفس المنطقة التى كانت موضوع المفاوضات مع فرنسا . وأنه فى الواقع « وضع يد لامتلاك Prise de Possession » كل حوض أعالى النيل . وأجاب كمبرلى وزير الخارجية البريطانية على ذلك بأن ترديد مطلب لايمكن أن ينظر إليه كأنه « وضع يد لامتلاك » . وذكر فى خطاب أرسله بتاريخ أول ابريل سنة ١٨٩٥ إلى دوفرين السفير البريطانى فى باريس ، بشأن محادثاته مع دى كورسيل السفير الفرنسى فى لندن مايأتى : « قال البارون دى كورسيل أنه لايمكنه إلا أن يعتبر التصريح الذى قيل فى مجلس العموم كأنه (وضع يد لامتلاك) على الجزء الخاص بنا فى حوض النيل الأعلى ، وأجبت بأنى لا أرى أن ترديد مطلب خاص بمنطقة نفوذ فى حوض النيل ، قد أحطنا به سابقاً الحكومة الفرنسية علماً ، فى الإمكان اعتباره (وضع يد لامتلاك) ، وسوف أذكره أيضا بأننا ذكرنا بعبارة واضحة أننا لانتجاهل مطالب مصر ، وأكدنا للحكومة الفرنسية أنه « إذا حاولت مصر فى المستقبل استرداد المناطق التى كانت تحتلها سلفا ، فإننا سوف نعترف بحقها فى امتلاكها »[1] وحسب الرواية

---

(1) Egypt ,No. 2 (1898), Appendix No. 4.

الفرنسية ذهب كمبرلى إلى أبعد من ذلك، واعترف بأن مسألة أعالى النيل لاتزال باقية للمناقشة والبحث[1] .

وكان لهذه الرواية المخففة عن وجهة النظر البريطانية أثرها فى باريس فى ترضية الخواطر لحدما ، ولكن معنى هذه الحادثة فى الواقع نهاية المفاوضات الطويلة العقيمة التى كانت جارية وترك الموقف أكثر غموضا مما سبق . لقد بدأ الفرنسيون المباحثات فى خريف ١٨٩٤ بالاستعلام عن مناطق النفوذ البريطانى ، وفى مشروع اتفاقية يناير ١٨٩٥ ، كما هو مبين فى خرائط ذلك الوقت ، طالب البريطانيون لأنفسهم بشواطىء النيل حتى فاشودة شمالا ، ولمصر بالمنطقة الممتدة من حدودها حتى الخرطوم جنوباً ، على أن تترك المنطقة ما بين الخرطوم وفاشودة مفتوحة لمن يستولى عليها أولا . ولم توقع المعاهدة ، ولكن يظهر أن الفرنسيين قد شعروا بأنهم كونوا رأياً ثابتاً عن حدود المطالب البريطانية المصرية . غير أن جراى قال لجأة بيانه التهديدى ، مصرحا فى الوقت نفسه بأن مناطق النفوذ المصرى والبريطانى تغطى معـا كل الطريق المائى لنهر النيل . فما معنى هذا ؟ ، لايستطيع الإنسان تفسيره ، كان هناك قول عن وادى النيل ، والآن عن الطريق المائى للنيل ، وفى وقت آخر عن حوض النيل . وعندما سئل جراى عن المقصود بالطريق المائى ، أجاب بأنه استعمل هذه الكلمة بقصد « نهر النيل عموما The River Nile generally » ، ولكنه أضاف بأنه لايمكن أن يقصد بها بطبيعة الحال « تحديدا معينا للمنطقة » . ويستطيع الإنسان أن يبنى استنتاجه ، ولكن يصعب عليه إخفاء الحقيقة بأن البريطانيين قد تحولوا لجأة عن موقفهم السابق ، وأنهم وضعوا الآن جانبا كل حوض نهر النيل على أنه منطقة نفوذ مصر وانجلترا ، دون تحديد أى جزء يخص كلا منهما .

كل هذا أشار إليه هانوتو فى بيانه الذى ألقاه بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٨٩٥[2] ،

1—Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau ; Histoire des Colonies Francaises :Tome IV , p. 517 — 518.

2 — Egypt, No. 2 (1898) , Appendix No. 5 .

والذى ختمه معبرا عن أمله فى أنه عندما يتضح مصير تلك الأقاليم النائية تستطيع الدولتان ، مع تأكيد احترام حقوق السلطان والخديوى ومع احتفاظ كل دولة بالقسم التابع لها بحق الاستيلاء ، الوصول إلى تسوية مرضية بشأن الأقاليم الباقية . ويجب أن يؤخذ هـــذا على أنه رجوع مقنع إلى الموقف قبل تصريح جراى . ولم تستطع الحكومة الفرنسية إصدار بيان رسمى عما قيل فى البرلمان . واقترح هانوتو أنه عندما تحين الفرصة يجب ان تأخذ مصر نصيبها وتأخذ انجلترا نصيبها كذلك (حتى فاشودة شمالا) ، وأن يأخذ الآخرون (مثل فرنسا) القسم الذى يستحقونه بحق الكشف والاحتلال (ربما من فاشودة إلى الخرطوم) .

ويتحدث فيلي ايتيين عن الناحية القانونية لتصريح السير إدوارد جراى فيقول « أما عن الناحية القانونية فلا شك فى أن تصريح السير إدوارد جراى لاقيمة له . لقد عقدت اتفاقيات بين بريطانيا العظمى وبعض الدول حددت بموجبها مناطق نفوذ . ولم تشترك فرنسا فى إحداها ، ولم تعترف بها حتى أنها تجاهلتها رسميا . فبوسع فرنسا العمل وكأن هذه الاتفاقيات لم توجد . ولقد أجمعت الآراء على ذلك، إذ قال الأستاذ جون وستلاكى M. John Westlake ، أستاذ القانون الدولى فى جامعة كمبردج، فى هـــذا الصدد « اتفقت انجلترا وألمانيا على ألا تعارض إحداهما توسع الأخرى فى بعض الحدود الجغرافية ، فإذا وجـــدت إحداهما — فى المنطقة التى احتفظت بها — متعارضة مع دولة ثالثة، فإن صفتها الدولية فى البقاء فى تلك المنطقة واستبعاد الدولةالثالثةلا يكون لها أى مفعول فىالاتفاقية المعقودة بين إنجلتراوألمانيا، فعليها أن تبحث عن أساس حقها فى مبادىء القانون الدولى .. وقصارى القول إن مناطق النفوذ لاتتفق مع القانون الدولى». وذهب هذا المذهب الأساتذة سكوت M. M. Scott وكاتى دسبانييه Keltie - Despagnet وبول فوشـــل Paul Fauchille . فالاتفاقيتان الانجليزية الألمانية والإنجليزية الإيطالية لاقيمة لها بالنسبة لفرنسا. أضف إلى ذلك أن تصريح وكيل الوزارة الإنجليزى مبهم، وأن مسيو هانوتو عندما رد عليه أخذ عليه الجمع فى جملة واحدة بين منطقتى النفوذ المصرى والنفوذ الإنجليزى

دون أن يعين حدود مصر وبدء منطقة النفوذ الإنجليزى . أما من الناحية القانونية فلا قيمة لذلك . وتصريح السير ادوارد جراى كان خطيرا من الناحية السياسية، إذ وضع فرنسا أمام أمرين : التسليم أمام الفيتو البريطانى والتخلى عن كل توغل فى النيل، أوتحقيق مشروعها والاستعداد للحرب[1].

وعلى كل حال أخذ كل من الفريقين ، فرنسا وإنجلترا ، بعد تصريح جراى فى الاستعداد للعمل الجدى . ففى ١٠ ابريل اتخذت الغرفة التجارية فى لندن قرارا طالبت فيه باتخاذ إجراءات « تؤكد السيطرة على وادى النيل من أوغندة حتى فاشودة » وبعمل سريع فى إنشاء خط حديد ممبسة . وفى الوقت نفسه أبلغ الكلونيل كولفيل Colonel Colvile ، المندوب السامى فى أوغندة ، بأن يقول إنه لا يوجد شىء يستطيع إيقاف التقدم البريطانى فى وادى النيل . وكانت هذه أوامر حكومية فقط . وإذا كانت إنجلترا تريد الوادى فكل ما تعمله هو أن تأخذه . فالمعاهدات لا أهمية لها مهما كانت عديدة . وفى الوقت نفسه كتب اللورد روزبرى رأساً إلى القاهرة يسأل كرومر عما إذا كانت الحكومة المصرية قلقة لتقدم الفرنسيين ، وهل أبدت أخيراً رغبة فى التقدم حتى دنقلة ؟ ، وهل من الصعب على الفرنسيين أن يتوغلوا فى بحر الغزال. وأجاب كرومر بأن حكومة القاهرة قلقة جدا لنشاط الفرنسيين ، وأن خبراء الحكومة العسكريين يعتقدون أن فرنسا سوف لا تجد عناء كبيرا فى الاستيلاء على بحر الغزال، وأن الرأى العام المصرى يؤيد استرداد السودان بوجه عام[2] . أما كرومر نفسه فقد كان يعارض دائما مثل هذه السياسة ، ظنا منه أن السودان لا يعادل النفقات الطائلة التى تنفقها مصر فى سبيله . ولكنه اعترف بأن نشاط فرنسا غير الموقف ، واعتقد أن الحرب « ليست حلا بعيد الاحتمال للمشكلة كلها » . « من الواضح أن أية قوة متمدينة تسيطر على مياه أعالى النيل تكون فى النهاية فى مركز يمكنها من

1— Velay , Et : Les Rivalites Franco— Anglaise en Egypte 1876 - 1904 Nimes; 1904 , pp 173 - 174 ,

2— Mekki Shibeika : British Policy in The Sudan (1882 — 1902) London 1952 ,p 345

فرض سيادتها على مستقبل مصر . واستعدادا لكل الطوارىء اتخذ الترتيبات لمد الخط الحديدى جنـــوباً إلى السودان والخط التلغرافى عبر الصحراء من كورسكو إلى أبو حمد .

وكان إنشاء الخط الحديدى من ممبسة إلى بحيرة فكتوريا جزءا هاما من برنامج البريطانيين . وكان السير جيرالد بورتال Gerald Portal قد حث على اتخاذ عمل سريع فى هذه المسألة . ولكن معارضة هاركورت كانت قد أجبرت روزبرى على أن يحدد الحماية البريطانية على أوغندة ، ومنعت اتخاذ أية خطوات أخرى بشأن الخط الحديدى . ولكنه أنشىء بشكل ما طريق ضيق من مبسة إلى بحيرة فكتوريا ، وأخيرا فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٥ أخبر روزبرى الملكة أن مجلس الوزراء عزم على إنشاء خط حديد أوغندة سريعاً . ولكن وزارة روزبرى استقالت فى يونية قبل عمل أى شىء . وأتى بعده لورد سولسبرى وكان متحمسا لهذا الخط ومن أنصار إنشائه فلم يهمل المشروع . وفى ٣٠ أغسطس اعتمد البرلمان مبلغ عشرين ألف جنيه لإنشاء الخط الحديدى من ممبسة إلى بحيرة فكتوريا .

وكان هناك من جانب الفرنسيين نشاط أيضا . فقد عرفنا أن الحكومة الفرنسية اعتمدت مبلغ مليون وثمـــانمائة ألف فرنك فى يونية ١٨٩٤ لتمويل بعثة مونتيل وللإنفاق على حملة أخرى تتقدم إلى النيل عن طريق الحبشة ، وأن مونتيل قد ذهب إلى ساحل العاج بعد توقيع الاتفاق الفرنسى مع الكونغو فى أغسطس ١٨٩٤ ، وأن ليوتارد قد حل محله ، ولكن فكرة التقدم السريع إلى النيل قد أهملت مؤقتاً أثناء المفاوضات مع انجلترا . كما أن الحملة القـــادمة عن طريق الحبشة ألغيت أيضا(١) . ولكن الآن فى ربيع ١٨٩٥ كانت فرص التفاهم مع انجلترا فى طريق الزوال تدريجيا . وفى مايو ظهر مونتيل وبعض ضباطه فى باريس . وكان أحدهم وهو الكابتن مارشان ، قد تأثر لدرجة كبيرة بالأفكار والخطط التى أوحى إليه بها رئيسه مونتيل ، فأخذ يقوم

1 — Cocheris, Jules : La Situation Internationale de L'Egypte et du Sudan . Paris, 1903: pp. 430 — 431.

بدعاية واسـعة بين السياسيين ويستحث الحكومة بالمذكرات . ولشخصيته القوية وقدرته على الإقناع استطاع أن يكسب بسرعة مسيو هانوتو وزير الخارجية . ولكن يبدو أن هذا المشروع الجرىء ، مشروع التقدم السريع إلى أعالى النيل ، الذى أعد مرات ومرات قد رفض[1] :

وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال الآتى . هل كانت فرنسا مخطئة فى عدم إقدامها على تنفيذ مشروعها فى ذلك الوقت ؟ ، وبمعنى آخر هل كانت الفرصة سانحة لها لإرسال حملاتها إلى أعالى النيل ؟ . والجواب على ذلك أن فرصة نجاح خطة فرنسا كانت كبيرة فى ذلك الوقت، وخصوصا بعد أن كشف امبراطور الحبشة نيات بريطانيا وإيطاليا وارتكن إلى مساعدة فرنسا فمدته بالذخيرة ، كما أعطى امتياز خط حديد الحبشة إلى شركة فرنسية ، وقام ضباط فرنسيون بتدريب الجيش الحبشى ، ولم تكن حملات الفرنسيين الكشفية تثير شكوك الامبراطور . كما أن إيطاليـا كانت فى نزاع مع الحبشة فى ذلك الوقت . وبريطانيا لاتزال بعيدة نسبياً عن أعالى النيل لأن السودان لم يكن قد أعيد فتحه بعد . فتردد فرنسا ، نتيجة لتصريح السير إدوارد جراى وعدم إقدامها على تنفيذ مشروعها أفقدها فرصة لاتعوض . ولا شك أنها كانت مخطئة فى ذلك، فنلاحظ هنا بعض التناقض الذى يشـاهد عادة لدى الدول الاستعمارية، لأن الوقت الذى كان يتطلب الحركة والتنفيذ أهمل ، ولما تغيرت الظروف وكان التريث مرغوباً فيه اندفعت فرنسا وأرسلت حملة مارشان، ولم يأت اندفاعها بنتيجة كما سيتضح ذلك فيما بعد .

---

1 Ibid,. pp. 488 — 489.

الفصل الثانى

الموقف فى الكونغو

وعلى العموم ظهر على المسرح فى هذه الاثناء عامل جديد ، فليوبولد الثانى ، وقد فشلت خططه فى التقدم فى السودان ، لم يكن بالرجل الذى يسمح للقضية بأن تهدأ . ترك من جانب البريطانيين ، فأخذ فى إيجاد علاقة بالفرنسيين الذين بين أنهم قوة يعتمد عليها . وفى يناير ١٨٩٥ تولى رئاسة الوزارة الفرنسية فلكس فور Félix Faure عقب كازمير بيرييه Casimir-Périer ، الذى كانت خبرته قليلة بالمغامرات الامبريالية. وكان فور صديقا قديماً لليوبولد ، وما كاد يستقر فى منصبه حتى وصل ملك البلجيك إلى باريس. وفى سبتمبر ١٨٩٥ قضى أحد عشر يوما فى زيارة المسارح والمتاحف ، ولكنه أيضاً تداول باسهاب ، وتبادل الرأى مع فور وهانوتو وريبو Ribot وليبون Lébon وبعض السياسيين الفرنسيين الآخرين . ولم تتضح نتيجة هذه المباحثات ، ولكن من الواضح أنه قد وضعت خطة عمل مشترك . إذ ابتدأ ليوبولد على الفور استعداداته لحملة كبيرة بقيادة البارون دانس Baron Dhanis . وكان على هذه الحملة أن تسير إلى النيل وتحتل ما يسمى حاجز لادو Lado Enclave ، وهو الجزء الوحيد فى الايجارة البريطانية الذى لم يستبعد فى اتفاق فرنسا والكونغو بتاريخ أغسطس ١٨٩٤ . وكان واضحاً أن تتعاون الحملة بقدر الإمكان مع بعثة مارشان التى ستتقدم أبعد من ذلك نحو الشمال . ولم يذكر شىء فى التعليمات التى أعطيت إلى دانس عن الحد الذى وضع فى أغسطس ١٨٩٤، وقيل له أن يذهب بعيدا إلى الشمال بقدر ما يستطيع. وأعطى تعليمات مختومة لا يفتحها إلا عندما يصل فاشودة ! ومن الصعب أن نقول متى صمم بالضبط على إرسال بعثة مارشان . أرخت الأوامر فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٦ ، ولكن من الواضح تماما أنه منذ أوائل نوفمبر ١٨٩٥ كانت البعثة مسألة مقررة فى كل الأصول .

ويبدو أن بعثة مارشان اعتبرت فى باريس كوسيلة أخيرة ، وكان لايزال هناك تيار قوى فى الدوائر الحكومية نحو الشعور بالرغبة فى اتفاق مع انجلترا . وعلى أى حال تخيل ليوبولد أن يأخذ على عاتقه القيام بدور وسيط الصلح . وفى أكتوبر سنة ١٨٩٥ ظهر فى لندن ، وتداول مع سولسبرى . واجتهد فى اقناع رئيس الوزراء بأن يحمل خديوى مصر على أن يمنحه بصفة إيجار كل وادى النيل من الخرطوم حتى بحيرة فكتوريا . "to make over to him on lease the whole of the Valley of The Ni le from Khartoum up towards the Nyanza Lake.

وبطبيعة الحال لم يشجع سولسبرى هذا الاقتراح الغريب ، خوفا من أن يثير أى عمل فى هذا الشأن فرنسا ، وربما يثير أيضاً الدول الأخرى ، ويجعلها تجتهد فى توطيد أنفسها فى وادى النيل . ولكن ليوبولد عاد ثانيا إلى العاصمة البريطانية فى الأيام الأولى من ديسمبر ١٨٩٥ . وفى هذه المرة ضرب على وتر علاقته الوثيقة بالفرنسيين، الذين زعم أنهم تعاملوا معه دون تحفظ . وبعبارات غامضة أشار إلى أن هذه أزمة فريدة لا نظير لها ، وإلى أن هذه الفرصة لاتعوض مطلقا . وأراد أن تلق انجلترا بنفسها بين ذراعى فرنسا ، وأن تحدد تاريخا للجلاء عن مصر، وأن تطالب الخديوى بمنح السودان — ما فوق الخرطوم جنوبا — « إلى شخص خبير بشئون إفريقية». وفى مقابل ذلك كله سوف تكون لانجلترا الحرية فى ضم مانشاء فى الصين. وإذا قسمت الامبراطورية العثمانية إلى أجزاء فيجب أن تسترجع انجلترا مصر ثانية . استمع سولسبرى الى هذه المشروعات الخيالية ، ولم يصدق مطلقا أن المقصود أخذها بجد أو الاهتمام بها . وشعر على أى حال بأن ليوبولد كان مشتاقا لإثارة بعض المناقشات عن وادى النيل، وأن يكون لفرنسا ضلع فى هذه المناقشات . وشعر رئيس الوزراء ، أكثر من أى وقت مضى، بالحاجة الى جعل الحالة هادئة حتى تستعد انجلترا كما يجب . وكتب الى الملكة يقول « فرصتنا الوحيدة هى جعل الحالة هادئة حتى يعد

خطنا الحديدى الى أوغنـــدة مسافة كافية تمكننا من إرسال الفرق العسكرية بواسطته » (١) .

والمشكلة الكبرى هى هل سيترك منافسو الإنجليز بريطانيا وقتا طويلا ؟ ، وكان فى الجو شيء محتمل الحدوث . وفى منتصف يناير ظهر ليوبولد للمرة الثالثة فى لندن وألح مرة أخرى على اقتراحه بشأن تأجيره السودان جنوبى الخرطوم . وقال إنه عندما يتغلب على السودانيين سوف يضعهم تحت أمر وتصرف بريطانيا ، ومن الممكن استخدامهم فى غزو واحتلال أرمينيا . وكان هـــذا شيئاً كثيراً على اللورد سولسبرى ، فكتب إلى الملكة يقول إن الفكرة غريبة وأذهلته لدرجة كبيرة، حتى أنه « أسرع وحول مجرى الحديث خشية أن ينزلق لسانه إلى تعبير شائن » ، ووافقت الملكة على أن تقدير زيارة الملك كان « بعيداً عن الصواب تماما » وأن مقترحاته سخيفة وسقيمة وغير معقولة ، وأضافت « ويظهر حقاً أنه قد فقد توازنه العقلى » .

ربما يكون هذا صحيحاً ، ولكن أوروبا كانت تعرف كثيراً عن مناورات ليوبولد الماكرة ، ولذلك كانت تنظر إلى نشاطه باستخفاف . وكان الوقت حرجاً بالنسبة لإنجلترا ، وخصوصاً بعد برقية الإمبراطور الألمانى إلى كروجر (٢) Kruger ، رئيس جمهورية الترنسفال فى جنوبى إفريقية ، تلك البرقية التى أثارت انجلترا حكومة وشعباً

---

(1) William L, Langer : The Diplomacy of Imperialism , I8Ç0-1902 New York 1951 pp. 269-270.

(٢) يعتبر كروجر أشهر قواد البوير وزعيم الترنسفال أثناء المعارك المريرة التى شنها الأحرار الإفريقيون ضـــد استعمار انجلترا ووحشيتها . ولد فى عام ١٨٢٥ من أبوين إفريقيين فى مدينة الرأس . وعندما بلغ العاشرة هاجر مع والديه إلى أرض مستقلة فى شمال نهر الأورانج . وكان لتلك الهجرة الإجبارية أثرها فى نفسه إذ زرعت فيها كرها مريرا للانجليز . ولم يتلق كروجر من العلم إلا بعض مبادىء القراءة والكتابة ، ولكنه كان على الرغم من ذلك وطنيا من الطراز الأول . وعندما بلغ التاسعة والثلاثين عين قائدا عاما لجيش الترنسفال فقاده خير قيادة ، وفى سنة ١٨٧٧ اعترض على ضم الترنسفال إلى الممتلكات البريطانية ، فكانت النتيجة قيام حرب الترنسفال =

ضد المانيا لمعاضدة الإمبراطور لكروجر ضد بريطانيا[1] .

وفى أوائل يناير سنة ١٨٩٦ تقدمت الحكومة البريطانية ببعض العروض إلى فرنسا . ولسوء الحظ أن خبر هذه العروض كتم تماماً حتى أصبحت سراً خفياً كالمفاوضات التى كانت فى عهد روزبرى . وقال الفرنسيون إنه فى أواخر ديسمبر سنة ١٨٩٥ أخبر سولسبرى البارون دى كورسيل بأن المصريين يدبرون حملة تتقدم إلى دنقلة . وذكر أن هذه الحملة سوف لاتذهب أبعد من هذه النقطة بدون إجراء

= الأولى التى قادها كروجر واستغرقت عامى ١٨٨٠ و١٨٨١ . وفى عام ١٨٨٣ انتخب كروجر رئيسا للترنسفال، واضطرت انجلترا إلى الاعتراف باستقلال جمهورية الترنسفال تحت رئاسته ولم تحتفظ لنفسها إلا بالإشراف على سياستها الخارجية . ورضى كروجر بهذا الموقف مضطراً ولكنه عندما رأى أفواجا من الانجليز يتوافدون على الترانسفال بحثا عن الذهب احتج على هذا الوضع . فدخلت انجلترا معه فى مفاوضات لم تؤد إلى نتيجة ما ، فتجددت الحرب بين الشعب الراغب فى استقلاله وامتلاك موارده وأراضيه وبين الغاصب المعتدى ، وكانت حملة جيمسون التى كلفت الانجليز ثمنا غاليا من الارواح ، وأدت تلك الحملة إلى نشوب حرب جنوب إفريقية التى انتهت بفقدان الترنسفال استقلالها .

(١) كتب السير ادوارد جراى فى مذكراته عن هذه البرقية ما يأتى « لقد شن جيمسون الغارة على الترنسفال فى الشهور الاولى لقيام وزارة لورد سولسبرى التى كان مسترجوزيف تشمبرلين وزيرا للمستعمرات فيها . ولما عرفت الحقائق ثار سخط الشعب فى انجلترا وغضب غضبا عظيما لارتكاب مثل ذلك العدوان الشنيع على أيدى أشخاص انجليز . . لذلك لم ندهش لأن الرأى العام فى الخارج استهجنه وطبعا لم يكن لنا أى حق فى التذمر من ذلك الاستهجان ، ولكن لماذا انفرد الإمبراطور الألمانى بالتظاهر بأنه صديق كروجر ونصيره ؟ ولاشك فى أن البرقية التى أرسلها إلى كروجر أحدثت دهشة واستياء فى بريطانيا العظمى . وحسبنا أن نقول فقط أن برقية الإمبراطور ولو أنها مرت دون أن يترتب عليها « حادث » سىء، فانها قد تركت أثرها فى نفس الشعب البريطانى . فلقد ازدادت الوساوس فيما بعد بأن المانيا تشجع الرئيس كروجر على خلق المشاكل لبريطانيا العظمى فى جنوبى إفريقية » (السير ادوارد جراى — المرجع السابق ص ٢٣٧ — ٢٣٨) .

تسويات مقدماً مع فرنسا . وكان دى كورسيل يعمل طول الوقت على عقد اتفاق مع انجلترا ، ولكن الرواية الفرنسية تقول إن مجلس الوزراء الفرنسى عارض ذلك بحجة أن أى اتفاق سوف يتضمن الاعتراف بمركز بريطانيا فى مصر .

وهذه الرواية تبدو بعيدة الاحتمال تماماً . فمن ناحية إذا كان موضوع إرسال حملة إلى دنقلة قد نوقش فى ذلك الوقت فلم يكن قد بت فيه ، ولذلك لا يمكن أن يكون كورسيل قد أخبر به . زد على ذلك أنه من الصعب على الإنسان أن يفهم كيف يستطيع سولسبرى أن يربط نفسه بأن يحدد تقدم الحملة إلى دنقلة فقط ، ويلزم نفسه بأنه يكفل الاتفاق مع فرنسا قبـــل أن تستأنف الحملة سيرها جنوباً بعد دنقلة . والحقيقة المحتملة هى أن كورسيل كان مهتماً جداً ، وأن سولسبرى الذى كان ميالا إلى إرضاء شعور فرنسا فى ذلك الوقت ، ناقش المسألة المصرية السودانية بصفة عامة . وأن كورسيل صرح لسولسبرى فى أوائل يناير ١٨٩٦ بأن فرنسا لا ترغب فى أن ترى حكومة خارجية أو حكما مشتركا فى مصر . والواقع أن كورسيل شك فى أن الحكومة الفرنسية رغبت حقاً فى أن تترك انجلترا مصر، وذلك للاستثمار الفرنسى الهائل فيها . وبطريق مبهم اقترح أن كل ما ترغبه فرنسا هو المحافظة على كرامتها ، بأن تسحب انجلترا جيش الاحتلال من مصر ، وتوظف عدداً أكثر من الفرنسيين فى المراكز الحكومية ، وأن تستشير فرنسا دائماً فى كل الشئون المصرية . وهانوتو أيضاً ، ولو أنه كان خارج الحكم فى ذلك الوقت، أخبر سولسبرى عن طريق صديق له بأن ما تطلبه فرنسا قليل جداً . وكان سولسبرى مسروراً ولكنه مرتاباً ، أما كرومر فقد كان مرتاباً أكثر وعارض موضوع الجلاء . « وخشى كل فكرة ترمى إلى إعطاء فرنسا امتيازات جديدة أو استشارتها ، إلا إذا وافقت مقدما على أن تعطى انجلترا تمام الحرية فى إدارة الشئون المالية المصرية[1] » . وكتب بذلك إلى سولسبرى فى خطاب بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٦ .

---

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ، ط ١٩٥٢ ، ص ٩٩ .

ولا يستطيع الإنسان تقدير مدى أهمية هـذه المحادثات ، ولـكن الأمر المحتمل هو أن سولسبرى كان مسروراً بتمطيط المفـــاوضات ، ومد أجلها طوال الأسابيع العصيبة فى يناير وفبراير ١٨٩٦، وذلك بقصد تثبيط همة الفرنسيين من الانضمام إلى أى عمل عدائى ضد انجلترا . ولم يكن مستعداً أبداً لإعطاء فرنسا امتيازات حقيقية فى المسألة المصرية، بل كان هدفه تأجيل المسألة المصرية السودانية حتى يتم استعداد انجلترا لها فتعمل فيها بقوة .

ولـكن لم تتح للإنجليز فرصة اختيار الوقت المناسب لهم ، فلقد انقلب الموقف السياسى ، وزاده تعقيداً تأزم الأمور فى الحبشة . وعندما انفجرت فقاعة المشروع الاستعمارى الإيطالى ، وانهزم الايطاليون فى عدوة ، كان على حكومة لندن أن تتخذ قراراً حاسماً .

الفصل الثالث

التوسع الاستعمارى الإيطالى فى الحبشة

ذكرت فى الفصل الثانى من الباب الثانى أن إيطاليا عقدت مع منليك، امبراطور الحبشة، معاهدة أتشيالى الشهيرة فى سنة ١٨٨٩، وذكرت الاختلاف بين النصين الإيطالى والأمهرى حول المادة ١٧ من هذه المعاهدة، وهى المادة المختصة بعلاقات الحبشة الخارجية والتى تنص، وفق النص الإيطالى، على إقرار «ملك الملوك» بأن تقوم إيطاليا بدلا منه بتيسير علاقات الحبشة بسائر الدول. وقلت إن إيطاليا صممت على اتباع النص الإيطالى. وكانت موافقة بريطانيا فى نظرها أهم من موافقة امبراطور الحبشة، ولهذا وقعت إيطاليا مع بريطانيا اتفاقيتين فى سنة ١٨٩١ واتفاقية ثالثة فى سنة ١٨٩٤. ونصت هذه الاتفاقيات على اعتراف بريطانيا بدائرة نفوذ إيطالية تمتد من ساحل إريتريا، وتشمل جميع الحبشة، وتنتهى على ساحل المحيط الهندى بالصومال الإيطالى. وقد روعى فى رسم حدود هذه المنطقة أن تكون بعيدة نوعا ما عن وادى النيل، وفى الوقت نفسه تقف سدا منيعاً ضد أى محاولة للفرنسيين للتوغل غربا من الصومال الفرنسى. وبينت احتجاج فرنسا الشديد على هذه المعاهدات، ورد الحكومة البريطانية المراوغ على احتجاج فرنسا.

والمهم أن هذا الوضع وانتباه امبراطور الحبشة لهجعله يصمم على مقاومة الإيطاليين، فلا يمكنهم من تكوين امبراطورية على أساس الخطأ فى ترجمة معاهدة. وبناء على ذلك نبذ الامبراطور معاهدة أوتشيالى، وأخذ يستعد للحرب ويمد الطرق ويبنى مخازن الذخيرة فى المواقع الاستراتيجية الهامة، ويجمع حوله الرءوس والزعماء، ويفرض الأتاوات على القرى والدساكر لدرء خطر الإيطاليين، فانضم إليه القادة الذين كانوا من قبل قد أعلنوا العصيان وكانت النتيجة أن التهبت الروح الوطنية

وتأججت النـــار فى القلوب ، وأصبح الأحباش كتلة متراصة فى وجه الإيطاليين . ووجدالامبراطور تشجيعاً كبيرا من الفرنسيين ، إذ فتحت ميناء جيبوتى وكذلك ثغر أوبك Obock لاستيرادالأسلحة الفرنسية وتوصيلها إليه، وبعض هذه الأسلحة كان بشكل هدايا والبعض الآخر كان عن طريق التجارة[1] .

وعلى العموم بدأت إيطاليا تنفذ فكرتها الاستعمارية بالقوة ، ففى أواخر ١٨٩٥ أعدت حملة لإخضـــاع الحبشة . ولكن نظراً للخلاف الذى دب بين أريموندى Arimondi القائد الإيطالى الأعلى وباراتيرى Paratieri حاكم إريتريا ، إذ كان كل منهما يريد إملاء إرادته على الآخر، فاضطر كريسبي رئيس الوزراء للتدخل بينهما حسما للنزاع، وركزالسلطتين المدنية والعسكرية فى يد باراتيرى مما أثارثائرة أريموندى. نظرا لذلك وللحالة المـــادية والمعنوية السيئة التى كان فيها الجنود الإيطاليون ، وللاستعدادات العسكرية التى قام بها الأحباش على نطاق واسع ، فقد حلت الكارثة بإيطاليا .

بدأت النكبات تحل بالجيش الإيطالى فى ٧ ديسمبر ١٨٩٥ عندما احتشدت قوات من الأحباش قوامها ٣٠ ألف جنـــدى على رأسهم الرأس ماكونن Ras Makonen ببلدة آمبا آلاجى Amba Alagi ،فأوفد الجنرال أريموندى ثلاث أورط قوامها ٢٤٥٠ رجلا بقيادة الماجور توسيللى Toselli على جناح السرعة ، والتحم الجيشان وأعمل الأحباش سيوفهم فى رقاب الإيطاليين ، فلم ينج من المذبحة إلا ٣٠٠ جندى وثلاثة ضباط، سرعان مالحقوا بقوات أريموندى التى انسحبت إلى مدينة أديجرات Adigrat حيث كان مقر القيادة العليا .

ووصلت أنباء الهزيمة إلى روما مع برقية بعث بها باراتيرى يقول فيها إن ماحدث يعتبر خطيرا حقاً . ولكن لكل شىء علاج ، هذا إلى أن العدو لم يحتل شبراً واحدا من الممتلكات الإيطالية . فيرد كريسبي مجددا الثقة فى باراتيرى ومسديا إليه النصح

---

1. Woolf, Leonard: Empire and Commerce in Africa. New York, 1920, pp 172 — 173 .

بالتزام جانب الحذر، وينعقد مجلس النواب فيسود الوجوم ولا يجرؤ أحد على الكلام أو مطالبة الحكومة بإيضاح الموقف .

أما خارج حدود إيطاليا فقد أعربت ألمانيا والنمسا عن مشاعر العطف على الإيطاليين فى هذه المحنة ، فى حين فاض شعور الشماتة بإيطاليا فى كل من فرنسا وروسيا . وهلل الرأى العام فى البلدين لانتصار الأحباش .

وبعد عدة أيام واجه كريسبى أعضاء المجلس ليبرىء الحكومة من التبعة ، قائلا إنها لبت جميع طلبات باراتيرى ، والحقيقة أن باراتيرى لم يكن قبيل الهزيمة قد طلب مالا ولا نجدات . وتقدم رئيس الحكومة بالاشتراك مع وزيرى الحربية والبحرية يطالبون المجلس بفتح اعتماد قدره ٢٠ مليونا من الليرات لمواجهة الموقف ، فيرتفع صوت من أقصى اليسار يقول « فلتقع الدماء التى أريقت فى آمبا آلاجى على رأس من كان السبب فى إراقتها ! » وكأن هذا الصوت كان نذيرا بكارثة عدوة .

والواقع أن كريسبى، وإن كان قد وضع نصب عينيه سياسة تهدف إلى التوسع،فإن وسائل تحقيق هذه السياسة لم تكن فى متناول يده ، فلا الاعتمادات المالية كان البرلمان يقرها بسهولة ، وما كان فى مقدوره أن يثير الحماسة فى نفوس الشعب ، ولكن إقرار البرلمان لاعتمادات هـذه الحملة التى وصفها كريسبى بأنها تأديبية ، كان بمثابة الموافقة على احتلال ولاية (تيجرى) . واشتدت حملة المعارضة على رئيس الحكومة متهمة إياه فى الصحف وفى البرلمان بأنه سبب الكوارث التى تحيق بإيطاليا ، فيواجه العاصفة الهوجاء بمغالطاته المعهودة قائلا إنه كان فى الأصل من خصوم التوسع الاستعمارى ولكنه عندما تولى الحكم فوجىء بالأمر الواقع ، فعمل على الإصلاح بقدر المستطاع ! ويمضى قائلا إنه لم يعين باراتيرى قائدا عاما (مع ما بينهما من صداقة وطيدة) ، ثم يقول « إنكم تضعون أكاليل الغار على رأس القائد الظافر ، فإذا ما أصابته الهزيمة ولا ذنب لى فيها ، أنزلتم اللعنة على رأسى » . وقد توقف زحف الأحباش بعد أن طالت خطوط تموينهم ، وظن إذ ذاك أن باراتيرى سوف ينظم فلول جيشه على خط (آدى كاجى — أسمرة) ، ولكن تفكيره المنحرف بأن معنى هذا القرار التخلى للعدو عن

مساحة كبيرة من الأراضى ، وإشاعة اليأس فى قلوب السكان المدنيين والنزول عن مراكز استراتيجية هامة — حمله على أن يركز المقاومة عند بلدة أديجرات ، حيث كان ينتظر النجدة الموعودة التى لم تصل طلائعها إلا بعد شهر كامل من حصار المدينة، ومعها كتاب بعث به كريسبى إلى القائد يرميه فيه بالاضطراب الذهنى والخوف من الأحباش ، وبالمبالغة فى طلب النجدة والمال . ولو استعرضنا البرقيات التى تبودلت بين قائد الحملة ووزير حربية إيطاليا ، ثم بين هذا الأخير ورئيس الوزراء كريسبى ، لاتضح جليا أن أحدا منهم لم يكن يعرف أهذه حرب هجومية أم دفاعية . فهناك سوء تقدير للأمور ، ثم تخاذل وتردد يليه رعونة وهرج واستهانة بالعـــدو وقوته ، ويتبين أيضا أن تدريب الجنود كان دون المتوسط ، وأن وسائل النقل كانت غير متوفرة ، وأن الأدوية تكاد تكون معدومة . ولقد أراد باراتيرى أن يمحو أثر الهزيمة المنكرة التى لحقت به فى آمبا آلاجى ، ولكنه لم يلق تأييدا كافيا من حكومته، بل انتهى الأمر بتعيين الجنرال (بالديسيرا) خلفا له .

وكان الخلاف قد دب بين باراتيرى وأريموندى قائد الحملة ، وبين رئيس أركان الحرب ونائبه ، فضرب الرأس ماكونن الحصار حول بلدة ماكالى Makalle فلم تلبث أن سقطت فى أيدى الأحباش فى ٢١ يناير . وكانت بقية النجدات قد وصلت ، وتلقى باراتيرى، حاكم المستعمرة برقية، من وزير المالية يقول له فيها « إن الحكومة لا تنوى المضى فى سياسة التوسع، كما لا تزمع تجريد حملة عسكرية على الحبشة ، وإنما ستتوجه الى البرلمان مطالبة بما يكفى من المال للإنفاق على المستعمرة بعد صد العدو عنها ، فما عليك إلا أن تبرق إلى الحكومة إذا كنت فى حاجة إلى بلوغ هذه الأهـداف فقط » . ويكتب كريسبى إلى الحاكم قائلا « إنى لا أسدى إليك نصحاً لأنك أدرى بالظروف المحيطة بك ، على أننى أدرك أن الحرب الهجومية تقتضى وجود قوات عسكرية أضخم مما لدينا فى الوقت الحاضر، وبما أننا لا نعلم مدى قوة الأحباش إلا عن طريق التكهن ، فلا تتوان ولا تتردد لأن الوقت كلما مر كان ذلك فى مصلحة العـدو » . وبعد عدة أيام يتلقى باراتيرى برقية حاسمة أخرى من رئيس الوزراء يقول فيها

« لقد أرسلت لك الحكومة كل طلباتك من رجال ومال ، وبلادك تنتظر نصراً ، أريده أنا حاسماً ، حتى يمكن تسوية المشكلة الحبشية بصفة نهائية ، فكن يقظاً أريبا لأن الأمر يتعلق بسمعتك الشخصية ويمس كرامة بلادك » .

وفى الوقت الذى وصلت فيه برقية رئيس الوزراء إلى باراتيرى ، كانت أولى طلائع الإيطاليين قد وصلت إلى بلدة أديجرات ، وعندئذ عرض منليك شروطا للصلح ، فأرسلت إلى روما فى ١٨ يناير ، ودارت حولها مناقشات عنيفة فى مجلس الوزراء . وفى ٨ فبراير بعث كريسبى إلى باراتيرى الشروط التى يجب أن يستوحيها الماجور سالزا فى المفاوضات مع الأحباش ، على أن يكون حدها الأدنى الاعتراف لإيطاليا بملكية الأراضى التى كانت تحتلها فى أغسطس ١٨٩٥ ، أى أن يكون خط الحدود ممتدا من أديجرات إلى عدوة ، ثم توكيد معاهدة أوتشيالى ، واحتلال ماكالى وآمبا آلاجى بصفة مؤقتة ، ولكن المفاوضات مالبثت أن انقطعت بسبب إصرار منليك على تخلى إيطاليا عن الأراضى التى وقعت أخيرا فى أيدى الأحباش وضرورة صياغة معاهدة أتشيالى من جديد . وفى هذه الفترة اجتمع حول منليك نحو ١٥ ألف مقاتل ، رأى أن فيهم الكفاية للتخلص من الإيطاليين بصفة نهائية ، فى حين بلغ الاستهتار بالقيادة الإيطالية حد الاعتقاد بأن فى مقدورها تنظيم المقاومة بما لديها من قوات ناقصة التدريب لايتجاوز عددها ١٠ آلاف ، على نحو ما كانت تفعل من قبل حينما كانت تقاتل عصابات مانجاشيا ورءوس ولاية تيجرى .

ثم ماهذا المنطق الذى تذرعت به حكومة روما فى إملائها شروط الصلح قبل أن تعرف نتيجة الحرب وما سوف تتمخض عنه معاركها؟ ، ومهما يكن من أمر فقد أعلنت إيطاليا الحرب فى ٢٦ يناير ، وأوفدت إلى إريتريا الجنرال إلينا Ellena ليحمل إلى باراتيرى مشروعات الحكومة الإيطالية ويروى له الأقاويل التى تلوث سمعته فى روما من أنه يخشى بأس الأحباش ولذلك لايجرؤ على مهاجمتهم .

وفى ٢٣ فبراير قررت الحكومة الإيطالية ، كما سبق أن ذكرت ، تعيين

الجنرال بالديسيرا خلفا لباراتيرى ، وكان الأحباش قد قاموا بحركة انسحاب نحو نتوه (عدوة) ، فأدرك باراتيرى أنها خدعة يقصدون بها سحب قواته إلى المكان الذى يريدون فيه أن تقوم المعركة ، فلم يحرك ساكنا ، وكانت الروح المعنوية مفقودة، أو كالمفقودة بين الجنود الإيطاليين ، والقائد نفسه يعانى الحمى ويقبع فى خيمته ، فتصل إليه من كريسبي برقية لها مثل وقع السوط على الظهر جاء فيها « أهذه حرب أم شلل حربى ؟ إننا لا نسمع إلا أخبار اشتباكات ومناوشات تقل فيها قواتنا عن جنود الأحباش، ولا تجدى فى نتائجها أعمال البطولة الرائعة . وانى لأحس بالارتجال فى هذه الحملة ، فلماذا لا توضع لها خطة محكمة محدودة الأهداف ؟ إن الحكومة على استعداد لبذل كل مرتخص وغال فى سبيل شرف الجيش وكرامة الملك » .

هذه برقية يقع عبء مسئوليتها على عاتق كريسبي ، فقد كان البرلمان فى عطلة، ولم يدع إلى دورة غير عادية إلا فى ٥ مارس ١٨٩٦، ولم يكن رئيس الوزراء ليعبأ بالرأى العام الذى كان يطالب فى الصحف ملحا بالكف عن المغامرات العسكرية التى لاطائل من ورائها ، كما شهدت مقاطعة لومبارديا مظاهرات ضخمة تناهض سياسة التوسع فى إفريقية، فأمر كريسبي بقمعها دون رحمة . ولم يكن كريسبي لينتصح بآراء القادة العسكريين الذين مافتئوا يؤكدون أن الجيش الإيطالى ليس بكفء للأحباش فى أراضيهم الوعرة ، فكانت النتيجة أن أمر بإحالة أحد عشر قائداً على المعاش !

وعلى كل حال يمكننا القول إن هذه البرقية كانت السبب الرئيسى فى كارثة عدوة، فقد عقد باراتيرى مجلسا عسكريا فى ٢٨ فبراير أشار فيه الجنرال ألبير تونى Albertone بالانسحاب، ولكن دابورميدا Dabormida قال إنه يؤثر الموت على التراجع، وينصح بالهجوم مع مراعاة ضمان وسائل تموين الجيش ، كما نصح الجنرال أريموندى بالهجوم على عدوة ، وانضم الجنرال إلينا Ellena لرأيه ، غير أن باراتيرى أعلن بين أركان حربه أنه ينتظر معلومات عن قوة الأحباش ،فساد الاعتقاد وقتئذ بأن قرار الهجوم لن يتخذ فورا . إلا أن باراتيرى مالبث فى أول مارس أن أصدر الأمر بالهجوم ، وكان قوام الجيش الإيطالى ٢٠١٢٠ رجلا نصفهم تقريباً من الجماعات الوطنية ،

مجهزين بمدفعية عددها ٥٢ مدفعاً ، بينما كان عدد الأحباش يزيد على ثمانين ألفاً مجهزين باثنين وأربعين مدفعاً وثمانية آلاف حصان .

وكان الطابور الذى يقوده الجنرال دابورميدا عاملا رئيسيا فى الهزيمة ، فقد كان الاتصال مقطوعا بينه وبين سائر العناصر الإيطالية ، فلما هاجمه الأحباش من نتوء (عدوة) اضطر للانسحاب وجر معه بقية الطوابير ، فكان اندحاراً لامثيل له ، اذ لاحق الأحباش فلول الجيش، فبلغ عدد القتلى فى هذه المعركة ٣١٢٥ إيطاليا و ٥٠٠ من الوطنيين الإفريقيين . كما مات ثلاثة آلاف آخرون لعدم إسعافهم بالعلاج وتضميد جروحهم أو أعضائهم التى أعمل الأحباش فيها البتر ، وبلغ عدد الأسرى الإيطاليين نحو أربعة آلاف ، كما وقعت جميع قطع المدفعية ونحو ١١ ألف بندقية فى أيدى الأحباش . أما قواد المعركة فقد مات اثنان منهم هما دابورميدا وأريموندى وجرح واحد هو إلينا، ووقع الأخير وهو ألبير تونى فى الأسر . وقتل وجرح من الأحباش نحو ١٥ ألفاً . وعلى العموم كانت الموقعة مذبحة كبيرة .

وكان لهزيمة الإيطاليين فى روما وقع الصاعقة . إذ أصبح مركز كريسبي السياسى فى أشد الحرج ، وكانت المظاهرات فى روما تهتف بحياة منليك ، عدو إيطاليا اللدود، وقدم لامبريتى لمجلس النواب عريضة تحمل توقيعات ١٩٠ ألف شخص يطالبون فيها بالتخلى عن إفريقية، ويعلنون فى صراحة أن هزيمة النجاشى مستحيلة فى أراضى بلده الوعرة . أما القادة العسكريون فكان من رأيهم أنه لابد من تجريد حملة قوامها ١٥٠ ألف جندى وفتح اعتماد لايقل عن ستين مليون جنيه .

فسقط كريسبي تحت ضربات خصومه السياسيين المناهضين لفكرة التوسع الاستعمارى، وخلفه دى روديني الذى أسند وزارة الحربية للجنرال ريكوتى بعد كارثة عدوة بخمسة عشر يوما[1] . وعلى العموم استلم مجلس الوزراء الجديد ، الذى ألفه الماركيز

---

1 — William L. Langer: The Diplomacy of Imperialism (1890 - 1902) . New York 1951, pp 280-281 .

دى رودينى Marchese di Rudini فى ١٠ مارس زمام مفاوضات الصلح مع منليك. تلك المفاوضات التى كانت قد ابتدأت بإيعاز من كريسبى. وكان رودينى دائماً معارضا للمشروع الحبشى، فإذا نظرنا إلى الوراء نجد أنه اعترف فى السنوات الأخيرة بأن الإيطاليين، فى رأيه، قد ذهبوا إلى مصوع من غير هدف خطير يدفعهم إلى ذلك وبدون إدراك للمشاكل والمعضلات. وأنهم ذهبوا بكل بساطة مسايرة لتوسع الدول الأخرى، بروح التقليد، وبرغبة التسلية، ولأجل التعاظم فقط « in a spirit of imitation, a desire for sport, and for pure snobism » .

وشك رودينى فيما إذا كانت الحكومة نفسها فى ذلك الوقت تعرف الهدف من كل هذا، وحسب رأيه الشخصى فى ١٨٩٦ ربما كان قد انسحب حتى من إريتريا. وحقيقة كان هناك بعض الإيطاليين المتحمسين ضد الاستعمار، إلا أنه كانت هناك مجموعة قوية، تتألف غالبيتها من العسكريين، لا توافق مطلقا على مثل هذا الاقتراح. أما عن الملك نفسه فكان مشتاقا لإرسال حملة جديدة ضد منليك لكى يغطى هزيمة الإيطاليين. هذا ما كان عن الموقف، ولكن الحكومة عزمت على أن تأخذ إريتريا وتعرض على منليك التنازل عن جميع حقوقها، حتى إقليم تيجرى، وأن تلغى معاهدة أتشيالى كلها. وسارت المفاوضات لهذه الغاية طول الربيع والصيف، وأدت فى النهاية إلى عقد الصلح فى أكتوبر ١٨٩٦ [1].

ولقد كانت فجيعة عدوة صدمة عنيفة لدول التحالف الثلاثى، وهى ألمانيا والنمسا وإيطاليا، وكان التباعد الإنجليزى الألمانى، بسبب برقية كروجر، التى أشرت إليها سابقاً، قد أثر على حلفاء ألمانيا. إذ لم يكتم الإيطاليون استهجانهم، كما أن وزير خارجية النمسا الكونت جولتشويسكى Count Goluchowski ثار عندما ثبت أن محاولاته لتجنيد المعونة الإنجليزية فى الشرق الأدنى عقيمة تماما. وكان أجل معاهدة التحالف الثلاثى ينتهى فى الربيع، إذا لم تجدد فترة أخرى من السنين، كما احتيط لذلك

1 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol 2 , pp 458-459 .

فى سنة ١٨٩١ . وطلب الإيطاليون أن تتسع حقوق النمسا فى شرق البحر المتوسط وأن توافق ألمانيا على أن تقدم لإيطاليا معاونة أكثر فى الجزء الغربى من هذا البحر . وفى الوقت نفسه غضب النمساويون من ميل ألمانيا الواضح للتقارب مع روسيا ، وكان هناك نقاش حاد حول التحالف الألمانى النمساوى والإشارات المقنعة المتفرقة إلى عقم كل هذه الاتفاقات[1] .

ولم يظهر أن رئيس وزراء ألمانيا أو وزير خارجيتها أبدى تبرمه تماما . وكان لهما تعليلهما الخاص عن الخلاف الإنجليزى الألمانى ، وشعرا بغرور زائد فى علاقتهما الودية مع روسيا . ولكن من ناحية أخرى كان الإمبراطور غير مسرور تماما . ويبدو أنه ندم على برقية كروجر ، وأدرك أن تقدمه فى أزمة مثل أزمة يناير سنة ١٨٩٦ نحو روسيا وفرنسا لاقيمة له كثيرا .

وعندما وصلت أخبار عدوة المفزعة من إفريقية فى ٣ مارس ، انتهز فرصة وصول الملحق العسكرى الإنجليزى الجديد الكولونيل جريرسون Colonel Grierson لينقل إلى لندن آراءه الخاصة عن الموقف . ناقش الإمبراطور موقف بريطانيا كمعارضة لتوحيد قوى القارة الأوروبية ، وأنكر فكرة أن الاتحاد الثلاثى خصم لها بأى حال من الأحوال . وأكد مراراً أن روسيا كانت هى العدو اللدود لانجلترا ، وأن فرنسا « ألقت بنفسها بين ذراعى روسيا ، وأن الجيش الفرنسى آلة فقط للأغراض الروسية ، وتستخدمه روسيا كما يستخدم الإنسان كلب الصيد المسلسل ، يحرضه ليعض شخصاً ما » . وكانت سياسة ألمانيا أن تكون علاقاتها طيبة مع الجهتين . ولكنها لاتستطيع رؤية أوربا وقد اكتسحها السلاف . ومن ثم رغب الإمبراطور فى تعضيد الصلات الودية مع بريطانيا ، بحجة أنها هى وألمانيا كانتا القوتين البروتستانتيتين اللتين تقفان فى صدر المدنية وترتبطان بروابط الدم والعقيدة والمنفعة المتبادلة . ثم حاول شرح مشكلة جنوب إفريقية ، وانتقل إلى مناقشة الموقف فى البحر الأبيض المتوسط والنكبة فى الحبشة . وعندما ترك جريرسون حضرة الإمبراطور كان مقتنعاً

---

1. Die Grosse Politik, XI. Chaps. lxV and lxVI, Passim.

«بأنه على الرغم من المظاهر ، كان الإمبراطور غير متردد في صداقته لبريطانيا العظمى ورغبته فى التحالف معها ، وأن رغبته الأكيدة فى ذلك الوقت هى إرجاع الأمور إلى أصولها السلمية التى كانت ترتكز عليها قبل أن يحل النفور الحالى الذى يؤسف له[1] » . ولم يكتف الإمبراطور بحديثه مع جريرسون . فبعد مفاوضة مع السفير الإيطالى عزم على أن يعمل عملا قوياً يستحق الذكر . ففى وقت متأخر من مساء ٣ مارس ذهب إلى السفارة البريطانية ، ولم يغادرها قبل الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل . وفى أثناء وجوده بها تداول مع السير فرانك لاسكلز Sir Frank Lascelles مدة لا تقل عن ساعتين . ومدار مناقشته أن الموقف الدولى كان حرجا ، ففرنسا فى الواقع شنت الحرب ضد إيطاليا فى الحبشة ، وفرنسا وروسيا كانتا متحدتين على الأقل بتحالف عسكرى . والقوات الفرنسية كانت تحت تصرف روسيا . ومن ناحية أخرى ، كانت روسيا مصممة على إبادة عدوتيها انجلترا والنمسا . وكان هـــدف القيصرية هو ضم بلغاريا والولايات البلقانية مثلما ضمت المقاطعات السلافية فى النمسا ، وأن تمنح ألمانيا كتعويض المقاطعات الألمانية فى إمبراطورية هابسبورج . وبعد إبعاد الإيطاليين سوف يوطد الروس أقدامهم فى مصوع وأماكن أخرى ويستحوذون على سلطة فى الطريق البحرى إلى الهند . وسوف تثار المسألة المصرية مرة أخرى . ولجعل الأحوال سيئة ، اجتهدت فرنسا فى أن تشترى جزر كنارى من أسبانيا ، وإذا وقعت هذه فى يد فرنسا لحتى طريق الكاب إلى الهند سوف يتعرض للخطر . وهاجمت الصحافة الانجليزية الإمبراطور ، وكذلك هاجمه بعض السياسيين الانجليز لشكهم فيه ، ولكنه اعتبر أن واجبه يقضى بتحذير الانجليز . وكان مسرورا من زيادتهم لقوتهم البحرية، وتوقع «أن انجلترا سوف تنخرط فى سلك التحالف الثلاثى، أو على أى حال تأتى لمساعدة الإيطاليين فى مركزهم الصعب[2] .

وكانت الصورة التى لدى الإمبراطور عن الموقف الدولى أنه مكفهر جدا ومنذر

1. D. S. Macdiarmid : The Life of Lieutenant General Sir James Moncrieff Grierson . London . 1923 pp 117—119

2. Die Grosse Politik. XI, ros 2770, 2771,

بالخطر، وليس بغريب أن السفيرين الإيطالى والبريطانى كانا يجتهدان تماما فى معرفة مقصده ، ولم تكن وزارة الخارجية الألمانية مسرورة مطلقاً من عمل جلالته المستقل. فلم يكن مارشال Marschall وزير الخارجية ولا هولشتين Holstein مستعدا لأن يزحف على ركبتيه للحصول على مساعدة بريطانيا . وقالا إن هذه الاستغاثة غير لائقة بالكرامة،وسوف تفهم فى بريطانيا على غير حقيقتها وعلى أنها علامة الضعف . وحرض هوهنلوه Hohenlohe على أن يحتج لدى الإمبراطور على محادثاته المستقلة مع السفراء. ورفض رئيس الوزراء أن يتدخل . ويبدو أنه شعر بوجوب لوم وزارة الخارجية على تباعد بريطانيا نتيجة للسياسة الألمانية التى اتبعت فى جنوب إفريقية ، وأنه كان يستعد تماماً لإصلاح الأمور بقدر الإمكان .

وفى أثناء ذلك سارت وزارة الخارجية فى طريقها الخاص . فلا زال مارشال فى الأسابيع الأخيرة يحاول إقناع السفير الفرنسى بأن لفرنسا وألمانيا منفعة متماثلة فى الإبقاء على الحالة الراهنة فى جنوب إفريقية ، وشدد فى أنه يجب على فرنسا وألمانيا ، طوعا أو كرها ، الاتفاق فى كل الأمور — ما عدا الشئون المصرية — ضد انجلترا المغتصبة فى كل مكان .

ولا بد من أنه عرف شيء فى لندن عن أغراض الألمان المتشعبة . وعلى أى حال ليس من المحتمل أن تأثر لورد سولسبرى بأقوال الإمبراطور . ومن رأيه أن الإمبراطور أخطأ فى محادثته مع لاسكلز لإقناع الحكومة البريطانية باتخاذ إجراء ما ، حتى ولو أن الامبراطور نفسه اعتمد على هذه المحادثة . واضطر الكونت هاتسفلت Count Hatzfeldt سفير ألمانيا فى لندن أن يكتب تقريرا بأن الطريق ليس واضحاً أمام اللورد سولسبرى ليقدم المساعدة للإيطاليين . وأخيرا فى ٨ مارس اعترف السفير الإيطالى فى لندن بأنه لم ينل شيئا . ورفض سولسبرى العرض المتكرر حتى الخاص بكسلا ، التى كان الايطاليون يخشون الجلاء عنها ، واعتقد مارشال أن انجلترا سوف لا تنضم إلى أية دولة أخرى ، ولكنها تعمل جاهدة على أن يكون هناك قتال فى القارة لتخلص نفسها من مشاكل عديدة .

الفصل الرابع

استرداد السودان

مع كل ما أوضحته فى ختام الفصل السابق استطاع سولسبرى أن يقول للكونت هاتسفلت سفير ألمانيا فى لندن فى ١٢ مارس ١٨٩٦ إن مجلس الوزراء البريطانى عزم على أن يسمح للحكومة المصرية بالقيام بحملة عسكرية تتقدم حتى دنقلة . أى مسافة مائتى ميل تقريبا من الحدود عند وادى حلفا . ماذا حدث فى هـــذه الفترة ؟ هذا سؤال من الصعب الإجابة عليه بالدقة التامة ، فبعض الكتاب من رجال السياسة فيما بعد مثل ونستون تشرشل Winston Churchill يجعلنا نعتقد أن الحكومة تحت تأثير الرأى العام رأت وجوب الأخذ بثأر جوردون، إذ قال « كانت هناك رغبة جدية من قبل أمة متدينة فى أن تفصل اسمه عن السقوط ، والروايات المؤثرة عن حكم الدراويش التى أحضرها الاب أهروالدر Father Ohrwalder وسلاتين باشا قد افزعت الأمة . بؤس السودان أثار ذلك الشعور الإنسانى الكريم الهائل الذى يتسلط على أمتنا المتمدينة[1] » . ويعتقد الكتاب الآخرون أن اللورد سولسبرى أكره على ذلك بواسطة تشمبرلين Chamberlain ، الذى استنكر محاولات رئيس الوزراء للوصول إلى اتفاق مع فرنسا بشأن المسائل المتعلقة بمصر والنيل . وعندما استغاث الإيطاليون وطالبوا بالمساعدة، ارتأى تشمبرلين أن ينال فوزا فى مجلس الوزراء بالاقتراح « دعنا نذهب إلى دنقلة » .

ولإيضاح القرار البريطانى الذى كانت له نتائج خطيرة كثيرة ، يجب بحثه بقدر الإمكان من النواحي الأخرى . فقد اقتنع اللورد سولسبرى بأن وادى النيل يجب

---

1 — Winston Churchill : The River War (London 1899) pp. 167-9.

استرداده فى النهاية . ولكنه كان يأمل إرجاء هذا العمل حتى الانتهاء من خط حديد أوغندة ليمكن اتمام التقدم من مصر بتقدم آخر من الجنوب . كما أن اللورد كرومر أيد أيضا استرداد السودان ، ولكنه كان يرغب فى إرجاء ذلك حتى تستعد مصر ماليا وحربيا ، واعتقد أن هذا الاستعداد سوف لايتحقق إلا بعد مضى سنوات عديدة. وكانت هناك حماسة شديدة فى بريطانيا للبدء فى العمل . وهذه الحماسة ناتجة عن الخطط الواضحة لفرنسا ودولة الكنغو . وكان الاشخاص الذين لهم نفوذ مثل السير ساميويل بيكر والسير فريدريك لجارد يعلقون دائماً أهمية كبيرة على الأخطار الناجمة عن التأخير فى استرداد السودان، فيقول الثانى «من المحتم التقدم من أوغندة واحتلال وادى النيل حتى فاشودة ، بما فى ذلك منطقة بحر الغزال كلها . . فى الوقت الذى يكون فيه التقدم من الجنوب من الأوفق عمل حركة تقدم من مصر[1]» .

ومع ذلك لم تفعل الحكومة شيئاً . يقول كرومر « ابتـــدأ البحث فى استرداد السودان قبل سنة ١٨٩٥ كمشروع يمكن تحقيقه فى زمن قريب. وفى أكتوبر سنة ١٨٩٥ أثيرت المسألة بالشكل التالى : ولمدة قصيرة كان مشروع حجز مياه النيل فى خزان كبير موضع البحث، وقبل خريف ١٨٩٥ تقدمت المناقشات الخاصة بالنواحى الفنية للمشروع لدرجة تبرر بأنه سوف يبدأ العمل فيه قريبا . ورؤى فى ذلك الوقت أن الخزانة المصرية لاتستطيع معالجة مسألة الخزان والسودان فى وقت واحد . وبدون مساعدة مالية من انجلترا، فان أفضل طريقة هى تشييد الخزان وتأجيل مسألة استرداد السودان . وتبعا لذلك فان الدخل الزائد نتيجة لتشييد الخزان — وقد اعتقد ذلك — سوف يمد مصر بالأموال التى تمكنها من استرداد السودان، ولذلك طلبت رأى الحكومة البريطانية فى هذا الموضوع . وأجيبت فى ١٥ نوفمبر ١٨٩٥ بأن الحكومة البريطانية لاتفكر الآن فى الموافقة على إرسال حملة عسكرية إلى السودان، وأن توضع

1— Sir Frederick Lugard: "England and France in the Nile Valley,, (National Review, July, 1895, pp. 609-22) .

ميزانية الحكومة المصرية بدون الإشارة إلى تكاليف هذه الحملة[1] . والشيء الوحيد الذى أجبر على إعادة بحث القرار فى يناير ١٨٩٦ هو حالة الإيطاليين العصيبة فى الحبشة. ولم يكن الانجليز ، مستعدين لأن يسمحوا للإيطاليين باحتلال زيلع وعمل هجوم على هرر ، وربما لم يقلقوا كثيرا نتيجة للموقف الحبشى الإيطالى مهما كان حال هذا الموقف فى ذلك الوقت والذى أزعجهم حقا هو النشاط الذى استأنفه الدراويش. وفى ٥ يناير قرر السفير الإيطالى فى بطرسبرج أن هناك اتفاقا بين منليك والخليفة على عمل هجوم مزدوج على مركز الإيطاليين فى وقت واحد . ولقد نوه الفرد الج Alfred Ilg ، مستشار منليك فى مناسبة مابعد ذلك ، أنه فى الواقع كان هناك تفاهم من هذا النوع . ولكنى أميل إلى الاعتقاد بأنه لم يكن هناك اتفاق مبرم بين منليك والخليفة . ويستنتج ذلك من المكاتبات المتبادلة بينهما بصدد الصلح والمنشورة فى كتاب الأستاذ نعوم شقير[2]. وعلى أى حال ابتدأ الدراويش يحتشدون فى أعداد كبيرة بالقرب من كسلا، وهى أبعد نقطة أمامية لإيطاليا فى السودان، وأهم مركز تجارى واستراتيجى يقع فى منتصف الطريق بين الخرطوم ومصوع ، وكانت قد احتلها الإيطاليون فى يولية ١٨٩٤ طبقا للاتفاقات الانجليزية الإيطالية فى سنة ١٨٩١ .

وسقوط كسلا سوف يكون مسألة خطيرة بالنسبة للبريطانيين وللحكومة الإيطالية. وحدث أن كان اللورد كرومر فى لندن وبحثت المسألة بإسهاب . ويظهر أن رجال الحرب البريطانيين وافقوا على التقدم على طول مجرى النيل ، بينما ذكر كرومر أن الحملة من سواكن تكون أقل تكاليف . ومنها يمكن الوثوب على كسلا نفسها . وأخيرا صمم على الانتظار وترقب بدء الدراويش فعلا فى عملياتهم . وظل الإيطاليون يطلبون المساعدة حتى أنهم عرضوا إعادة كسلا إلى الانجليز ، ولكن سولسبرى طرح كل هذه

---

1 — Cromer : Modern Egypt (London. 1908) II, pp. 31-82.

(٢) نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيتـه ط ١٩٠٣ جـ ٣ ص ٦٣٠ ـ ٦٣٢ .

العروض والمسائل لتجرى مجراها[1] . وحتى الأيام الأخيرة من فبراير سنة ١٨٩٦ لم يصل نبأ يوثق به فيما يختص بتجمع قوات الدراويش أمام كسلا . ووقعت كارثة عدوة عقب ذلك مباشرة . وأصبحت استغاثات الإيطاليين من أجل المساعدة أكثر إصرارا وأهمية . ولكن كما رأينا لم يلتفت اللورد سولسبرى إليهم كثيرا . وفى أثناء ذلك كانت المباحثات جارية فى القاهرة بين كرومر وكتشنر والملحق العسكرى البريطانى فى روما الذى كان قد أرسل إلى مصر فى مهمة خاصة . ووافق هؤلاء الرجال على عمل شيء ما ، وصمموا على إرسال قوة من طوكر إلى كسلا لتضطلع بالدفاع عنها بدلا من الإيطاليين، وأرسل هذا القرار برقيا إلى اللورد سولسبرى دون أمل كبير فى موافقة حكومة لندن عليه . ولم يسمع شيء أكثر من ذلك حتى كانت الساعة الثالثة من صباح ١٣ مارس ، إذ تلقى كتشنر برقية تنبئه بقرار التقـــدم من وادى حلفا إلى عكاشة ودنقلة .

ومن الصعب معرفة كيف وصلت الوزارة البريطانية إلى قرارها هـذا . وكل ما هو معروف أن مجلس الوزراء اجتمع عدة مرات، وأن اللورد وولسلى Wolseley والجنرال جرانفل Grenfell حضرا بعض هذه الاجتماعات . واقتنع كل من سولسبرى وتشمبرلين بأن تقدما من هـــذا النوع أصبح ضروريا . ولـكنهما وافقا على برنامج معتدل ، وكانا ضـد أى عمليات تـكلف الحكومة المصرية أكثر من طاقتها . ولم يثق كل من تشمبرلين وسولسبرى فى كتشنر وفى الموظفين الرسميين البريطانيين فى القاهرة، وكتب سولسبرى فى ١٢ مارس يقول إنه كان متحمسا عندما ضغط على لانسدون Lansdowne بأن يكون مستعدا لزجر مستشاريه الحربيين وزجر كتشنر . ولـكن قرارا بلغ عندما أفادت برقية إيطالية فى ١٠ مارس بأن هناك عشرة آلاف من الدراويش أمام كسلا، وأنهم قاموا بهجوم فى صباح ٨ مارس ، وأن المواصلات قد قطعت . وكان السؤال هو ما يأتى : هل يكون التقدم من سواكن أو طوكر كما كان

1— Cromer : *Modern Egypt* (London,1908) vol .2 p 83.

يريد كرومر وكتشنر ، أم يكون من وادى حلفا ؟ . وعلى الأرجح يبدو أن كلا من وولسلى وجرانفل فضل طريق النيل ، مع أن طريق سواكن سوف يمد كسلا بالمعاونة على الفور . والشىء الرئيسى هو أن سولسبرى نفسه ساعد على التقدم نحو دنقلة . ولقد شرح ذلك فى خطاب أرسله إلى كرومر فى ١٣ مارس ، وصرح فيه بأن عمل مجلس «الوزراء » كان موعزا به رغبة فى مساعدة الإيطاليين فى كسلا ، وفى منع الدراويش من كسب نجاح ظاهر تكون له نتائج بعيدة المدى. وبالإضافة إلى ذلك رغبنا فى «اصطياد عصفورين بحجر واحد ، وأن نستخدم الجهد الحربى نفسه لتثبيت قدم مصر أبعد من ذلك على النيل . ولهذا السبب فضلناه (أى التقدم نحو دنقلة) عن أى حركة من سواكن أو فى اتجاه كسلا، لأنه سوف لاتكون هناك منفعة أخيرة فى هذه «الحركات[1] » .

ولقد أوضح خطاب سولسبرى أنه فى الحقيقة كان هناك قلق من أجل السودان. ولا نعرف إذا كان قد علم بحملة مارشان أم لا ، ولكن فى تلك الأثناء أصبحت خطط الفرنسيين ـ مهما كانت مشروعاتهم ـ معروفة إلى حد كبير . . وقصارى القول ، كان رئيس الوزراء حينئذ عازماً على استعمار النهر العظيم . ولقد عرض أحد الكتاب المطلعين على الشئون المصرية، وهو الأستاذ تريل H. D. Traill ، هذا الجانب من الموضوع فى عبارة مختصرة لها دلالتها عندما ذكر فى مقال له معاصر لتلك الأحداث ما يأتى : « قوام مصر ذاته مستمد من المنابع التى هى الآن لأول مرة فى عصور تاريخها الطويلة أصبحت فى متناول يد الدول الأوربية القوية ، ويجب أن تمر تحت سيطرة دولة عظمى تستطيع وضع إصبع قابض على نبضها كما تريد ، وسوف لا يبذل مجهود كبير من قبل علم الهندسة الحديث ، إذا كان فى يد عدو ، لنشر القحط والموت فى كل وادى النيل . . . مصر لا تستطيع أن تستغنى عن حماية دولة عظمى فى الشمال عندما تدنو منها فى يوم ما من جهة الجنوب دولة عظمى أخرى وتتسلط على

---

(1) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism (1890 — 1902 New York 1951 . p 286 .

مقر حياتها ذاته[1] » .

ووجدت الحكومة البريطانية بعض الصعوبة فى تفسير أسباب التقدم المفاجىء على النيل أمام البرلمان ، ولكن بالمصادفة نشر فى ١٣ مارس ، وهو نفس اليوم الذى أذيعت فيه أنباء التقدم تقرير كرومر السنوى عن عام ١٨٩٥ ، وقد ورد فيه ما يأتى : « لا يوجد شىء ذو أهمية يستحق التسجيل بصدد الإدارة الحربية فى غضون السنة الماضية . وفيما عدا غارة بسيطة على قرية فى منطقة وادى حلفا ، وهجوم لا يعتد به فى دلتا طوكر ، فإن قوات الدراويش التى قرب المراكز المصرية الأمامية مباشرة لا يستهان بها . وقد احتفظت بموقف دفاعى دقيق . وأتوقع من وقت لآخر أن تتكرر مثل هـــذه الغارات التى حدثت فى العام الماضى . وأنوه بأنه قد أنشىء اتصال تلغرافى بين كورسكو وآبار مراد الواقعة فى منتصف الطريق إلى أبو حمد »[2] . وهذا جعل من الصعب على الحكومة بحث القضية ، خصوصا عندما اقترح إزالة تهديد الدراويش عند كسلا بالتقدم من وادى حلفا . وبناء على ذلك تكلم كيرزون Curzon بإشفاق على الإيطاليين وأنهم « أمة جنودها شهمة وحلفاء أوفيــــاء » ، وأكد أن « قضية الحضارة فى إفريقية كانت على كف عفريت » . ومع ذلك فلم يقتنع حزب المعارضة ، فهزأ لابوشير Labouchere بحكاية تهديد الدراويش ، وقال للحكومة فى مواجهتها إن السبب الحقيقى لهذا العمل هو الرغبة فى الاستحواذ على السودان . وهكذا يكون لديها عذر آخر فى البقاء فى مصر . وأشار السير تشارلس دلك Sir Charles Dilke إلى أن

---

(1) H. D. Traill : « The Burden of Egypt » (Nineteenth Century, April, 1896, pp. 544 — 56) p. 556. See also his book : England, Egypt and the Sudan (London, 1900) p. 149

2 — Cromer : Report on the finances , administration, and condition of Egypt, and the progress of reformes. March 1896 . pp. 19 - 20.

التقدم إلى دنقلة لا أمل منه فى مساعدة الإيطاليين فى كسلا التى كانت تبعد خمسمائة ميل .

ولقد شك الإيطاليون أيضا فى مفعول المساعدة البريطانية ، ولكنهم كانوا معترفين بالجميل حتى لمجرد مظهر الصداقة . فقد كانت « محالفة » البريطانيين ذات قيمة كبيرة لهم ، ولهذا السبب ، عندما نجحت الحامية الإيطالية فى كسلا فى صد هجوم للدراويش فى ١٢ ابريل صمم على الاحتفاظ بالمكان حتى الخريف على الأقل ، رغم معارضة وزير الخارجية والحاكم الجديد لإريتريا[1] .

واستخدم الإمبراطور وليم كل نفوذه لتحقيق إقرار التقدم من وادى حلفا . وكان راضيا للغاية عن التطورات الجديدة التى عزاها إلى وحى المحادثة مع لاسكلز Lascelles ، ولم يشك مطلقاً فى أن الجيش المصرى سيدحر تماما أمام الدراويش، وأن الانجليز أنفسهم سوف يتدخلون ويصطدمون . وعلق على ذلك بقوله «لقــــد حقق غرضى ، فانجلترا تقدمت للحرب، وعرضت نفسها للخطر ،وانتهت المداعبة مع روسيا وفرنسا ، وهذا هو كل ما أردته » . وقال أيضا« ومع كل ذلك سيحضر إلينا الانجليز زاحفين على ركبهم إذا نحن تركناهم فقط يناضلون طويلا[2] » . وبينما كانت الحالة واضحة من تلقاء نفسها فى منتصف مارس ، أعلن السير سيسل سبرنج رايس Sir Cecil Spring Rice الملحق بسفارة برلين فى ذلك الوقت الملاحظة المكدرة الآتية « لقد أخذت ألمانيا ، بواسطة مصر ، ذيلنا بين أســــنانها وتستطيع أن تعضه عندما لا نفعل نحن ما تريده هى Germany has, through Egpypt, our tail between her teeth and can give it a bite whenever we don't do what she wants.»

وهذا القول على جانب كبير من الصدق، إذ أن بسمارك كان كثيراً ما يقوم بمظاهرة

---

(1) Die Grosse Pclitik , XI ,nos 2780 - 2785 .

(2) Ibid . ,nos 2713

فى كل مناسبة . وعلى العموم أيد الإمبراطور الألمانى وزارة سولسبرى فى مسألة استرداد السودان ، لأنه كان يعمل على إزالة الأثر السىء الذى أحدثته برقية كروجر فى انجلترا ، هذه البرقية التى أثارت الحكومة الإنجليزية والرأى العام الإنجليزى ضد ألمانيا ، ولذا فقد كان يخشى أنه إذا لم تؤيد الحكومة الألمانية انجلترا فى مسألة السودان ، ربما دعا ذلك الموقف انجلترا إلى التفكير فى تغيير سياستها نحو ألمانيا وتعضيد الفريق الانجليزى القائل بضرورة إصلاح العلاقات الفرنسية الانجليزية والانضمام إلى الوفاق الثنائى الفرنسى الروسى ، لاسيما وأن الإمبراطور الألمانى كان يعلم تماما أن لورد سولسبرى ، ولو أنه يميل إلى مجاملة ألمانيا وإلى تأييد سياستها الأوروبية والاستعمارية ، إلا أنه لا يميل إلى تجديد اتفاقية البحر الأبيض مع صديقة ألمانيا وهى إيطاليا التى عقدت فى سنة ١٨٨٧ . هذه الاتفاقية التى كانت ضمانا كبيراً لنفوذ دول التحالف الثلاثى فى البحر المتوسط . كما كان يعلم أن سولسبرى يود لو استطاع تحسين علاقات انجلترا بفرنسا والاتفاق معها على المسائل المختلف عليها بينهما . ومن ناحية أخرى كان تأييد ألمانيا لانجلترا فى نظر الإمبراطور الألمانى أمراً ضروريا من ناحية أخرى ، وذلك لخدمة أصدقائه الإيطاليين الذين انهزموا انهزاما منكراً أمام الأحباش فى موقعة عدوة . فقد كان الإمبراطور دائم الاتصال بانجلترا يحاول إقناعها بضرورة إغاثة الإيطاليين حلفائه . ولذا حاولت وزارة سولسبرى تبرير الحملة المصرية إلى السودان أمام دول التحالف الثلاثى ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، برغبة انجلترا فى نصرة الإيطاليين المدحورين[1] .

وكان تأييد ألمانيا أمراً لا غنى عنه مطلقا بالنسبة لبريطانيا ، لأن النية كانت متجهة إلى أن تدفع نفقات حملة دنقلة من سندات ديون الحكومة المصرية . وكانت السندات التى يمكن الدفع منها هى التى تحت إدارة صندوق الدين ، وهذه السندات لا يمكن استخدامها إلا بموافقة الدول الكبرى . وظهر أن إيطاليا سوف تؤيد طلب بريطانيا

---

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه: ١٩٠٣ ص ١٥١ ـ ١٥٢

وأن فرنسا وروسيا ستعارضانه ، وعلى الأرجح كانت وجهة نظر النمسا تتوقف لحد ما على وجهة نظر ألمانيا . ولذلك كان تأييد ألمانيا ضرورياً لضمان أغلبية الأصوات . ورتب رئيس الوزراء البريطانى القروض الضرورية . وفى ١٣ مارس أجاب على المسائل التى أثارها الإمبراطور فى محادثاته مع لاسكلز ، وقال « أرغب فى استمرار الصداقة مع ألمانيا كما كانت فى الماضى . وسوف تميل انجلترا إلى الاتحاد الثلاثى ، ولكن بدون أن تتعهد أو تربط نفسها على الدوام بعمل حرب فى بعض الطوارىء المستقبلة [1] » .

وبعد ذلك بيومين التجأت الحكومة البريطانية إلى الدول الكبرى كى تحصل على موافقتها على تخصيص مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطى لصندوق الدين ، وبعد أيام قليلة بعد رجاء خاص من الحكومة الإيطالية ، أبدت الحكومة الألمانية موافقتها بينما رفضت الحكومة الروسية فى الوقت نفسه الموافقة . وكان الأمير لوبانوف Lobanov وزير الخارجية ، وقد زال وهمه بالاتفاق الأرمنى وأصبح الآن يرتاب لدرجة كبيرة فى الخطط البريطانية ضد الإمبراطورية التركية ، مصمما بصراحة على إحباط السياسة البريطانية فى مصر . أما فرنسا فكانت الأمور أكثر تعقيدا بالنسبة لها لحـــد ما . وبطبيعة الحال كان الإعلان عن حملة دنقلة صدمة هائلة لها ، خصوصا للبارون كورسيل Baron Courcel ، الذى كان مستمراً فى مباحثات مع سولسبرى ومهتما بإيجاد تسوية للمسألة المصرية كلها . وفى بادىء الأمر أعلن أنه سيقوم بإجازة عادية طويلة ، ولكنه فى أيام قليلة كان ثانيا فى لندن . والظاهر أن كورسيل كان مدافعا بحماسة واقتناع عن الاتفاق مع انجلترا ، وأن وزير الخارجية برتلو Berthelot ارتد إلى وجهة النظر هذه . ولكن على ما يظهر كان الرئيس فور Faure والمسيو بورجوا Bourgeois رئيس الوزراء فى شك من أمرهما . وكان الأخير بالاتفاق مع السفير الألمانى ، هو الذى أعد خبراً ليدرج فى صحيفة الطان Temps فى ١٨ مارس مؤداه أن برتلو ، فى محادثة مع اللورد دوفرين Dufferin ،قدلفت نظر السفير إلى « خطورة

1- *Die Grosse Politik , XI, nos. 2779*

نتائج حملة دنقلة » . وأنكر برتلو سراً أنه لم يستخدم مثل هـــذه اللغة التهديدية . ويظهر أنه كان عاجزاً عن الرد على الخبر . ولقد أراد بورجوا أن يثير الشعور العام ليحصل على تأييد لسياسته فى مدغشقر ولبرنامجه الداخلى . والواقع أن السفير الروسى هو الذى كان يضغط على بورجوا ، وبالتالى كان هو الذى يضغط على برتلو . وفى ١٩ مارس تحدث وزير الخارجية البريطانية فى مجلس النواب عن مشروع دنقلة على أنه هجوم ضرورى ، وأشار إلى أن فرنسا ربما ترفض التصديق على تمويله من احتياطى صندوق الدين ، وقال بوجوب استهلاك كل ما يمكن الحصول عليه من المـال ومد أجل الاحتلال البريطانى لمصر على أى حال . ومع ذلك يظهر كورسيل ليقوم بمحادثة أخرى مع سولسبرى ، وليحاول استخلاص تصريحات فى موضوع الجلاء عن مصر مقابل تصديق فرنسا على استخدام رأس المـال الاحتياطى ، ولم ينجح فى شىء من هذا . وفى ٢١ مارس أجبر برتلو على الاستقالة ، وقيل إنها كانت بسبب إلحاح من السفير الروسى .

وحتى ٢٩ مارس كانت الحكومة الفرنسية رافضة نهـائيا التصديق على استخدام رأس المـال الاحتياطى فى تمويل حملة دنقلة . وبطبيعة الحال ، بتأييد ممثلى ألمـانيا والنمسا وإيطاليا حصل الإنجليز على أغلبية فى الأصوات كانت كافية لهم . ولكن حسب رأى فرنسا وروسيا ، لم يكن هذا كافيا فمن الضرورى إجماع الآراء . ونظر الموضوع أمام المحاكم المختلطة ، التى حكمت فى ٨ يونية لصالح الفرنسيين والروس . فاستأنف البريطانيون الحكم ، ولكن فى ديسمبر ١٨٩٦ فصل القضاء ثانيا ضدهم . وعلى أى حال كانت الحكومة البريطانية مستعدة فى ذلك الوقت ، فأقرضت الأموال اللازمة للحكومة المصرية[1] .

ويقول فيلي إتيين « . . . ثم قامت صعوبة أخرى فى وجه دفع نفقات الحمـــلة وقيل يومئذ إنها كانت فى صالح مصر . وأبلغت حكومات النمسا وهنغاريا وفرنسا

---

1. Cromer: Modern Egypt (London 1908) vol 2, p 85, ff.

وألمانيا وإيطاليا وروسيا رسميا بأن الغاية من الحملة قمع فتنة الدراويش، وأن نفقاتها تفوق القدر الذى خصصته مصر فى ميزانيتها . ومن أجل هـذا تقترح حكومة صاحبة الجلالة بأن يؤذن لصندوق الدين بدفع نفقات قدرها ٥٠٠ الف جنيه استرلينى من احتياطيه البالغ قدره ٦٢,٥ مليونا من الجنيهات كنفقات إضافية .

وفى ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦ وافق صندوق الدين بأربعة أصوات من ستة على الخمسمائة الف جنيه التى طلبتها بريطانيا العظمى . فهل كانت الأغلبية كافية أم أن الإجماع كان ضرورياً ؟. إن فرنسا ترى ضرورة الحصول على جميع الأصوات، فى حين أن انجلترا ترى عكس هذا الرأى. واستعصت المشكلة على الحل لأنه لم يكن بيد الفريقين نص صريح يفصل فى الخلاف . وكان من الممكن الاعتماد على المادة الثامنة من مرسوم بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ وفيها « ليس بوسع الحكومة إلا بموافقة (المفوضين) بالإجماع إدخال أى تعديل على الضرائب العائدة إلى الدين تعديلا قد ينشأ عنه تقليل فى دخل هذه الضريبة » وعكس ذلك فإن جميع المسائل الأخرى يجب أن تكون الموافقة عليها بالإجماع . ففى الواقع إن الاعتراف بالأغلبية معناه التضحية بمصالح قسم من الدائنين، ومنع الدول التى لم يشترك مندوبوها فى تصويت الأغلبية من التدخل، وهذا يخالف الاتفاقيات الدولية . ورفعت نقابة حاملى الأسهم القضية إلى المحكمة المختلطة فى القاهرة . وفى ٨ يونية سنة ١٨٩٦ حكم على الحكومة بأن تعيد الأموال التى تلقتها كاملة . وصدقت محكمة الأسكندرية على هـذا الحكم بقرار بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ .

وهكذا انتصرت فرنسا من الناحية القانونية ، وغلبت إنجلترا على أمرها، فتقدمت بتاريخ ١ فبراير سنة ١٨٩٧ إلى حكومة الخديوى طالبة إعطاءها قرضا بفائدة ٢,٥٪ قيمته ٢٥ مليون فرنك . وفى اليوم التالى احتجت فرنسا وروسيا على ذلك معتمدتين على مرسوم بتاريخ ٢ مايو ١٨٧٦ وقانون التصفية بتاريخ ١٧ يولية سنة ١٨٨٠، وهما يمنعان مصر من التعاقد على أى قرض دون موافقة صندوق الدين موافقة سابقة . فأجابت الحكومة المصرية بأن لها مع بريطانيا العظمى حسابا جارياً مما لا يتعارض مع القانون .

لقد وضعنا أمام عجلة بريطانيا عراقيل كثيرة كعادتنا دائماً دون أن نعيق سيرها كثيراً. وفى الواقع إن هذه الألاعيب لمضايقة الإنجليز قد استفزت الرأى العام البريطانى فكتبت التيمس تقول ، لئن دفعنا نحن نفقات حملة دنقلة سيصبح لنا وحدنا جميع الحقوق على الأراضى المحتلة دون مصر. ولا يمكنهم إخراجنا من مصر عن طريق الاستفزاز وإن الانتصار القضائى الذى نالته فرنسا لا ينفع إلا بإعطائنا مصر رهنا ، فألف شكر [1].

وفى أثناء المقاضاة لم يقف الفرنسيون والروس ، وخاصة الفرنسيين ، مكتوفى الأيدى . ففى آخر إبريل ١٨٩٦ سقطت وزارة بورجوا وأعقبتها وزارة ثانية برئاسة ميلين Méline ، وكان فيها هانوتو مرة أخرى وزيراً للخارجية . وكان ينظر إليه عادة على أنه بطل التحالف مع روسيا . ولكن الشواهد تشير إلى أنه وضع حدودا معينة للاتفاق وللالتزامات فرنسا تحت شروطها . ويبدو أنه بذلت بعض المساعى فى إبريل ومايو لحمل الحكومة التركية على إعادة فتح موضوع الجلاء عن مصر ، ولاتخاذ إجراء أكثر تأثيرا بإرسال فرق عسكرية تركية إلى سواكن . ولكن لم ينتج شىء عن هذه الجهود لير بك البريطانيين .

وكانت السياسة التى اتبعها البرنس لوبانوف Prince Lobanov وزير خارجية روسيا ، أكثر قوة وخطورة . وكان لوبانوف مؤمناً كل الإيمان بمهمة روسيا فى الشرق الأقصى ، ومشغولا تماما بفكرة التوسع فى الصين . وكان غرضه ، كما أظهرت الأزمة الأرمينية ، ألا يفعل شيئا فى الشرق الأدنى أكثر من المراقبة والتيقظ لخطط البريطانيين ضد السلطان . ومشكلة التوسع الروسى فى الشرق الأقصى كانت غالباً فى ذلك الوقت مشكلة مواصلات . وكان الخط الحديدى عبر سيبيريا لايزال فى طريق الإنشاء ، ولكنه سوف يستغرق سنوات حتى قبل تسيير خط منفرد . وحتى وقتئذ سوف يتوقف كل شىء على الطريق البحرى الطويل ، بواسطة بحر البلطيق وبحر الشمال

1 — Velay, Et: Les Rivalités Franco-Anglaise en Egypte (1876.1904) Nimes, 1904. pp 176-178.

فالبحر المتوسط فقناة السويس والبحر الأحمر إلى داخل المحيط الهندى . رحلة طويلة جدا حقا ، يمكن اختصارها خاصة إذا استطاعت روسيا فتح بوغازى البسفور والدردنيل لمراكبها الحربية وناقلات جندها، وضمنت ممرا حراً عبر قناة السويس فى كل الأوقات.

هذا يوضح أساس سياسة لوبانوف فى سنة ١٨٩٦ . فبالنسبة إلى البوغازات كان هناك أمل كبير فى إدراك رغبات الروس طالما كانت علاقات روسيا وتركيا طيبة ، ودائماً بشرط موافقة الدول الأخرى على برنامج روسيا . وكان القلق دائماً من أن الروس أرادوا أن تكون البوغازات مفتوحة لمراكبهم الحربية فقط ، بينما تظل مغلقة أمام مراكب أعداء روسيا . ويستدل من الوثائق المعاصرة على أن لوبانوف تخيل، قبل وفاته فقط فى أغسطس ١٨٩٦، أنه يجب عقد اتفاق لامع ألمانيا وحدها ولكن مع إنجلترا أيضا ، على أساس فتح البوغازات للمراكب الحربية لكل الدول فى أوقات السلم . ولكن مثل هذا المشروع فى نظر معظم رجال السياسة الروس يتضمن التنازل عن المبدأ القائل إن البحر الأسود بحر مغلق Mare clausum ، ولا يعنى إلا تعريض روسيا إلى المهاجمة . والهدف الحقيقى هو وجوب فتح البوغازات لروسيا وحدها ، ولكن هذا فى الغالب يلقى معارضة تامة من قبل الدول الأخرى ، حتى من فرنسا حليفة روسيا . وناقش لوبانوف الموضوع مرات كثيرة مع مسيو هانوتو، ولكن كان يجده دائماً ميالا إلى المعارضة عند إثارة هذه القضية المكدرة . ولم تكن فرنسا راغبة فى أن يصل الروس إلى البحر المتوسط ،الذى أرادت أن تفكر فيه كبحيرة فرنسية .

أما بالنسبة لقناة السويس فكان الموقف يختلف بعض الشىء . كثيراً ما نوقش مركز القناة من ناحية القانون الدولى ، وكانت للدول مصالح فى ضمان حرية الملاحة فى القناة لجميع السفن فى مختلف الظروف والأوقات . وكانت ابريطانيا مصلحة أكثر من أية دولة أخرى فى تنفيذ مثل هذه المبادىء ، وذلك بالنظر إلى أهمية قناة السويس لمواصلاتها مع آسيا . وفى الحقيقة كانت مصلحتها كبيرة حتى إنها نادراً ما استأمنت أية دولة أخرى على تنفيذ مثل هذه التنظيمات . ولا شك فى أن

احتلال مصر سنة ١٨٨٢ كان لحد ما بسبب القلق من تحكم أية قوة على القناة . وعلى أى حال اعتبرت الحكومات الأخرى الإشراف البريطانى على الممر تدبيراً غير مرض وغير مباح . وحثت دائماً على أن تكون الرقابة على القناة دولية لضمان حريتها . وفى سنة ١٨٨٥ عقد مؤتمر لبحث الموضوع فى باريس ، ووضح على الفور الاختلاف الجوهرى فى الرأى . ووضع مشروع اتفاق ، ولكن المندوب البريطانى السير جوليان بونسفوت Sir Julian Pauncefote أبطل فى الواقع قيمته بالنسبة للدول الأخرى ، وذلك بإضافة تحفظ بهذا الخصوص مؤداه أن الاتفاق لا يحد حرية إنجلترا فى العمل طالما تكون محتلة مصر . وفى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٧ أرسل اللورد سولسبرى مشروع اتفاق جديد إلى السفير البريطانى فى باريس ليسلمه إلى الحكومة الفرنسية . وقد تضمن هذا المشروع تحفظ بريطانيا بشأن حريتها فى العمل بمصر أثناء فترة الاحتلال الذى سمته مؤقتاً . وفى ٤ نوفمبر أرسل مشروع الاتفاق رسميا إلى الدول . فطلبت الحكومة الهولندية تفسير التحفظ البريطانى، وأجابت إنجلترا بأن المقصود بذلك هو ألا تتعارض المعاهدة المقترحة مع الحالة الواقعية المترتبة على الاحتلال . وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ [١] . وقعتها بريطانيا وألمانيا والنمسا والمجر وأسبانيا وفرنسا وهولندة وروسيا وإيطاليا وتركيا . وفى هذه الاتفاقية نفذت إنجلترا فكرتها فيما يختص بحرية المرور ، فكان أول شيء اتفق عليه مندوبو الدول جميعاً هو حرية المرور فى القناة لسفن جميع الدول التجارية والحربية فى وقت السلم والحرب . كذلك أكدت إنجلترا حقوق الحكومة المصرية فى الدفاع عن القناة فهى جزء من الأراضى المصرية . أكدت إنجلترا حقوق الحكومة المصرية لما وجدت من محاولات مندوب الدولة العثمانية تسجيل حقوق العثمانيين ونفوذ السلطان العثمانى .

---

1. British Documents on the Origins of the War(1898-1914) , vol I London 1927 : Document No . 380 «Memorandum by Mr. Oakes, on the 28th June, 1898».

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية قد قررت مبدأ المساواة بين الدول وأكدته ، كما أقرت عدم انفراد أية دولة بنفوذ متفوق فى منطقة القناة ، إلا أن إنجلترا بحكم احتلالها العسكرى للبلاد ومركزها الممتاز فيها ، قد أصبح لها بالفعل من الناحية العملية نفوذ متفوق فى القناة[1] . واستمر هذا النفوذ حتى تم جلاؤها نهائيا فى عام ١٩٥٦ .

وعلى العموم بما أن لوبانوف كان عازماً على تأمين المواصلات مع الشرق الأقصى ، فقد صمم على وضع نهاية لهذه الحالة الشاذة من الأمور . واستغل الباعث الدينى الأرثوذكسى فى الحبشة لدرجة كبيرة. وظن الكثيرون أنه تصور إنشاء قاعدة روسية على البحر الأحمر . وبخصوص قناة السويس فكر فى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى سوف يستبدل بالكفيل البريطانى للممر الحر إشراف من كل الدول التى يهمها الأمر . واستطاع أن يعتمد على تأييد فرنسا ، ولا سيما أنها كانت إلى الآن الدولة التى لها مصلحة . ولكن تأييد فرنسا وحدها كان ذا قيمة قليلة ، وكان من الضرورى استمالة ألمانيا لتحقيق النجاح . وبذلت أعظم المجهودات فى هذا الاتجاه طوال ربيع وصيف سنة ١٨٩٦ . وللتغلب على شكوك ألمانيا فى فرنسا أعطى الروس معظم التأكيدات القاطعة . وفى أحيان كثيرة أخرى أظهر للألمان أنهم أيضاً لهم مصلحة كبرى فى قناة السويس ، وأنه يجب عليهم أن يكونوا مستعدين لأن يتعاونوا ضد إنجلترا فى الشئون المصرية . وكذلك سار الفرنسيون خطوات فى هذا السبيل . فكان البارون كورسيل باستمرار يضغط على هاتسفلت برغبة الاتفاق على مسائل خاصة ، وظهر أن هانوتو نفسه يدير مفاوضات جدية بواسطة الصحفيين الفرنسيين والألمان البارزين . ولكن لم يكن ثمة أمل فى موقف ألمانيا ، وكان رد وزارة الخارجية البريطانية عما يقوله الروس والفرنسيون نفس الجواب . ولقد تبين من حادثة ترانسفال Transval أن فرنسا ما زالت تسيطر عليها فكرة

---

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ — ١٩٥١) ط ١٩٥٢ ص ١٠٠ — ١٠٣ .

الانتقام ، وكانت لذلك غير جديرة بالثقة . ولم يكن الموقف يبرر تغييرا أساسيا في سياسة ألمانيا .

وقد استفاد الإمبراطور وليم من المشاريع الروسية في اتصالاته مع الممثلين البريطانيين في برلين ، وتدل الظواهر على أن لندن كانت تنظر لهذه الأمور بعين القلق . وكان سولسبري يأمل في أن الروس سوف لا يتمادون إلى حد عقد مؤتمر ، ولكنه قال للسفير الألماني إنه واثق من أن النمسا وإيطاليا في جانب بريطانيا ، ويأمل أن تكون ألمانيا أيضاً في صفها . ومع ذلك فإنه بذل مجهودات منظمة للتفاهم مع الفرنسيين والروس ، ففي يونيـة أرسل الأمير باتنبرج Battenberg إلى بطرسبرج بدافع ظاهري ، هو لفت نظر القيصر إلى سياسة لوبانوف والأخطار التي تنطوي عليها هذه السياسة . ولكنه لم يفعل شيئا ، بل أخبره لوبانوف نفسه أن مصالح روسيا تستدعي حرية الملاحة في قناة السويس والبحر الأحمر . عند ذلك اتصل سولسبري بالسفير الفرنسي ، مشيراً إلى أنه من الممكن تعديل أو سحب التحفظ البريطاني الخاص باتفاق قناة السويس الذي عقد في سنة ١٨٨٨ « لم يكن في الأصل في نيتنا أو بالأحرى لا نريد الآن استخدام هذا الاتفاق من أجل تعريض حياد القنال للخطر » . ولكن كانت هذه الاقتراحات وهذه الاتصالات من غير جدوى . وكان من حسن حظ البريطانيين أن لوبانوف ، زعيم الجبهة المعادية لبريطانيا، مات فجأة في أواخر أغسطس . وكان من المقرر أن يزور القيصر الملكة زيارة عائلية في قصر بالمورال Balmoral في اسكتلندة في أواخر سبتمبر . وبذلت كل المجهودات الممكنة لتفخيم أمر هذه الزيارة ، وذلك لتحسين العلاقات الإنجليزية الروسية . وذهب لورد سولسبري بنفسه إلى بالمورال وتحادث طويلا مع القيصر الشاب ، ولكن نيقولا Nicholas رفض أن يذهب أكثر من تعبيره عن النية الحسنة . وبذلت الملكة فكتوريا محاولات لإغرائه ببعض الامتيازات في مسألة المضايق ، ولكن القيصر كان يتجنب مناقشة حتى هذا الموضوع الهام . وفي أثناء ذلك بدأ سولسبري محادثاته مع مسيو دستال De Staal السفير الروسي . وظن أن في مقدوره أن يستنتج من محادثاته مع القيصر ، كما يقول ، أن مصلحة

روسيا تتركز فى مشكلة المضايق . وبدون شك أن أى حل للمشكلة طبقا لرغبات روسيا سيلقى معارضة من أوروبا ولكن سوف لا تعارضه بريطانيا ، لأن الحكومة البريطانية ستكون مستعدة للتفاوض . وبعد شهر فى منتصف نوفمبر ، عاد سولسبرى إلى المهاجمة ، وصرح بأن بريطانيا مستعدة لإلغاء التحفظ فى اتفاقية قناة السويس ولبحث رغبة الروس فى ضمانات لحرية المرور فى القناة فى كل الأوقات ، على شرط ألا تناقش مسألة الجلاء عن مصر [1] .

ولم يحدث شيء نتيجة محاولات سولسبرى للتقارب من روسيا . ويبدو أن تعليل ذلك ، هو أن الروس كانوا يخشون مشروعات البريطانيين فى الشرق الأدنى ويشكون فى جهوداتهم . وزيادة على ذلك فكان عليهم أن يتذكروا تحالفهم مع فرنسا ، والنتائج التى يمكن حدوثها نتيجة اتفاق بشأن مصر . وبجانب ذلك فإن مصلحة الحكومة الروسية كانت قد اتجهت إلى الشرق الأقصى ، وكان الرأى الأساسى فى بطر سبرج هو الإبقاء على الوضع القائم فى الإمبراطورية العثمانية . ولكن كل هذا لا يقلل من أهمية هذه المفاوضات التى لم يعرف عنها الكثير ، إذ أنها تبين، بدون شك ، أن سولسبرى لو تمكن لعقد اتفاقا مع روسيا حتى فى سنة ١٨٩٦ .

ولقد كانت كارثة عدوة والإعلان السريع عن حملة دنقلة صدمة كبيرة لأوروبا، وأثرت تأثيراً عميقاً على الوضع الدولى . فبريطانيا ، لمصلحتها الخاصة ، وجدت أنها مضطرة لمساعدة إيطاليا ، وكان هذا العمل ينطوى على قطع المحادثات مع فرنسا ، وأعطى الروس فرصة عظيمة للضغط على الحكومة الفرنسية لتنتهج سياسة أكثر عداوة لبريطانيا مما كان يرغب هانوتو أو كورسيل . وكان واضحا إلى حد ما أن الفرنسيين كانوا يشعرون بخيبة أمل نتيجة للتحالف الروسى الفرنسى ، الذى لم ينتظروا منه

---

1. British Decuments on the Origins of the War, I, No 380 .

فائدة كبيرة وعرض فرنسا لخطر جرها للحرب ضد بريطانيا . ومع ذلك فإنهم كانوا معتمدين، أكثر من ذى قبل، على الاتفاق مع روسيا خاصة وأن الأمل فى التسوية مع بريطانيا قد ضعف . ولقد احتفلت باريس احتفالا كبيراً بتتويج القيصر، الذى أقيمت حفلات تتويجه فى موسكو فى مايو ١٨٩٦ . وبلغت روعة احتفال باريس حدا كبيرا حتى أن السفير الألمانى أبدى ملاحظة فى أن الفرنسيين احتفلوا بالتتويج كما لو كانت فرنسا منضمة لروسيا فى اتحاد تحت حكم إمبراطور واحد[1] . وقوبلت زيارة القيصر الأولى لباريس فى أكتوبر من نفس السنة مقابلة حماسية ، وصرحت مدام آدم إحدى المتحمسات للتحالف « بأنه ارتباط سماوى يعلو على الارتباطات البشرية العادية » . وبالطبع انتهز المتطرفون الفرصـــة ليذكروا القيصر بأن فرنسا تأمل فى مساعدتها للحصول على مناطقها المفقودة . ولقد شكى كليمنصو بأن « سلام الأمر الواقع الذى بنى عليه التحالف هو سلام بالنسبة لنـا يتضمن نزع أجزاء منـا — بل إنه سلم ألمانى » . ولكن الروس لم تكن لديهم نية تشجيع فرنسا بأن تقوم بحرب انتقامية، وكانت المقالات الموحى بها إلى الصحف تحث على الاعتدال والحيطة ، وكان الكتاب الأكثر اتزانا يصرحون بأن التحالف ، زيادة على أنه بعيد عن أن يعنى الحرب ، فإنه يضطر فرنسا إلى أن تحسن علاقاتها مع ألمانيا . وكما يقول مسيو ليروى بيليو M . Leroy-Beaulieu إن زيارة القيصر كانت وعدا بالسلام المبنى على الاستسلام للمعاهدات ، سواء رغبت فرنسا هذا أو لم ترغب . ولا فائدة من ترديد القول بأن فرنسا قد انضمت لخدمة القيصر، وبأنه مطلوب منها أن تضع جانبا كل أفكار انتقامية وبأنها منعت من الاستفادة التامة بفرص الاتفاق مع إنجلترا ، وبأنها أرغمت على الأقل على أن تظهر بعض الجهود لتحسين العلاقات مع ألمانيا .

وبينما دفعت تطورات مارس فرنسا أكثر فأكثر فى أحضان روسيا ، إلا أنها ساعدت على تقوية الحلف الثلاثى الآيل للسقوط . وقد أدت حادثة تلغراف كروجر إلى تبادل اتهامات حادة بين عواصم الدول الكبرى . وكان المؤكد أن التحالف

---

1 - Die Grosse Politik XI, nos, 2853

لا يمكن أن يتحمل أكثر من هذا قطيعة دائمة بين ألمانيا وإنجلترا . وإعلان حملة دنقلة كان على الأقل مصدر عزاء ، حتى لو اعتبر مجرد مساعدة شكلية للإيطاليين . ولقد أسرع الإمبراطور وليم إلى إيطاليا، وأقنع الملك همبرت Humbert بأن يقلع عن أى أفكار للانتقام لكارثة عدوة . وحضر الكونت جلوتشوسكى Goluchowski إلى برلين وأعلن عن رضاه عن تقارب إنجلترا وألمانيا ثانيا . . ولم يعد هناك خطر كبير على الحلف الثلاثى . وصرح روديني Rudini عن عزمه على الاستمرار فى هذا التحالف . ولقد بذل جهدا ليجدد الفقرة التى تنص على أن الاتفاق غير موجه ضد بريطانيا ولكن الألمان رفضوا بحث هذا ، بحجة أن هذه الفقرة ليست ضرورية وغير مرغوب فيها، وأن الحالة الوحيدة التى تنص عليها الاتفاقية للعمل فيها ضد إنجلترا تنشأ عندما تهجم بريطانيا بالاشتراك مع قوة أخرى. كما أن تحالفاً فرنسياً إنجليزياً أو تحالفا إنجليزياً روسياً كان بعيد الاحتمال. وعلاوة على ذلك فإن النص على هذه الفقرة يعطى التحالف مظهرا عدائياً لفرنسا وروسيا . ولقد قبل روديني أخيرا هذا المنطق، ولكنه اهتم بالتصريح على الملأ أن الاتفاق مع بريطانيا هو « حجر الزاوية لكل اتفاقات أخرى تعقدها إيطاليا » وأن « العلاقات الودية مع إنجلترا هى التكملة الطبيعية للتحالف الثلاثى » .

وبالرغم من أن التحالف الثلاثى استمر ست سنوات أخرى فإن هذا لا يعنى أنه كان كحالته الأولى فى أيام بسمرك وكريسبي . ووزارة الخارجية الألمانية ، إن لم يكن الإمبراطور ، كان يملؤها الشك من بريطانيا ، وكانت لهذا راغبة فى تقوية علاقتها مع روسيا . والحقيقة أن الألمان لم يوافقوا على اقتراحات روسيا للعمل ضد انجلترا فى قناة السويس والمسألة المصرية، ولكن مع هذا كانت العلاقات ودية . وفى سبتمبر ، قبل الذهاب إلى بالمورال وباريس تفاوض القيصر نيقولا ووزراؤه مع الإمبراطور وليم وهو هنلوه Hohenlohe فى سيليزيا ، وذهب لوبانوف إلى فينا . وكانت نتيجة هـــذه المباحثات مرضية . ولقد ذهب القيصر بعيدا، حتى أنه وعد بالموافقة على رأى الحكومة الفرنسية بشأن عمل اتحاد قارى لمقاومة غزو الأطعمة الأمريكية . وعند رجوعه من باريس توقف فى طريقه عند أقاربه فى دارمستاد

Darmstadt حيث زاره الإمبراطور وليم ثانيا . ولقد ذكر القيصر أنه كان من الممكن الاستغناء عن هذه المقابلة ، ولكن مناقشة بعض المسائل بصفة عامة أوضحت العلاقات الودية بين الحاكمين وحكومتيهما . وبينما كان الألمان يتجنبون أية تعهدات أو التزامات ومستمرين فى مساعدتهم لبريطانيا فى المسألة المصرية ، إلا أنهم كانوا محافظين على سلامة اتصالهم ببطرسبرج[1].

ولم يكن الإيطاليون أكثر استعدادا من الألمان لأن يعتمدوا اعتمادا كليا على الحلف الثلاثى . وكان ضغط الفرنسيين والروس فى المسألة الحبشية ظاهرا تماما . وكانت نية بريطانيا غير واضحة ، وتعتمد إلى حد كبير على العلاقات ما بين ألمانيا وانجلترا التى لا يمكن تفسيرها ورأى روديني بوضوح ، كما فعل فى سنة ١٨٩١ ، بأن إيطاليا لا يمكنها أن تستمر فى عدائها ضد فرنسا، وأن المشاحنات الجمركية التى استمرت منذ سنين كانت تسبب خرابا كبيرا . ولقد أخبر السفير الألمانى فى ١٧ مارس بأن التسوية الجمركية مسألة حياة أو موت . وكانت المسألة الحبشية فى هذا الوقت تستغرق كل وقت الوزير ، ولكن عند مخاطبته مجلس النواب فى ٢٥ مايو أوضح بجلاء أن التحالف الثلاثى لا يمنع تدعيم العلاقات الودية مع فرنسا وروسيا ، وأنه ينوى تكريس نفسه لهذا الغرض للنهاية[2] .

وكان تصريح روديني هذا فاتحة مفاوضات فى باريس فى أوائل يونية . وكانت الحكومة الفرنسية ، التى سبق فى سنة ١٨٩١ أن رفضت عروض روديني حتى تترك إيطاليا الحلف الثلاثى ، قد فكرت طويلا فى الموضوع ، وأصبحت مستعدة لبحث المقترحات بروح أكثر ودية . ولقــد أخبر السفير الإيطالى الكونت تورنيللى Tornielli بصراحة أن الوقت لم يحن بعد لتسوية جمركية . وجعلت موجة التحفظ والحذر ، التى أتت بوزارة ميلين Méline للحكم، أية تسوية شيئاً غير عملى فى ذلك الوقت . ولكن الفرنسيين كانوا راغبين فى تسوية بشأن الحقوق الإيطالية فى تونس

---

1. Die Grosse Politik , XI ' nos , 286I .
2. Ibid , nos 2819 .

وأن تشمل هذه التسوية بعض الامتيازات بخصوص الملاحة . وكان الإيطاليون قد عقدوا معاهدة تجارية مع باى تونس فى سنة ١٨٦٨ أعطتهم مركزاً ممتازاً هناك . وتمتد هذه المعاهدة لفترة ٢٤ سنة وتستمر إلا إذا ألغيت قبل الانتهاء بسنة واحدة. وكان تاريخ إلغائها هو ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٩٥ وتاريخ انتهائها سنة بعد ذلك . وفى أغسطس سنة ١٨٩٥ أعطت الحكومة الفرنسية إنذارا فى الوقت المناسب بصفتها ممثلة للحكومة التونسية . وكان من رأى كريسبى أن هذا العمل غير صحيح فى حد ذاته ، وأنه بأى حال من الأحوال ، إذا انتهت مدة المعاهدة فإن إيطاليا سوف تحمى حقوقها وفق اتفاقيات سابقة .

وكانت قانونية هذا الرأى عرضة للمناقشة . فمن الوجهة السياسية كان من العبث اقتراحه، لأن إيطاليا لا تأمل فى أن تجد مساعدة من الدول الأخرى . فانجلترا التى كان بينها وبين تونس معاهدة أبدية والتى كانت فى مركز أقوى ، أوضحت فى يناير سنة ١٨٩٦ استعدادها لعقد تسويات جديدة مع فرنسا . وكانت ألمانيا لا تهتم كثيرا بهذا الموضوع، ولذلك رفضت أن تنحاز إلى المنطق الإيطالى . أما النمساويون الذين كانوا دائما راغبين فى الإبقاء على العلاقات الودية مع فرنسا فبدأوا يتفاوضون سرا، وفى أغسطس سنة ١٨٩٦ عقدوا اتفاقا تعترف النمسا بمقتضاه بتونس كمحمية لفرنسا. وفى هـــذه الظروف كان رودينى حكيما فى أن طرح جانبا الرأى المتطرف لكريسبى وأن يعمل جهده للاستفادة قدر الإمكان من مركز الإيطاليين الضعيف . وفتحت المفاوضات كما ذكرنا سابقا فى أوائل يونية . وأحرزت هذه المفاوضات قليلا من التقدم حتى عندما خلف فى يولية الماركيز فسكنتى فينستا Visconti Venosta ، وهو معروف بصداقته لفرنسا ، الدوق دى سيرمونيتا Duke di Sermoneta فى وزارة الخارجية الإيطالية . وليس من الضرورى تتبع هذه المباحثات بالتفصيل، خاصة وأن الأوراق الرسمية عن الموضوع لم تنشر بعد . ويكفى القول إنه فى آخر لحظة ، قبل انتهاء المعاهدة فى ٢٩ سبتمبر، وصل إلى اتفاق اعترفت إيطاليا بمقتضاه بتونس كمحمية لفرنسا، وقبلت لنفسها مركز الدولة المفضلة فى تونس . وخففت الاتفاقية الجديدة

بشأن الملاحة بعض القيود التى كانت قد وضعتها الدولتان على التجارة بين ثغورهما، ونظر الإيطاليون إلى المعاهدة كفاتحة لتسوية أعم للشئون الجمركية .

وبينما كانت إيطاليا وفرنسا تتناسيان تدريجيا أحقادهما القديمة بذلت مجهودات للتقرب بين روسيا وإيطاليا أيضا . وتفصيل هذا غير معروف . ومما يمكن استنتاجه رغم ضآلة ما لدينا من المادة ، يبدو أنه بعد فشل المحاولات الإيطالية الأولى لعقد صلح من منليك ، أرسل إمبراطور الحبشة الوكيل الروسى الخطير ليونتيف Leontiev إلى بطرسبرج ملتمساً توسط روسيا . ولا نعرف شيئا عن الرد الإيطالى . ولكن ليونتيف نفسه أتى إلى إيطاليا فى الصيف وقابله روديني . ورافق لوبانوف عند ما زار الأخير فينا فى أغسطس ، وتحادث كثيرا مع السفير الإيطالى الكونت نيجرا Nigra . ويبدو أن فسكنتى فينستا وزير الخارجية الإيطالية كان يأمل ويرغب فى زيارة القيصر نيقولا لإيطاليا ، أسوة بعواصم الدول الأوروبية فى رحلته فى الخريف ، وحتى عند ما فشل هذا كان يأمل فى زيارة القيصر لإيطاليا فى الربيع . والاتصال الجديد بين روسيا وإيطاليا لم يكن بعيد المدى ، ولكنه جدير بالذكر .

ولقد تكلم البروفسور سلفيمينى Salvemini ، المؤرخ الايطالى البارز، عن هذه الفترة مشيرا إلى « تشابك المحالفات Intérpenetration of alliances » ، والعبارة دقيقة التعبير . فالمصالح الجديدة للدول الأوربية قد أدت إلى تداعى نظام التحالف القديم الذى وضعه بسمارك . كما أقلقت الارتباط الفرنسى الروسى . ولم يعد التقارب الأوروبى كافيا لحاجيات السياسة العالمية الكبرى . ولقد حاول أعضاء كل مجموعة تجنب المنازعات الخطيرة فى أوربا ، والحصول على مساعدة فى مشروعاتهم الإفريقية . وفى مثل هذه الظروف كان من الطبيعى أن تشعر إنجلترا بحدة الموقف أكثر من غيرها ، لأن مصالحها العالمية تعادل مصالح الدول الأخرى بأجمعها . ولهذا فإن المرحلة الثانية للنزاع على أعالى النيل ، وهى مرحلة استرداد السودان ، زادت فى اتساع الشقة بين إنجلترا من جانب وفرنسا وروسيا من جانب آخر . وبالرغم من حادثة كروجر

إلا أن بريطانيا اضطرت إلى زيادة تقاربها من الحلف الثلاثي . ولكن الود القديم قد ضاع . وفى كل النواحى أصبح مفهوما أنه لن يكون هناك أى تعاطف . إذ أصبحت الحالة تدعو بأن تلتفت كل دولة لمصلحتها الخاصة وتترك الباقى للشيطان . وفى ضباب هذا الشك كان الألمان أحسنهم مركزاً . ولم يكن هذا نتيجة عمل جليل من جانبهم ولكن نتيجة الحظ أنهم تمكنوا من أن يتبعوا سياسة الود مع الجانبين . فكانت إنجلترا فى حاجة إلى ألمانيا لإحباط عمل التحالف الفرنسى الروسى بشأن مصر ومسألة قناة السويس . وكانت روسيا فى حاجة إلى الألمان ليرجحوا كفتها ضد انجلترا . وساعد موقف ألمانيا مع بريطانيا فى أن يظل الإيطاليون والنمساويون مخلصين لبعضهم البعض، وجلب ود روسيا معه علاقات أحسن مع فرنسا . وتحت كل هذا شك . حتى فى العلاقات الانجليزية الألمانية. ولكن فى الظاهر كانت ألمانيا لاتزال، كما كانت فى أيام بسمارك وقبل عقد التحالف الفرنسى الروسى، الحكم فى مشاكل أوروبا(١).

قررت الحكومة البريطانية استرداد السودان ، فأوعزت إلى الحكومة المصرية تجريد حملة بقيادة اللورد كتشنر سردار الجيش المصرى ، ولم تكن الحكومة المصرية إلا منفذة لإرادة الحكومة البريطانية . وقد بلغ بها الخضوع والاستسلام أن رئيس الوزارة لم يعلم شيئا عن أمر هذه الحملة إلا فى اليوم الذى ذهب فى مسائه إلى الخديوى وأخبره بأن اللورد كرومر أفضى إليه بأن الحكومة الإنجليزية قررت إرسال حملة إلى السودان ، فلم يكن من الحكومة المصرية إلا أن قررت فى اليوم التالى تجريد هذه الحملة .

أقرت الحكومة المصرية فى ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ الحملة على دنقلة ، وكانت حملة جدية منظمة ، إذ حشدت على الحدود جيشا يبلغ ١٦٦٨٠ مقاتلا، منهم سبعمائة ضابط، وهو مجموع الجيش المصرى إذ ذاك ، وأمدته بكل وسائل الزحف والتموين والنقل،

1) William L. Langer: The Diplomacy of Imperialism(1890—1902) New York 1951 , pp 291—297 .

ولكنها حصرت الأعمال الرئيسية فى القواد والضباط الإنجليز . فكان منهم قائد عموم الحملة (اللورد كتشنر) ورئيس أركان الحرب ، ومدير قلم المخابرات ، وحكيمباشى التجريدة ، والحكيمباشى البيطرى ، ومدير المهمات ، ومدير حملة النقل ، وأركان حرب التلغراف ، وقواد الفرسان والطوبجية والهجانة والمشاة ، وقواد اللواءات جميعاً .

وكان إسناد القيادة العليا والأعمال الرئيسية على النحو المتقدم الى الإنجليز من الأسباب التى أفقدت الحملة حماسة الشعب ، إذ رأوا فيها مظهرا من مظاهر السيطرة البريطانية ، فقوبلت الحملة بالفتور ، وعدوها حلقة من سلسلة التدابير الإنجليزية ، بدأت بالاحتلال العسكرى سنة ١٨٨٢ ، ثم إلغاء الجيش المصرى سنة ١٨٨٣ وتغلغل الإنجليز فى شئون الحكومة ، ثم إجبارها على إخلاء السودان فى سنة ١٨٨٤ وترك الثورة تستفحل فى نواحيه ، ثم اعتزام فتحه سنة ١٨٩٦ لحساب إنجلترا بالاشتراك مع مصر . وكان معروفا أن إنجلترا لم توعز إلى الحكومة المصرية بتجريد الحملة على السودان فى تلك السنة إلا لتقاوم مشروع الفرنسيين فى الوصول إلى أعالى النيل .

وقد أبدى الجيش المصرى فى وقائع استعادة السودان من الشجاعة والكفاية والصبر واحتمال المشاق ماجعل تاريخ هذه الوقائع صفحة مشرفة لمصر ، وإن كانت ثمرتها قد استأثر بها الإنجليز .

وأول عمل منهك قام به الجنود ، هو مد الخط الحديدى فى صحراء النوبة ليتسنى للجيش أن يزحف ويحتفظ باتصاله بقواعده العسكرية . وقد عانى الجنود المصريون ضروب المشاق والأهوال فى اشتغالهم بإنشاء الخط الحديدى فى تلك الصحراء المقفرة إذ كانوا يعملون إبان القيظ الشديد ، وكثيراً ما كان يعوزهم الماء فى شدة الحر ، فسقط منهم العشرات موتى من وطأة الحر وشدة ماعانوه من التعب فى الشمس المحرقة . ولم يكن لهذا الخط آثار عمرانية ، إذ روعى أن يكون اتساعه أقل من اتساع الخط الحديدى المصرى حتى لا ترتبط مصر بالسودان تماما .

وكان أول عمل تمهيدى للحملة مد الخط الحديدى إلى آبار (امبقول) بصحراء النوبة . وقد كانت شراذم الدراويش تصل إلى تلك الآبار وتحاول عرقلة العمل فى مد

الخط ، فاعتزم السردار إقصاءهم عن (فركة) وهي بين وادي حلفا ودنقلة ، فزحف الجيش من (عكاشة) في ٦ يونية وهاجم معسكر الدراويش في (فركة) فجر اليوم التالي أي ٧ يونية ، ودار قتـــال شديد انتهى باستيلاء الجيش على المعسكر ، وفر الدراويش جنوباً .

وقد لاقى الجيش المصري في هذه الحملة عناء كبيرا من شدة الحر وهبوب الأعاصير في الصحراء ، وقطع المراحل الشاسعة، ثم ظهور الكوليرا والحمى التيفودية في الجيش ولكنه غنم في هذه الموقعة (فركة) شيئاً كثيرا من الأسلحة والدروع والخيل والجمال والحمير والحبوب والخوذ ، وكان بينها خوذة نقش عليها هذا البيت :

ومن تكن برسول الله نصرته   إن تلقه الأسد في آجامها تجم

ولعلها من خوذ ملوك سنار، لأن هذا البيت كان شعارهم الذي يكتب على أختامهم [1] .
وزحف الجيش براً وبطريق النيل حتى بلغ (الحفير) حيث كان الدراويش مجتمعين فأجلاهم عنها، وعبر النيل في فجر يوم ٢٠ سبتمبر، واحتل دنقلة عاصمة المديرية يوم ٢٣ من هذا الشهر، وتقدم الجيش فاحتل (الدبة) ثم (مروى) على النيل ، ودانت مديرية دنقلة كلها للجيش المصري ، وكان الأهلون يستقبلونه أينما حل بالترحيب والتهليل ، إذا رأوا من مظالم التعايشي وفساد حكومته ما جعلهم يتوقون إلى رجوع الحكم المصري .

وبالرغم مما لاقاه الجيش المصري من عناء في هذه الحملة فيقول اللورد كرومر في تقريره السنوي عن سنة ١٨٩٦ « إن تقدم الحملة كان ناجحاً وإنه بضحايا قليلة في الأرواح وتكاليف بسيطة لم تكن متوقعة قد أعيدت السلطة المصرية جنوبا حتى (مروى) [2] » .

---

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٥٨٠ ـ ٥٨٦ . وأيضا الأستاذ عبد الرحمن الرافعي: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ط ١٩٥٠ ص ٣٢٨ـ٣٣٠

(2) Cromer : Report on the finances , administration , and condition of Egypt, and the progress of reforms. February 1897, p 16

استقرت الحملة فى دنقلة حتى تمد الخط الحـــديدى ويتم تنظيم الحكم فى مديرية دنقلة. وقد عمل الجند فى الخط الحديدى إلى (الكريمة) شمال دنقلة ليتفادى الجيش شلالات (المحس) و (سكوت)، ثم مد الجيش خطا حديدياً آخر من حلفا إلى أبى حمد رأساً مخترقا صحراء النوبة . وفى غضون ذلك استأنف الزحف ، فالتقى بالدراويش فى (المتمة) يوم أول يونية سنة ١٨٩٧، إذ نشبت المعركة بينهما وانتهت بهزيمة الدراويش. وهزم الدراويش أيضاً فى موقعة (أبى حمد)، واحتلها المصريون يوم ٧ أغسطس ١٨٩٧، كما استرجع الجيش المصرى بربر فى ٦ سبتمبر ، ثم شـــندى فى ٢٦ مارس سنة ١٨٩٨ .

وواصل الجيش المصرى الزحف، فالتقى بجموع الدراويش فى عطبرة قريباً من ملتقى نهر عطبرة بالنيل فى يوم ٨ ابريل سنة ١٨٩٨ ، فهزمهم وأسر قائدهم الأمير محمود وقتل منهم فى هذه الموقعة نحو ثلاثة آلاف قتيل وأسر منهم ألفان ، وكانت هذه المعركة إيذانا بسقوط دولة الدراويش[1] .

ثم شرع الجيش المصرى بعد واقعة عطبرة يستعد للزحف على الخرطوم ، فزاد السردار عمال الخط الحديدى ، ومد من أبى حمد إلى عطبرة ، وجاء مدد من الجند زاد به عدد الجيش فبلغ نحو ٢٥ ألف مقاتل، ضم إليه نحو ألفى مقاتل من العربان الموالين للحكومة ، وبدأ الزحف فى أغسطس سنة ١٨٩٨. وما أن علم التعايشى بهذا الزحف حتى أخذ يستعد للقتال، وحشد الجموع والمقاتلة فى أم درمان ، وأقام الطوابى للدفاع عنها، فضلا عن الطوابى القديمة . وكان عنده من المدافع التى غنمها الثوار من الجيش المصرى فى وقائع الثورة ٦٣ مدفعاً ، وأمر بصنع الألغام لمقاومة وابورات الجيش فى النيل .

وفى فجر أول سبتمبر سنة ١٨٩٨ زحف الجيش المصرى تصحبه البواخر النيلية على أم درمان، فتجاوز جبل (كررى) ظهر ذلك اليوم، ووقف بمكان يدعى (العجيجة) على بعـــد نحو ثمانية أميال من أم درمان ، ثم تقدمت البواخر والعربان الموالية

---

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٥٨٦ ــ ٦٠٥ . وعبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٣٣٠ ــ ٣٣١

الحكومة واستولوا على بعض الطوابى الأمامية للخرطوم ، وســـارت البواخر حتى وصلت الخرطوم فاستولت عليها عصرذلك اليوم . وكان التعايشى ممتنعاً فى أم درمان، فأخـــذت بطاريات المدافع ترميها بالقنابل ، وخرج التعايشى بجميع جيوشه من أم درمان لملاقاة المصريين غربى المدينة. وكان معه من المقاتلة ٥١٧٨٩ ، منهم ٨٦ أميرا (قائدا) و ٥٤٩٥ فارسا و ١٤٣٠٠ رجلا مسلحين ببنادق الرمنتون التى غنموها فى المعارك السابقة والباقون مسلحون بالسيوف والحراب. زحف بهذه الجموع لملاقاة الجيش المصرى يوم الجمعة ٢ سبتمبر ، فوقعت المعركة المعروفة بواقعة أم درمان ، إذ هجمت جموع الخليفة فى هيئة هلال على معسكر الجيش المصرى على شاطىء النيل ، فكانت المدافع تحصدهم حصدا وهم لايهابون الموت ، وانتهت الواقعة بهزيمة الخليفة ، فتقدم الجيش المصرى واحتل أم درمان ظهر يوم ٢ سبتمبر. وبلغت خسائر الدراويش فى هـذه الموقعة عشرة آلاف قتيل، والجرجى والأسرى مثل هذا العدد . أما خسائر الجيش المصرى فبلغت ٤٩٠ قتيلا وجريحا . وقد فر التعايشى جنوباً بعـد الواقعة واستقر فى جبل أبى قدير ، فسارت إليه حملة بقيادة السير ونجت باشا وكيل السردار وانتهت بقتله فى واقعة (جديد) فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ ، وبموته سلم البقية من أتباعه، وانتهت الثورة المهدية فى السودان .

وفى يوم الأحد ٤ سبتمبر ، بعد واقعة أم درمان بيومين ، عبر السردار النيل إلى الخرطوم، ورفع الرايتين المصرية والإنجليزية على أطلال سراى الحاكم العام ، فقوبل رفع الراية الإنجليزية على الخرطوم بالدهشة والسخط فى مصر ومن الضباط المصريين فى الســـودان ، إذ كان المفهوم أن استرداد السودان كان لحساب مصر وبجنودها وأموالها وجهودها ، ولكن ولاء وزارة مصطفى باشا فهمى للاحتلال واستسلامها للغاصب جعل الإنجليز يمعنون فى الاعتــــداء على حقوق مصر ، فإن رفع الراية الإنجليزية على الخرطوم كان إيذاناً بوضع السودان تحت الحماية البريطانية ، ولم تحرك الوزارة ساكنا أمام هذا الحادث الجلل ، بل مر كأنه حادث عادى[1] !

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٦٣٣ــ٦٤٦ ، وعبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ٣٣١ ــ ٣٣٢

الباب الرابع

فاشودة سنة ١٨٩٨

الفصل الاول :

التوسع الفرنسى فى وسط إفريقية وغربها — الحملات الفرنسية والحبشية الموجهة من الصومال والحبشة للتقدم إلى أعالى النيل — حملة ماكدونالد من أوغندة .

الفصل الثانى :

أزمة فاشودة وأهميتها .

الفصل الأول

التوسع الفرنسى فى وسط إفريقية وغربها ـ الحملات الفرنسية والحبشية الموجهة من الصومال والحبشة للتقدم إلى أعالى النيل ـ حملة ماكدونالد من أوغندة

التوسع الفرنسى فى وسط إفريقية وغربها :

فى ربيع سنة ١٨٩٨ ، عندما كانت أزمة الشرق الأقصى على أشدها ، وفى وقت كانت فيه سياسة اللورد سولسبرى تنتقد انتقادا مرا ، قال أحد وكلاء وزارة الخارجية البريطانية لصحفى مشهور « هناك أشياء يمكننا عملها وأخرى لا يمكننا عملها . صدقنى القول ، لسوف نسترجع مكانتنا تماما فى السودان[1] » .

وفى الحقيقة عندما تم النصر على الفرنسيين فى مسألة فاشودة فى خريف ١٨٩٨ زادت شهرة رئيس الوزراء ، واعتقد كثير من الناس أن كل سياسته منذ سنة ١٨٩٥ كانت موجهة إلى المشكلة الإفريقية الكبرى . ولقد منحت امتيازات لكل من الروس والألمان ولم تبرز مشكلة الشرق الأقصى ، وذلك لأن كل تفكير وعزم وزارة الخارجية كان مركزاً فى النضال من أجل النيل ، نضال كان يزداد على مر السنين حتى بلغ أشده بعد موقعة عدوة وتقدم الانجليز إلى دنقلة .

وقد تكلمت فى الباب السابق عن الدوافع التى دعت للمرحلة الأولى من استرداد

---

1 — Diplomaticus , psend : « Fashoda and Lord Salisbury's Vindication » (Fortnightly Review 64, December, I898, pp. 1C02-14). P. 1002.

السودان إذ صمم الانجليز على السير إلى دنقلة ليس فقط لتخفيف الضغط عن الإيطاليين بل أيضا كانوا متوقعين عملا من الفرنسيين فى أعالى النيل . ولقد احتلت القوات المصرية دنقلة فى خريف ١٨٩٦ ولكن هذا لم يقرر شيئاً . ومن أول الأمر أدرك اللورد سولسبرى أن المصريين ربما بمساعدة بعض القوات الانجليزية ، سوف يتقدمون حتى الخرطوم على الأقل . وفى يونية قال فى مجلس اللوردات « سوف لانسترجع لمصر المكانة التى وجدناها فيها ، وسوف لانضمن سلامة مصر التى تستحقها حتى يرفرف العلم المصرى على الخرطوم » . ولكن كانت هناك عقبات كثيرة فى سبيل تحقيق هذا الغرض .

فالحكومة المصرية لم يكن لديها المليون أو المليونين من الجنيهات اللازمة لمثل هذه الحملة ولا يمكنها أن تستدينها . كما أن البرلمان الإنجليزى كان ولا بد أن يرفض الانفاق على مثل هذا المشروع . وبجانب ذلك كان سولسبرى دائما يفكر فى تقدم من الجنوب ليقابل التقدم السريع من الشمال . ولكن العمليات الحربية من أوغندة كانت مستحيلة قبل أن يتم الخط الحديدى إلى بحيرة فكتوريا . إذ كان على الجنود لكى يقطعوا المسافة من الساحل إلى الداخل أن يقضوا تسعين يوما ، فالخط الحديدى إذن ضرورى جدا ، ولكن كان يلزمه سنتان ليصل إلى البحيرة .

ومن أجل هذه الاعتبارات أوقفت العمليات الحربية بعض الوقت ، ماعدا تشييد الخط الحديدى من وادى حلفا عبر الصحراء التى تملأ ثنية النيل أسفل « أبو حمد » . وقد احتلت القوات المصرية مدينة « أبو حمد » فى أغسطس سنة ١٨٩٧ . وفى الوقت نفسه كانت هناك تطورات تحدث لترغم الحكومة الانجليزية على الإسراع فى العمليات والضغط على الخرطوم قبل أن تكون مستعدة حقا . ولنتجه الآن إلى بيان الحوادث فى داخل إفريقية وفى الحبشة ، حوادث تكون قصة شيقة وغريبة .

كانت الحكومة الفرنسية لسنين عديدة تريد جلاء الانجليز من مصر . وعندما فشلت فى هذا الأمر قررت الاندفاع إلى أعالى النيل لترغم الحكومة الانجليزية

على الاتفاق بخصوص المسألة المصرية ، مهددة بالتدخل والتحكم فى منطقة أعالى النيل .

ولقد بددت فرنسا جهود الإنجليز فى سد الطريق لمنع التقدم من ناحية الكونغو الفرنسية ، بأن جعلت ليوبولد كمستأجر لمنطقة أعالى النيل حتى فاشودة شمالا . وبعد الاتفاق بين فرنسا ومملكة الكنغو فى أغسطس سنة ١٨٩٤ استدعيت حقا الحملة التى كانت بقيادة مونتيل Monteil ولكن أخذ مكانه ليوتارد Liotard الذى أعطيت إليه التعليمات بأن يحتل احتلالا تاما المناطق التى على طول نهر مبومو M'Bomu وعلى الجانب الآخر من خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو . وفى فبراير سنة ١٨٩٦ تحت تأثير مونتيل ، زميل الكابتن مارشان ، قررت الحكومة الفرنسية أن تستأنف خطتها السابقة وترسل حملة إلى أعالى النيل . وعندما ترك مارشان [1] فرنسا فى مايو سنة ١٨٩٦ كان يخضع لإرشاد وتوجيه ليوتارد ، وكان قد أمر بأن يتجنب التصادم ، خاصة مع الدراويش ، وأن يتذكر بأن قوته كانت من الصغر بحيث لا تمكنه من الغزو . وبعبارة أخرى ، كان الغرض من بعثة مارشان ، مهما قيل بعد ذلك عنها ، هو أن تضع فرنسا قدماً فى أعالى النيل لتساوم به فى مفاوضاتها المقبلة مع بريطانيا بشأن مصر . ويؤيد هذا ماذكره الجنرال مانجان Mangin الذى كان أحد أعضاء حملة مارشان ، إذ قال إن الغرض هو « إزالة أى ادعاء للإنجليز لاحتلالهم لمصر ، ولنضع حدا الحلم أصدقائنا الأعزاء الذين يريدون

---

(١) اسمه جان بابتست مارشان Machand,Jean Baptiste ، ولد فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٣ . وبعد خدمة أربع سنوات فى رتب الجيش عين فى سنة ١٨٨٧ مساعد ملازم ، وفى سنة ١٨٨٩ حارب فى السنغال وجرح مرتين فعين فارساً فى فرقة الشرف . وفى سنة ١٨٩٨ قام ببعثته المشهورة إلى فاشودة ، ولذا رقى قائداً لفرقة الشرف . ثم رقى إلى درجة « كلونل » فى سنة ١٩٠٢ . واشترك فى الحرب العالمية الأولى ، وجرح فى سبتمبر سنة ١٩١٥ ، وفى سنة ١٩١٧ رقى إلى رتبة « جنرال » فرقة ، وأحيل على المعاش فى سنه ١٩١٩ . وفى سنة ١٩٢٠ منح الصليب الأكبر لوسام الشرف ، وتوفى فى ١٤ يناير سنة ١٩٣٤ .

أن يربطوا مصر برأس الرجاء وممتلكاتهم فى شرق إفريقيـــة بممتلكات شركة النيجر الملكية » .

ولقد قال هانوتو نفسه لمارشان عند ما ترك الأخير باريس « اذهب إلى فاشودة ، ستطلق فرنسا مسدسها (١) » .

ولا يمكننا أن نخوض الآن فى تفاصيل بعثة مارشان . ففى ٢٤ يولية سنة ١٨٩٦ اكتمل عدد البعثة فى لوانجو Loango وكانت تضم مائة وخمسين جنديا سنغاليا جمعهم الضابط مانجان من السنغال والسودان . وكان الطريق شاقا عسيرا من لوانجو حتى برازافيل . وكان مارشان يتوقع كل ذلك . إلا أن أولى العقبات التى صادفته ولم تكن تخطر له على بال ، هى قيام ثورة وطنية فى مناطق الكنغو السفلى ، مما أدى إلى تأخر البعثة ، فلم تبلغ برازافيل على الكنغو إلا فى نوفمبر سنة ١٨٩٦ . وصعدت البعثة فى نهر الأوبانجى ، ووصلت بعدتها ومئونتها إلى أبيراس Abiras فى مارس سنة ١٨٩٧ . ثم أخذت تستعد للصعود فى نهر المويومو عبر سلطنات بنجاسو Bangassou ورفاي Rafai وسميو Semio التى حالفت الفرنسيين بفضل سياسة ليوتارد ، ولتتبع فيما بعد الطريق الذى حدده منهج مارشان . إلا أن عقبة جديدة اعترضت البعثة ، فكان مارشان قد عول على اتباع

I — Gènéral Mangin, «Lettres de la Mission Marchand» (Revue de Deux Mondes. September 15 , 1931 pp. 241 - 83).

وأيضاً كوشرى : المرجع السابق ص. ٤٩٢ . أما عن مانجان فاسمه شارل عمانويل مانجان Mangin : Charles Emmanuel ، ولد فى ٦ يولية سنة ١٨٩٦ وترك مانجان المدرسة الحربية فى سانت سير Saint Cyr فى سنة ١٨٨٨ إلى إفريقية ، وباستثناء ثلاث سنوات قضاها مانجان فى تونج كنج Tong king وعشرة أشهر فى فرنسا بقى مانجان مدة ست وعشرين سنة فى أماكن مختلفة من إفريقية , وكان عضوا فى بعثة مارشان . وألف كتابا فى ١٩١٠ اسمه القوة السوداء La Force Noire وضح فيه للفرنسيين موارد إمبراطوريتهم التى لا حد لها . وقام بمجهود كبير فى الحرب العالمية الأولى وتوفى فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ .

الطريق البرى فى شمال موبومو والذى يمر بديم زوبير لبلوغ بحر العرب عن طريق البر وتجنب مستنقعات بحر الغزال . فلما بلغ مارشان موبى Mobaye فى إبريل تلقى رسالة من ليو تارد يبلغه فيها أنه يفاوض فى ذلك الوقت بشأن احتلال ديم زوبير ، ويرجوه أن يتخلى عن سلوك الطريق البرى ، وأن يتخذ الطريق النهرى من مركز تامبورا Tamboura . فامتثل مارشان للأمر وقرر نقل البعثة وأسطولها الصغير من الأوبانجى إلى النيل .

وبلغت البعثة فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٧ رافد ميرى Méré ، فأصبحت على بعد ٣٥ كيلو مترا من خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو وثمانين كيلو مترا من تامبورا . وفى ٥ أغسطس أراد مارشان استطلاع أحوال البلجيكيين فى لادو والإنجليز فى وادلاى ، واستطاع فى خلال ثلاثة أيام أن يكشف ٣٥٠ كيلو مترا ويعود مقتنعا بأن فى وسع أسطوله الصغير عبورها . وقطعت البعثة المسافة من آخر مرسى على الأوبانجى إلى مرسى كودجيلى Kodjili على نهر السويح Soueh فى مدة أقل من شهر . واحتل مارشان فى نفس الوقت فورديزيه Fort -Desaix وانتظر ارتفاع مياه النيل حتى يستأنف المسير . وقضى هذا الوقت فى كشف البلاد وإنشاء مراكز ثانوية . وأخيرا غادر مارشان فورديزيه فى ٤ يونية وسار فى الطريق التى كشفها براتييه Baratier ولاندورا Landeroin ولارجو Largeau ثم نزل فى السويح واجتاز المستنقعات الشاسعة التى تكون مصبه فى بحر الغزال . وبعد ذلك سارت البعثة فى النهر حتى النيل الأبيض وفاشودة التى بلغتها فى الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد الموافق ١٠ يولية سنة ١٨٩٨ (١) . ورفع العلم الفرنسى على أنقاض القلعة المصرية القديمة . وكانت البعثة فى ذلك الوقت تتألف من مارشان وستة ضباط أوروبيين ونحو مائة وعشرين من السنغاليين (٢) .

1—Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire Des Colonies Francaises et de L'expansion de la France dars le Monde . Paris. 1931 . Tome IV .pp 521-524.

2—Général Mangin „ Lettres de la Mission Marchand» (Revue de Deux Mondes, September 15, 1931 pp 241-283.

ويلاحظ أن الموظفين الرسميين لحكومة الكنغو كانوا يقدمون كل معاونة ممكنة لبعثة مارشان فى أثناء تقدمها فى الكنغو والأوبانجى Ubanghi ، بل إن البعثة انتقلت فى إحدى السفن التابعة للكنغو وتسمى « فيل دى بروج Ville de Bruges » ، وكان هذا التعاون مجرد مظهر للتحالف بين فرنسا والبلجيك . ولقد حاول ليوبولد مراراً أن يقنع اللورد سولسبرى لكى يؤيده فى طلبه الخاص بمنحه — بصفة إيجار — كل السودان جنوب الخرطوم . وعنـــدما لم يهتم الإنجليز بمقترحاته بدأ هو فى تغيير أساليبه . وكان ذهنه لايزال يدبر أشياء واسعة النطاق . ولم يكن كافيا أن يضمن لنفسه منطقة النيل العليــا المعروفة بحاجز لادو Lado Enclave ، بل كان يحلم بمد نفوذ دولة الكنغو الحرة إلى الجانب الشرقى من النيل . وبعـد موقعة عدوة عندما كانت الحكومة الإيطالية تفكر تفكيرا جديا فى ترك ممتلكاتها فى البحر الأحمر ، ظهر أحد وكلاء ليوبولد فى روما، وأخذ يفاوض طويلا مع الجنرال دالفرم Dal Verme. ولقد وضع مشروع اتفاقية يجعل إيطاليا تحتفظ بمصوع ،وتترك بقية إريتريا وكل منطقة النفوذ الحبشى كما هى محددة فى المعاهدة الإنجليزية الإيطالية فى سنة ١٨٩١ إلى « جمعية الكنغو للاستعمار والاســـتغلال Societe Congolaise de Colonisation et d'Exploitation وسيكون نصف موظفى هـذه الجمعية من الإيطاليين ، وستأخذ الحكومة الإيطالية نصف الدخل .

وكان من الواضح أن يستدرج إمبراطور ألمانيا للدخول فى المشروع لاستغلاله فى الحصول على موافقة انجلترا وفرنسا . ويبدو أن الحكومة الإيطالية فكرت باهتمام فى الموضوع . وفى نوفمبر سنة ١٨٩٦ أشار الجنرال دالفرم إشارات خفية للمشروع فى البرلمان ، فاعترض عليه .ويبدو أن وزير الخارجية فسكنتى فنستا Visconti Venosta كان يعارض التوسع فى بحث الموضوع أكثر من هذا . وعلى أى حال ، لم يسمع أى شىء بعد ذلك عن المشروع .

ولم تكن هناك صلة لفشل آمال ليوبولد فى الحبشة بنشاطه فى النيل . ففى سنة ١٨٩٦ نظمت بعثتان عظيمتان فى الكنغو ، إحداهما برياسة البارون دانس

Baron Dhanis ومعه أكثر من ألف جندى من المواطنين، والأخرى برياسة ضابط يسمى شلتان Chaltin .وكان دانس رئيس القيادة ، وعليه أن يتقدم تجاه النيل إلى لادو وأبعد منها ، وذلك لمساعدة مارشان إن أمكن ضد أى هجوم من الدراويش وليحمى مؤخرته . وقيل إن دانس كانت لديه تعليمات سرية لا تفتح إلا عند الوصول إلى فاشودة . وفى الحقيقة لم يصل حتى إلى لادو . وفى فبراير سنة ١٨٩٧ ثارت القوة التى كانت معه من باتتلا Batetela وذبحت ضباطها . ولهذا ابتدأت فى الرجوع إلى استانلى فيل، وتبع ذلك ثورة وطنية واسعة النطاق لم تخمد نهائيا إلا فى سنة ١٨٩٩ . ومع ذلك تقدم شلتان فى الوقت نفسه إلى النيل، فوصل بالقرب من الرجاف Rejaf فى فبراير سنة ١٨٩٧ . وكان هناك قتال مع بعض وحدات متفرقة من الدراويش انتصر عليها البلجيكيون . وبالتدريج شق شلتان طريقه إلى لادو ، محصنا عدة مواقع ومزيدا عدد رجال الحاميات التى على النيل حتى بلغ عددها ثلاثة آلاف رجل. وفى الوقت الذى وصل فيه مارشان فاشودة كان البلجيكيون قد ثبتوا مراكزهم على الضفة اليسرى من أعالى النيل [1] .

الحملات الفرنسية والحبشية الموجهة من الصومال والحبشة للتقدم إلى أعالى النيل

لقد كانت بعثة مارشان أهم مظهر لنشـــاط الفرنسيين فى أعالى النيل فى سنتى ١٨٩٨/٩٧ . وفى الوقت نفسه بذلوا بعض المحاولات للاتصال بالخليفة فى أم درمان لينالوا رضاه فى مقابل مساعدته ضد الإنجليز المتقدمين من الشمال . وعلى أى حال لم تثمر هـذه العروض التى تكلمت عنها الصحف الفرنسية فى خريف سنة ١٨٩٨ ، ووصفها كاتب إنجليزى بأنهـا مخزية وشيطانية لا تتلاءم مع فروسية الفرنسيين، ولا يفكر فيها حتى جماعات الهوتنتوت .

وفى الحبشة ، لم تعترض الفرنسيين عقبات جدية . وكانوا من البداية يفكرون فى

(1) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism (1890 1902) NewYork 1951 ·pp 539 — 540 .

إرسال حملة من الشرق لتقابل تلك التى تأتى من الغرب . ولقدحازوا صداقة منليك بتعضيده ضد الإيطاليين . فاذا اقنع ملك الملوك بأن يطالب بكل الضفة اليمنى من أعالى النيل ،كما طالب فى نشرته للدول فى سنة ١٨٩١ ، فإن الانجليز لن يجدوا أمامهم حفنة من الرجال فحسب ، بل عشرات من آلاف الأحباش المسلحين الشجعان. والواضح أن هدف الفرنسيين كان استغـــلال الفرصة الحبشية للنهاية وفى ديسمبر سنة ١٨٩٦ قررت الحكومة الفرنسية أن ترسل مسيو لاجارد M. Lagarde حاكم الصومال الفرنسى لمهمة خاصة فى أديس أبابا . وكان عليه أن يأخذ مبالغ كبيرة من المـال ليقوى النفوذ الفرنسى فى الحبشة . وكهدية خاصة لمنليك أعطى مائة ألف بندقية ومليونا طاقة من الذخيرة . وكانت البعثة على نطاق واسع، وكلفت بالفعل ٦٠٠ ألف فرنك . وكانت عند لاجارد تعليمات ليبذل كل جهده ليمهد الطريق لحملتين إلى النيل: إحداهما تحت رياسة مسيوكلوشت Clochette الذى كان وقتئذ فى الحبشة ، والأخرى برياسة مسيو بونفالو M. Bonvalot الذى كان سيتبعه بعد ذلك[1].

ووصل المندوب الفرنسى العاصمة الحبشية فى أوائل مارس ١٨٩٧ . ويقال إن استقباله كان فاترا، لأن منليك كان يشك فى أنه كانت له صلة بالإيطاليين فى الفترة التى سبقت موقعة عدوة . ومع ذلك فإن لاجارد كان قد سجل نجاحا قبل رجوعه إلى الساحل . إذ مهد لإعادة سريان معاهدة الصداقة الفرنسية الحبشية المعقودة سنة ١٨٤٣ كما مهد للاتفاق على تعيين حدود الصومال الفرنسى . فالأسباب السياسية ، وهدية الأسلحة ورغبة الفرنسيين فى قبول شروط الأحباش الخاصة بتحديد بعض المناطق. كل هذه العوامل لطفت من معاملة منليك ، لجعل لاجارد دوقا لإنتوتو Entoto . وجعل الفريد إلج Alfred Ilg المستشار السويسرى لملك الملوك ، مستشارا للدولة ، ووجه إلج نفوذه لخدمة الفرنسيين. وعين مسيو كامى مندون Camille Mondon

---

1— Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire Des Colonies Francaises Paris, 1931. Tome IV. pp 585—586.

مراسل جريدة الطان Temps الفرنسية فى أديس أبابا مستشارا للتعليم العام والوظائف، وعين مسيو ليون شفنيه Leon Chefneux ، وهو القوة الفعالة وراء مشروع الخط الحديدى الحبشى ، مستشارا للسكة الحديد وقنصلا عاما لإثيوبيا فى أوروبا . ولذلك فتحت الأبواب للتجارة الفرنسية . وبدا أن كل شيء كان يسير على مايرام .

أما فيما يختص بمنطقة النيل ، فإن لاجارد وجد منليك شغوفا بأن يتبع مقترحات الفرنسيين ،فكان مصرا على المطالبة بالضفة اليمنى من النيل بين خطى عرض ٥° ،١٤° شمالا . أعنى من قرب لادو إلى نقطة تبعد عن الخرطوم جنوباً بحوالى ١٥٠ ميلا تقريباً . وكان راغباً فى أن يسهل لبعثتى كلوشت وبونفالو حرية المرور ويساعدهما بكل طريقة ممكنة .

وبمجرد أن رجع لاجارد إلى جيبوتى سارت بعثتا كلوشت وبونفالو إلى العاصمة الحبشية . وهناك فريق ثالث بقيادة الأمير هنرى دى أورليانز Henri d' Orleans اتبع الطريق نفسه . ولم يكن لهذا المسافر العظيم صفة رسمية ، نظراً لأن الحكومة الفرنسية لم تكن لديها الشجاعة الكافية بأن تستخدم عضوا من سلالة هذه الأسرة التى أبعدت عن الحكم من قبل . ولكنه كان دائماً على استعداد للعمل من أجل فرنسا ، ولعب دورا هامافى الحوادث المقبلة . ولسوء الحظ لم تتعاون البعثات الفرنسية الثلاث ، وذلك لأسباب لاتزال مجهولة . ويعتقد فريق بونفالو أن لاجارد كان يضع العراقيل فى طريقهم ولم يساعدهم إطلاقا . ولقد اتهم الحاكم الفرنسى بتعضيد كلوشت على حساب البعثة الأخرى . وعلى أى حال فإن كلوشت اتجه إلى الغرب ، بينما عاد بونفالو إلى الساحل ليأتى بالقوارب اللازمة للملاحة فى الأنهر المؤدية إلى النيل . ولم يرجع أبدا بل ترك قيادة فريقه إلى بونشاب Bonchamps . ولقد حاول بونشاب أن يبتعد عن العاصمة ، ولكن المرشدين الأحباش قادوه فى جولات طويلة . ويبدو أنه كانت لديهم تعليمات بأن يماطلوه على قدر الإمكان . وفى النهاية تقابل بونشاب وكلوشت عند جوريه Gore فى غرب الحبشة . وهناك ظلا منتظرين الحصـــول على تصريح بالمرور من أديس أبابا . وفى تلك الأثناء مات كلوشت واضطر بونشاب إلى الرجوع

إلى العاصمة ليذلل العقبة التى عطلته طويلا . وفى أديس أبابا وجد بونشاب لاجارد مع بعثة ثانية من الساحل . لقد فشل الحاكم فى أن يحضر القارب الضرورى . وكانت هناك اتهامات وتعبيرات قاسية ، ولكن أخيرا أمر لاجارد بضم فريق كلوشت وبونشاب . وكان على بونشاب أن يسير إلى جانب الضفة اليسرى لنهر السوباط حتى النيل وهناك كان عليه أن يشيد قلعة حبشية على الضفة اليمنى ، وقلعة فرنسية على الضفة اليسرى [1] .

وفى النهاية تمكن بونشاب من أن يبدأ ، ففى أثناء الشتاء سار هو وزملاؤه فى الطريق الذى رسمه لاجارد ، موقعين محالفات مع الزعماء الوطنيين على طول الطريق ، ليس باسم فرنسا ولكن باسم منليك . وكان الطريق شاقا للغاية ، إذ عندما ترك المسافرون مرتفعات الحبشة وجدوا أنفسهم فى سهل النيل المنبسط ، حيث يقل عدد السكان وتكثر الفيلة والتماسيح . وكان الطعام نادرا والحرارة مرتفعة جدا والحمى منتشرة . وبدون قوارب كان من المستحيل عليهم عبور المستنقعات والأنهار الضحلة التى تدفقت وسط الحشائش . ووصلت البعثة إلى ملتقى السوباط والأجوبا Ajuba فى أواخر ديسمبر سنة ١٨٩٧ . ولم تكن لديها وسائل عبور هذه الأنهار الكبيرة ، وكانت على وشك الهلاك من الجوع . لذلك لم يكن هناك بد من الرجوع ، ولو أن الحملة كانت لا تبعد عن فاشودة بأكثر من مائة ميل .

وعند الحدود الحبشية قابلت البعثة فى طريقها قوة كبيرة من جنود منليك تحت إمرة ددجاز تساما Dedjaz Tessama ، وكان هذا الجيش يضم عشرة آلاف جندى وبرفقته مغامر روسى ، كان موظفاً بالمفوضية الروسية فى أديس أبابا ويسمى ارتمانوف Artamanov . وكان غرض هذه القوة هو انقاذ بعثة بونشاب وتثبيت النفوذ الحبشى فى وادى نهر السوباط حتى النيل . ولم يرجع بونشاب ثانية إلى فاشودة ، ولكن اثنين من رفقائه ، هما الفنان بوتر Potter وضابط اسمه فيفر Faivre ، عادا ثانية مع القوة الحبشية تجاه فاشودة . بدأ الجيش الحبشى مسيره فى مارس سنة ١٨٩٨

1—Cocheris, Jules : La Situation Internationale de l' Egypte et du Sudan ,Paris 1903 - pp 457 - 458.

وتقدم قدر استطاعته. ولكن الصعوبات كانت كثيرة، فالطعام قليل، ولم يتحمل الجنود الأحباش، الذين تعودوا الحياة على المرتفعات، جو السهل الحار المشبع بالرطوبة. فتفشت بينهم الحمى. ومع ذلك فإن مجموعة منهم تبلغ نحو ٨٠٠ رجل، متضمنة الأوروبيين، جاهدوا حتى وصلوا إلى النيل فى ٢٢ يونية سنة ١٨٩٨ قبل أن يصل مارشان إلى فاشودة بثلاثة أسابيع. ولقد بحث الفرنسيون وزميلهم الروسى بدون جدوى عن آثار الحملة الآتية من الغرب، ولم يستطيعوا الانتظار فى المستنقعات، ولذا اضطروا للرجوع. ولكن قبل رحيلهم أرادوا رفع العلم الفرنسى على جزيرة فى النيل، ومن سوء الحظ كان «فيفر» لا يعرف السباحة و«بوتر» مريضاً بالحمى وعلى وشك الموت. وأخيراً وافق أحد الأحباش على أن يجازف مع التماسيح ويأخذ العلم فى مقابل مكافأة خيالية. ولكن عندما نزل الماء رأى «ارتمانوف» أن الأمر غير لائق، فغطس فى الفيضان الخطير وحمل العلم إلى الجزيرة.

وكانت بعثة تساما إلى السوباط جزءاً من عملية واسعة النطاق، قام بها منليك ليحتفظ بمطالبه الخاصة بالحدود المبينة فى مذكرة سنة ١٨٩١. وفى خريف وشتاء ١٨٩٨/٩٧ قامت ثلاثة جيوش أخرى. قام الأول فى يونية سنة ١٨٩٧، وكان مكوناً من ١٥ ألف جندى بقيادة هبتاجيورجس Hapta Giorgis، ورافق هذا الجيش فرنسى يسمى ليون دارجو Léon Darragon، ووصل هذا الجيش واكتسح كل المنطقة حتى شمال بحيرة رودلف. وعند رجوعه أرسلت بعثة أخرى تحت إمرة الرأس ودجيورجس Ras Wedda Giorgis، الذى أخذ أيضاً معه عدداً من الفرنسيين وقوة من السنغاليين وروسيا يسمى بولاتوفك Bulatovic. أما الحملة الحبشية الرابعة، وهى أهم هذه الحملات، فقد أرسلت بقيادة القائد المشهور الرأس ماكونن Ras Makonen، وتقدمت فى منطقة النيل الأزرق فى ربيع سنة ١٨٩٨ [1].

ويجب أن نذكر شيئاً عن النشاط الغامض للأمير هنرى دى أورليانز والكونت ليونتيف Leontiev فى ذلك الوقت. بقى أورليانز فى أديس أبابا طول ربيع ١٨٩٧

1— Woolf (Leonard) : Empire and Commerce in Africa. p 197 ff.

الحملات الموجهة الى أعالى النيل فى سنتى ١٨٩٧، ١٨٩٨
فرنسية
بلجيكية
حبشية
بريطانية
وادى حلفا
ابوحمد
دنقلة
سواكن
كسلا
الخرطوم
اريتريا
جيبوتى
زيلع
الصومال الانجليزى
واداى
فاشوده
بحر الغزال
الكنغو الفرنسية
تامبورا
لادو
الرجاف
اوغنده
بحيرة فكتوريا
بحيرة رودلف
افريقية الشرقية البريطانية
المحيط الهندى
الكنغو
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
٥

ورحل إلى أوروبا فى يونية معتزما الرجوع الى الحبشة فى أقرب فرصة . وكانت لديه مشروعات عديدة وكبيرة ، ولم تكن هذه المشروعات سرا . ولقد أعلن ملك الملوك أنه عين ليونتيف حاكما على المناطق الإثيوبية الاستوائية ، وأن الأمير هنرى سيرافقه فى فتح هذه المناطق. وفى شتاء ١٨٩٨/٩٧ كون الأمير هنرى شركة رأسمالها ١٫٨٠٠٫٠٠٠ فرنك لأغراض تقدمية، وكانت هذه الشركة تحت إشراف البلجيكيين، واهتم الملك ليوبولد نفسه بها كل الاهتمام كعادته دائماً فى أن يكون له إصبع فى كل شىء استعمارى . وكان هذا جزءا من خطته فى مد منطقة الكنغو الى الحبشة والبحر الأحمر .

وفى ربيع ١٨٩٨ رجع أورليانز إلى جيبوتى، ومعه قوة لا بأس بها من السنغاليين، وأخذ معه هدية لمنليك شحنة كبيرة من البنادق والذخيرة . وكان التفاهم تاما بينه وبين الحاكم الحبشى ، لأنه قد أعدت العدة لأن يمد أورليانز وليونتيف الحدود الحبشية غربا إلى النيل وجنوبا إلى بحيرة فكتوريا . ولكن فى النهاية لم يتحقق المشروع ، وعلم أن ليونتيف أصيب خطأ بالرصاص فى رجليه عند هرر . ولكن هناك دليل على أن بعض نشاطه المريب حرمه من المساعدة المالية التى كانت تدفعها له الحكومة البلجيكية . ولا شك أن منليك فقد اهتمامه بالموضوع عندما عجلت أزمة فاشودة بانسحاب الفرنسيين .

مما سبق ذكره يتضح أن الفرنسيين ، بمساعدة البلجيكيين ، كانوا نشطين جدا فى الحبشة فى سنتى ١٨٩٨/١٨٩٧ ، وأن الروس كذلك كانوا يعملون للغرض نفسه، وأن النفوذ الفرنسى كان عظيما فى البلاط الحبشى . ولسوء الحظ لم تكن مجهوداتهم منظمة ، فالدور الذى لعبه لاجارد لم يكن واضحا ، بل هناك شك فى مساعدته بعثة بونشاب مساعدة جدية . وكان بونشاب معينا سابقا من قبل الملك ليوبولد فى الكنغو ، ويبدو أنه قد ذهب إلى الحبشة لسبب أساسى وهو أن يطلب ، بصفته مندوب الملك، مساعدة منليك ضد الدراويش . ومن المحتمل أن لاجارد ورجال الحكومة الفرنسية كانوا يرتابون فيه ولا يثقون به . وعلى أى حال فلا ريب أن بونشاب لم

ينل إلا مساعدة رسمية قليلة . وعندما وصل إلى جيبوتى فى طريق عودته إلى فرنسا وجد هناك القارب المعد ، الذى كان يتوقف عليه نجاح الحملة ، راسيا فى الميناء منذ مدة. ومع ذلك يجب أن نقرر أن الفرنسيين قد أثاروا منليك ونبهوه لخطر تقدم الإنجليز ضـــد الدراويش . وعلى الأقل أقنعوه بإرسال أربع حملات . ولو أن الجنود الأحباش لايحتملون طبيعة المنطقة المتنازع عليها وقتا طويلا فعلى الأقل أصبح واضحاً أنه لابد من عمل حساب ملك الملوك فى أية تسوية مقبلة .

والنقطة المهمة عن هذا النشاط الفرنسى هى أنه كان كله ، دون استثناء ، معروفا جدا . فلقد تتبعت الجرائد الإنجليزية الحملات البلجيكية بالتفصيل ، ومن سبتمبر سنة١٨٩٧ فصاعدا كانت هناك تقارير من وقت إلى آخر عن فرق مارشان وبونشاب. وكان معروفا قبل خريف ١٨٩٧ أن مارشان قد وصل إلى منطقة بحر الغزال . وظن البعض أنه وصل فعلا إلى فاشودة ، وأن بونشاب قد انضم إليه هناك . ثم فى ديسمبر سنة ١٨٩٧ أشيع أن البعثة لاقت مصيرا محزنا . ولمدة شهرين كان الموقف محل بحث الصحف الفرنسية والإنجليزية بالتفصيل. وكانت الجرائد الإنجليزية الكبيرة ، مثل التيمس تحـــذر فرنسا من نتيجة إصرارها على مشروعاتها هذه . كما كانت هناك تقارير وافية عن كل الحمـــلات الحبشية . وحقيقة أنه عندما حارب كتشنر فى موقعة أم درمان فى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ لم يكن معروفا بوجه التأكيد فى أوروبا إذا كان مارشان قد وصل إلى فاشودة أم لا ، كما لم يكن معروفا إذا كانت الحملة الحبشية قد شقت طريقها إلى النيل أم لا . ولكن ماعرف من الحقائق كان كافيا ليسبب غبطة فى باريس وقلقا شديدا فى لندن .

ولم تكن الحكومة الإنجليزية أقل اهتماما من الرأى العام بالمشاريع الفرنسية ، خاصة تلك التى تتصل بالحبشة . ولم يتمتع الإنجليز بأية حظوة فى بلاط منليك منذ عرفت صداقتهم للإيطاليين ، ولأنه كان من المعتقد أنهم ساعدوهم بالأموال فى معركة عدوة ، ولذا رؤى إرسال بعثة إلى أديس أبابا فى أوائل سنة ١٨٩٧ . وتقرر أن يرأس هذه البعثة مستر رنل رود Rennell Rodd أحد مساعدى اللورد كرومر

الأكفاء فى مصر . وكانت هذه البعثة تتألف من ضباط انجليز ومصريين ذوى هيبة جسدية وضخامة فى الحجم (سماهم السير تشارلس دلك Charles Dilk العمالقة المحبوبون). ولقد أخبرنا « رود » فى مذكراته أن الحكومة الإنجليزية قلقت جدا نتيجة الإشاعات عن الاتحاد بين الأحباش والدراويش ، ومن التقارير التى كانت تصل عن بعثة بونشاب . ولذلك كان الغرض من رحلته هو « التأكد من أنه ليس هناك تعاون مع الخليفة ، وليحصل على معلومات دقيقة عن الأحوال الداخلية[1] » .

وعندما وصلت البعثة إلى نهاية المرحلة الأولى علمت فى هرر أن لاجارد وبونفالو قد سبقاها منذ شهرين . وعند وصول البعثة إلى أديس أبابا وجدت هناك أيضا الأمير هنرى دى أورليانز وليونتيف . ولم يخف الفرنسيون خططهم ولو أن الجو كان غير ملائم . ومع ذلك دخل « رود » بكل جرأة فى مفاوضات مع منليك . ويبدو أنه أقنعه بأن الدراويش سوف يكونون فى المستقبل كما كانوا فى الماضى ، جيرانا خطيرين للأحباش كما كانوا للمصريين. وعلى أى حال وعد ملك الملوك بألا يسمح بأن تصل أية شحنة من الأسلحة إلى الدراويش عن طريق الحبشة . كما أنه وافق على بعض ترتيبات تجارية تضع البضائع الإنجليزية على قدم المساواة مع المستورد من البلاد الأخرى. ولكن ما كان مهتما به منليك لدرجة كبيرة هو مسألة تسوية الحدود ، وكان « رود » راغبا أيضا فى مناقشة مسألة حدود الصومال . ولذا عقدت اتفاقية فى ١٤ مايو سنة ١٨٩٧ تعين الحدود الشرقية بين الحبشة والصومال البريطانى[2] ، ويترك الإنجليز بمقتضاها حوالى ١٥ ألف ميل مربع فى هذه المنطقة للأحباش . أما عن المشكلة المهمة، وهى مشكلة الحدود الجنوبية والغربية للحبشة ، فلم يحدث فيها أى تقدم ، إذ أصر منليك على طلبه من ناحية حدود النيل ،

1— Sir J. Rennell Rodd : Social and Diplomatic Memories , (Second Series) 1894-1901 . Egypt and Abyssinia . London 1923. pp 112-114 .

2— Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa. p 197.

ولذلك قرر « رود » أنه من المستحسن ترك هـــذا الموضوع حتى يكون الإنجليز والمصريون فى الخرطوم . وحتى بعد ٢٥ سنة ، رفض « رود » ، عندما كان يكتب مذكراته ، أن يكشف عن مجرى ونتائج مباحثاته مع منليك بشأن المشاكل الإفريقية الكبرى . ولقد تأثر « رود » بذكاء الحاكم الحبشى الحاد ، واعتقد أنه نجح فى تدعيم العلاقات الودية بإزالة مخاوف منليك . ومن الصعب أن نقول إذا كان « رود » قد أضعف مكانة الفرنسيين أم لا ، فإن المظاهر كانت ضد هذا . وعلى أى حال فإن المعاهدة التى وقعها « رود » فى ١٤ مايو سنة ١٨٩٧ لم تساعد على أى تقدم فى تسوية مسألة الحدود . كما أن الحملات الأربع ، التى أرسلها منليك بعد رحيل « رود » ، لم تكن تشير إلى تبادل الثقة بين ملك الملوك وحكومة جلالة الملكة . وفى الحقيقة عندما رجع « ماكونن » Makönen من النيل الأزرق فى ربيع سنة ١٨٩٨ أحضر معه مبعوثين من الدراويش أعطاهم منليك بعض الهدايا . ومن هذا يتبين أن الإنجليز لم يحصلوا على أى ضمان حتى ضد اتحاد حبشى درويشى . ولذلك لم يكن من المستغرب أن تنتقد المعاهدة التى وقعها « رود » فى البرلمان الإنجليزى [1] .

حملة ماكدونالد من أوغندة :

عنـــدما رجع « رود » إلى انجلترا فى يونية سنة ١٨٩٨ تباحث طويلا مع ســـولسبرى . وبين رئيس الوزراء بوضوح أنه لايهتم بالتضحية ببعض الأراضى فى الصومال للأحباش ، ولكن مايعنيه هو خطر وصول الفرنسيين إلى النيل . وأيده « رود » فى مخاوفه ، وحثه على سرعة إرسال حملة من أوغندة تسير بجوار النيل إلى فاشودة ، أملا فى الوصول قبل مارشان . ولم تكن هذه الفكرة جديدة بالنسبة لسولسبرى ، فكان قد تقرر فعلا إرسال قوة كبيرة تحت إمرة الكلونيل جيمس ماكدونالد James MacDonald ، الذى كانت له خبرة كبيرة بأوغندة ، إذ كان قد خدم فيها أكثر من ثلاث سنوات ابتداء من سنة ١٨٩١ ، وعين مندوبا لها وللملحقاتها فى سنة

---

1 — Sir J. Rennell Rodd : Social and Diplomatic Memories. 11 pp 114 ff .

١٨٩٣ . وترك ماكدونالد انجلترا فى أوائل يونية سنة ١٨٩٧ ولديه تعليمات « بأن يكشف المناطق المجاورة للنفوذ الإيطالى، والتى كان من المعتقد أن نهر جوبا Juba ينبع منهـــا، وليمهد لعلاقات ودية مع القبائل التى كانت تقيم فى الجزء الخاضع للنفوذ البريطانى » .

ولم تكن بعثة ماكدونالد أكثر حظا من بعثة البارون « دانس » فى الكنغو ، فبمجرد أن بدأ رحلته فى سبتمبر سنة ١٨٩٧ ثار عليه جنوده السودانيون، لأنهم « كانوا مرهقين بالتعب ولمفارقة زوجاتهم باستمرار ، مع شدة تعلقهم بهن ، وكانوا لا يحسنون الظن بنزاهة الإدارة بسبب عدم دفع المتأخر لهم من مرتباتهم[1] ». وتبع ذلك ثورة خطيرة بين الواجندا Waganda فى أوغندة مما اضطر ماكدونالد نتيجة لذلك أن يقضى معظم الشتاء معسكرا فى منطقة كانت فعلا تحت النفوذ البريطانى . وقبل أن تستأنف البعثة تنفيذ خططها الأصلية تسرب سر المكان الذى كانت ذاهبة إليه . وتبين أنه كان من بين التعليمات التى لدى ماكدونالد أن على السلطات الأوغندية أن تمده بعدد من الدنكا والشلوك . ويسكن هؤلاء الناس الآن فى منطقة من النيل حول فاشودة، ومن الصعب أن نرى سببا لاحتياجهم فى حملة موجهة لمنابع نهر الجوبا . ولقد اتهم سير تشارلس دلك ، بصراحة، الحكومة بأنها ضللت الشعب . وكان يعتقد أن على بعثة ماكدونالد أن تسبق بعثة مارشان ، ويبدو أن منابع نهر جوبا، التى كان على ماكدونالد البحث عنها، لم تكن منابع نهر جوبا العظيم الذى يصب فى المحيط الهندى ، ولكن كانت منابع نهر آخر يسمى جوبا (ويسمى أيضاً جبا Juba وأدجوبا Adjuba) ويتصل بالسوباط ، واعتقد أنه سوف يكون طريقاً سهلا من قرب بحيرة رودلف إلى النيل عند فاشودة وأخيرا عندما قام ماكدونالد فعلا برحلته فى صيف سنة ١٨٩٨ كان هذا هو الطريق الذى سلكه . ولو أنه لم يصل إلى النيل إلا أنه وصل إلى مسافة مائة ميل من لادو . وقاد مساعده ، الصاغ أوستن Austin طابورا آخر إلى الطرف الشمالى من بحيرة رودلف . وقال كاتب فرنسى أن الأحباش،

1— H. Johnston: The Uganda Protectorate (vol I, pp. 239—243.)

الآتين من الشمال، قابلوا بعض هذه الطوابير، وأن الإنجليز انسحبوا تاركين أمتعتهم. ولكن من المحتمل أن تكون هذه مبالغة. فلم يذكر ماكدونالد أو أوستن أي شيء عن مقابلتهم بالأحباش، ولو أنهما ذكرا أن الأحباش نهبوا المنطقة تماماً، وأنهم اضطروا إلى الرجوع لحاجتهم إلى الطعام. ويقال إن الأحباش قابلوا حملة بقيادة مستر كفندش Cavendish، الذى لم تكن لحملته صبغة رسمية ولكنها أثارت اهتماماً كبيرا فى فرنسا[١].

وكانت هناك حملة أخرى من أوغندة أيضا، بقيادة الكولونل «مارتير» Martyr إذ عند قيام السردار لفتح أم درمان أمرت الحكومة الإنجليزية الكولونيل مارتير بالقيام بحملته من أوغندة لمقابلة السردار ومساعدته. وخرج مارتير بسرية من العساكر متجها نحو الشمال على طول مجرى النيل. ولما أتى السردار إلى سبت فى سبتمبر ١٨٩٨ أرسل إليه كتاباً بما حدث، فرد مارتير من الدفلاى يقول إنه أوصل قطع الوابور إلى «اللابورة» وسيتقدم شمالا إلى أن يلتقى بالسردار. ولكن بعثته وصلت فقط إلى لادو[٢].

I — Herbert H. Austin : With Mac Donald in Uganda (London, 1903) .

(٢) نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته . ط ١٩٠٣ ج ٣ ص ٦٦٠

الفصل الثانى

أزمة فاشودة وأهميتهـــا

لقد أشلت الثورة فى أوغندة حركة بعثة ماكدونالد فى شتاء ١٨٩٧/١٨٩٨. ولذلك كان على الحكومة البريطانية أن تقرر ما يجب عمله لتعطيل المشاريع الفرنسية فى أعالى النيل. ودعا اللورد ولسلى Lord Wolseley القائد العام للقوات البريطانية بحرارة فى أكتوبر ١٨٩٧ إلى وجوب تقدم قوات كتشنر من «أبو حمد» إلى الخرطوم، وأنه يجب أن يعطى فرقتين إنجليزيتين من المشاة لتساعد القوات المصرية. وبهذه الطريقة يمكن القضاء على جيش الخليفة واحتلال الخرطوم والنيل الأبيض قبل أن يؤسس الفرنسيون مراكز هناك. وكتب ولسلى إلى لانسدون Lansdowne وزير الحربية يقول «اعلم أن الفرنسيين يعملون جادين ليحلوا محلنا فى أعالى النيل، وإذا فعلوا ذلك فسنلاقى تعقيدات جدية معهم عندما نحاول نفس المسألة فى خريف ١٨٩٨». ومع هذا اعترض لانسدون على مشروع القائد العام، إذ أنه كان من المعتقد أن أى تقدم آخر سيكون صعباً على الجنود، كما أن الناحية المالية ستكون من الصعب تسويتها. وعضد اللورد سولسبرى لانسدون، لأنه كان يرى أن بريطانيا، التى كانت تواجه حرباً جدية على الحدود الهندية ومشتبكة فى أجزاء أخرى من العالم، يجب عليها أن تتجنب أية تعقيدات أخرى. وكان يقدر أن الفرنسيين قد يصلون إلى النيل قبل أن تسترد القوات المصرية الخرطوم، ولكنه كتب إلى لانسدون فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٧ قائلا «أنا لست مهتما كثيراً بهذا الخطر لأننا سوف نقابله على أى حال. وإذا حالت بريطانيا تطبيق المعاهدة الإنجليزية الألمانية المعقودة سنة ١٨٩٠، والتى تحدد نفوذها فى أعالى النيل، فإن هذا يعنى مشادة مع الفرنسيين سواء وصلوا النيل أم لا». وأضاف سولسبرى أيضا «ويجب ألا يغيب عنا أننا بقضائنا على قوة

الدراويش نقتل بأيدينا المدافع الذى يحتفظ لنا الآن بالوادى[1]» .

وكتب أيضاً بنفس المعنى إلى اللورد كرومر يقول « إذا وصلنا إلى فاشودة فإن الأزمة الدبلوماسية ستكون شيئاً جديراً بالذكر ، وما بعد هذا يكون مسألة شيقة للغاية» .

ولذا تقرر أن تترك الأمور تجرى مجراها . وكان التقدم إلى الخرطوم سيستأنف عند الفيضان التالى للنيل ، أى فى سبتمبر سنة ١٨٩٨ . ومع ذلك كانت العلاقات الإنجليزية الفرنسية على وشك الانقطاع فى أثناء الشتاء نتيجة للنزاع الذى نشأ بشأن الحدود التى تخص فرنسا وإنجلترا عند أعالى النيجر . ولا داعى لذكر تفاصيل هذه المشكلة المعقدة الآن بالرغم من أنها شيقة ، ويكفى القول إنه كانت هناك مناقشات من كلا الطرفين . وحاولت كل من فرنسا وإنجلترا أن ترسل بعثات إلى المنطقة المتنازع عليها ، وأن تسيطر على أكبر مساحة ممكنة ، بينما كانت المفاوضات سائرة . وفى لحظة ما اصطدم الإنجليز والفرنسيون فعلا نتيجة سوء تفاهم . ولم تكن الحرب بعيدة الوقوع فى فبراير ومارس ١٨٩٨ ، ولكن فى النهاية سويت المسألة بحل وسط ووقعت اتفاقية فى باريس فى ١٤ يونية سنة ١٨٩٨ ، وقعها عن فرنسا مسيو هانوتو ، وعن إنجلترا سفيرها فى باريس ، السير إدموند مونسن Edmund Monson [2] .

وفى أثناء النزاع حول منطقة النيجر ، كان الرأى العام البريطانى ، كما تعبر عنه الصحف والكتابات المعاصرة ، صلباً لدرجة كبيرة . ويبدو أن تشمبرلين Chamberlain وزير المستعمرات ، لم يكن أقل صلابة . ولقد شكا سولسبرى إلى الملكة من أن وزير المستعمرات « يميل إلى الحرب أكثر من اللازم ، ولا يرى الجانب الآخر من الموضوع » . ومع ذلك فإن سولسبرى نفسه كان يرى أنه من الضرورى

(I) Lord Newton · Lord Lansdowne, A Biography (London, I929) pp. 147—8 .

(2) British Documents on the Origins of the War, 1, vol 1: Documen No, 182, (*Sir E. Monson to the Marquess of Salisbury*) .

الصمود ورفض أية امتيازات ذات أهمية كبيرة . ومن ناحية أخرى يظهر أن الحكومة الفرنسية كانت تريد تجنب المتاعب والوصول إلى اتفاق. وكان كل من هانوتو وليبون Lebon يعبر عن أمانيه بأن الاتفاق بالنسبة لإفريقية الغربية سوف يؤدى الى اتفاق مشابه بالنسبة لوادى النيل . ولعنا الظروف وسوء الحظ لأن مباحثات النيجر طالت حتى سقطت وزارة ميلين Méline قبـــل بحث المشكلة الأخرى. واتهما دلكاسيه Delcassé خليفة هانوتو فى الخارجية بفشله فى فتح مفاوضات مباشرة، وإهماله فى الوصول إلى تسوية قبل استرداد كتشنر للخرطوم [1] .

ومن الصعب أن نفهم كيف أن الساسة الفرنسيين كانوا يخدعون أنفسهم بهـذه الطريقة، إذ أنهم أنفسهم قد أثاروا مسألة تسوية عامة فى مباحثاتهم مع السفير البريطانى السير إدموندنسون Sir Edmund Monson فى ديسمبر ١٨٩٧ . ورد عليهم بإجابة واضحة فى هذا الصـدد ، فقال لهم « يجب أن يفهم أن انجلترا لا تعترف لأية دولة أوروبية غير بريطانيا بأى حق فى احتلال جزء من وادى النيل . وقد ذكرت آراء الحكومة البريطانية فى هذا الموضوع بكل وضوح فى البرلمان بواسطة السير إدوارد جراى منذ بضع سنين فى أثناء وزارة الإيرل روزبرى، وأرسلت رسميا إلى الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت. وحكومة جلالة الملكة الحالية تتمسك تماما بالعبارات التى قالتها الحكومة السالفة فى هذا الصدد[2] » . وحقيقة أن مسيو هانوتو عبر فى الحال عن تحفظات بالنسبة للمطالب البريطانية ، ولكن مع هذا من الصعب أن ندرك كيف أنه خدع نفسه آملا فى أن انجلترا ستكون راغبة فى المفاوضات بشأن هذه المسألة .

وفى الواقع صممت الحكومة البريطانية فى الحال على أن تستأنف التقدم إلى أعالى

1— Hanotaux : Fachoda , (Paris, 1909) pp. 144—5 .

2— Egypt. No. 2 (1898), Inclosure in No.1 (Sir E. Monson to M. Hanotaux) ; Documents Diplomatiques Francais : Affaires du Haut-Nil, 1897-1898, No. 1.

النيل . وقيل إن تهديد الدراويش بالهجوم على بربر اضطر الانجليز لتغيير قرارهم الذى اتخذوه فى أكتوبر ، ولكن قليلا من الناس قد يخدعهم هذا التعليل .

ذكرت فى الفصل الأخير من الباب السابق حوادث القتال بين حملة استرداد السودان وقوات الخليفة التعايشى ، فلا داعى لتكرارها الآن . وقبل استئناف القتال ضد الدراويش كان هناك اجتماع هام لمجلس الوزراء فى لندن، حضره اللورد كرومر. وقرر فى هذا الاجتماع أنه عند استرداد الخرطوم ، يجب أن يخفق العلمان المصرى والانجليزى جنبا إلى جنب فى السودان ، وأن على الحكومة المصرية أن تتبع مشورة بريطانيا فى كل ما يتعلق بأمور السودان. وزيادة على ذلك تقرر إرسال أوامر لكتشنر بأن يرسل بعض القوارب الحربية فى النيل الأزرق، ويتقدم هو بقوة صغيرة فى النيل الأبيض حتى فاشودة أو أبعد من ذلك إذا أمكن . كما أن عليه ألا يعترف بأية مطالب فرنسية أو حبشية فى أى جزء من وادى النيل ، وأن يتجنب الاصطدام بقوات منليك مهما كان الأمر[1].

ورأى كتشنر أنه من الضرورى تنفيذ هذه الأوامر فى الحال بعد هزيمة الخليفة ، لأنه فى ٧ سبتمبر كانت هناك باخرة نيلية تابعة للمهديين ، آتية من أعالى النيل ، وأوقفت بالقرب من الخرطوم . وعند استجواب البحارة قرروا أن باخرتهم كانت قد أرسلت إلى النيل الأبيض منذ مدة ، ولكن أطلق عليهم بعض البيض النار عند فاشودة واضطروهم للرجوع . ودعم فحص الرصاص الذى استقر فى خشب الباخرة الحقيقة القائلة بأن هناك أوروبيين فى فاشودة . ولم تبذل السلطات فى الخرطوم أى جهد لمعرفة من هم هؤلاء ، إذ بعد ذلك بثلاثة أيام رحل كتشنر بخمس بواخر وقوة من السودانيين قوامها ١٨٠٠ جندى ، يساعدها عدد قليل من الجنود البريطانيين . ورافقه أيضا الكولونيل ونجت Wingate مدير المخابرات العام، وسار حتى أقبل على الرنك

1— Egypt No . 2 (1898) , No 3 (The Marquess of Salisbury to Lord Cromer, August 2, 1098) ; British Documents on the Origins of the War I, vol. 1 : Documen No. 185

فى ١٥ سبتمبر، فتلقاه بعض الدراويش فشتت شملهم بعد أن قاوموه مقاومة شديدة وغنم منهم باخرتهم وأحد عشر زورقا[1] . وعند اقترابه من فاشودة فى ١٨ سبتمبر أرسل خطابا إلى مارشان ، وأجاب عليه القائد الفرنسى قائلا إنه احتل المنطقة منذ ١٠ يولية ولا يمكنه تركها بدون تعليمات من حكومته . وفى اليوم التالى تقابل الرجلان. ورفض مارشان أن ينسحب ، بالرغم من احتجاجات كتشنر . واستمرت المباحثات بينهما حتى سوى الموضوع بطريقة ودية ، لأن مارشان لم يعترض على رفع العلم المصرى على الطرف الجنوبى لمركز فاشودة ، وعلى وضع أورطة من العساكر السودانية هناك. أما عن بقيـــة التسوية للموضوع فترك أمرها للحكومتين الإنجليزية والفرنسية .

ويصف كتشنر مقابلته مع مارشان فى رسالة أرسلها من الخرطوم فى أواخر سبتمبر ١٨٩٨ إلى السفارة البريطانية بالقاهرة ، يقول فيها « رجعت الآن من فاشودة وقد لقيت فيها المسيو مارشان وثمانية ضباط و ١٢٠ عسكريا ، وكانوا قد رفعوا الراية الفرنسية على دار الحكومة القديمة وسكنوا فيها ، فكتبت إليه كتابا قبل وصولى بيوم أخبره فيه أنى قادم إلى فاشودة . وفى الصباح التالى ، أى فى ١٩ سبتمبر جاءنى زورق صغير ، رافعاً الراية الفرنسية بجواب من مرشان ، وفيه يقول إنه وصل إلى فاشودة فى ١٠ يولية بعد أن أمرته حكومته باحتلال بحر الغزال حتى ملتقاه ببحر الجبل ، وأيضاً بلاد الشلك على الضفة اليسرى للنيـل الأبيض إلى فاشودة . وأنه عقد معاهدة مع مشايخ الشلك مقتضاها بسط حماية فرنسا على بلادهم،وأرسل المعاهدة إلى حكومته لتصدق عليها عن طريق الحبشة وطريق بحر الغزال أيضاً ثم وصف القتال الذى جرى بينه وبين الدراويش فى ٢٥ أغسطس . وقال إنه كان ينتظر هجومهم

---

١) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٦٥١

عليه هجمة أعظم من الأولى . فتداركا لذلك أرسل باخرته جنوبا فى طلب المدد . ولكن وصولنا منعهم من إعادة الكرة عليه . فلما وصلنا إلى فاشودة جاء المسيو مارشان والمسيو جرمان إلى باخرتنا . فأخبرتهما من فورى أن وجود قوم من الفرنسيين فى فاشودة ووادى النيل يعتبر تعديا على حقوق مصر والحكومة الانجليزية . واعترضت على احتلالهم لفاشودة ورفعهم الراية الفرنسية على أملاك سمو الخديوى أشد الاعتراض . فأجابنى المسيو مارشان أن الأوامر صدرت إليه صريحة باحتلال تلك البلاد ورفع الراية الفرنسية على دار الحكومة فى فاشودة . وأنه يستحيل عليه الخروج من ذلك المكان إلا بأوامر حكومته وهو ينتظر الا تبطىء أوامرها . فسألته عما إذا كان يقاومنا فى رفع الراية المصرية على فاشودة، وهو يعلم أن معى قوة أعظم من قوته . فتردد ثم قال إنه لايستطيع المقاومة، فرفعت الراية المصرية حينئذ جنوبى الراية الفرنسية بنحو خمسمائة ياردة على ركن متهدم من أركان الحصون المصرية القديمة المشرفة على الطريق الوحيد بين مكان الفرنسيين وبين داخلية البلاد ، لأن المستنقعات تحيط بمكان الفرنسيين من الشمال وهى سباخ لاتعبر . وقبل سفرى من فاشودة جنوبا أعطيت المسيو مارشان كتابا اعترضت فيه اعتراضا رسمياً ، بالنيابة عن الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية، على احتلال فرنسا لجزء من وادى النيل، لأن ذلك يكون تعديا على حقوق الحكومتين . وقلت إنى لا أعترف باحتلال فرنسا لجزء من وادى النيل . وتركت فى فاشودة حامية ، وهى عبارة عن أورطة سودانية وأربعة مدافع وباخرة مدفعية تحت أمر الماجور جاكسون، وعينته قومندانا لمركز فاشودة . ثم سرت إلى سبت ورفعت الراية عليها . وأقمت نقطة فيها فى ٢٠ سبتمبر، ولم أر للأحباش أثرا على نهر السوباط . ولكن أنبئت أن أقرب نقطة لهم تبعد ٣٥٠ ميلا عن ذلك النهر . ووجدت بحر الجبل غاصا بالطحالب والأعشاب ، فأمرت مدفعية أن تسير فى بحر الغزال للاستطلاع متوجهة ناحية مشرع الرق . وعدت فلما مررت بفاشودة فى رجوعى شمالا أرسلت إلى المسيو مارشان كتابا أقول فيه إن نقل المواد الحربية ممنوع، لأن البلاد موضوعة تحت الأحكام العرفية . وجاء شيخ قبيلة

الشلك وكثيرون من رجاله إلى معسكر الماجور جاكسون، وأنكر أنه عقد معاهدة مع الفرنسيين . وقد أبدت القبيلة كلها مزيد السرور بالرجوع إلى طاعتنا . هذا والمسيو مارشان تعوزه الذخيرة والمئونة ، وكل ما يرسل إليه لايصله إلا بعد أشهر . ثم إنه منقطع عن داخلية البلاد . ووسائل النقل فى الماء عنده لاتفى بالمراد . وليس له أتباع فى هذه البلاد . ولو تأخرنا أسبوعين عن قطع دابر الخليفة لأفنى الدراويش حملته ولم ينجها أحد من أيديهم .

وأدرك الكابتن مارشان بنفسه تماما عبث مجهوداتهم ، ويبدو أن رغبته فى العودة كانت تعادل رغبتنا فى تسهيل رحيله . فى موقفه الراهن كان لاحول له ولا قوة ، ولكن أرجو أن تتخذ حكومة جلالة الملكة التدابير اللازمة لإبعاده بأسرع وقت ممكن ، لأن وجود قوة فرنسية وعلم فرنسى فى النيل غير مرغوب فيه للغاية . وقد خسر مارشان فى رحلته أربعة من المواطنين ، وكانت حملته على خير ما يرام ، وإنى مرسل رسالة كاملة [١] مع اللورد إدوارد سيسل الذى سيحملها معه على الفور إلى القاهرة[٢] » .

ولقد أثار النصر فى أم درمان سرورا عظيما فى إنجلترا . واستولى هذا السرور على الإنجليز كما قال تشرشل لدرجة أن الناس حمدوا الله وحكومتهم وجنرالهم . وإذا حكمنا على شعورهم بما يكتب فى الصحف نجد أن الناس قد جنوا بفرحة النصر . ثم فى مدى أسبوع أتت إشاعات بظهور الفرنسيين فى أعالى النيل . وبالرغم من مجهودات كتشنر فى إخفاء تحركاته ، فإن مراسلى الصحف الإنجليزية فى الخرطوم أرسلوا

---

(١) هذه الرسالة الكاملة هى ملحق رقم ١ لوثيقة رقم ٢ فى الكتاب الأزرق : مصر رقم ٣ (١٨٩٨).

(2) British Documents òn the Origins of the War, 1, vol 1: Document No. 193. (Mr. Rodd to the Marquess of Saiisbury, Sept. 25, 1898).

وفيليبى إيتيين : المرجع السابق ص ١٨٠ ونعوم شقير : المرجع السابق ص ٦٥١ـ٦٥٢ وإسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٥٥١ — ٥٥٢

أخبار مقابلته لمارشان . وقبل نهاية سبتمبر أصبحت المسألة شائعة فى إنجلترا . وهنا أيضاً يصف تشرشل رد الفعل فى إنجلترا وصفا حيا، إذ أن حادثة فاشودة عكرت صفو الابتهاج العام. فيقول «إن الشعب الإنجليزى ووجه بأن دولة صديقة، بدون أية إثارة لها، قد حاولت أن تسلبه ثمرة انتصاراته . وأدرك الآن أنه بينما هو يكرس نفسه لأعمال حربية عظيمة فى وضح النهار وأمام العالم كله، ويجهز مشروعا قد وطد العزم عليه ، كانت هناك عمليات مضللة — تجرى فى الخفاء — فى وسط إفريقية لغرض دنىء هو حرمانه من نتيجة أعماله . ولقد صمم على أن يقف ضد هذا السلوك[1]» .

وشنت الصحف البريطانية بأجمعها حملة على الفرنسيين . ومن حين لآخر كانت تنتقد الفرنسيين باعتدال جريدة حرة كالمانشستر جارديان Manchester Guardian ولكن كانت هناك صحف كثيرة لهجتها حادة وعباراتها قاسية . فتصف فريق مارشان « بأنه عصابة من المغيرين irregular marauders » . وكانت الجرائد لا تطيق المفاوضة أو أى مناقشات معقدة . واعتبر البريطانيون بعثة مارشان مظهرا عدائياً لإنجلترا . واعتبروا مارشان دخيلا ، ويجب طرده ، حتى ولو أدى الأمر إلى إنذار، ثم تجهيز حملة وحرب مع فرنسا .

وكان إجماع الساسة يعادل إجماع الصحف . ووضع الأحرار والاتحاديون والمحافظون أنفسهم تحت تصرف الحكومة ، وطالبوا مجلس الوزراء باتخاذ موقف حاسم . وضرب على هذه النغمة روزبرى فى خطابه فى مدينة إبسم Epsom فى ١٢ أكتوبر . وتبع ذلك سيل من الخطابة . ومن الأحرار الذين عضدوا اتخاذ سياسة حازمة أسكوث Asquith وجراى Grey وحتى هاركورت Harcourt . وترأس هذه الحركة من أعضاء الحكومة سير ميخائيل هكس بيتش Sir Michael Hicks Beach ويتبين ذلك من خطاب له فى نورث شيلدز North Shields فى ١٩ أكتوبر ، إذ صرح بأن الحكومة صممت على الصمود فى هذه المسألة ، ولا يمكنها أن تتراجع أمام فرنسا قيد أنملة .

1 — Winston Churchill : The River War (London, 1899) I I, pp. 311-2.

وقد يسأل سائل هل كان اللورد سولسبرى فى حاجة إلى هذا التشجيع من الساسة ومن الصحف ؟. ومهما كان رأيه بالنسبة للمسألة ، فإنه منذ وقت طويل كان يرى أن الرأى العام الإنجليزى لا يرضى بسياسة منح امتيازات ما فى مسألة النيل . ولقد أنذر الفرنسيون مرارا بأن وزارة الخارجية البريطانية لن تبحث أية مطالب فى أى جزء من وادى النيل . وبعــد موقعة أم درمان أرسلت تعليمات للسير ،إدموند مونسن ، سفير بريطانيا فى باريس ، بأن يخبر وزارة الخارجية الفرنسية بأن « كل المناطق التى كانت تابعة للخليفة ، قد انتقلت إلى الحكومتين الإنجليزية والمصرية بحق الفتح » ، وأن بريطانيا غير مستعدة للمناقشة فى هذا الحق[1] . وفى أثناء المجادلة التى أتت بعد أخبار مقابلة كتشنر بمارشان أصر سولسبرى على رأيه ، ورفض التحدث عن المطالب الفرنسية حتى يستدعى مارشان .

وعلينا أن نبحث الآن الموقف كما ظهر فى باريس . وقبل كل شىء يجب أن نتذكر أن خريف وشتاء ١٨٩٩/٩٨ كان من أحرج الأوقات فى التاريخ الداخلى للجمهورية الثالثة قبل الحرب العالمية الأولى ، فقد دخلت قضية دريفوس Dreyfus ، هذه القضية المشهورة التى يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٩٤ ، فى مرحلتهـا الحاسمة . وكانت مسألة « دريفوس » مأساة ظلت مدة عشر سنوات تقيم الفرنسيين وتقعدهم ، وقصـارى القول ، إن « ألفرد دريفوس » أحـد ضباط الجيش ، اتهم سنة ١٨٩٤ بالخيانة العظمى ، إذ وجهت إليه تهمة بيع وثائق حربية لحكومة أجنبية . وعقد المجلس العسكرى الذى كلف النظر فى قضية الضابط المشار إليه عدة جلسات سرية ، انتهت بإدانته والحـكم عليه بالطرد من الجيش وبالسجن المؤبد ، ونقل إلى جزيرة الشيطان ، على مقربة من « غانة » الفرنسية حيث الجو شديد الحرارة . وكان دريفوس يهودى الديانة ، وقامت فى خلال المحاكمة وبعدها دعاية ضد اليهود ، كان لها أثرها فى سخط الرأى العـام الفرنسى على الشعوب السـامية . وفى سنة ١٨٩٦ حيث كادت قضية

---

1 — British Documents on the Origins of the War 1, vol . 1 : Document No. 189 (The Marquess of Salisbury to Sir E. Monson, Sept. 9, 1898) .

دريفوس تتوارى عن الأنظار ، ظهر على المسرح الضابط « بيكار Picquart » وكان قد عين مديرا لإدارة المخابرات ، ومن اختصاصها حفظ الأسرار الحربية ، وفجأة وقع في يده مستند قيل إنه بخط دريفوس ، وإنه يحوى الأسرار الحربية التي بيعت لدولة أجنبية ، وكان المستند لايحمل تاريخا أو توقيعاً أو عنوانا . ولما فحص (بيكار) المستند بدقة ، تبين أنه بخط الضابط « استر هازى Esterhazy »وكان معروفا وسط زملائه بالتبذير وسوء التدبير ، فاتصل « بيكار » برؤسائه وحاول عبثا إقناعهم ببراءة دريفوس . وكان من أثر ذلك أن « بيكار » اعتقد أن المتهم برىء ، راح ضحية مؤامرة في الجيش . ولما أكثر «بيكار» من الاحتجاج فصل من وظيفته . وسرعان ماانقسمت فرنسا شعبتين : أغلبية تقاوم دريفوس ، وكان قوامها حزب المحافظين ورجال الدين الكاثوليك ، وأقلية تطلب إعادة المحاكمة ، وكان قوامها لفيفاً من المصلحين المستنيرين. أشهرمنهم الروائيان « أناتول فرانس Anatole France وإميل زولا Emile Zola والسياسى الصحفى «جورج كلمنصو Clemencoau والعالم جوزيف ريناش Reinach . وانضم الاشتراكيون إلى دريفوس ، وكان زعيمهم الخطيب البليغ جوريس Jaures . وفى الواقع كان « بيكار » أشهر المدافعين عن «دريفوس »، وقد كانت خطبه الجريئة سببا فى لفت الأنظار إلى المتهم البرىء . ويعد من أهم الكتابات البليغة خطاب بقلم « زولا » بعنوان «إنى أتهم » نشره فى يناير سنة ١٨٩٨، وفيه اتهم ضابط أركان الحرب بالخيانة العظمى ، واستنكر حكم المحكمة العسكرية . وكانت الرسالة بمثابة قنبلة ما لبثت أن انفجرت فأصابت شظاياها خصوم دريفوس . ولما همت الحكومة بالقبض على زولا ، فر من فرنسا للتخلص من الاعتقال . وأخيرا عهدت الحكومة إلى وزير الحربية « كافيناك Cavaignac » بمهمة شائكة هى فحص قضية دريفوس ، فقدم تقريرا بين فيه أن الحكم كان عادلا كل العدالة ، فسدل الستار على القضية إلى حين ، إلا أن « بيكار » لم تلن قناته ولم تهدأ ثائرته وأثبت فى جلاء خطأ « كافيناك » وشططه ، وبخاصة بعدما اعترف ضابط يسمى هنرى أنه زور وثيقة من الوثائق التى اعتمد عليها وزير الحربية عند كتابة تقريره . فاتجهت مسألة دريفوس اتجاها آخر إذ اتهم الجمهوريون الملكيين بأنهم يدسون للجمهورية ويبيعون أسرار الدولة

للأجانب . وفى ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٨ انتحر الكولونل هنرى ، مزور الوثائق التى استعملت ضد دريفوس . واستقال الجنرال كافيناك وزير الحربية فى ٣ سبتمبر . وفى اليوم نفسه التمست زوج دريفوس من وزير العدل إعادة المحاكمة ، وكانت النتيجة أنه أثناء الأسابيع والشهور التالية بلغت قضية دريفوس ذروتها ، واتخذت طابع حرب أهلية . وامتلأ شهر أكتوبر ١٨٩٨ بالمظاهرات والمنازعات والإشاعات من كل نوع ، وبالخوف الهائل والفزع . ولا داعى للاسترسال فى موضوع قضية دريفوس ويكفى القول أنه قضى بتبرئته فى سنة ١٩٠٦ وأعيد إلى الجيش[1] .

ويمكن أن نتصور أنه وسط هذه الحالة التى خلقتها قضية دريفوس ، لم يبق للفرنسى العادى ، الذى لم يكن لديه اهتمام كبير بشئون المستعمرات ، أى مجال للتفكير فى مصر والسودان . وأما دعاة التوسع النشيطين ، فبطبيعة الحال ، كانوا يتتبعون سير الحوادث باهتمام بالغ . ويبدو أن هذه الدوائر اعتقدت أن استرداد الخرطوم وإثارة مشكلة السودان عامة ، سوف تنتهى باستئناف المباحثات بين انجلترا وفرنسا بشأن مصر .

ويظهر أن دلكاسيه ، وزير الخارجية ، لم يكن يقاسى من مثل هذه الأوهام . أما عن آرائه فى السياسة الخارجية فى الشهور الأولى من حكمه فكانت موضع خلاف . فنسبت إليه كثير من المشروعات فى ذلك الوقت ، ولكن فى نظر الممثلين الدبلوماسيين الأجانب فى باريس كان يبدو كشخصية متناقضة ، نهازة للفرص ، ثرثارة ، تحب العمل فى الخفاء . واتهمه بعد ذلك مسيو هانوتو وليبون ، بأنه فشل فى القيام بمفاوضات مع انجلترا بخصوص شرق إفريقية والنيل ، وذلك بعد أن عقد معها تسوية بشأن إفريقية الغربية وقعت فى يونية سنة ١٨٩٨ . ومع ذلك فإن هذا الاتهام يجب ألا يؤخذ جديا لأن هانوتو أدرك من مباحثاته مع وزارة الخارجية البريطانية أنها ، وإن كانت على استعداد للاعتراف بمطالب الفرنسيين فى شرق بحيرة تشاد Chad فى مقابل الاعتراف

---

1 — William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism (189) 1902) New York 1951, p 554.

بالمطالب الإنجليزية فى وادى النيل، فإنها لن تبحث ادعاءات الفرنسيين فى هذا الوادى. كما عرف هانوتو أيضاً أنه هو نفسه قد رفض هذه العروض[1] . ومن الصعب أن نعرف الأساس الذى كان سيفاوض عليه دلكاسيه ، إذ كانت المطالب الإنجليزية معروفة جيداً، وعدم رغبة الحكومة الإنجليزية فى مناقشة هذه المطالب واضحة تماما .

وقد يكون هناك بعض الشيء فى اتهام هانوتو بأن دلكاسيه فشل فى متابعة العروض الألمانية بالنسبة للمستعمرات البرتغالية فى يونية سنة ١٨٩٨ . ولقد كان دلكاسيه من أتباع جمبتا Gambetta فى السياسة . وفى وقت ما عين سكرتيراً عاما لمجمع الوطنيين، ولذلك كانت اتصالاته السياسية بالحزب الوطنى ، ويقال إنه أتى إلى الحكم بفكرة جمع أكبر عدد من الأصدقاء الأوروبيين حول فرنسا ، آملا فى تعضيدهم فى حالة حرب مع ألمانيا. وقيل إنه كان يأمل فى ضم إنجلترا إلى المعسكر الفرنسى الروسى وإنه صرح بأنه لا يريد ترك الحكم حتى يدعم الصداقة والتفاهم مع إنجلترا .

وهذه القصص عن رغبة دلكاسيه فى أن يصل إلى اتفاق مع إنجلترا تعززها الوثائق الإنجليزية عن الأزمة التى نشأت فى خريف ١٨٩٨. حقا إن دلكاسيه فى سنتى ١٨٩٣ و ١٨٩٤، عندما كان وزيراً للمستعمرات ، كان ضمن كبار المؤيدين لإعداد الحملة إلى النيل ، ولكن كان ذلك فى الأيام السابقة لمعاهدة الكنغو سنة ١٨٩٤ ، وقبل تصريح جراى ، وقبل حملة دنقلة وفشل المفاوضات التى كانت جارية من وقت لآخر بين لندن وباريس . وليس هناك أى دليل من أى نوع ليبين أن دلكاسيه استمر فى تعضيد المشروع بعد ١٨٩٤ . وفى ١٨ سبتمبر ١٨٩٨ ، أى بعد فترة وجيزة من موقعة أم درمان ، تكلم دلكاسيه مع السفير البريطانى فى باريس قائلا « إنى لا أعلم مكان المسيو مارشان الآن ، ولكن هب أنه فى فاشودة ، كما تقول الجرائد الإنجليزية، فهل تريد الحكومة الإنجليزية أن تفهم الحكومة الفرنسية أنه لا يحق له أن يكون هناك ؟ » فأجابه السفير « لا ريب عندى قط أن الحكومة الانجليزية ترغب فى

---

1 — British Documents on the Origins of the War 1, vol. 1 Document No. 175 (Mr. Balfour to Sir E. Monson, March 28, 1898)

أن تكون على غاية الود والصداقة مع فرنسا، ولكنها تعد فاشودة من البلاد التى كانت تابعة للخليفة وصارت الآن ملكا لبريطانيا العظمى ومصر. وأما من جهة حق المسيو مارشان فى أن يكون حيث هو الآن ، فتعلمون، كما أعلم أنا، أن الحكومة الإنجليزية أفهمت فرنسا صراحة أنها تعد دخولها إلى أعالى النيل عداوة . فلماذا أرسلتم هذه الحملة وأنتم تعلمون سوء العواقب التى لا بد منها إذا بلغت الحملة المكان الذى بلغته ؟ »

فأجابه المسيو دلكاسيه « إن فرنسا لم تعترف بمنطقة النفوذ الإنجليزى فى وادى النيل الأعلى . بل إن مسيو هانوتو اعترض على ذلك جهارا فى مجلس الشيوخ ، وكذلك كتب المسيو كورسيل سفيرنا إلى لورد كمبرلى معترضا عندما قال السير إدوارد جراى ماقاله فى ٢٩ مارس سنة ١٨٩٥ . على أنه ليس هناك حملة تسمى حملة مارشان ، بل إن مارشان من الضباط التابعين للمسيو ليوتارد، وفرنسا قد عينت ليوتارد مندوبا على نهر الأوبانجى الأعلى سنة ١٨٩٢ ، وأمرته بأن يحافظ على مصالحها فى الشمال الشرقى . ولما كان مارشان تابعا له ، فقد تلقى كل أوامره منه » ، وأعاد دلكاسيه قوله للسفير مرارا إنه ليس هناك حملة لمرشان ورجاله، حتى رسخ فى ذهن السفير من كلامه أن قصده هو أن ليوتارد هو الذى أرسل مارشان ففعل مافعل ، لا أن فرنسا تصرفت تصرف الأعداء . فسأله السفير عن الزمان الذى أرسله ليوتارد فيه ، فأجابه أن ذلك منذ سنتين . فقال السفير ولكن الحكومة الإنجليزية بينت للفرنسيين قبل ذلك بزمن طويل أنها تعد دخولهم إلى وادى النيل عملا عدائياً لها . فأجابه دلكاسيه بأن مصر كانت قد فقدت السودان سنة ١٨٩٣ ، وأن فرنسا حذت فى سيرها إلى النيل حذو انجلترا فى فتح مديرية خط الاستواء . ثم ذكر أسبابا أخرى من هذا القبيل ، وعاد فاستدرك عليها قائلا « ولكن لا محل للمناقشة بينى وبينك» ، قال السفير « فوافقته على ذلك ثم بينت له بصريح العبارة أنه إذا كان المسيو مارشان قد احتل فاشودة، فقد أصبحت الحالة محفوفة بالأخطار، لأن الحكومة الإنجليزية لا توافق مطلقا على بقائه فيها ، ولا ترضى أن تتنازل مصر عن حقها فى استرجاع كل البلاد التى كانت خاضعة للخليفة وهى أصلا من أملاكها . ثم قلت له إن الواجب يقضى على أن أتكلم بتمام الحرية ، وإنه لا يمكن أن يكون الاتفاق على هذه المسألة بالأخذ والعطاء ، فأصغى إلى بمزيد الانتباه . ثم

أجابنى جوابا فحواه أنه إذا كانت الحكومتان تتناقشان فى هذه المسألة بالسكينة وكانتا ترغبان بإخلاص فى اجتناب النزاع، فلا ريب أنهما يحلانها حلا سلميا مرضيا. أما فرنسا فإنى أعلم علم اليقين أنها لاتريد الخصام ، بل كل زملائى فى الوزارة يتمنون مثلى دوام حسن العلاقات بيننا وبين انجلترا ، فإذا كان هذا ما تريدونه أنتم أيضا (وأنا مرتاب فيه لما يظهر لى من كلام الصحف الإنجليزية) فلا خطر . فأجبته أن الحكومة الإنجليزية لا تريد مخاصمة فرنسا ، ولكن لا أرى فائدة من إخفاء الحقيقة عنه وعدم إظهار أخطارها له ، وأن الحكومة الإنجليزية قد عزمت عزماً ثابتاً على ألا ترجع عن الحصول على حقوقها . وقد تحاشيت ذكر كل عبارة تشم منها رائحة التهديد . وأما فى غير ذلك فانى أفرغت جهدى ، حتى أظهر له بأجلى بيان وأصرح عبارة أنه يستحيل علينا أن نسمح ببقاء الفرنسيين فى فاشودة» [1]

ويجب أن نسجل هنا وجهة نظر الحكومة المصرية فيما يتعلق بمسألة فاشودة . فقد أرسل بطرس غالى وزير الخارجية المصرية رسالة إلى المعتمد البريطانى بالقاهرة جاء فيها « إن حكومة الخديوى ، كما تعرف سيادتكم ، لم يغب عن نظرها ، فى حين من الأحيان، العودة إلى استئناف احتلال الأقاليم السودانية التى هى مصدر الحياة ذاتها لمصر . ومصر لم تنسحب من تلك الأقاليم إلا تحت ظروف القوة القاهرة . وأن استعادة الخرطوم تفقد الغاية منها إذا لم يعد إلى مصر وادى النيل الذى ضحت مصر فى سبيله الضحايا العظيمة. ولعلم الحكومة المصرية أن مسألة فاشودة فى هذا الأوان هى موضوع مفاوضات بين بريطانيا العظمى وفرنسا، فانها تكل إلى أن أطلب من سيادتكم أن تتفضلوا بحسن الوساطة لدى لورد سولسبرى ليتم الاعتراف لمصر بحقوقها التى لاتقبل نزاعا ، ولكى تعاد إليها الأقاليم التى كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد أحمد [2]».

---

(1) British Documents on the Origins of the War 1, vol. I ; Document No 191 (Sir E, Monson to the Marquess of Salisbury Sept .18. 1898)

(٢) اسماعيل سرهنك: المرجع السابق ص٥٥٥ والدكتور محمد صبرى : المرجع السابق ص٢٣٨

Abdel - Monaim Omar : The Soudan Question Based on British Documents. (Cairo, 1952) p. 48.

والاتجاه الملائم الذى كان يجب على الحكومة الفرنسية الأخذ به فى سنة ١٨٩٨ هو الاتجاه الودى . ففرنسا كانت فى أزمة داخلية عنيفة ، وغير مستعدة تماما لأن تخوض غمار الحرب. وموقف مارشان كان محفوفا بالأخطار . أما مارشان نفسه، فكان هو وزملاؤه يدعون دائما أن موقفهم فى فاشودة فى غاية القوة . فلقد صدوا هجوما للدراويش، وكانت علاقتهم ودية مع قبائل الشلوك المجاورة . ومازال لدى الحملة ١٣٠ ألف طلقة و ١٨ ألف كيلو من القمح وزرعوا الحدائق ، ولذلك لم يكن هناك أى خطر نتيجة المجاعة. وكانوا يتوقعون الإمدادات والمؤن من الكنغو الفرنسية والحبشة. ويقول الجنرال مانجان Mangin إنه كان فى استطاعة القوة الفرنسية أن تتعب الانجليز أكثر من الدراويش فى أم درمان ، وإنه مما يساعد على هذا أن الجنود السودانيين فى قوات السردار كانوا يميلون إلى جانب الفرنسيين . ومن ناحية أخرى قرر كتشنر من أول الأمر أن موقف مارشان كان « مستحيلا بقدر ماهو فى غاية السخف »، وأن النصر فى أم درمان أنقذه من الهلاك المحقق على أيدى المهديين، وأنه لا يخطر على الذهن أن مارشان كان فى مقدوره الاحتفاظ بموقفه مدة طويلة فى منطقة المستنقعات الموبوءة بالحمى حول فاشودة[١] .

ولم يكن استعداد دلكاسيه للمفاوضة وللوصول إلى تسوية ودية متبادلا فى لندن فى هذه المدة . إذ رفض الانجليز باستمرار تحديد مطالبهم أو بحث مطالب غيرهم . فمن البداية قال سولسبرى إن السودان يتبع بريطانيا العظمى ومصر بحق الفتح ، وإن هذا الحق غير قابل للمناقشة . وكتب سولسبرى للملكة التى وافقت على رأيه يقول « لن يحتمل الرأى العام هنا أى عرض بمنح امتيازات إقليمية » ، ونتيجة لعدم رغبة الانجليز هذه فى مناقشة المسألة ، ولتعصب الصحافة البريطانية ، لم يسلم دلكاسيه . وأوضح رأيه قائلا إنه لا يمكن سحب مارشان ما لم توافق الحكومة الانجليزية على

---

1 — Cccl er's, Jules : La Situation Internationale de l' Egypte et du Sudan. Paris, 1903. p 416.

المفاوضة . ورداً على هذا رفض سولسبرى رفضا باتا أى بحث حتى يجلو الفرنسيون من مركزهم .

ومن الممل جدا أن نذكر بالتفصيل الحجج والمناقشات ، التى قدمت فى الأسابيع التالية لإثبات أو عدم إثبات حق الفرنسيين فى وجودهم فى فاشودة . إذ أنه منذ حرب القرم لم يخيم على نزاع دولى مثل هذه المناقشات المتناقضة البيزنطية. وذكر ولفرد بلنت Wilfrid Blunt فى مذكراته أن كلا من الجانبين كان مخطئا . ولاحظ مسيو كوشرى ، وهو من أقدر من كتبوا فى الموضوع، أن حجج الفرنسيين والبريطانيين كانت فى الأصل واحدة . وإنما المتعب أن الحجة نفسها لم تكن تقدم من كل من الجانبين فى وقت واحد. لقد أخلى المصريون السودان تحت ضغط الانجليز وأوامرهم، فما مركزه بعد ذلك من ناحية القانون الدولى؟ . كان رأى أعظم المشرعين الفرنسيين مثل دسبانيه Despagnet وبونفس Bonfils هو أن حقوق المصريين مازالت قائمة ، وأن السودان لا يعد مشاعا أو بلا صاحب . ومن ناحية أخرى كان من رأى بعض الناس أمثال سير ساميويل بيكر ، وسير فردريك لجارد Frederick Lugard أن المنطقة قد تركت ، وأنها سوف تتبع أول دولة تستطيع أخذها من المهديين . ولقد ضمت الحكومة البريطانية أجزاء كانت تابعة لمصر على البحر الأحمر ، وفى أوغندة وأنيورو . كما ساعدت الإيطاليين فى الحصول على أجزاء أخرى على البحر الأحمر ، وأجرت مناطق للملك البلجيك . وفى اتفاقها مع ألمانيا سنة ١٨٩٠ طالب الانجليز بجزء كبير من المنطقة الاستوائية ليكون تحت نفوذهم .

وكان للحرية التى تمتع بها الإنجليز فى ضم أجزاء كانت تابعة لمصر أثر فى أن هانوتو فى سنتى ٩٤ ، ١٨٩٥ أصر على رفض نظرية أن السودان مشاع ، وأكد حقوق الخديوى والسلطان. وبالرغم من هذا الموقف فإن هانوتو بارك بعثه مارشان ، وكان هم السياسة الفرنسية فى السنين التى تلت ١٨٩٥ هو الحصول على جزء من الغنائم . وعندما قامت الأزمة فى ١٨٩٨ انعكست موافقة الدولتين المتنافستين . فيقول

الفرنسيون إن السودان مشاع ، وإن لهم الحق هناك كما للإيطاليين على البحر الأحمر، أو للانجليز فى أوغندة ، أو للبلجيكيين فى لادو، بالرغم من صغر قوة مارشان فإنه احتل منطقة بحر الغزال احتلالا تاما . وجوابا على هذا قال البريطانيون إن حقوق الخديوى مازالت قائمـــة ، وإن بريطانيا تعمل من أجل مصر . وعندما لم يقتنع الفرنسيون بهذه الحجة ضرب الانجليز على نغمة أخرى : لنفرض أن المنطقة ضاعت بالنسبة لمصر تماما، وأنها تبعت للدراويش، فإنها الآن استردت منهم وتتبع تماما الفاتحين المصريين والبريطانيين[1]. والحقيقة أنه لا فرنسا ولا انجلترا كان لها أى حق فى التحكم فى مصر أو السودان أو أى جزء من وادى النيل ، فاذا جردت مناقشاتهم من الدبلوماسية والدعاية الصحفية ، فهى لا تنطوى على شىء إلا على روح الاستعمار والاستغلال ، وهذه لا تستند إلى حق بل تؤيدها القوة .

ومن الواضح أن هذه الحجج وغيرها كانت لا دخل لها فى الوضع النهائى للمسألة. ويتلخص الموقف فيما يأتى : عنـــدما خابت آمال الفرنسيين فى أن تنظم حكومة جلادستون فى سنة ١٨٩٢ الجلاء عن مصر ، وكتب مسيو برميت فى سنة ١٨٩٣ تقريره الهندسى، أرسلوا أولا مونتيل ثم مارشان ليدعم مركزه على النيل عند فاشودة، حيث تصله الإمدادات من الجيش الحبشى . وبالأحباش من جانب والفرنسيين من الجانب الآخر ستتحطم مشروعات « من القاهرة إلى الكاب » الإنجليزية . وفى الوقت نفسه فإن التهديد بتشييد قناطر على الجزء الأسفل من السوباط ، وبقطع إمداد المياه الصيفية عن مصر، سوف يجبر البريطانيين على التفاوض وإعادة بحث المسألة المصرية . ويمكن البرهنة على ذلك مما قيل فى الفصول السابقة عن أغراض وتعليمات البعثة، ويؤيد ذلك أيضاً نشاط مارشان . ولقد انتقد الكتاب الفرنسيون هانوتو بأنه لم يخصص الرجال والمؤن الكافية للحملة ، وأنه جعل منهـــا « مغامرة فرقة مرتزقة une aventure de condottiere» ، أو « فتح لشهوة الاستعمار hors d'œuvre colonial » . ولكن هـذه الانتقادات لم يكن لها فى الحقيقة أى مبرر ، ففكرة بعثة

1— Ibid, p 472.

مارشان كانت عظيمة وجريئة، فليس هناك أى شىء بالنسبة للخطة نفسها أو للدور الذى لعبه مارشان . ولكن الورطة أتت من فشل المساعدة الحبشية . إذ بمجرد وصول مارشان إلى فاشودة أرسل ملازمه براتييه Baratier ليبحث عن الأحباش ويستطلع أخبارهم . ثم أرسل مانجان Mangin ليسير نحو أعالى السوباط . وفى الحقيقة قابل مانجان الرأس الحبشى ، وسارا معاً إلى فاشودة ولكن الأوان كان قد فات ، إذ أن الأمر بالانسحاب كان قد وصل إلى مارشان. وتوجت خيبة أمل الفرنسيين بأن ظهر أن مسيو برمبت كان مخطئاً فى قوله إنه فى الإمكان بناء قنطرة عند مصب السوباط. وعندما وصل مارشان إلى القاهرة فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٩٨ تباحث طويلا مع القنصل البلجيكى . وبين له أنه لايوجد حجر واحد فى منطقة مصب السوباط لعدة أميال ، ولهذا لايمكن تحقيق فكرة برمبت فى بناء قنطرة هناك ، وأن النيل عند مصبى السوباط وبحر الغزال يجرى فى عدة فروع كان يجب سدها جميعاً . وشكا بأنه كان من الخطأ التضحية بالحملة . وقال إنه بالرغم من فشل الأحباش ، فإن الحكومة الفرنسية كان بوسعها فى أسابيع قليلة تجهيز مائتى فرقة مشاة من السنغاليين تطرد بهم البريطانيين من غرب إفريقية، وبهذا يخف الضغط على النيل .

ولا يمكن لوم الحكومة الفرنسية على عدم مقدرة الأحباش على الصمود فى النيل حتى وصول مارشان . كما أنه لايمكن للحكومة أن تتنبأ بأخطاء تقدير مسيو برمبت . فالمشاريع الفرنسية إذن لم تسر على مايرام . ولكن بجانب هذا يجب أن نتذكر أنه عندما أرسل مارشان كانت حملة دنقلة قد ابتدأت فقط . وكان الإنجليز مهتمين بمشروعات برمبت ، ويدركون أن الفرنسيين فى سبيل تنفيذها ، إذ كان قد حذرهم صامويل بيكر من خطر سيطرة دولة أخرى على أعالى النيل ، كما ذكرهم بهذا الخطر أيضاً رجال أمثال جارد، وسكوت منكريف Scott Moncrieff .وظهر هذا فى المناقشات البرلمانية وقت تصريح جراى فى سنة ١٨٩٥ . وكانت مصر تعتمد على مياه النيل الأبيض فى الحصول على مياه الصيف اللازمة لمحصول القطن، الذى كان يقدر بعشرة ملايين من الجنيهات . وقبل سنة ١٨٩٨ كانت هناك حاجة ماسة لمياه الصيف ولخزانات أخرى للمياه . وصرح سير إدوارد جراى بالخوف من الخطر الذى ينتج من تحويل مياه

النيل بواسطة دولة معادية فى خطابه الذى ألقاه فى هدرسفيلد Huddersfeld فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٨. وفى ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٩ نوقشت المسألة بالتفصيل فى مجلس العموم، ومما قاله جراى ما يأتى : « إن احتمال الخطر على مصالح مصر فى وادى النيل، الأمر الذى أصبح ممكناً بواسطة علم الهندسة ، قد ازداد لدرجة لم تكن من قبل ، وتغيرت الظروف تماما[1] » .

على أنه لاشك فى أن الأهم من مصالح مصر فى نظر انجلترا هو إتمام مشروعها الخاص بتأسيس إمبراطورية تمتد من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح . وعندما وصلت أنباء انتصارات السردار إلى مسامع الإنجليز ، شعروا بأن كتشنر قد تسلم زمام الأمور فى السودان ، وفتح الطريق بين القاهرة ورأس الرجاء الصالح . وقبل ذلك بخمس سنوات ، عندما أعلن رودس نيته فى ربط مدينة كيبتون بالقاهرة بواسطة خط تلغرافى عبر القارة ، سخر الناس من فكرته . ولكن بعد انتصارات السردار ، أدرك كل إنجليزى أن إمكانية تركيب أسلاك تلغرافية عبر إفريقية لم تعد موضع اعتباره ، بل أصبح جل همه إتمام مشروع تأسيس إمبراطورية تمتد من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح . ولقد قام بهذا المشروع مستر رودس وكثيرون آخرون من أمثال سير « هرى جونسون » وكابتن « لجارد » و « هنرى كلفل » .

ولقد مكن تكوين إفريقية فى نصف الكرة الجنوبى مستر رودس من إهداء بلده إمبراطورية من أغنى جواهر التاج البريطانى . وقبل سنة ١٨٩٠ كانت المستعمرات البريطانية جنوب خط الاستواء تتكون من مستعمرة رأس الرجاء وناتال Natail فقط ، ولو أن الحكومة البريطانية كانت تفرض حماية اسمية على بتشوانالاند Bechuanaland . وفى سنة ١٨٩٠ وضع رودس أساس مشروعه الضخم . ولم يحلم سواه بإمبراطورية تخترق إفريقية . إذ كان مجرد ذكر هذا

1 — Wiliam L. Langer : The Diplomacy of Imperialism (1892 — 1902) New York 1951, pp 558 — 559

المشروع يعد نوعاً من الجنون . ولم تمض سوى ثمانى سنوات حتى تحقق حلم رودس. فنى هـذه السنوات الثمانية استطاع رودس أن يضيف إلى الإمبراطورية البريطانية ٧٥٠ ألف ميل مربع . وبينما كان رودس يقوم بتنفيذ هـــذا المشروع جنوب نهر الزمبيزى كان إنجليزى آخر هو السير « هرى جونسون » يقوم بمثل هذا العمل فى شمال ذلك النهر ، وكان يعتمد فى بادىء الأمر على الإعانات التى كان يمنحه إياها رودس ، لكنه بعد ذلك تمكن من موازنة ميزانيته .

ويبين الجدول الآتى ماأنجزته بريطانيا بين رأس الرجاء الصالح والقاهرة فى عشر سنوات من ١٨٨٨ — ١٨٩٨ :

مناطق أضيفت إلى الإمبراطورية البريطانية	الخطوط التلغرافية بالميـــل		الخطوط الحديدية بالميـــل		الخطوط المائية (بالميل) التى تسيرفيها البواخر
	خطوط مدت فعلا	خطوط فى طريق المد	مدت أو على وشك المد	قررت	
روديسيا					زمبيزى ٢٥٠
وسط إفريقية الإنجليزية					شيريه ١٥٠
من كمبرلى إلى بولاوايو Bulawayo	٦٠٠	—	٨٠٠	—	أعالى الشيريه ونياسا ٤٠٠
من بولاوايو إلى سولسبرى	٢٠٠	—	—	—	تنجانيقا ٣٨٠
من بالاباى Palapye إلى سولسبرى	٥٠٠	—	—	—	
من سولسبرى إلى بيرا Beira	٣٠٠	—	٣٠٠	—	
من سولسبرى إلى تيت Tete	٢٠٠	—	—	—	
من تيت إلى بحيرة نياسا وآخر نقطة	٣٠٠	—	—	—	

الخطوط المائية (بالميل) التى تسير فيها البواخر	الخطوط الحديدية (بالميل)		الخطوط التلغرافية (بالميل)		مناطق أضيفت إلى الإمبراطورية البريطانية
	قررت	مدت او على وشك المد	خطوط فى طريق المد	خطوط مدت فعلا	
	—	—	١٣٠٠	—	من تيت إلى شلالات ستانلى حيث شيد الخط .
	١٠٠٠	—	١١٠٠	—	من بولاوايو إلى تنجانيقا
	—	—	٨٠٠	—	من مولوا Molcwa إلى أوغندة وبحيرة البرت
فكتوريا نيانزا ٢٥٠					إفريقية الإنجليزية الشرقية
					حماية أوغندة وملحقاتها
	—	٨٠٠	١٠٠٠	—	من ممبسة إلى أوغندة
النيل وبحيرة البرت . ٢٥٠٠					السودان
	—	٦٠٠	—	١٢٠٠	من القاهرة إلى الخرطوم
	—	—	١٥٠٠	—	من الخرطوم إلى أوغندة
٣٩٣٠ (1)	١٠٠٠	٢و٥٠٠	٥و٦٠٠	٣و٣٠٠	

إذن لابد أن تقاوم انجلترا كل من يعترض سبيلها فى إتمـــام مشروع تأسيس إمبراطورية من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح ، وأن تحول دون أية دولة والاستيلاء على منطقة أعالى النيل ، فهى حجر الزاوية للقبو العظيم الذى تستند عليه الإمبراطورية الإفريقية .

وإذن ليس من المستغرب أن يعمل الانجليز على استرداد السودان ، حتى ولو على

1 — Lionel Decle : « The Fashoda Question » (The Fortnightly Review, 64 December 1898).

نفقتهم الخاصة ، أو أنهم صمموا على إضافة جنود انجليزية إلى القوات المصرية. وبمجرد أن هزم كتشنر الدراويش لم يضيع وقتا فى البحث عن مارشان ، أو فى بحث الموقف فى أعالى النيل . وأرسل قاربا حربياً فى بحر الغزال وصل تقريباً إلى المركز الفرنسى عند مشرع الرق ، وأرسل قاربا آخر فى بحر الجبل حيث صدته السدود . ثم كشف بحر الغزال ، وأرسلت بعثة إلى السوباط وفرعه البيبور Pibcr . وشيدت الحصون على طول مجرى نهر السوباط لكى تتصدى لأية قوة حبشية قد تحاول الوصول إلى النيل مرة أخرى .

وبإعادة النظر فى هذا الدليل يتبين لنا أن بعثة مارشان لم تكن مجرد رحلة فرنسية للمتعة وأن الحكومة البريطانية لم تكن تعتبرها كذلك . وكان سولسبرى مصمما على عدم الرضوخ أو بحث أية امتيازات للفرنسيين . وإزاء هذه الحالة أصبحت المسألة مسألة قوة . وكان فى الإمكان أن تسحق قوات كتشنر البالغ عددها أربعون ألفاً قوات مارشان . ولكن ذلك معناه حرب بين انجلترا وفرنسا، وكانت لندن تدرك هذا جيداً، ولكن الحكومة لم تكن تخشى مثل هذا العمل .

عندما انتهت أزمة فاشودة تقريباً ، كتبت جريدة التيمس تقول إنه فى سنة ١٨٧٨ كان البريطانيون يغنون بحماسة « لدينا الرجال ، لدينا السفن ، ولدينا المال أيضاً . أما فى سنة ١٨٩٨ ، قالت هذه الجريدة الكبيرة إنه لم يكن هناك أى غنـاء . فإن البريطانيين لم يكونوا فى حاجة إلى تقوية الرأى العام . إذ كانت هذه هى المرة الأولى التى تواجه انجلترا فيها أزمة كبيرة دون أدنى خوف[1] .

وكانت هذه الثقة العامة لها ما يبررها . فالسنوات الأخيرة شاهدت بناء كبيرا للسفن وازديادا عاما فى الأسطول جعل سيادة بريطانيا فى البحر أمرا مؤكدا . فكان لدى انجلترا من السفن الحربية، التى عمرها أقل من عشر سنوات وسرعتها ١٦ عقدة على الأقل ، ٣٤ سفينة فى مقابل ١٣ لفرنسا و ١٧ لروسيا . وكانت انجلترا أقل من هاتين الدولتين فى الطرادات والنسافات فقط . ولقـد تكلم سير توماس بريسى

1— London Times : November 22, 1898.

Sir Thomas Brassey فى أحلك أوقات الأزمة قائلا إن سفن الأسطول البريطانى الحربية تعادل سفن أساطيل فرنسا وروسيا وألمانيا مجتمعة، وأوضح أيضاً أن السفن الحربية البريطانية متجانسة ومتشابهة ، ولذلك فهى أكثر انسجاما . وعبر ناقد فرنسى عن رأيه قائلا إنه لو تركنا جانبا مسألة إحصاء السفن وعددها، فان الأسطول البريطانى كان يعادل فى القوة أربعة أمثال الأسطول الفرنسى ، وأقوى من كل أساطيل أوروبا مجتمعة[١] .

وكانت الاستعدادات البحرية البريطانية على قدم وساق طوال شهر أكتوبر . ففى بورتسموث أعدت كل المهمات حتى تتمكن القوات الثقيلة من أن تبحر فورا وقت اللزوم . ولم تعرف التفاصيل للتكتم الشديد على هذه العمليات، ومع ذلك يبدو أن فرق بحر المانش ذهبت تجاه الساحل الفرنسى استعدادا لحصار السفن الحربية الفرنسية عند برست Brest .وراقبت قوة أخرى مضيق جبل طارق لتمنع الأسطول الفرنسى فى البحر المتوسط من الخروج منه . أما فى البحر المتوسط نفسه فوضعت قوة كبيرة بين مالطة وجبل طارق،وكانت على استعداد تام لحصار طولون، أو النزول عند بنزرت Bizerta ، وأرسلت قوة أخرى إلى الاسكندرية لحراسة قناة السويس .

وشعر الانجليز بأنهم مستعدون لكل الاحتمالات . أما من الناحية الأخرى ، فقد استولى على الفرنسيين ذعر عام . وكان إجماع العالم على أن الأسطول الفرنسى ثانى أسطول فى العالم قوة بعد الأسطول الإنجليزى. ولكن السلطات البحرية الفرنسية كانت مشلولة إلى حد ما لمدة طويلة نتيجة للنزاع المتواصل بين أفرادها . وكان للساسة أيضا دخل كبير فى اضمحلال الاستعدادات البحرية الفرنسية . وعلى أى حال كان يبدو أن الحالة فى سنة ١٨٩٨ تدعو تماما للشفقة، فالقوة البحرية الفرنسية بالنسبة للانجليزية كانت كالقوة الأسبانية بالنسبة للأمريكية . فالأسطول الفرنسى فى بحر المانش كان مكوناً من سفن حربية صنعت قبل سنة ١٨٨٥ وغير متجانسة وتصميماتها

1— T. A. Brassey : « Can we hold our own at sea ?» (Fortnightly Review, July, 1898, pp. 141-7) .

مختلفة . وكانت الموانىء البحرية فى فرنسا نفسها وفى المستعمرات تقاسى نقصاً كبيرا فى الرجال، بينما كانت الورش غير مجهزة تجهيزا كافيا . فنى برست Brest وشربورج Cherbourg وطولون Toulon كان يمكن تشغيل ثلث المدافع فقط لنقص الرجال وقلة الذخائر . ويقول فيلبي إتيين : « الحرب ! لقد أوشكنا على محاربة انجلترا لطردها من مصر ، وكانت قد دعتنا منذ سبع عشرة سنة إلى اللحاق بها . فهل كنا واثقين من التوفيق فى طردها من شواطىء النيل. فى أول مارس سنة ١٨٩٩ قام مسيو لانسان[١] M. de Lanessan بموازنة عن حظنا فى النجاح أو الإخفاق فكتب « ... قبل نشوب حادثة فاشودة لم يكن أحد فى فرنسا يفكر فى موضوع قوة فرنسا البحرية . وقد ساعد جهل الصحافة العام على ذلك، فمعظم مواطنينا كانوا يظنون أن أسطولنا قوى يستطيع مناضلة أسطول انجلترا دون خطر . ولم يكن أحد يعرف أننا لو انفقنا على أسطولنا من مائتين إلى ثلاثمائة مليون فرنك، وهو أكبر مبلغ فى السنة ، فإن انجلترا كانت تخصص كل عام لاسطولها منذ نحو عشر سنوات نحو مليار . ولم يكن أحد يعرف أيضاً أن قواد بحريتنا قد اعتنقوا منذ نصف قرن، كقاعدة عامة فى تنظيم البحرية الفرنسية ، فكرة أن وقوع حرب بين انجلترا وفرنسا لا مجال له فى سياستنا الخارجية (أى بعيد الاحتمال) .

وهكذا نتيجة فكرة سابقة وثابتة فى السياسة الخارجية ، وأمام مصاعب عملية ليس من اليسير تذليلها، وجدت البحرية الفرنسية نفسها فى مسألة فاشودة أضعف بكثير من بحرية بريطانيا العظمى ... » .

وقد كانت الحال أسوأ مما قاله مسيو لانسان ، وإليك ما كتبه مسيو لكروى M. Lockroy فى كتابه (الدفاع البحرى)[٢] : « فى سنة ١٨٩٨ لم يكن لبطارياتنا مدربون ولا ذخائر ، ففى شربورج وبرست وفى كل مكان كانت نصف مدافعنا غير

(١) تولى «لانسان» وزارة البحرية الفرنسية نحو ثلاث سنوات فى وزارة ولدك — روسو

2— Edouard Lockroy: La Defense Navale (Paris, 1900) .

صالحة لنقص الرجال . وكانت جزيرة كورسكا ضعيفة التحصين . وبنزرت تحت رحمة أى هجوم . وعدد الجيوش فى تونس قليل جدا . وليس لشواطىء الجزائر كشاف واحد . ولم تكن مستعمرة من مستعمراتنا مسلحة . وكانت كلها ماعدا تونكين Tonkin فى حالة يرثى لها» .

وتولى مسيو لكروى الوزارة فى ٢٨ يونية سنة ١٨٩٨ ، أى أنه لم يكن مسئولا عن أى شىء فى حالة البحرية الفرنسية السيئة هذه ، وإنما المسئولية تقع على سلفه وزملائه الذين بذروا الأسباب ولم يفعلوا شيئاً لمواجهة النتائج .

ولا يمكن القول إنهم يستطيعون فى حالة الخطر استكمال الدفاع . فعدا أن الاستعداد للحرب يتطلب جهودا طويلة ، فإنه يتطلب نفقات باهظة . وطلب اعتمادات من البرلمان فى ذلك الوقت يؤدى إلى خلاف لامناص منه»[1] .

شعرت الحكومة الفرنسية فى آخر لحظة بخطورة الموقف . فبعد أن أشعلت النار فى برميل فاشودة المملوء بالبارود ، هب الفرنسيون فزعين ، مندهشين وعاجزين[2] . وكانت نغمة الصحف البريطانية تنم عن الروح الحربية . وكان هناك اتجاه عام فى انجلترا بأن الوقت قد حان لتصفية المسائل مع فرنسا . وفى كل الدوائر كانت فكرة الحرب رائجة حتى بين أعضاء الوزارة أنفسهم ، وكان عدد كبير من الوزراء منهم تشمبرلين يخشى أن يسلم سولسبرى للفرنسيين ، وليس هناك دليل على أنه كان سيفعل ذلك . والحقيقة أنه كان فى قرارة نفسه ، منذ سنين ، يرى عدم منح امتيازات لفرنسا مطلقا فى هذه المسألة . لكنه كان يرغب فى تجنب الإثارة بقدر الإمكان . وفى ٢٨ أكتوبر قرر مجلس الوزراء تركيز الأسطول . ولقد قلق سولسبرى من هذا القرار ، لأنه كما لاحظ لورد إشر Esher «كان الآخرون يرون أن النزاع آت لامحالة ، وأنه يستحسن

---

1 — Velay, Et. : Les Rivalités Franco - Anglaise en Egypte (1876-1904) pp. 182-183.

2 — Cocheris, Jules : La Situation Internationale de l'Egypte et du Sudan. Paris. 1903 p 466.

حدوثه الآن لابعد ذلك » . وفى نفس اليوم أخبر لورد روزبرى « إشر » بأنه يميل « إلى الاعتقاد بأن الحرب مع فرنسا الآن ستسهل المشاكل فى المستقبل ». ولم يكن هناك أدنى شك فى أن شعور الدوائر الحكومية كان يميل إلى حرب دفاعية Preventive War .

ووصلت تقارير بكل ذلك إلى باريس طوال شهر أكتوبر . وفى وزارة البحرية كان هناك اتفاق عام فى الرأى على أن الإنجليز قد يثيرون حربا ليتخلصوا من الأسطول الفرنسى قبل أن يقوى الأسطول الألمانى الحديث العهد . وكان الضباط الفرنسيون يرون أن فرنسا غير قادرة على الحرب فى البحر حتى ولو كانت حربا تجارية. وظن البعض أن شرف فرنسا يتطلب القتال حتى ولو كانت الهزيمة مؤكدة . ولكن كان الناس ينظرون إلى هؤلاء بعين الشك والدهشة . وقد اتهموا بأنهم على اتفاق مع هيئه القيادة العامة ، التى لم تكن ضد فكرة الحرب تماما على أن تكون الحرب بالأسطول فقط ، بينما كانت هى تعمل على دكتاتورية حربية . وعلى أى حال فإن وزير البحرية كان مقتنعا بأن الحرب ضرب من اليأس ، واتفق معه فى الرأى رئيس الوزراء بريسون Brisson ورئيس الجمهورية فوريه[1] Fauré .

وكانت سياسة دلكاسيه اكتساب الوقت حتى تتمكن فرنسا من عمل شيئين : أولهما إتمام الاستعدادات البحرية الهامة ، وثانيهما محاولة ضم روسيا إلى مساعدتها . ولذا طلب من الإنجليز إمهاله بعض الوقت حتى يأتيه تقرير من مارشان ، وحتى يشرح له الكابتن براتييه الذى استدعى إلى باريس الموقف. وفى الوقت نفسه أخذت فرنسا فى تحصين سواحلها حتى تكون فى حالة دفاع على الأقل ، فأرسلت الذخيرة والجند على وجه السرعة إلى برست وشربورج ، وأعدت السفن بسرعة للعمل ، وفى طولون كان العمل يجرى ليل نهار فى مراسى السفن، وألغيت كل الأجازت ، وأعد

---

1 —Edouard Lockroy : La Défense Navale (Paris. 1900) pp. 4 ff., 19 ff., 187 ff.

كل الأسطول الموجود فى البحر المتوسـط، ووضع تحت إمرة الأميرال فورنييه Fournier ،وهو من أقدر الضباط البحريين. وفى النهاية استطاع رئيس الجمهورية فوريه أن يقنع رئيس اللجنتين الماليتين فى مجلس الشيوخ والنواب باعتماد صرف نحو مائة مليون فرنك بدون موافقه البرلمان وبدئ فى عملية إصلاح واسعة فى الأسطول[1].

وبينما كانت الأزمة فى أوجها أتى وزير خارجية روسيا إلى باريس فى ١٥ أكتوبر، وتبعه بعد أيام قلائل مسيو وت Witte، ثم وزير الحرب الجنرال كوروباتكين Kuropatkin ، ولم يعرف إلى الآن ما دار فى المحادثات التى امتدت أياما عديدة ،ولو أنه ليس من الصعب أن نخمن . فالعلاقات الفرنسية الروسية لم تكن على خير مايرام فى ذلك الوقت . وكانت الجماعات السياسية فى فرنسا ، اليمينية منها واليسارية ، تشعر بخيبة أمل بالنسبة للتحالف مع روسيا، وهو تحالف لم يبد أكثر من كونه ترتيباً للاحتفاظ بالوضع الراهن فى أوروبا ، ولاستدراج فرنسا إلى حظيرة السياسة الألمانية . وفى أغسطس سنة ١٨٩٨ أصدر القيصر، بغير سابق اتفاق مع فرنسا، منشوره الشهير للسلام. وأيقن الفرنسيون أن الروس لا يرغبون فى مساعدتهم ، ويتلخص رد الفعل العام فى الدوائر السياسية فى العبارة الآتية . « تخلوا عنا On nous lache » .

أما فى الجانب الروسى فكان عدم الرضا أيضا ظاهرا . ما فائدة حليف مشلول الحركة بمرض حاد كمسألة دريفوس ؟ ، ماذا يستطيع أن يفعل الإنسـان بوزارة راديكالية ، أى متطرفة فى السياسة ، مثل وزارة بريسون التى يعضدها رجال أمثال كليمنصو وجوريه Jaurés ورانك Ranc وآخرون ممن يعرفون بعدائهم للتحالف الروسى الفرنسى ؟ . وأعلنت الصحافة الروسية كراهيتها للحكومة الفرنسية وعزمها على عدم مساعدتها . «عندما يشعر الرجل بأن امرأته لم تعد جميلة يبدأ فى الاعتقاد بأن مهرها كان ضئيلا » ، كتب هذا مراسل التيمس فى باريس فى ١٤ أكتوبر مبينا أنه لم يكن هناك فى الجبهتين الروسية والفرنسية إلا السخط والتراشق بالتهم[2] . وطبقا

1— Ibid., p 130 ff., pp 298-310.

2— London Times, October 13 , 1898,

التقارير الصحف، فإن الحكومة الفرنسية فى أكتوبر سنة ١٨٩٨ أخبرت مسيو وت M. Witte بأنه يستحسن الانتظار قبل محاولة عقد أى قرض آخر فى باريس . وقد يكون هذا صحيحا أو غير صحيح . وعلى أى حال لايهمنا هذا أكثر من نتيجـة مباحثات مورافييف Muraviev ودلكاسيه . وعلى قدر معرفتنـا ، فإن وزير الخارجية الروسى كان مقتنعاً بإخلاص زميله الفرنسى للمحالفة . ويظهر أنه أكد لدلكاسيه أن روسيا ستحترم التزاماتها، ولكن تعبئتها العسكرية ستستغرق وقتاً طويلا، وأسطولها لا يستطيع ترك موانيه فى الشتاء لتجمد المياه . ولذلك فهو ينصح فرنسا بأنه من الخير لها بأن تسلم بمطالب انجلترا، وخاصة لأن مستنقعات فاشودة ليست مسألة حيوية لفرنسا ، وبعد ذلك يمكن لروسيا أن تساعد فرنسا فى إثارة المسألة المصرية جميعها مرة أخرى . وأبرق السير إدموند مونسون إلى اللورد سولسبرى فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨ يقول : « بالإشارة إلى برقيتكم السرية التى أرسلت مساء أمس فإنى أعلم من مصدر ، أعتقد أنه جدير بالثقة التامة ، أن النصيحة التى تلقاها مسيو دلكاسيه من الكونت مورافييف نصها تقريباً كالآتى :

(لا تعط إنجلترا أى مبرر لمهاجمتكم فى الوقت الحاضر . وبعد ذلك سوف تسنح الفرصة لروسيا لتفتح المسألة المصرية كلها) . وأعتقد أن هذه النصيحة قد تلقاها دلكاسيه ورفعها إلى مسيو بريسون ورئيس الجمهورية . ورأيى الخاص هو أن الكونت مورافييف لم يرفض رفضاً باتا مساعدة روسيا ، كما لم يعط وعدا صريحا بذلك [1] » .

ولم يكن السفير الإنجليزى فى باريس ، سير إدموند مونسون ، متأكدا مما إذا كان الروس لا يساعدون الفرنسيين أكثر من مساعدة معنـوية فى حالة النزاع ، ولكن الحكومة فى لندن كانت منتبهة لإمكان حدوث هذا . ومن الصعب أن ندرك كيف يغيب عن بال أى شخص أن يفهم الحقيقة بعد قراءة المقالات فى الصحف الفرنسية . فمثلا كتبت جريدة الشمس Soleil فى ١٣ نوفمبر تقول « لقد أرسلنا بحارتنا

---

1 — British Documents vol . 1 . Document No 215 (Sir . E. W onson to the Marquess of Salisbury, October 25, 1898)

إلى كييل Kiel بمناسبة افتتاح قناة البلطيق، وذلك لترضى روسيا . ووافقنا بعد الحرب اليابانية الصينية على أن تستخرج، الكستناء من النار لروسيا ، وبذلك استطاعت أن تكسب منشوريا، وتحصل على مركز ممتاز فى بحار الصين بدون إنفاق روبل[1] Rouble واحد وبدون المخاطرة بأى قوزاق[2]. وأعطينا روسيا مليارات عديدة من الفرنكات من احتياطينا الذى كان من الممكن أن ننتفع به فى الداخل . وفى مسألة فاشودة لم ترفع روسيا إصبعاً للدفاع عنا . وهى من غير شك تعتبر أنها ردت الخدمات التى أديناها لها ببعض البرقيات التى أرضت غرور مسيو فيلكس فوريه ، وببعض النياشين التى أرضت مسيو هانوتو[3] » .

والمهم أن الحالة فى فرنسا وقتذاك كانت تدل على الحيرة والعجز التام . ففى وسط الاضطراب الداخلى وجدت فرنسا نفسها غير مستعدة عسكريا وبدون المساعدة التامة من حليفتها. وكان الإنجليز عازمين على السير إلى نهاية الشوط . ولذلك لم يكن هناك أى حل للفرنسيين غير التسليم . «لقد كنا وحدنا ؛ ووحدنا لا نستطيع القتال ، فلم يبق أمامنا إلا التسليم [4] » .

وبطبيعة الحال لم يكن هناك أحد حتى ولا دلكاسيه نفسه يريد أن يكون عاملا من عوامل فضيحة فرنسا . ويمكن للإنسان أن يفهم جهود دلكاسيه فى استغلال سقوط وزارة بريسون Brisson فى ٢٥ أكتوبر بتهديده بعدم الانضمام إلى الوزارة الجديدة إذا استمرت إنجلترا فى إهانة فرنسا . ولكن دلكاسيه كان يحب السلطة لدرجة كبيرة . ومن المؤكد أنه أصبح فى ذلك الوقت مقتنعاً بوجوب الانسحاب من فاشودة . إذ أن مجلس الوزراء البريطانى اجتمع فى ٢٨ أكتوبر ، ولم يظهر أى علامة للتسليم . بل بالعكس فإن العمليات الحربية والبحرية كانت تسير بهمة أكثر من

---

١ ــ الروبل هو ريال روسى ويعادل عشرة قروش

٢ ــ القوزاق هو الفارس من جنوب روسيا

3—London Times, November 14, 1898

4 — Velay, Et. ; Les Rivalités Franco - Anglaise en Egypte (1876 — 1904) p. 184.

قبل ، وقيل فى جهات مختلفة إن إنذارا سيوجه إلى فرنسا . ولهذا احتفظ دلكاسيه فى النهاية بمركزه فى وزارة دوبوى Dupuy ، ووطدا العزم على النصح بالتقهقر فى هذا الموقف الذى تمسكوا به مدة طويلة . وشكلت الوزارة الجديدة فى ٢٩ أكتوبر . وفى هذا اليوم نفسه بدأت الصحافة الفرنسية تتكلم عن القرار المنتظر . وناقش مجلس الوزراء الفرنسى الموضوع فى ٣ نوفمبر. وفى مساء اليوم التالى أذاعت شركة هافاس Havas الفرنسية البلاغ الرسمى الآتى « قررت الحكومة الفرنسية سحب بعثة مارشان من فاشودة . وقد اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار بعد دراسة عميقة للموضوع [1] » . وبذلك عرف العالم أن فرنسا قررت الانسحاب من فاشودة بلا قيد ولا شرط .

وكان مارشان قد أتى عن طريق النيل إلى القاهرة ، ويظهر بدون تصريح من باريس، فأمر بأن يعود ثانية إلى فاشودة لينظم رحيل قواته . وكان عليه أن يترك المكان المتنازع عليه ويسافر عن طريق السوباط إلى الحبشة ومنها إلى الممتلكات الفرنسية على البحر الأحمر . وفى ١١ ديسمبر أنزل العلم الفرنسى نهائياً ورحل رجال مارشان . وأخيرا ، بعد مشقة ومحن أخرى وصلوا إلى العاصمة الحبشية . وفى الربيع كانوا فى باريس .

وبعد قرار الحكومة الفرنسية بالانسحاب من فاشودة ألقى تشمبرلين ، وكان بوق الامبريالزم الاقتصادى والاستغلالى، خطبة فى مانشستر فى ١٥ نوفمبر ١٨٩٨ قال فيها إنه يأمل أن يكون الفرنسيون فى سحبهم مارشان قد اقتنعوا بالمبدأ الذى كانت بريطانيا تقاومهم من أجله ، وبوجاهة موقف الإنجليز . ثم انتقل إلى أن مسألة فاشودة ماهى إلا رمز، والمهم ليس المدينة نفسها ، وإنما السيطرة على وادى النيل ، وبريطانيا تطالب بهذا الوادى باسم مصر . وذكر كلاما كثيرا عن مصر، وأن بريطانيا ضحت تضحيات عظيمة حتى وصلت مصر إلى درجة من الرفاهية ، وأن المطالبة بوادى النيل ليست مسألة عاطفة أو كرامة، وإنما هى بالنسبة لمصر مسألة حياة أو موت . وكل التضحيات

---

1 — Ibid., p 184.

التى بذلت تصبح عبثاً إذا وقعت منابع النيل فى يد دولة معادية أو دولة يحتمل فى أى ظرف من الظروف أن تتحول إلى دولة غير صديقة . ثم يوجه تشمبرلين الكلام للسياسيين الفرنسيين ، فيقول إن على الساسة الفرنسيين أن يقلعوا عن خططهم التى نهجوا عليها سنوات طويلة، والتى لاغرض لها إلا عرقلة السياسة البريطانية فى كل جزء من أجزاء العالم[1] .

ويؤخذ على هذه الخطبة أولا الإشارة إلى التضحيات البريطانية ، ويجوز أن يهضمها المستمع الإنجليزى . ولكن هذه النغمة فى الإمكان أن نسمعها من أية دولة استعمارية أخرى ، ففرنسا أو إيطاليا بلا شك كانت ترحب بمثل تضحيات الإنجليز أو أكثر منها نظير السيطرة على مصر ووادى النيل . أما النقطة الثانية المهمة فهى ذكره حق مصر فى السيطرة على وادى النيل كله وحيويته بالنسبة إليها ، وأن بريطانيا كانت عازمة على تأييد هذا الحق وإلا فكل تضحياتها تعتبر لاقيمة لها . والواقع أن بريطانيا أيدت حق مصر لا بإعطاء مصر السيطرة على هـــذه الجهات ، بل بسيطرة بريطانيا نفسها عليها . أيدت بريطانيا ، فى تلك الأثناء حق مصر ، لأن هذا كان فى مصلحتها ، إذ جنبها عدم الانسحاب من مصر من جهة ، ومن جهة أخرى كان يرد على كل مشروع أوربى للامتداد إلى أعالى النيل بأن هذه الأراضى مصرية ، فكأن هذا التأييد كان لإبعاد الفرنسيين والبلجيكيين والأحباش وغيرهم . فلما تم للإنجليز ما أرادوا عارضوا فى هـذا الحق ، وقالوا إن السودان مختلف عن مصر من جميع الوجوه ، بل إن جنوب السودان مختلف عن شماله . وهكذا يصدق عليهم قول الله سبحانه وتعالى « يحلونه عاماً ويحرمونه عاما ليواطئوا عدة ماحرم الله » .

وقد كان لحادثة فاشودة وقع شديد فى نفوس المصريين، وأثر بالغ فى مصير المسألة المصرية وفى الحركة الوطنية فى مصر . عرفنا أن الأزمة السياسية اشتدت بين انجلترا وفرنسا على أثر هـذه الحادثة ، وكان ظن المصريين أن تتمسك فرنسا بموقفها وتفتح

---

1 — Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa, pp 193 — 194.

باب المسألة المصرية وتضطر انجلترا إلى الجلاء عن مصر مقابل جلاء الفرنسيين عن فاشودة . وقد استيقن المصريون أن آمالهم فى الجلاء ستتحقق ، إذ كانوا يعتقدون أن فرنسا لاتقدم على هذا التحدى لانجلترا إلا وهى مصرة على المضى فى سياستها إلى النهاية . وكاد الخلاف بين الدولتين يصل إلى امتشاق الحسام بينهما ، فعظم بذلك شأن المسألة المصرية، وقويت آمال المصريين فى الاستقلال. ولكن فرنسا تخاذلت وتراجعت آخر الأمر، وخشيت مغبة الحرب، إذ لم تتقدم حليفتها روسيا لمعاونتها، فسلمت بوجهة نظر انجلترا ، وأمرت مارشان بالجلاء عن فاشودة ، وتم جلاؤه عنها يوم ١١ ديسمبر ١٨٩٨ . فكان هذا التسليم أكبر صدمة سياسية أصابت الحركة الوطنية، لأنه دل على أن فرنسا لاتنوى معارضة انجلترا فى احتلال وادى النيل والتصرف فيه كما تشاء ، ودل على نية الإنجليز فى دوام احتلالهم لمصر والسودان . فزلزل هذا الحادث أمل المصريين فى الاستقلال ، وجنح بعض رجالات مصر إلى الولاء للاحتلال البريطانى واكتساب رضاه ، إذ رأوا فى حادثة فاشودة برهانا جليا على رسوخ أقدامه فى البلاد.

كتب مصطفى كامل إلى أخيه على، وكان وقتئذ من ضباط حملة السودان كتاباً قال فيه « ... إن الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة فاشودة ، وقد أظهر بعض الكبراء الجبن وكادوا يخونون بلادا أحسنت إليهم بما لايحلم به غيرهم ، ولكنى ثابت على خطتى حتى الممات، لأن اعتقادى أن ثمر الدفاع، وإن لم يجنه المدافع الأول أو الثانى فلسوف يجنيه مصرى على مدى الأيام ، وأننا إذا لم نقتطف ثمر عملنا وجهادنا فى حياتنا، فإننا على الأقل نضع الحجر الأول لمن يبنى بعدنا[1] » .

---

(١) لقد صدقت نبوءة مصطفى كامل . إذ استطاعت مصر ، بعد كفاح طويل مرير ، أن توقع فى مساء الثلاثاء الموافق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ اتفاقا مع بريطانيا ينظم جلاء القوات الإنجليزية جلاء تاما عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ توقيعه . وقد فرح أبناء العروبة بهذا الاتفاق . كما رحبت به أكثر الدول فى الشرق والغرب كخطوة لدعم السلام العالمى . وتم الجلاء فعلا فى يونية سنة ١٩٥٦ . إلا أنه بعد تأميم مصر لقناة السويس فى يولية سنة ١٩٥٦ حدث اعتداء انجليزى فرنسى اسرائيلى على مصر فى أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر من العام نفسه . ونتيجة لمقاومة المصريين الباسلة وتدخل هيئة الأمم=

وكتبت مدام آدم كثيرا عن حادثة فاشودة ، ومنه قولها فى مقالة لها فى فبراير ١٩٠٤ عن أغلاط السياسة الفرنسية « فاشودة ! إنها الضربة القاضية ! لقد قلت فى رسائلى قبلا أن غير واحد من ساسة فرنسا قد أفهم الخديوى والوطنيين المصريين أن فرنسا ستتدخل لصالح مصر سريعاً وبصفة حاسمة ، وأبانوا لهم أن بعثة مارشان هى الحاملة لراية استقلال مصر ، فصاروا جميعاً يعتقدون أن تحرير وطنهم سيأتى من السودان ، ولكن حادثة فاشودة قضت على آمال الوطنيين المصريين » .

وقد كان لحادثة فاشودة كذلك تأثير كبير فى موقف الخديوى ، إذ أخذ يذعن للأمر الواقع ، يتودد إلى الاحتلال . وكان أول مظهر لهذه السياسة الجديدة زيارته للندن سنة ١٩٠٠ . وفى ذلك يقول مصطفى كامل فى رسالته إلى مدام جوليت آدم فى ٢ يونية سنة ١٩٠٠ « أبعث إليك مع هذا بمقالة تفصح لك عن شعورى والشعور الأهلى نحو سياحة الخديوى فى لندن، تلك السياحة التى آلمتنا كثيرا ، وما ذلك وا أسفاه إلا نتيجة فاشودة » .

والواقع أن حادثة فاشودة كانت فوزا كبيرا للاحتلال وصنائعه فى مصر ، وبعثت اليأس فى نفوس بعض الوطنيين ، ولكنها لم تخمد جذوة الوطنية فى نفس مصطفى كامل ، بل ضاعف جهاده وكفاحه بمقدار ما ازدادت العقبات والمصاعب فى طريقه وأخذ يفكر من ذلك الحين فى إنشاء صحيفة يومية تغذى النفوس والعقول بمبادىء الوطنية والكرامة والأمل والجهاد .

وألقى مصطفى كامل فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، خطبة وطنية بالتياترو الطليانى بالأزبكية موضوعها (واجبات المصريين نحو وطنهم العزيز) ، وكان الإقبال على سماعها عظيما ، والزحام شديدا وظل يخطب نحو ساعة ونصف ، فحمل على اليأس حملة

= المتحدة تم انسحاب الإنجليز والفرنسيين من الأراضى المصرية فى أواخر ديسمبر ١٩٥٦ . كما انسحبت اسرائيل من سيناء ثم من قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ فى أوائل عام ١٩٥٧ .

صادقة، واستثار فى النفوس روح الأمل والواجب. وفى هذه الخطبة قال كلمته المأثورة (لامعـــنى للحياة مع اليأس ولامعنى لليأس مع الحياة) . ثم تكلم فيها عن استسلام الوزراء والحكام والكبراء للاحتلال وسكوتهم عن رفع العلم البريطانى فى السودان بعد استرداده. ثم دعا فى خطبته إلى قيام كل مصرى بواجباته الوطنية وإلى نشر التعليم وتربية النشء تربية وطنية دينية . وفى الجملة كانت هـــذه الخطبة من أقوى خطب مصطفى كامل، ودلت على مبلغ ما كان يعانيه من المتاعب والآلام فى بعث الحركة الوطنية وفى سبيل خدمة وطنه المفدى[1].

ولايفوتنا أن نوضح أن لموضوع فاشودة أهميـة كبيرة من الناحية الاستعمارية العامة والتنافس الاستعمارى بين فرنسا وانجلترا خلال السنوات العشر الأخـــيرة للقرن التاسع عشر . كما أن له قيمة كبرى من ناحية ارتباطه الوثيق بالمسألة المصرية ومسألة وادى النيل . وأصبح اسم فاشودة ، هذه القرية الصغيرة على النيل الأبيض ، علما بين وقائع التاريخ العالمى المعاصر ، ورمزا لمنتهى ماوصلت إليه المنافسة الاستعمارية بين انجلترا وفرنسا ، ودليلا فى آخر الأمر على ماتستطيعه القوة البحرية من الفصل الحاسم فى الأمور والأزمات الدولية ، ونهاية عملية حقيقية لموقف المعارضة القوية الذى وقفته فرنسا بإزاء الاحتلال البريطانى لمصر .

ولذا فالموضوع مهم من حيث التاريخ الدولى العالمى . ولـكنه يهم المصريين بصفة خاصة لما كان له من أثر فى تحديد مصير مصر السياسى لمدة ربع قرن من الزمن تقريبا، ولما كان له من أثر فى تقوية دعائم النفوذ الانجليزى فى وادى النيل .

ولقد ظلت دراسة ذلك الموضوع من الناحيـة السياسية، إلى السنوات القليلة الماضية ، قائمة على ما كتبه المعاصرون،وما خلفه الذين اشتركوا فى مغامرة فاشودة من أمثال مارشان وكتشنر. ولذا كانت دراسة ذلك الموضوع من الناحية التاريخية العلمية دراسة مشوهة ناقصـــة ، يظهر فيها روح التحيز القومى وتمجيد الوطن، سواء أكانت

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ط ١٩٥٠ص ١١٩ــ١٢٩

هذه الدراسة انجليزية أم فرنسية ، فهى دائماً تميل إلى ناحيــة معينة ، وإن كانت كلها لاتستطيع إخفاء النهاية التى انتهت اليهـا حادثة فاشودة بانتصـار السياسة الانجليزية وإذلال فرنسا .

وقد كتب الأستاذ رينوفان Piérre Renouvin ، أستاذ التاريخ الحديث فى السوربون وعضو المجمع العلمى الفرنسى ، فى المجـلة التاريخية Revue Histörique (عدد اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٤٨) عن حملة فاشودة ، كيف قامت ، والظروف التى مهدت لقيامها ، والمشاريع التى سبقتها ، مهتما بوجهـة النظر الفرنسية قبل كل شىء . ويرى رينوفان فى دراسته القيمة أن الدراسات لموضوع فاشودة حتى سنة ١٩٣٦ غير كاملة، إذ تنقصها الوثائق التى ظلت إلى هذه السنة سراً فى وزارة الخارجية الفرنسية . ويرى أن نشر الوثائق الفرنسية السياسية Documents Diplomatiques Francais قد ألقى ضوءا جديدا على حملة فاشودة : كيف بدأت والظروف التى مهدت لها. وعلى العموم فلبحث رينوفان قيمة كبيرة فى كشف اللثام عن كثير من الحقائق والظروف التى أدت إلى حملة فاشودة ، بل ويمكن اعتباره أول بحث جدى علمى من نوعه معتمدا على ماظهر إلى الآن من وثائق سياسية فرنسية، سواء أكانت هذه الوثائق خاصة بوزارة الخارجية الفرنسية أم وزارة المستعمرات [1] .

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : أصول حملة فاشودة — تأليف رينوفان (المجلة التاريخية المصرية، مايو سنة ١٩٥٠ ص ٢١٩ — ٢٢٤)

الباب الخامس

التسويات النهائية

الفصل الأول :

اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ بين مصر وانجلترا بشأن إدارة السودان .

الفصل الثانى :

الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ وتعيين الحدود بين السودان وإفريقية الاستوائية الفرنسية .

الفصل الثالث :

الاتفاقية بين بريطانيا والحبشة فى مايو سنة ١٩٠٢ وأهميتها فى تخطيط الحدود بين الحبشة والسودان — اتفاقية سنة ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة.

الفصل الرابع :

الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ .

الفصل الخامس :

الاتفاقية بين انجلترا وبلجيكا فى مايو ١٩٠٦ وتسوية الحدود بين السودان ودولة الكونغو .

الفصل الأول

اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ بين مصر وإنجلترا بشأن إدارة السودان

ورد فى مذكرة رينل رود ، التى أرسلها إلى بطرس غالى باشا وزير الخارجية المصرية بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ما يأتى « إنه بالنظر إلى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية ، فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، وإن هذا الإجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضى المحتلة فى المستقبل، وإنما يرمى إلى التأكد بأن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان وأنها ، تبعاً لذلك ، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية [١] » .

ثم وقعت مصر وبريطانيا فى ١٩ ينساير سنة ١٨٩٩ اتفاقية السودان ، تلك الاتفاقية المشهورة التى خولت انجلترا رسميا حق الاشتراك فى إدارة شئون الحكم فى السودان ورفع العلم الإنجليزى إلى جانب العلم المصرى فى أرجائه كافة ، وتعيين حاكم عام للسودان بناء على طلب الحكومة البريطانية . ونتيجة ذلك ولاريب هو سلخ السودان فعلا عن مصر ، واستئثار الحكومة الانجليزية بحكمه وإدارته . وقد جاءت

---

(١) رئاسة مجلس الوزراء المصرى : السودان من ١٣ فبرايرسنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ (الكتاب الأخضر) ط ١٩٥٣ ص ٥

Mekki Shibeika : British Policy in the Sudan (1882 - 1902) London 1952 p 409.

هذه الاتفاقية منافية للحجج التى كانت انجلترا تتذرع بها أيام أزمة فاشودة ، فإن حجتها الظاهرة فى تلك الأزمة أنه لا يحق لفرنسا احتلال فاشودة لأنها أرض مصرية. وهكذا أعلنت الحكومة الانجليزية بين أرجاء العالم أن السودان جزء لا يتجـــزأ من مصر ، وصرح اللورد سولسبرى فى هذا الصدد « بأن وادى النيل كان ولا يزال ملكا ثابتا لمصر، وأن حجج الحكومة المصرية فى ملكية مجرى النيل ، وإن أخفاها نجاح المهدى، إلا أنها ليست محلا للنزاع منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش» . وهكذا كانت إنجلترا تنادى باحترامها لحقوق مصر ، وتعلن أن السودان أرض مصرية، وتنكر على فرنسا احتلالها فاشودة باعتبارها بقعة مصرية . ولكنها ما لبثت أن تنكرت لهذه الحقوق بعد انسحاب فرنسا من أعالى النيل ، فكان أول اعتداء منها على هذه الحقوق إكراهها الحكومة المصرية على توقيع اتفاقية السودان فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ قبل أن تمضى أشهر معدودة على انسحاب مارشان من فاشودة . وليس يخفى أن هذه الاتفاقية فيها فصم لعرى الارتبـــاط الوثيق بين جزأين لا يتجزآن من أرض الوطن الواحد (١) ، ولكن استسلام وزارة مصطفى فهمى باشا جعلها تقبل كل ما أراده الانجليز .

وفوجئت الأمة المصرية بتوقيع هذه الاتفاقية بعد أن وقع عليها بطرس باشا غالى بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها، واللورد كرومر بالنيابة عن الحكومة الانجليزية ، ولم يذع أمرها إلا عقب توقيعها . وكانت الصحف تجهل أمرها ولم تنشر شيئا عن مقدماتها ، ولا عن المفاوضات بشأنها ، بل لم تحصل مفاوضات ما فى صددها ، وإنما هى إرادة اللورد كرومر أملاها على وزارة مصطفى فهمى ، فقبلتها بلا مناقشة ولا شعور بالواجب ، وكل ما حصل من المفاوضة بشأنها أن اللورد كرومر

---

(١) أراد الانجليز كذلك محو ذكرى فاشودة من الاذهان ، فان هذا الاسم أصبح بعد تلك الأزمة التاريخيـــة التى اهتز لها العـــالم علما على امتلاك مصر لوادى النيل، فما زالوا به حتى غيروه ومحوه من خرائطهم ، وأطلقوا على فاشودة اسم (كودك)، وغيروا أيضا إسم (مديرية فاشودة) فجعلوها مديرية (النيل الأعلى) .

سلم بطرس غالى مشروع الاتفاقية كما وضعته وزارة خارجية انجلترا ، فأخبر بطرس باشا الوزراء بالأمر ، فقبلوا المشروع دون أن يطلع أكثرهم عليه[١] ، فكان عملهم هذا دليلا واضحا على استسلامهم للاحتلال البريطانى ،وفيما يلى نص هذه الاتفاقية :

وفاق بين

حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر

بشأن إدارة السودان فى المستقبل

حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالى الخديوى .

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصـــوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ماهو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وماتستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لها .

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ط ١٩٥٠ص١٣٠،١٣١ .

المادة الأولى (١)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين فى خطوط العرض وهى :

(أولا) الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ أو

(ثانياً) الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ، أو :

(ثالثاً) الأراضى التى قد تفتتحهــــا بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

المادة الثانية

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

المادة الثالثة

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب

---

(١) ورد فى البلاغ الرسمى الذى أصدرته الحكومة المصرية بتاريخ ١٧-٢-١٩٥٨ بخصوص الحدود بين مصر والسودان ما يأتى :

«أقر الدستور المؤقت للسودان الذى صدر فى عام ١٩٥٣ هذا الميثاق (اتفاقية ١٨٩٩) حيث نص فى المادة الثانية على (أن تشمل الأراضى السودانية جميع الأقاليم التى كان يشملها السودان الإنجليزى المصرى قبل العمل بهذا الدستور مباشرة) وتسهيلا للخدمة الإدارية بالنسبة للقبائل فى مناطق الحدود أصدر وزير الداخلية المصرى فى عام ١٨٩٩ قرارا يقضى بإلحاق بعض المناطق المصرية شمال خط عرض ٢٢° تحت الإدارة الثنائية الإنجليزية المصرية مع بقائها تحت السيادة المصرية . ثم صدر قرار من وزير الداخلية المصرى فى ١٩٠٢ بإلحـاق بعض المنـاطق شمال خط العرض ٢٢° تحت الإدارة السودانية وبعض المناطق جنوبى خط العرض ٢٢° تحت الإدارة المصرية مع بقائها تحت السيادة السودانية »

(حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة . وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل قنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

المادة الخامسة

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة السادسة

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

المادة السابعة

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها

إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية، إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانىء ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمـــة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

المادة التاسعة

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية، ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

المادة العاشرة

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة الحادية عشرة

ممنوع منعاً مطلقا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

المادة الثانية عشرة

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولية سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية

والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريرا بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الإمضاءات

(كرومر) (بطرس غالى)

وقد عدلت هذه الاتفاقية فى يولية سنة ١٨٩٩ بما يأتى :

حيث تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ ينايرسنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن .

وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصاً لما يترتب عليه من النفقات .

وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهلها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وباقى السودان .

وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه . فبما أننا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ماهو آت :

المادة الأولى

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لإدارة السودان فى المستقبل .

تحريراً بمصر فى ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ . الإمضاءات

(بطرس غالى) (كرومر)[1]

---

(١) محفوظات رئاسة الجمهورية بالقاهرة : ملف قديم رقم(سودان ٣٠٣) . والكتاب الأخضر الذى أصدرته رئاسة مجلس الوزراء المصرى فى سنة ١٩٥٣ عن السودان من ٦٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ . ص ٥ — ٩ .

تلك هى نصوص الاتفاقية التى استخلصتها بريطانيـا من مصر ، ولـكنها تعتبر باطلة من وجهة النظر القانونية للأسباب الآتية :

أولا) إن أساس سلامة المعاهدات والاتفاقات الدوليـة توافر عنصر الرضا الحقيق من جانب الذين يعقدونها ، وذلك بأن يكونوا فى الوضع الذى يتيـح لهم فرصة التوقيـع على المعـــاهدة أو الاتفاق فى حرية وطبقاً لمصالحهم . وهذا الأمر لم يكن له وجـود فى حالة مصر حينذاك ، لأن أرضها كانت تحتلها القـوات البريطانية وكانت الإدارة الفعلية فى أيدى الدولة المحتلة .

ثانياً) ينطوى عقـد الاتفاقية على مخالفة صريحة لمعاهدة لنـدن سنة ١٨٤٠ ، وقد وقعت إنجلترا هذه المعاهدة ، وصدقت على الفـرمانات المختلفة التى صدرت إلى محمد على وخلفائه ، وإذن فاستيلاؤها على بعض مناطق السودان إثر إخلائه ثم الاشـتراك فى إدارته طبقا لنظام الحـكم الثنائى ، الذى أقامته اتفاقيـة ١٨٩٩ يعد اعتداء غير مشروع على ممتلـكات الغير ، كما أنه يخالف ما نصت عليه معاهدة باريس فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ من حيث المحافظة على سلامة ممتلـكات الدولة العثمانية ، وكذلك معاهدة برلين المعقودة فى ١٣ يولية ١٨٧٨ . وهذه وثائق دولية كانت إنجلترا إحدى الدول الموقعة عليها .

ثالثا) جاء فى ديباجة الاتفاقية العبارة التالية « حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها من جديد reconquered » ، وهذه العبارة تخالف الحقيقة لأن الروابط بين مصر والسودان لم تقطع بسبب الإخلاء الإجبارى للأقاليم السودانية عام ١٨٨٤ ، وإذن فما حدث سنة ١٨٩٨ إنما هو إعادة الأمور كما كانت عليه .

وتحدثت الفقرة الثالثة من الديباجـة عن وجوب اشـتراك إنجلترا فى وضع النظام الإدارى والقانونى فى السودان بناء « على مالهـا من حق الفتح » ، وهو مالا يتفق مع الواقع ، إذ أن خسـائر إنجلترا خلال حملات (١٨٩٨ — ١٨٩٩) الحربية

لم تتعد ١٤٠٠ رجل ، بينما بلغت خسائر مصر من العسكريين والمدنيين خلال الثورة عدداً كبيرا .

رابعا) تنص المادة الثالثة من اتفاقية السودان على تركيز الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى أيدى « حاكم عموم السودان » بناء على طلب بريطانيا ، كما أنه لا يجوز عزله إلا برضائها . ومن ثم يبدو أن الإدارة الثنائية غير ذات مفعول من الناحية الواقعية ، إذ أن تعيين الرجل أو عزله بمرسوم مصرى مشروط بالموافقة البريطانية فى حالة العزل والطلب البريطانى بالنسبة إلى التعيين (١) .

ويقول الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى عن التكييف القانونى لهذه الاتفاقية ما يأتى :

« إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ إذا أراد الإنجليز اعتبار أنها تشركهم فى السيادة على السودان كانت باطلة . فمصر كانت لا تملك التعاقد على السيادة ، وتركيا صاحبة السيادة احتجت على الاتفاقية ، ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تفرض على إنجلترا ألا تعتدى على حقوق الدولة العثمانية — هذا إلى أن الشكل الذى صبت فيه الاتفاقية والعبارات التى استعملت فيها كلها تتضافر على أنها لم تعرض للسيادة . وكذلك الحال — ولنفس الأسباب — إذا أريد اعتبار أنها تشرك الإنجليز فى حق مصر القانونى فى إدارة السودان .

فلم يبق إذن إلا أن تعتبر أنها قد أشركت بريطانيا فى إدارة السودان الفعلية . وتكون بهذا الاعتبار ضربا من ضروب (modus vivendi) أى تسوية موقوتة . . . » (٢) .

---

(١) الدكتور راشد البراوى : مجموعة الوثائق السياسية ، الجزء الأول (المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس) ، ط ١٩٥٢ ص ١٠٧ — ١٠٩ .

(٢) الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى : « قضية وادى النيل » مصر والسودان ط ١٩٤٩ ص ٢٢٨ .

ومن الأدلة القاطعة على بطلان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ قول كرومر نفسه الآتى : « وعندما نشرت هذه الاتفاقية كان من الطبيعى أن تثير اهتماما كبيرا . وكان الدبلوماسيون الذين يحافظون على التقاليد فى حيرة ، بل ربما فزعوا لخلق وضع سياسى (للسودان) لم يكن معروفا حتى ذلك الوقت فى القانون الاوروبى ، وأشار إلى أحد الزملاء الأجانب أنه يفهم معنى منطقة بريطانية ومنطقة عثمانية ولكنه لا يفهم وضع السودان الذى لا هو هذا ولا ذاك . فأجبته بأن وضع السودان مبين فى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولا يمكننى أن أعط تعريفاً أكثر إيجازا من ذلك »(١) .

ولقد علق الأستاذ باركر توماس مون على هذه الأوضاع التى فرضتها بريطانيا فقال « كان السودان من الوجهة الفنية إدارة ثنائية ، يخضع لسيادة كل من مصر وبريطانيا ويرفع علم كل منهما على ربوعه . أما فى الحقيقة فإن الحاكم العام ومجلس مستشاريه ومعظم حكام المديريات من ضباط الجيش البريطانى ، واقتصر نصيب مصر فى الحكم على وظيفة سد العجز السنوى فى ميزانية السودان »(٢) .

وصدق الأستاذ باركر توماس مون فى قوله ، فقد أنفقت الحكومة المصرية لصالح السودان من عام ١٨٩٩ لغاية عام ١٩٠٨ مبلغ ٤٫٢٧٦٫٧٤٠ جنيها ، وذلك خلاف السلف البالغة ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، والتى أعطيت للسودان لإصلاح أقطاره وترقية شئونها . وفيما يلى نص مذكرة نظارة المالية ببيان السلف والمبالغ التى أمدت بها الحكومة المصرية حكومة السودان فى تلك المدة(٣) . وقد حررت هذه المذكرة فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ وقدمت إلى مجلس النظار لعرضها على مجلس شورى القوانين وهذا هو نصها :

« بناء على ما أبداه مجلس شورى القوانين بكتابه الرقيم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨

1— Cromer, Lord: Modern Egypt. London 1908. vol.2 pp. 117-118.

(٢) الدكتور راشد البراوى : المرجع السابق ص١٠٧ — ١١٠ .

(٣) محفوظات رئاسة الجمهورية بالقاهرة : ملف قديم رقم (سودان ٣٨٦) .

بشأن الميزانية العمومية للسنة الجارية ، قد قامت نظارة المالية بالاشتراك مع حكومة السودان بتحضير كشف[١] مبين لكافة المبالغ التى صرفتها الحكومة المصرية لصالح الأقطار السودانية منذفتحها الأخير، مع العلم بأنه قد تراعى عند تحرير هذا الكشف درج قيمة أرباح السلف المعطاة سنويا ضمن المبالغ المنصرفة، كما أنه قد روعى أيضا خصم قيمة الفوائد التى عادت على الحكومة المصرية من وراء احتلالها لأراضى السودان . وقد قدرت أرباح تلك السلف بواقع المائة ثلاثة .

أما المبالغ المخصومة المنوه عنها، فكانت موضوع بحث دقيق جدا، كما وأن تقديرها فى الأحوال التى لم يتيسر الوقوف على مقدارها بالضبط قد روعى فيه الاعتدال التام. ومما يجدر ملاحظته أن مبلغ ١٢٧٠٠٠ جنيه، الذى تدفعه سنويا حكومة السودان للجيش العامل بها، لم يدرج ضمن المبالغ المخصومة . والسبب فى ذلك اعتبار أن هذا المبلغ قيمة المصاريف الحربية اللازمة لاحتلال الأقطار السودانية، ولذا أصبح من الواجب عليها تحملها .

وعلى ذلك فقيمة المبالغ الصافية، التى صرفتها الحكومة المصرية لصالح الحكومة السودانية من عام ١٨٩٩ لغاية ١٩٠٨ بما فيها الأرباح، عبارة عن ٣٠٠و٦٢٠و٢ جنيه، وذلك خلاف السلف البالغة ٠٠٠و٠٠٠و٤ جنيه التى صرفت فى أعمال إصلاح الأقطار السودانية وترقية شئونها .

(١) الكشف المشار إليه فى الصفحة التالية .

قيمة السلف المعطاة للسودان لإصلاح أقطاره وترقية وشئونها			المصــاريف السنوية				
السنوات	السلف المصرح باعطائها سنويا	السلف المعطاة فعلا	أرباح بواقع المائة ثلاثة على السلف المعطاة فى السنين السابقة	قيمة ما يخص الحكومة المصرية من مصاريف السودان سنويا	مجموع المصروفات السنوية الإجمالية	المبالغ التى كسبتها أو ارتدتها مصر من تجارة السودان	المصروفات السنوية الصافية
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٩٩	٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠	٤٣٩٨٠٠	٤٣٩٨٠٠	٧٩٣٠٠	٣٦٠٥٠٠
١٩٠٠	٧٣٥٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠	٤٥٧٧٠٠	٤٥٧٧٠٠	٩٢٤٤٠	٣٦٥٢٦٠
١٩٠١	٤٥٠٠٠٠	١٢١٠٠٠	٠٠٠٠	٤١٧٠٠٠	٤١٧٠٠٠	١٦١٣٢٢	٢٥٥٦٧٨
١٩٠٢	٤١٠٠٠	١٤٣٠٠٠	٣٦٣٠	٣٩٠٠٠٠	٣٩٣٦٣٠	١٥٢٥١٦	٢٤١١١٤
١٩٠٣	١٦٠٠٠	١٢٩٠٠٠	٧٩٢٠	٣٩٠٠٠٠	٣٩٧٩٢٠	١٥٦٥٧٦	٢٤١٣٤٤
١٩٠٤	٦٠٧٥٠٠	٦٢٢٠٠٠	١١٧٩٠	٣٨٠٠٠٠	٣٩١٧٩٠	١٧١٩٤٠	٢١٩٨٥٠
١٩٠٥	١٣٥٩٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٣٠٤٥٠	٣٨٠٠٠٠	٤١٠٤٥٠	٢٠٠٨٤٠	٢٠٩٦١٠
١٩٠٦	٨٢٤٠٠٠	٦٩٩٠٠٠	٥٢٩٥٠	٣٨٠٠٠٠	٤٣١٩٥٠	٢١٥٨٩٤	٢١٧٠٥٦
١٩٠٧	٥٦٠٠٠٠	٩٢٢٠٠٠	٧٣٩٢٠	٣٨٠٠٠٠	٤٥٣٩٢٠	٢٠٥٤٣٢	٢٤٨٤٨٨
١٩٠٨	٣٩٢٠٠٠	٦١٤٠٠٠	١٠١٥٨٠	٣٨٠٠٠٠	٤٨١٥٨٠	٢٢٠١٨٠	٢٦١٤٠٠
الجملة	٤٣٢٣٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٢٨٣٢٤٠	٣٩٩٤٥٠٠	٤٢٧٦٧٤٠	١٦٥٦٤٤٠	١٦٢٠٣٠٠

والمبالغ المخصومة الواردة بالخانة التى قبل الأخيرة بالكشف طيه مأخوذة من التفصيلات الآتية بعد . هذا مع العلم أن المبالغ الموضحة بهذه التفصيلات هى عن عام ١٩٠٨ . ومما لاشك فيه أنه لو أراد المجلس الحصول على مثل هذه التفصيلات عن الأعوام الماضية فنظارة المالية مستعدة لتقديمها إليه .

	جنيه	جنيه
١ — قيمة أرباح السلف المعطاة من حكومة السودان للحكومة المصرية .		٤٥٠٠٠
٢ — قيمة مصاريف الأعمال التى كانت تؤديها الحكومة المصرية فيما سلف والآن قائمة بتأديتها حكومة السودان .		
(أ) مديرية سواكن	٢٣٥٠٠	
(ب) مدارس بحلفا وسواكن	١٥٠٠	٢٥٠٠٠
إيراد الجمارك المصرية		
٣ — قيمة الرسوم المحصلة بمعرفة مصلحة الجمارك المصرية عن بضائع واردة للسودان أو صادرة منه.		٨٧٥٠٠
إيراد السكك الحديد المصرية		
٤ — مبالغ دفعتها حكومة السودان أجر مسافرين أو بضائع	١٠٠٠٠	
٥ — قيمة المبالغ التى حصلتها مصلحة السكك الحديد المصرية مقابل نقلها على الخطوط المصرية بضائع مملوكة لأفراد وواردة للسودان عن طريق حلفا .	٢٠٠٠٠	

	جنيه	جنيه
٦ ــ قيمة المبالغ التى حصلتها مصلحة السكة الحديد المصرية مقابل نقلها على الخطوط المصرية بضائع مملوكة لأفراد وصادرة من السودان عن طريق حلفا	١١٠٠٠	
٧ ــ قيمة المبالغ التى حصلتها مصلحة السكة الحديد المصرية مقابل نقلها على الخطوط المصرية بضائع مملوكة لأفراد وواردة للسودان عن طريق ثغور البحر الأحمر .	١٣٥٠٠	
٨ ــ قيمة المبالغ التى حصلتها مصلحة السكة الحديد المصرية مقابل نقلها على الخطوط المصرية بضائع مملوكة لأفراد وصادرة من السودان عن طريق ثغور البحر الأحمر .	٩٢٠٠	
٩ ــ قيمة المبالغ التى حصلتها مصلحة السكة الحديد المصرية مقابل نقلها على الخطوط المصرية مسافرين إلى ومن السودان عن طريق حلفا أو ثغور البحر الأحمر .	٣٠٠٠	
الجملة	٦٦٧٠٠	
يخصم منها ٦٦ فى المائة قيمة مصاريف مصلحية	٤٠٠٢٠	
يكون الباقى		٢٦٦٨٠

		جنيـــه	جنيـــه
ما قبله			١٨٤١٨٠

إيراد مصلحة البوستة والتلغراف

		جنيـــه	جنيـــه
١٠ — قيمة المبالغ المحصلة بمعرفة مصلحة البوستة والتلغراف مقابل تصديرها للسودان طرود وحوالات وجوابات وإشارات برقية خاصة بالأفراد أو بالحكومة		١٢٥٠٠	
يخصم منها ٩٢ فى المائة مصاريف مصلحية		١١٥٠٠	
يكون الباقى			١٠٠٠
١١ — قيمة متوسط الفوائد العائدة على مصر سنويا من الفضة والنيكل والبرونز الوارد للسودان والبالغ قيمته منذ عام ١٨٨٩ ٨٨٥٠٠٠ جنيه .			٣٥٠٠٠
الجملة			٢٢٠١٨٠

* * *

ولأول وهلة تتضح لنا مغالطة نظارة المالية وحكومة السودان ، فقد طرح مبلغ ١ر٦٥٦ر٤٤٠ جنيه من مجموع المصروفات السنوية الإجمالية ، وقيل إن هذا المبلغ كسبته مصر أو ارتدته من تجارة السودان . والواقع أن مصر لم ترتد هذا المبلغ بدون مقابل ، بل كان قيمة أرباح مستحقة لمصر نظير السلف التى أعطتها للسودان، وقيمة رسوم مستحقة للجمارك المصرية وأجور مستحقة كذلك للسكك الحديد المصرية ومصلحة البوستة والتلغراف المصرية وهكذا كما هو مبين فى المذكرة نفسها . وعلى ذلك يكون ما أنفقته مصر لصالح السودان فى المدة من عام ١٨٩٩ إلى ١٩٠٨ مبلغ ٤ر٢٧٦ر٧٤٠ جنيها كما قلت سابقا ، وهذا خلاف السلف التى بلغت فى نفس المدة ٤ مليون جنيه .

وقد احتج مصطفى كامل على هذه الإتفاقية احتجاجا شـــديداً ، وأسمع العالم الأوروبى صوته المـدوى كعادته فى الدفاع عن القضية الوطنية ، فنشرت له جريدة (الجولوا) الفرنسية بالعدد الصادر فى ٦ فبراير ١٨٩٩ خطابا جاء فيه :

« إن اتفاقية السودان المزعومة بين مصر وإنجلترا قد جاءت برهانا جديدا على عدم مراعاة إنجلترا للعهود والمؤتمرات،الشىء الذى يعتبره المصريون جميعا باطلا، لأنه مخالف للنظامات الأوروبية والقوانين الدولية . . . عارضت الحكومة الفرنسية فى قرض تجريدة السودان ، وقد كان حكم المحا كم المختلطة وهى الممثلة لجميع الدول موافقا لرأيها . لجاءت إنجلترا وأقرضت مصر ما احتاجت إليه من المال ، ثم ماذا جرى بعد ذلك ؟ أدخل الانجليز أنفسهم ببعض جنود ليسوا فى العير ولا فى النفير ليسوغوا هذه النتيجة السيئة، التى ليست فى نظرنا إلا اغتيالا للحقوق القومية فى رائعة النهار وسرقة على مشهد من الأمم جمعاء .

إن الجنود الإنجليزية اشتركت اسما فى حملة دنقلة ، ليسوغ الانجليز هذا العمل بعد أن صرح سواسهم أمام العالم كله بأنهم لا يقصدون بإرسال جنودهم إلى السودان صحبة الجنود المصرية إلا ليردوه إلى مصر، تنفيذا للخطة التى رسموها من احتلالهم مصر وإجابة لصوت شرفهم . ألم يقل اللورد سولسبرى بأعلى صوته (إننا نعمل لرد السودان إلى مصر) .

انتظرنا وانتظر العالم كله نتيجة هذا الاسترداد ، فـكانت فظاعة إنجليزية متناهية ، إذ نبشوا القبور وبعثروا الجثث وأهانوا الموتى ، وخالفوا فى ذلك تاريخ المتقدمين والمتأخرين من المتحضرين . ثم قامت معضلة فاشودة بين كتشنر ومارشان أو بعبارة أخرى بين الحـكومتين الإنجليزية والفرنسية ، وانتهت بتقهقر فرنسا . فطمع الإنجليز طمعا كبيرا ، ورفعوا رايتهم على الخرطوم بجوار الراية المصرية . وقد رفعوها سوداء ليوهموا أنها حدادا على غوردون ، وبذلك يكونون آمنين شر هياج الجنود المصرية ! ، وأخذوا بعدئذ يوزعون الجنود المصرية هنا وهناك ، حتى إذا خلا لهم الجو ونضج الطعام بين كراسى الوزراء المصريين أكلوا أ كلتهم

وبدلوا الراية السوداء براية هذه الشركة المشئومة . . .

هذا ما جرى وإنا ننتظر أن تعضد أوروبا الحكومة العثمانية ، التى لا بد أن تحتج احتجاجا شديدا على هذا العمل المخالف للعهود والمعاهـدات والشرف كل المخالفة . نعم إن أوروبا إذا لم تعمل ما تحتمه عليها واجباتها استهانت إنجلترا بأمرها وأتت من المنكرات فى وادى النيل مالا يكون السودان بجانبه شيئا مذكورا ، فإن المسألة لم تكن مسألة السودان فقط ، بل هى مسألة مصر نفسها ، بل مسألة إفريقية أيضا . فإن مصر لا تكون بلدا غنيا قادرا على القيام بدفع ديونه، إلا إذا كان مالكا لينابيع النيل التى هى فى صميم السودان ، وإن مشاركة إنجلترا لمصر فى تملكه وهى الشرهة الطامعة التى لا يكفيها نصيب أو نصيبان لمما يهدد المصالح الأوروبية ويجعل المستقبل مظلما ، وتصبح الدول التى تظن بها اليوم خيرا فى مقدمة الساخطين على جشعها .

كذلك فإن لكثير من الدول الأوروبية أملاكا فى إفريقية ، وهذه الأملاك تصبح لا محالة تحت رحمة الدولة الإنجليزية ، التى لا تريد إلا أن تضع يدها على كل إفريقية ، ليكون لها منها هند ثانية . وإن الحملات العديدة التى حملتها بواسطة رجالها السياسيين على حكومة الترنسفال والأورنج ليست إلا دليلا قويا على حقيقة مطامعها الإفريقية .

أما فرنسا فإنها بسبب هذه السياسة قد أساءت إلى نفسها كثيرا ، فبعد أن كان المصريون يعتمدون بعض الاعتماد عليها . . . أصبحوا اليوم وهى أمامهم من حيث التأثير فى المسـألة المصرية أقل من أضعف دولة أوروبية . . . أما من جهتى فإنى لا أيأس أبدا من مستقبل بلادى ، بل بالعكس أجـــد التمسك بالدفاع عنها فى شدتها أوجب على منه فى رخائها ، وأنه إذا كانت إنجلترا تلعب بمصالح الدول فإنها لا تستطيع أبدا أن تلعب بقلوبنا التى تنمى فيها بعملها الجائر الحنق عليها كل يوم . وإننا إذا كنا نحمل لها اليوم شيئا كثيرا من الكره والحنق ، فإننا فى مقتبل

الأيام ستكون ألد أعدائها، العاملين على نكالها، إذا هى بقيت مصرة على مخالفة وعودها وعهودها معنا ومضيها فى هذه الشركة الباطلة .

وليعلم الفرنسيون الذين نجلهم ونحترمهم ونحفظ لهم جميلهم السابق أن عمل ساستهم لا يمحو حسناتهم معنا . ولكن ، وهو ما نأسف له ، لم يبق فى قلوبنا ذرة من الاعتماد عليهم بعد أن أعلنت الأيام خيبة سياستهم فى وادى النيل » (١) .

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ط ١٩٥٠ ص ١٣٦ — ١٣٩ .

الفصل الثانى

الاتفاق الإنجليزى الفرنسى فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٩
وتعيين الحدود بين السودان وإفريقية الاستوائية الفرنسية

إن انسحاب الفرنسيين من فاشودة لم ينه الأزمة الدولية . فقد بقيت مشكلة المطالب الفرنسية فى بحرالغزال وتعيين الحدود بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية فى منطقة أعالى النيل والكونغو قائمة . وكان من المنتظر أن تثار هذه المشاكل فى الحال، ولكن الأمر لم يسر بهذا الوضع . فلعدة أسابيع لم يظهر البريطانيون أية رغبة فى بدء المفاوضات ، وبالعكس استمروا فى استعداداتهم الحربية والبحرية . واستمر الوزراء ، وخاصة تشمبرلين ، فى إبداء ملاحظات قاسية ، ولا نقول مهددة ، على الفرنسيين ، حتى أن السير إدموند مونسن ، عند ما تكلم فى الغرفة التجارية فى باريس، ذهب إلى حد أنه اتهم الحكومة التى كان يمثلها بأنها تابعت بتعمد « سياسة وخز الإبر التى بينما ينتج عنها فقط بعض الرضا الوقتى عن وزارة قصيرة العمر ، يجب أن تثير على الجانب الآخر من المانش غضبا قد يجده شعب ذو روح عالية غير محتمل » .

ونظراً لأن السير إدموند كان يعتبر من أحرص الدبلوماسيين ، فقد شعر الناس فى باريس بأن قوله السالف الذكر كان بناء على تعليمات محددة من حكومته . وفى الحقيقة لم يكن الأمر كذلك ، ولكن الفرنسيين أخذوا قوله على هذا الأساس، وزاد اعتقادهم بأن البريطانيين كانوا يستعدون لإثارة الحرب ، وشعر السفير الألمانى فى باريس الكونت مونستر Count Munster بأن هذا الخوف له ما يبرره، وشاركه شعوره معظم الدوائر السياسية فى العواصم الأوروبية . وعلى أى احتمال فإن النشاط البريطانى قد يعلل بطريقة أخرى . إذ كان من الضرورى على الحكومة الإنجليزية أن تسوى مسألة المطالب المصرية فى السودان قبل كل شىء . وحتى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

لم تكن الاتفاقية بين الحكومة البريطانية ومصر قد وقعت ، تلك الاتفاقية التى قررت أن السودان يجب أن يحكم ثنائيا ، على أن تكون بريطانيا الشريك المسيطر . واعتمد مطلب بريطانيا هذا صراحة على حق الفتح . وقد تناقش دول أخرى هـذا الحق وتناقش سلامة الاتفاقية من وجهة نظر القانون الدولى . ولكن لم يكن من المحتمل أن تعترض إحداها على الترتيبات التى عملت[1].

وبينما استمر البريطانيون فى عدم رغبتهم فى التفاوض ، وانتشر الخوف من الحرب فى باريس وأوروبا عامة ، كان من الطبيعى أن يبحث الفرنسيون ، الذين لم يمكنهم الاعتماد على حليفتهم روسيا عن مساعدة فى مكان آخر . وعلينا أن نبحث هنا بعض المشاكل الأساسية فى السياسة الخارجية . كان هناك التحالف مع روسيا ، الذى بالرغم من إخفاقه والنقد الموجه إليه ، فإن معظم الفرنسيين كانوا يعتبرونه درع الأمان، ولكن هذا التحالف أثبت ألا قيمة له فى النزاع الفرنسى البريطانى ، الذى كان ذا نتائج بعيدة ، وأهم مظهر للسياسة الخارجية الفرنسية فى ذلك الوقت . واختلفت آراء الدوائر السياسية فى باريس بالنسبة للطرق الى يجب معالجة الحالة بها . فحبذ فريق كبير من الجمهوريين عقد اتفاقية عامة مع إنجلترا ، آملا أن تؤدى هـذه الاتفاقية إلى اتحاد إنجليزى فرنسى روسى . وكان ضمن هـذا الفريق عدد من رجال الأعمال ، الذين تذكروا أن بريطانيا كانت أحسن عميل لفرنسا ، إذ كانت تأخذ فى كل عام منتجات فرنسية قيمتها مليار ونصف من الفرنكات . وأسست جمعية الاتفاق الودى Entente Cördiale Society فى فرنسا فى ابريل ١٨٩٧ برئاسة لانسان Lanessan العالم والمشرع الاستعمارى، الذى كان فى وقت ما وزيرا للبحرية . وكان لها معضدون متحمسون،ولكنها لاقت موتا مبكرا لأن وزارة الخارجية الفرنسية والساسة ،كما يعتقد لانسان ، لم يميلوا إلى هذه الفكرة . وهذه الجملة الأخيرة غير صحيحة إلى حد ما ، لأنه كان هناك دائما فريق من الساسة والدبلوماسيين الفرنسيين ، معظمهم من أنصار جمبتا ، يعضدون سياسة التقارب . ومن أبرزهم الكونت دى شودوردى

1— Cromer: Modern Egypt, III, pp.11-119

D ' Estournelles de Constantوديستورنل دى كونستانتConte de Chauderdy ومسيو ريبو Ribot ، وهو من أشهر الساسة الفرنسيين . كما كان مسيو بول كامبون Paul Cambon، السفير الفرنسى فى استانبول، يعمل أثناء الأزمة الأرمينية على التفاهم مع إنجلترا . ومن ناحية أخرى ظهر أن ميول دلكاسيه كانت أيضا فى هذا الاتجاه . فمن الواضح أن دلكاسيه أرسل كامبون إلى لندن كسفير فى وسط أزمة فاشودة آملا الوصول إلى اتفاق وتسوية عامة . وجدير بالذكر أن كامبون قبل هذا المنصب على شرط أن توجه جهوده إلى هذه الناحية .

وفى خريف ١٨٩٨ ارتبطت مسألة التفاهم مع انجلترا بالأزمة الداخلية فى فرنسا، التى نتجت عن إثارة مشكلة دريفوس . فإن الراديكاليين أمثال كليمنصو ، وزولا ، ورانك، وغيرهم كانوا يتفقون مع الاشتراكيين فى كراهيتهم للنظم الملكية الموجودة فى روسيا وألمانيا ، ورغبتهم فى الدفاع عن الجمهورية . ولذلك كانوا من أنصار دريفوس ، وضد رجال الجيش ، ومن المناصرين للعدالة والطبقة العامة أى الشعب . ولقد عزا جين جوريه Jean Jaurés الزعيم الاشتراكى كل المتاعب التى نتجت إلى كراهية مسيو هانوتو الشديدة للإنجليز ، وأصر بأن الرأسمالية البريطانية ، لا العمال البريطانيين ، هى المحبة للحرب . وفى ١٤ و ١٨ أكتوبر سنة ١٨٩٨ نشر لانسان ، بعد استشارته للرئيس فوريه ، مقالتين فى رابل Rapple ، حث فيهما على التسوية. وبعد ذلك عندما طرحت مسألة فاشودة على مجلس النواب الفرنسى فى ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ أجمع الخطباء ، ومنهم « دستورنل دى كونستانت » ودنس كوشان Denys Cochin وريبو Ribot ودلكاسيه ، على استبعاد كل فكرة تؤدى إلى قطع العلاقات أو وقوع حرب مع بريطانيا ، وأيدوا الاتفاق معها، بل طالب الأول بوضع نهاية فى الحال لكل سوء تفاهم . وقال الثانى « إن سوء التفاهم بين الدولتين العظيمتين شىء سخيف وبعثرة للنشاط الإنسانى . . » ، وقال مسيو ريبو بين تصفيق المجلس «إن دولتين عظيمتين مثل إنجلترا وفرنسا، وقد جمعت بينهما ذكريات ومصالح كثيرة، يجب عليهما السير معا فى صالح كل منهما وفى صالح العالم جميعه . وقد آمنت بذلك فى جميع الأوقات وآمن به جميع من هم فى هذه البلاد وفى تلك ، أى أكبر المفكرين

السياسيين فى عصرنا . وأشار الخطيب إلى أن تيير Thiers وجمبتا كانا من مؤيدى الاتفاق مع إنجلترا ، وإلى أن زعيمى الحزبين السياسيين العريقين جلادستون ولورد سولسبرى كانا يميلان إلى هذه السياسة . ثم أضاف كلمة جمبتا وهى « ليست المصالح الفرنسية أحب إلى إنسان اكثر منها إلى ، ولكننى أعتقد أننى أدافع عن مصالح فرنسا عندما لا أقطع العلاقات مع إنجلترا » . وكلمة جون بريت John Bright وهى « إن الإنجليزى الذى يهتم بإيقاع الحرب بين فرنسا وإنجلترا ليس عدوا لفرنسا فحسب بل عدو بلاده والإنسانية جمعاء » . ولم تكن لهجة وزير الخارجية أقل دعوة إلى الاتفاق من الخطباء ، وإن كانت أكثر تحفظا . إذ قال مسيو دلكاسيه « لئن كانت الخلافات بين فرنسا وانجلترا عديدة وخطيرة لتعارض مصالحهما فى كثير من أنحاء العالم، فإنى لا أرى خلافا لا حل له حلا يرضى الفريقين »(١).

وعارض دعاة الاتفاق مع ألمانيا فكرة التفاهم مع إنجلترا ، ومن الغريب أن معظمهم كان من الوطنيين ورجال الجيش وأعداء دريفوس . وكان أعنف هؤلاء موراس Maurras وكسيناك Cassagnac ودرومونت Drumont وركفورت Rochefort الذين اعتقدوا أن الإنجليز هم الذين بدأوا فضيحة دريفوس وغذوها بالمال لإضعاف فرنسا . وكتب كسيناك يقول « إذا كنا قد كرهنا ألمانيا، فذلك كان فى فترة ماضية محددة يمكن نسيانها ... ولكن كراهية الإنجليز لنا لا تخمد، فإنجلترا هى عدو الأمس والغد والأبد » (٢) .

وكان يمكن أن يكون لهذا التحول فى الرأى من جانب الرجعيين وهيئة القيادة تأثير بسيط لولا أن إنجلترا بتمسكها أرغمت فرنسا على أن تشرب كأس المذلة حتى الثمالة . ففى خلال نوفمبر وديسمبر ازداد الشعور نحو عقد اتفاق مع ألمانيا . ويبدو أن الحكومة الروسية بذلت جهداً لتحقيق هذه السياسة . واعتقد الاستعماريون ،

1— Velay , Et. : Les Rivalités Franco-Anglaise en Egypte (1876 - 1904) . Nimes 1904 , pp 188-189 .

2— London Times , November 14 , 1898 .

تلاميذ فرى Ferry ، وأتباع هانوتو فى ذلك الوقت وبعد ذلك ، أن سلف دلكاسيه كان دائما يفكر فى تسوية ما ، وأن بعثة مارشان بدون الاستعداد الدبلوماسى المناسب، كانت ضربا من الجنون . ولام هذا الفريق دلكاسيه لفشله فى اتباع خط السير الذى رسمه هانوتو . وضربت الصحف الجمهورية المعتدلة على النغمة نفسها، وعضدت سياسة التقارب من ألمانيا . وصرح بهذه السياسة مسيو ليمتر M. Lemaitre رجل الأكاديمية ، وأيدها المشرع الشهير بول فوشى Paul Fauchille ، مناديا بوجوب اتحاد القارة الأوربية اقتصاديا وسياسياً لتكبح جماح إنجلترا . وكان على فرنسا أن تقبل نتائج هزيمتها . والحكومة كما ذكر فوشى التى لديها الشجاعة بأن تتجاهل صيحة بضعة من دعاة الحرب ستكسب شكر الوطن جميعه .

ولم يكن هناك شك فى أن النزاع مع انجلترا قد طغى على شعور الفرنسيين العدائى نحو ألمانيا نتيجة الحرب السبعينية . حقا تمسك الجيل القديم والراديكاليون أمثال كليمنصو بآرائهم ، ولكن كثيرا من الشباب المثقف ، وحتى ضباط الجيش الشبان، كانوا على استعداد لنسيان الماضى .

ولم يكن موقف دلكاسيه واضحا كل الوضوح فى هذا الشأن ، فهو كعضو من أنصار جمبتا لم يكن معقولا أن يفكر جديا فى الاتفاق مع ألمانيا ، ولو أنه أراد أن يحتاط لحرب قد تقع مع إنجلترا . وهناك بعض الأدلة على أن الروس ضغطوا مناصرين اتفاق ألمانيا وفرنسا . إذ تأثرت حكومة بطرسبرج St. Petersburg تأثرا كبيرا بأنباء التفاهم الإنجليزى الألمانى بشأن المستعمرات البرتغالية ، وخشيت أن يكون هناك اتفاق بعيد المدى بين الدولتين . ومن الوثائق الروسية نعرف كيف كان مورافييف مهتما بأن يستمر الألمان بجانب الروس ، ولا ندرى إذا كان هذا الضغط أو اعتبارات أخرى هى التى حثت دلكاسيه . ومن الشيق أن نلاحظ أنه فى آخر عدد من مجلة القانون الدولى العام الفرنسية لسنة ١٨٩٨ ظهرت مقالة كتبها موظف فرنسى كبير ، من المعتقد أنه من أتباع دلكاسيه . ولقد عضد كاتب هذه المقالة التفاهم بين فرنسا وألمانيا، بحجة أن الدولتين تهدمان بعضهما بعضاً بنفقات التسلح، بينما إنجلترا والولايات المتحدة تنهضان إلى الأمام . واعتقد أن مسألة الألزاس واللورين يمكن

حلها . فيجب على فرنسا أن تترك فكرة استرجاع هذه المنطقة ، إذ أنه لاينتظر من دولةمنتصرة أن تترك منطقة ما برغبتها ، ولن يسمح الشعب الألماني لحكومته بترك هذه المناطق، حتى ولو رأت الحكومة ذلك . واستطرد الكاتب الفرنسى قائلا إنه من العبث الكلام فى جعلها منطقة محايدة . فهذا الحل قدم سنة ١٨٧١ ورفض لأنه غير عملى . واعتقد كاتب المقال أن الإجراء العملى تماما ما اقترحه الأميرال ريفيير Reveillére وهو : أن تبقى منطقة الألزاس واللورين مع ألمانيا وتكون خاضعة لها خضوعا تاما من الناحية العسكرية، ولكن يجب أن تمنح هذه المنطقة حكما ذاتيا — مثلها فى ذلك مثل جرسى Jersey وجويرنسى Guernsey فى المملكة المتحدة . وهذا المشروع سيرضى الرغبة العسكرية الألمانية، وفى الوقت نفسه يرضى رغبة الفرنسيين، لأن سكان الألزاس واللورين المخلصين سوف تكون لديهم الفرصة للنهوض بأنفسهم كما يريدون. ومن الناحية الاقتصادية أيضاً سيتبعون النظام الألمانى ، ولكن من الممكن فى المستقبل أن يكونوا حلقة اتصال لتوحيد الجمارك الألمانية الفرنسية[1] . ويتفق مع هذا الاتجاه سلوك دلكاسيه فى مجرى حديثه فى أوائل ديسمبر مع آرثر فون هن Arthur von Huhn صاحب جريدة KölnischeZeitung الذى كان فى سنة ١٨٩٦ الوسيط فى محادثات التقارب الفرنسى الألمانى . وذكر « هن » فى رواياته كيف كان شعور وزارة الخارجية الفرنسية مريراً نحو إنجلترا . وأكد له دلكاسيه نفسه أن روح الانتقام من الألمان تتلاشى بسرعة ، وأنه يعتبر التقارب من ألمانيا خطوة مرغوب فيها جدا[2] . وبعد بضعة أيام تناول وزير الخارجية الفرنسية طعام العشاء فى السفارة الألمانية بين مظاهر الحفاوة .

ومن البداية وافق الألمان من صميم قلوبهم على هذه العروض ، ولكن مع بعض الشك . وكان دائماً يلمح فى باريس بأن ألمانيا ستأخذ مستعمرة فرنسية فى مقابل جزء

---

1 — Anonymous : « La Question d' Alsace — Lorraine est - elle Insoluble ? »Revue Generale de Droit International Public, V,1898. pp. 744- 749) .

2 — Die Grosse I ‹ litik, xII . nos 3558 — 3559 .

من منطقة الألزاس واللورين أو كلها ، وهو اقتراح قال عنه بعض المؤرخين أمثال فاندال Vandal ودى بروجلى De Broglie من أول الأمر أنه لا يصلح . ولقد أوضحت جريدة Kölnische Zeitung التي يصدرها « هن » فى عددها الصادر فى ١٥ ديسمبر « إمكان حدوث اتفاق فرنسى ألمانى عندما تختفى كلمة الألزاس واللورين من قاموس الساسة الفرنسيين والصحافة الفرنسية .. . وسوف تصر ألمانيا على رفضها الدخول فى أى محادثات، طالما لديها سبب يجعلها تخشى أن تثير فرنسا فى هذه المحادثات موضوعاً تعتقد ألمانيا أنه قد سوى تماما[1] » . وكان السفير الألمانى فى باريس الكونت مونستر Count Münster يشك فى نتيجة الموضوع . واعتقد أن الفرنسيين سيحاولون جعل الألمان يخرجون الكستناء من النار الإنجليزية لهم ، وأنهم بالإضافة إلى ذلك سيطالبون ببعض الامتيازات فى مسألة الألزاس واللورين ، إذا أريد فعلا تنفيذ اتفاق يسوده الإخلاص . وكان محقا فى هذا . فدلكاسيه، بينما كان يتجنب الخطوات الرسمية ، اتصل بصاحب سفن ذى نفوذ فى منطقة الألزاس وسأله عما إذا كان يعتقد أن الإمبراطور وليم قد يفكر فى أن يستبدل بمنطقة الألزاس واللورين مستعمرة فرنسية . وبالطبع كان الجواب بالنفى .

وبعد فترة وجيزة اختفت كل الفكرة من المباحثات السياسية . والمؤكد أن الإمبراطور كان لا يزال يداعب فكرة اتحاد قارى ، ليكون سدا ضد ادعاءات الإنجليز ، وحلفا بحريا ضد سيدة البحار . وفى فبراير ١٨٩٩ كان يقول للملحق البحرى الفرنسى إن الوقت قد حان لأن تتحد أوروبا . وكان السفير الفرنسى فى برلين مقتنعا بإمكان حدوث شىء . ولكن العقبات أمام مثل هذه التسوية كانت كبيرة جدا، وكانت كل من الحكومتين تعرف هذه العقبات . ويمكن القول إن هذه المداعبة انتهت فى ٢ مارس ١٨٩٩، عندما أشارت جريدة الطان Temps إلى أن « فرنسا لم تصل بعد إلى نقطة رفض المبادىء الأساسية لقانونها العام بأن تجعل التمزيق غير المشروع لأراضيها، والذى أخذ منها لحما من لحمها ودماء من أنقى دمائها، محل مساومة . »

---

1 — London Times, December 16, 1898 .

وبينما كانت مسألة الألزاس واللورين عقبة كأداء فى سبيل اتفاق فرنسى ألمانى كان الإنجليز يسيرون فى سياستهم بدون أية شكوك بخصوص موقف ألمانيا . فالاتفاق بشأن المستعمرات البرتغالية الذى وقع مساء أزمة فاشودة أتى فى وقت ملائم ليضع حكومة برلين فى موقف ودى بالنسبة لإنجلترا . ومن المؤكد أن الإمبراطور وليم كان ينظر نظرة سوداء إلى الموقف الدولى . وحاول استغلال الفرصة ليقوى علاقته بقيصر روسيا ، فنى مسودات مراسلات ذلك الوقت دليل على الغيرة من البريطانيين والكراهية لهم أكثر من الصداقة . ولم يتأثر القيصر بالاقتراحات التى قدمت إليه بينما استمر الإنجليز من جانبهم فى تقديم العروض . فاقترح سولسبرى على الملكة فى أواسط نوفمبر دعوة الإمبراطور لزيارة إنجلترا فى العام التالى ، وكتب قائلا « إن موقف فرنسا يجعل من المرغوب فيه أن يعتقد العالم بوجود تفاهم بين ألمانيا وإنجلترا» ووافقت فكتوريا على الاقتراح فى ديسمبر، ولم ينته العام حتى قبل الإمبراطور الدعوة بحماسته المعهودة . وفى ٨ ديسمبر ألقى تشمبرلين خطابا فى ويكفيلد Wakefield ، أشار فيه إلى رغبة البريطانيين فى التعاون والاتفاق مع ألمانيا على أساس الدفاع المشترك عن المصالح المشتركة . وقابلت الصحف الألمانية هذا الخطاب بالارتياح . وشعر الشعب الألمانى بأن هناك أنبياء على اليمين وأنبياء على اليسار يدللون ألمانيا كأنها طفل العالم . فارتاح إلى تملق فرنسا وإنجلترا لألمانيا وخطبهما ودها ، كما كانت علاقاتها بروسيا حسنة (١) .

وهذا الاستعراض الموجز للعلاقات الفرنسية الروسية، والفرنسية الألمانية، والإنجليزية الألمانية يوضح تماما أنه عندما سوى الإنجليز أمورهم مع المصريين كانوا مستعدين للمباحثات مع الفرنسيين، وأن الحكومة الفرنسية وجدت نفسها وحيدة . ونصح بول كامبون Paul Cambon، الذى عين سفيرا فى لندن، وزارة الخارجية الفرنسية من البداية بأن تترك نهائيا كل مطالبة بأية منطقة على النيل . وعندما بدأت المحادثات

1— William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism (1890-1902) New York. 1951 pp. 569 - 570 .

أخيرا فى فبراير سنة ١٨٩٩ لم يلح الفرنسيون حتى فى المطالبة بمنطقة بحر الغزال . واقترح كامبون تخطيطا للحدود على أساس خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو . وكان الاقتراح مرضيا للبريطانيين. وأخيرا وقع اتفاق بين الدولتين فى ٢١ مارس ١٨٩٩ وسار هذا الاتفاق على الخطوط التى اقترحها كامبون [1] . وبموجبه رسمت الحدود بين السودان وإفريقية الاستوائية الفرنسية، بحيث استبعدت فرنسا من حوض النيل كله ، ولكن ترك لها إقليم واداى وكل منطقة السودان من دارفور شرقا إلى بحيرة تشاد فى الغرب . وقد جاء فى هذا الاتفاق ما يأتى :

١ — تتعهد حكومة جلالة الملكة بألا تحصل على أرض أو نفوذ سياسى غرب خط الحدود المبين فى الفقرة التالية، وتتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية بألا تحصل على أرض أو نفوذ سياسى شرق هذا الخط .

٢ — يبدأ خط الحدود من نقطة يتلاقى فيها الحد بين دولة الكونغو الحرة والأراضى الفرنسية مع المياه الفاصلة بينه وبين خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو وفروعه . وسوف يتبع فى المبدأ ذلك الفاصل المائى حتى التقائه بخط عرض ١١° شمالا. ويسير من هذه النقطة حتى خط عرض ١٥° بطريقة يفصل بها مملكة واداى عما كان يكون فى سنة ١٨٨٢ مديرية دارفور، ولكن يجب ألا يسير بأية حال جهة الغرب أبعد من خط الطول ٢١° شرقا (٤٠َ ١٨° شرق باريس) وجهة الشرق أبعد من خط الطول ٢٣° درجة شرق جرينتش (٤٠َ ٢٠° شرق باريس) .

٣ — ومن المفهوم من جهة المبدأ أنه شمال خط عرض ١٥° سوف تحد المنطقة الفرنسية من الشمال الشرقى ومن الشرق بواسطة خط يبدأ من نقطة التقاء مدار السرطان بخط الطول ١٦° شرق جرينتش (٤٠َ ١٣° شرق باريس)، ثم يسير إلى الجنوب الشرقى حتى يلتقى بخط طول ٢٤° شرق جرينتش (٤٠َ ٢١° شرق باريس)، وبعد ذلك

1 — Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire des Colonies Francaises et de L' expansion de la France dans Le Monde. Paris, 1931, Tome. Iv p. 532 .

يسير شمالا مع خط طول ٢٤° حتى يلتقى عند خط عرض ١٥° بحد دارفور الذى سيحدد تبعاً لذلك .

٤ — تتعهد الحكومتان بأن تعين مندوبين يقومون برسم خط الحدود على الطبيعة طبقا لما هو مبين فى الفقرة الثانية لهذا التصريح . وتقدم نتيجة عملهم إلى حكومتيهم للموافقة[1] .

وهكذا فقدت فرنسا أملها فى الوصول إلى شاطىء النيل وامتداد ممتلكاتها من الصومال إلى الكونغو، بينما تحقق حلم رودس بتوصيل الممتلكات البريطانية من جنوب إفريقية إلى شمالها فيما عدا الممر الضيق بين بحيرتى إدوارد وتنجانيقا[2] .

وهذا الاتفاق من الناحية القانونية لا يغير شيئا من وضع السودان ومصر القضائى، ولا يمس سلطة السلطان العثمانى ، وإنما يؤلف معاهدة يلتزمها الموقعان، فرنسا وإنجلترا . والواقع أن فرنسا عوقبت عقابا قاسيا ولكنه عادل . فهى وإنجلترا ودول أوروبا تعهدت فى جميع المعاهدات الدولية بعدم المساس بالإمبراطورية العثمانية ، فوقعت اتفاقية لندن فى ١٥ يولية ١٨٤٠، ومعاهدة باريس فى مارس ١٨٥٦، ومعاهدة برلين فى يولية ١٨٧٨ ، وبروتوكول مؤتمر الآستانة فى سنة ١٨٨٢[3]. ثم احتلت إنجلترا مصر واستمرت فى احتلالها رغم احتجاجات السلطان العثمانى المتواصلة، ورغم وعودها المتكررة بالجلاء . وأعقبت ذلك باحتلال السودان وأعالى النيل باسم مصر . فمن يحملها إذن على احترام وعودها وتعهداتها ؟ ومن له الحق والقوة فى أن يرغمها على

1— Documents Diplomatiques : Correspondance Concernant la Dèclaration Additionnelle du 21 Mars , 1899 ; British Documents vol . 1 : Documents no 242—245 ; E . Hertslet : The Map of Africa by Treaty , vol . 2 , pp . 796-797

2— Woolf , Leonard : Empire and Commerce in Africa, P . 195

3— Velay , Et . : Les Rivalites Franco - Anglaise en Egypte (1876 — 1904) pp . 185—187 .

الجلاء عن وادى النيل ؟ من ؟ إن لم يكن أبناء وادى النيل أنفسهم ، أو جميع الدول الموقعة بموجب توقيعاتها على احترام الأراضى التركية . وبأية صفة كانت فرنسا وحدها تستطيع أن تطرد إنجلترا من وادى النيل ؟ لم يكن لديها تفويض لا من أوروبا ولا من الباب العالى ولا من أبناء وادى النيل . فى الحقيقة كانت فرنسا فى وادى النيل ، مساوية لإنجلترا قبل احتلالها مصر . ولكنها عند العمل والاحتلال رفضت معاونتها فلتندم على خطئها . وأخيرا لا ننسى ، ما سبق أن ذكرته فى مناسـبة سابقة ، أنه لا إنجلترا ولا فرنسا ولا غيرهما له الحق فى التحكم فى أى جزء من وادى النيل ، وأنه إذا جردت مناقشاتهم من الدبلوماسية ومن الدعاية الصحفية، فهى لا تنطوى على شىء إلا على روح الاستعمار والاستغلال، وهذه لا تستند إلى حق بل تؤيدها القوة .

الفصل الثالث

الاتفاقية بين بريطانيا والحبشة فى مايو سنة ١٩٠٢ وأهميتها فى تخطيط الحدود بين الحبشة والسودان ـ اتفاقية سنة ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة

الاتفاقية بين بريطانيا والحبشة فى مايو ١٩٠٢ وأهميتها فى تخطيط الحدود بين الحبشة والسودان :

لم يحل ذلك الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا ، الذى وقع فى ٢١ مارس ١٨٩٩ واستبعد نهائيا مطالب الفرنسيين فى وادى النيل ، مشكلة أعالى النيل حلا تاما . فنحن نعرف كيف أن كتشنر كان يخشى احتمال التصادم بالأحباش . ولقد عرف السردار أن لديهم جيوشاً برية كبيرة عند ما ذهب لملاقاة مارشان فى فاشودة . وبعد موقعة أم درمان ، أرسلت قوات فى النيل الأزرق والسوباط حيث أقامت بعض المعسكرات . وتبين أن هذه الاحتياطات كانت زيادة عن الحاجة، لأنه فى وقت أزمة فاشودة اضطر الإمبراطور منليك ليكرس كل جهوده للقضاء على ثورة كبيرة بقيادة الرأس مانجشا Ras Mangasha حاكم إقليم تجرى Tigre . وعندما أخمدت هذه الثورة فى فبراير ١٨٩٩ كان مارشان قد وصل إلى الحبشة فى طريقه عائدا إلى بلده ، ولم يعد التعاون الحربى الحبشى الفرنسى عمليا من الوجهة السياسية .

وظن الكتاب الفرنسيون أن البريطانيين كانوا يريدون التقدم عسكريا ضد منليك ، الذى امتدت أطماعه الإقليمية إلى النيل عند الخرطوم ، واعتقدوا أن نشوب حرب البوير فى خريف ١٨٩٩ هو وحده الذى أنقذ ملك الملوك من الهجوم . ومن المحتمل أن يكون هذا مبالغة ، فلم يكن الإنجليز يبحثون عن متاعب لأنفسهم .

ولكن قد تكون حرب البوير هى التى أجلت بعض المجهودات الجدية للوصول إلى اتفاق مع منليك [1] . والمهم أنه فى خلال ثلاث سنوات حصلت الامبراطورية البريطانية دون أى صراع أو حرب على ما كانت ترمى إليه من إمبراطور الحبشة. ومع أن خطوات تحقيق هذا الهدف غامضة بعض الشيء ، إلا أن هناك حقيقتين ساعدتا على نجاح البريطانيين وفشل السياسة الفرنسية فيما بين ١٨٩٩ ، ١٩٠٢ ؛

الحقيقة الأولى أن بريطانيا أرسلت سنة ١٨٩٨ الكولونيل هارنجتون Colonel Harrington مبعوثا لها لدى الإمبراطور . وقد أثبت أنه من أمهر الدبلوماسيين ، وكان لسياسته أكبر الأثر فى إزالة الشبهات عن البريطانيين وتحول الحبشة عن تحيزها لفرنسا .

والحقيقة الثانية أن الفرنسيين أنفسهم هدموا فى مدة قصيرة ما بنوه فى سنوات وذلك بسبب خطأ سياسى ، وبذلك قاموا بدور ساعد « هارنجتون » على تحقيق سياسته وتأييد أقواله للإمبراطور .

لقد عرفنا سابقا قضية امتياز خط حديد الحبشة ، وأنه أعطى سنة ١٨٩٤ إلى نزيل سويسرى فى أديس أبابا كان فى الوقت نفسه يعمل فى بلاط الإمبراطور. ولكن الشركة التى ألفت كانت شركة فرنسية . وأعطى الامتياز سنة ١٨٩٤ ولم يستغل بسرعة . ولكن بعد سنتين من إعطائه أى فى سنة ١٨٩٦ حاولت الحكومة الفرنسية الإسراع فى إنشاء الخط لأغراض استراتيجية ، لأنه فى ذلك الوقت كانت فرنسا تفكر فى إرسال حملتين ، واحدة من الشرق والأخرى من الغرب إلى أعالى النيل . ولكن فى بادىء الأمر كان للخط أهميته الاقتصادية أيضا ، إذ بانتهائه عند ميناء فرنسى يكون كفيلا بتحويل التجارة إلى الصومال الفرنسى وبالقضاء على المنافسة التجارية القديمة بينه وبين الصومال البريطانى . وفى ذلك الوقت أحس الإنجليز

1— William L . Langer : The Diplomacy of Imperialism (1890-1902) pp , 570—571

بخطورة المشروع ، وتكرر الصراع نفسه الذى حدث قبل ذلك بأكثر من عشر سنوات بشأن طرق القوافل ومنفذها على الساحل . فلما جاءت أزمة فاشودة قضى مؤقتا على الأهمية الحربية للخط الحديدى بالنسبة لفرنسا ، وأصبح المشروع تجاريا بحتا ، وكان فى يد شركة مساهمة مركزها الرئيسى فى باريس باسم « الشركة الإمبراطورية لخطوط حديد إثيوبيا .

La Compagnie Impériale des Chemins de Fer Ethiopiens»

وكانت الشركة تعمل تحت رقابة الحكومة الفرنسية ، والمساهمون فيها كانوا جماعة من الرأسماليين الفرنسيين من بيوت مالية معروفة . وبدأ تشييد الخط بالفعل فى سنة ١٨٩٧ . وبمجرد البدء اهتمت الدوائر الإمبريالية الفرنسية بالمشروع «لأن الخط الحديدى فى بلاد قليلة المواصلات الجيدة يعتبر من أحسن وسائل التغلغل إلى داخل الدولة . ولما كانت الحبشة ذات موارد واسعة معدنية وزراعية ، ولما كان المشروع احتكارا فرنسيا ، فإنه بذلك يفتح الباب لاستثمار رءوس الأموال الفرنسية فى الحبشة . ثم إن السيطرة التجارية لفرنسا على الحبشة التى تنشأ من احتكار النقل لا بد وأن يصحبها نفوذ سياسى كما هو المعتاد فى المستعمرات »(١).

وفى القواميس الإمبريالية أى مكسب تحصل عليه دولة ما لا بد أن يكون خسارة لدولة أخــــرى ، فهذا المكسب المنتظر لفرنسا سيكون خسارة لبريطانيا . (إيطاليا خرجت من المعركة قبل الآن بقليل) . وتسبب هذا المشروع خصوصا بعد البدء فى تنفيذه فى ثورة غضب وفزع فى لندن . وهذا الغضب لم يظهر بوضوح ، وإنما كان مختفيا وراء عمليات مالية معقدة جدا . فدوائر لندن المالية التى كانت مهتمه باستغلال الحبشة من الناحية الاقتصادية كانت تشمل فى ذلك الوقت ثلاث شركات : الأولى تسمى New African Company والثانية New Egyptian Company والثالثة Oceana Consolidated Company . وكانت الشركات الثلاث

(1) T. Lennox Gilmour : « Abyssinia : The Ethiopian Railway and the Powers » 1906, p. 16

مرتبطة الواحدة بالأخرى، وأغراضها تكاد تكون واحدة . ونستطيع أن نأخذ فكرة عن أغراض هذه الشركات من النص الآتى الوارد فى تكوين إحداها وهى الأولى : « لتفاوض وتحصل على امتيازات وحقوق مطلقة أو مشروطة من أى دولة ذات سيادة أو من حكام أو من حكومات أو من شخص أو أشخاص أو من أى هيئة . ولتدخل فى اتفاقات مع أى حكومة أو حاكم أو سلطة محلية أو غير ذلك لأى غرض من الأغراض ومن وقت إلى آخر لتغير أو تتغير على حد سواء. ولتفاوض من أجل قروض مختلفة ، بمفردها أو بالاتفاق مع أى شركة أو شخص لأى دولة أو قطر أو هيئة أو شخص أو أشخاص . ولتعد المال لتساعد فى كشف أو عمل مسح للأراضى من أى نوع وفى تشجيع الهجرة إلى أى بلد أو مستعمرة أو دولة[1] ».

ويتضح لنا من هذا النص أن أغراض هذه الشركات عديدة وناطقة بالاستعمار . وكما قلت كانت الشركات الثلاث مرتبطة ومتداخلة بعضها مع بعض، فمثلا شركة أوشيانا كانت تمتلك أسهما كثيرة فى شركة نيو افريكان وبالعكس ، وحصلت الشركات الثلاث مع بعضها بالفعل على امتيازات ومصالح فى كثير من أنحاء إفريقية مثل امتيازات التعدين فى الترنسفال، أو خطوط حديدية فى شرق إفريقية، أو امتيازات مالية متنوعة فى مصر والسودان. ومما يدل على النزعة الاستعمارية لهذه الشركات أنها كانت تمثل فى مجالس إدارتها طائفتين ، طائفة أرستقراطية كأن يكون رئيس مجلس الإدارة مثلا أحد كبار اللوردات أو أحد المتصلين بالعائلة المالكة. وفى الوقت نفسه يوجد من المديرين الفعليين أشخاص لهم خبرة سابقة فى الإدارة أو الاستعمار، مثال ذلك أن شركة نيو أفريكان عينت سنة ١٨٩٨ السير تشارلس إيوان سمث Sir Charles Euan Smith مديرا لها. وهذا المدير سبق أن خدم الحكومة البريطانية فى زنجبار، وكان من العوامل المساعدة لشركة شرق إفريقية البريطانية فى الحصول على أوغندة . كما أن شركة نيو ايجبشان عينت السير جون روجرز Sir John Rogers ، وكان فى خدمة الحكومة المصرية قبل

---

(1) Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa. p. 206.

ذلك . كذلك كان رئيس مجلس إدارة هـــذه الشركة السير جيرالد بن جيرالد Sir Gerald Fitzgerald . وكان هذا الرجل من أ كبر الماليين والحاسبين البريطانيين إذ كان مديرا لبنك فى الهند ، وكان فى وقت آخر محاسبا للبحرية البريطانية . وكان من ضمن مديرى هذه الشركة الأخيرة اثنان مصريان هما نوبار باشا والأمير حسين كامل فى ذلك الوقت .

ولم تبدأ حماسة البريطانيين واهتمامهم بخط حديد الحبشة إلا عندما أدركوا أن الخط بالفعل فى سبيل الإنشاء ، فعملوا على التدخل بطريق غير مباشر فى إنشاء الخط . وكانت الشركات الثلاث المذكورة هى محور السياسة البريطانية التى اتبعت تجاه فرنسا. ففى سنة ١٨٩٨ أى بعد ابتداء العمل فى الخط أخبر الرئيس فى الاجتماع السنوى لشركة نيو أفريكان المساهمين أنه « قد حصـــل على أسهم ثابتة فى العمل الحبشى ، وذلك للتوفيق بين المصالح الإنجليزية والفرنسية قدر الإمكان » .

وفى سنة ١٨٩٩ فى الاجتماع السنوى للشركة أخبر المساهمون بشىء من الغموض أن الشركة قد اختارت مشروعين ، وأنها بصدد تنفيذهما بالاشتراك مع هيئة مالية مرتبطة بشركتهم فى باريس. وهذا كلام غامض، ولكن فى سنة ١٩٠٠ ابتدأت الأغراض الخفية السابقة توضح أكثر من قبل ، فقيل « لقد أمل المديرون أن يشاركوا بواسطة اتصالاتهم بباريس فى إنشاء خط حديد جيبوتى فى الحبشة، وذلك بتعاون صادق مع الرأسماليين الفرنسيين » .

وأخيراً أعلن فى سنة ١٩٠١ أن الشركات الثلاث قد وحدت مصالحها المالية فى خط حديد الحبشة بإنشاء شركة جديدة تحت اسم International Ethiopian Trust and Construction Company ، وهـذه الشركة الجديدة عقدت اجتماعا سنويا فى آخر أكتوبر سنة ١٩٠١ . ولأول مرة يتاح للجمهور ســـواء البريطانى أم الفرنسى أن يفهم ماذا كانت تعمل هذه الشركات فى الحبشة خلال السنوات الثلاث السابقة . إذ أعلن رئيس الشركة وهو اللورد شسترفيلد Lord Chesterfield أن بعض أصـدقاء الشركة فى باريس كانوا قد حصلوا لهـا فى سنة ١٨٩٧ ، أى من

وقت بدء الإنشاء ، على بعض أسهم تأسيس الشركة الفرنسية ، وهذه الأسهم أصبحت ملكا لشركة نيو أفريكان . وهذا شيء يفسر لنا كلام رئيس شركة نيوأفريكان في سنة ١٨٩٨ . واتضح بعد البدء في الخط أن تقدير النفقات كان خطأ لدرجة كبيرة ، وأن الحاجة تدعو إلى مزيد من رأس المال ، ووجدت الشركة الفرنسية صعوبة كبيرة في الحصول على رأس المال المطلوب با كتتاب الفرنسيين . وفي هذه اللحظة تقدمت الشركات الثلاث، وعرضت أن تمد الشركة برأس المال اللازم في نظير الحصول على أسهم . وقد امتعضت الشركة الفرنسية في أول الأمر ، وحاولت إثارة وطنية الفرنسيين مرة أخرى ، ولكنها فشلت في ذلك ، فقبلت العرض البريطاني على مضض .

ويتضح ذلك من أن الفرنسيين اشترطوا في الاتفاقية أن للشركة الفرنسية الحق في إنهاء الاتفاق في أي وقت في نظير مبلغ قدره ٦٢٥ ألف فرنك كغرامة فوق القيمة التي أخذتها من البريطانيين . وما أن حلت سنة ١٩٠١ حتى كانت الشركة البريطانية الحديثة التأسيس قد حصلت على مركز كبير في الشركة الفرنسية نفسها ، فكان لها اثنان بريطانيان في مجلس الإدارة . كما أن البريطانيين أعطوا احتكارا بإنشاء أية خطوط حديدية فرعية في الحبشة في المستقبل ، أي أن الشركة الفرنسية لها الخط الرئيسي من جيبوتي إلى أديس أبابا والبريطانيون لهم الحق في إنشاء الخطوط الفرعية .

وظهرت حملة وطنية جديدة في فرنسا ابتدأت بها الصحف . كما اهتمت الدوائر الاستعمارية الفرنسية بالعواقب التي قد تنتج عن هذا التدخل البريطاني . وحدث أن انتخابات عامة كانت قريبة الوقوع ، فاتخذ من هذا الموضوع سياسة عليا للحكومة المقبلة، وجعل كل حزب من الأحزاب هذه المسألة في مقدمة برنامجه . وكانت النتيجة أن الضغط كان شديدا جدا على الحكومة الفرنسية ، وأن الشعب كان يرى أن من واجبات الحكومة مساعدة رجال المال الفرنسيين ومنع وقوعهم ضحية لمكر الاستعماريين البريطانيين. وبعد ذلك عند ما جاءت الحكومة الجديدة كان نوع المساعدة

التى أعطتها للشركة غربيا . إذ تعهدت الحكومة بمنح الشركة إعانة سنوية قدرها نصف مليون فرنك لمدة خمسين سنة [1] . واعتبر هذا المبلغ كافيا لإعطاء الشركة رأس المال الذى تحتاج إليه دون الالتجاء للمعونة البريطانية . كما أن الشركة تستطيع بضمان هذه المنحة زيادة عدد الأسهم ليكتتب فيها الفرنسيون . وهذه المنحة أعطيت بشروط أهمها ما يأتى :

(أولا) أن تظل الشركة فرنسية مسجلة فى باريس ومقرها الرئيسى فيها .

(ثانيا) لا تستطيع الشركة أن تغير لائحتها أو خط سير الخط الحديدى إلا بإذن سابق من وزير المستعمرات .

(ثالثا) أعطيت بعض السلطات فيما يتعلق بتحديد أجور النقل إلى الإدارة الفرنسية فى الصومال الفرنسى .

(رابعاً) تلتزم الشركة بإعطاء تخفيض لنقل موظفى الحكومة الفرنسية وبضائعهم أو أى بضاعة مرسلة باسم الحكومة الفرنسية .

(خامسا) بعد ٩٩ سنة من تأسيس الشركة تنتقل ملكية الخط بين جيبوتى وهرر إلى الصومال الفرنسى.

(سادسا) فى بعض الحالات يخول لوزير المستعمرات إلغاء هذه الاتفاقية ومصادرة جزء من الخط يقع بين جيبوتى وحدود الحبشة .

وكانت هذه الشروط غلطة سياسية كبرى لايتصور الإنسان كيف وقعت فيها الحكومة الفرنسية، فالواضح أنها لم تنتبه إلى تأثير مثل هذه الاتفاقية على علاقة فرنسا بإمبراطور الحبشة . فالامتياز الأول للخط أعطى لفرد سويسرى وآخر فرنسى وإلى شركة فرنسية لاصلة لها بالحكومة . أما الاتفاقية السابقة فمعناها أن الحكومة

---

1 — Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau: Histoire des Colonies Francaises et de L'expansiòn de la France dans le Monde, Paris 1931, Tome. IV, p. 587.

الفرنسية حلت محل الشركة ، ولم يستشر منليك فى ذلك ، لامن أصحاب الامتياز ولا من الحكومة الفرنسية . كما أنه لم يكن فى نيته أن يفرط فى استقلاله للفرنسيين بعد أن دافع عنه ضد الإيطاليين والإنجليز . ونلاحظ أن صداقته لفرنسا بنيت على أساس الاحتفاظ بكيان الحبشة واستقلالها ضد أطماع إيطاليا وبريطانيا . وكما حدث عندما وجه قنصل فرنسا فى الحبشة نظر الإمبراطور إلى مؤامرات إيطاليا وبريطانيا، فقد حدث أيضاً فى سنة ١٩٠٢ أن السير جون هارنجتون قام بنفس المهمة ، ولفت نظر الإمبراطور إلى مطامع فرنسا . وبذلك هبط النفوذ الفرنسى هبوطا فاحشاً، وتمكنت بريطانيا من عقد اتفاقيتها مع الإمبراطور .

وقعت الاتفاقية بين بريطانيا والحبشة فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢، وهى فى الواقع نهاية دور الصراع الاستراتيجى بين الدول الأوروبية على أعالى النيل . وتعتبر انتصارا لسياسة رودس وتشمبرلين، لأنها أعطت المستعمرين البريطانيين كل ما كانوا يريدونه فيما بين حدود مصر وأوغندة، وأهم بنود هذه المعاهدة هى :

(أولا) أن الحد الفاصل بين السودان والحبشة خط يرسم من خور أم حجر على نهر ستيت إلى القلابات فالنيل الأزرق جنوب فامكة فنهر بارو فنهر بيبور فنهر أكوبو فمليلة إلى تقاطع خط عرض ٦° شمالا بخط طول ٣٥° شرق جرينتش .

وهكذا تم تخطيط الحدود بين السودان والحبشة بحيث يقع النيل الأبيض والأجزاء السفلى من العطبرة والنيل الأزرق والسوباط داخل دائرة النفوذ البريطانى.

(ثانيا) نصت المادة الثالثة من المعاهدة على أن منليك لا يحق له « تشييد أو السماح بتشييد أى عمل على النيل الأزرق وبحيرة تسانا Tsana ونهر السوباط من شأنه منع جريان المياه إلى النيل ، إلا بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك البريطانية وحكومة السودان».

(ثالثاً) أن تؤجر أرض بجوار إيتانج Itang على نهر بارو للحكومة السودانية لاحتلالها وإدارتها كمحطة تجارية .

(رابعاً) حصل البريطانيون على ترخيص بمرور خط حديدى داخل أراضى حبشية لتوصيل أوغندة بالنيل الأبيض من الناحية الشرقية ، لأن الناحية الغربية منخفضة وكثيرة المستنقعات . فقد نصت المادة الخامسة من المعاهدة على أن « يمنح صاحب الجلالة الإمبراطور منليك ، ملك ملوك إثيوبيا ، حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان الحق فى إنشاء خط حديدى عبر الأراضى الحبشية ليربط السودان بأوغندة . وسوف تتفق الحكومتان المتعاقدتان فيما بينهما على طريق هذا الخط الحديدى[1] » .

وفى اليوم نفسه (١٥ مايو ١٩٠٢) عقدت معاهدة أخرى بين إيطاليا والحبشة وإنجلترا حددت فيها الحدود بين الحبشة وإريتريا وبين السودان وإريتريا[2] . وعلى هذا نجد أن اتفاقية مالية عقدت فى باريس كانت كافية لتحويل العدوتين القديمتين إيطاليا وإنجلترا إلى صديقتين لإمبراطور الحبشة ووضع فرنسا — وهى الصديقة القديمة — فى المكان الذى كانت تحتله إيطاليا بهيئة ذئب مستعمر فى ثوب حمل .

اتفاقية سنة ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة :

لم يقتصر منليك على قلب سياسته الداخلية بالنسبة للفرنسيين ، بل إنه احتج رسميا على الاتفاقية المالية الخاصة بالخط الحديدى والسالفة الذكر ، واعتبر بعض موادها تعديا على حقوقه كحاكم دولة مستقلة . وقد أظهر استياءه عمليا بأنه رفض حضور الافتتاح الرسمى للخط عند بدء دخوله الحبشة ، ثم إنه أسرع أيضا فى إثبات استطاعته أن يؤثر فى مستقبل الشركة المالى . وكل هذه العوامل وضعت الشركة فى وضع مالى حرج ، واحتاجت مرة أخرى إلى رءوس أموال، وفشلت مرة أخرى فى تأييد الفرنسيين بالاكتتاب بالمبالغ المطلوبة ، فلما التجأت الشركة إلى الحكومة الفرنسية رفضت الحكومة تقديم مساعدة جديدة .

---

1 — Cromer . Report on the finances, administration, and condition of Egypt and the Sudan in 1902, April 1903, p. 91

2 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 2, p 433.

وفى تلك الأثناء كان الإنجليز لايزالون يلوحون باستعدادهم لتقديم المساعدة . وبالفعل فيما بين ١٩٠٢ و ١٩٠٤ أنقذت البيوت المالية الإنجليزية المشروع الفرنسى مرة أخرى بتقديم قرض للشركة . فما هى البواعث الخفية التى جعلت الإنجليز يتقدمون للمساعدة ؟ يتضح ذلك مما يأتى : كانت الشركة البريطانية التى ألفت للإشراف على مساهمة البريطانيين فى مشروع الحبشة هى التى تسمى Ethiopian Railway Trust Company ، وكان مديرها اللورد تشسترفيلد . وفى الاجتماع السنوى للشركة سنة ١٩٠٤ أشار تشستر فيلد إلى أن هناك عدة وسائل يمكن بها تصفية هذه المسألة ، منها جعل الخط كله دوليا على أن تصبح جيبوتى ميناء حرا . ولا شك أن الإنجليز لايخسرون فى هذه الحالة شيئاً، لأن جيبوتى كانت تابعة لفرنسا ، والخط كله لايسير فى أى أرض إنجليزية . واقترح أيضا حلا آخر هو أن تبقى الشركة مشروعاً فرنسيا، على أن تتصل ميناء بربرة البريطانى بخط حديد الحبشة كما تتصل به جيبوتى ، أى يكون له مخرجان على البحر . وهنا أيضا يكسب الإنجليز، لأن المشروع فرنسى بحت ، فإخراج فرع من الخط إلى بربرة مكسب لهم فى نظير المساعدة . وأضاف تشستر فيلد إلى ذلك أن مباحثات تمهيدية قد بدأت لتنفيذ الاقتراح الثانى الذى طالما نادى به . وإذا حللنا كلام تشستر فيلد نستنتج ما يأتى :

١ — أن الحكومة البريطانية أنكرت على الفرنسيين باستمرار الحق فى السيطرة وحدهم على خط حديد الحبشة لتحقيق أهدافهم الاقتصادية والسياسية .

٢ — أن غرض الحكومة البريطانية هو توصيل الخط إلى ميناء بريطانى كما هو متصل بجيبوتى، ولكنها لاتلح فى تنفيذ هذا الحل، بل تقدم حلا آخر هو جعل الخط دوليا ، فلا ينبغى أن تظل الشركة مشروعا فرنسيا بحتا . وفى هذه الحالة تصبح جيبوتى ميناء حرا . وبهذه الشروط تتنازل بريطانيا عن إيصال الخط لميناء بريطانى .

٣ — أنه إذا رفض الفرنسيون جعل الخط دوليا ،فإن الحكومة البريطانية تصر على توصيل الخط إلى ميناء بريطانى ، وأنها قد اتخذت فعلا الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا التهديد .

وعلى أى حال ، أحدثت فكرة جعل الخط دوليا نوعا من التعقيد والارتباك فى الموقف المالى والدبلوماسى . فى هذه الفترة كانت السياسة العليا للدولتين تحتم تقاربهما وتصفية المنافسات الاستعمارية والاقتصادية بينهما . وقد وجدت فكرة التدويل بعض المناصرين حتى من بين الفرنسيين ، لأنها كانت وسيلة تستطيع بها فرنسا أن تخرج نفسها من المأزق الذى وقعت فيه دون إحراج أو جرح لكرامتها . وفى الوقت نفسه ينقذ هذا الحل الماليين الفرنسيين من التورط المالى الذى أوقعهم الإنجليز فيه . ولهذه الأسباب لقيت الفكرة تأييدا كبيرا ، ولكنها عورضت من بعض الدوائر الاستعمارية الفرنسيةمن بينها جمعية قوية تسمى :جمعية إفريقية الفرنسية . Comite de L'Afrique Francaise

إذن الإنجليز الآن هم أصحاب مشروع التدويل . وقد قبله الماليون الفرنسيون ، ولكن الرجعيين فى فرنسا عارضوه . أما منليك فقد رأى أن قبول مشروع التدويل فيه فائدة، لأنه يحول دون المطامع الإمبريالية لدولة واحدة . وفى أوائل سنة ١٩٠٥ فى يوم ١١ إبريل دعا الممثلين السياسيين لفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا لمقابلته، ووجه إليهم شبه إنذار قائلا إنه كان يسره أن يتم إنشاء الخط الحديدى فى أقصر وقت ممكن وباتفاق بين الدول المختلفة على أن يعطى تلك الدول الضمانات اللازمة ، وإلى تلك اللحظة لم تتقدم له تلك الدول بأية مقترحات تدل على اتفاقها أو تعاونها على تنفيذ المشروع . وهدد الإمبراطور بأنه إذا لم يحصل على مقترحات يرى منها أن هذه الدول اتفقت ونبذت ما بينها من الصراع ، فإنه سيرى نفسه مضطرا للقيام وحده بتنفيذ المشروع دون طلب مساعدة أو قبول أية معاونة أجنبية . فانتهز السير جون هارنجتون ، الوزير الإنجليزى، الفرصة للدس ضد الفرنسيين ، فقال « إن إنشاء خط حديدى بأموال أمة واحدة وتحت رقابة حكومة أجنبيةواحدة سيضع الحبشة فى مركز لايتمشى مع استقلالها وسلامة أراضيها .ورأيى الشخصى أن يبقى الخط للأغراض التجارية ولا يكون أداة سياسية . وأفضل الوسائل لإعطاء أصحاب الشأن المختلفين الضمانات اللازمة هو السماح لرءوس الأموال فى الأمم كلها بالمساهمة فى إنشاء الخط . ولا أرى مانعا من أن يعهد بإدارة المشروع إلى الفرنسيين، على شرط أن تبقى صفته

دولية . ولا أستطيع أن أفهم كيف تتفق صيانة استقلال الحبشة مع فكرة إنشاء خط فرنسي من الساحل إلى العاصمة تحت إشراف الحكومة الفرنسية وحدها . وإنى آسف أن أجد نفسي مضطرا للقـــول إنى لا أفهم هذه السياسة الفرنسية ، وعلى الأقل الاقتراحات التى قدمها لى زميلى الوزير الفرنسى، والتى تتعارض مع مبدأ استقلال إثيوبيا نفسه[1] .

وبعد ذلك تكلم الوزير الإيطالى، وكان أصرح من الإنجليزى ، وأخبر الإمبراطور أنه تلقى تعليمات من حكومته بأنها ترى تدويل الخط، وأنها ستبذل فى أوروبا كل جهد لتحقيق هذه الغاية. وأما الوزير المفوض الفرنسى فقد رفض التعبير عن أى رأى، وكل ماقاله هو أنه عندما تصل حكومته إلى رأى حاسم فى الموضوع ، فإنه سيتشرف بعرضه على الإمبراطور . وقد كشفت هذه المقابلة عن موقف دبلوماسى غريب . إذ من الواضح أن فكرة تدويل الخط كانت تؤيدها رسميا بريطانيا وإيطاليا، وكان يميل إليها الإمبراطور . ونلاحظ فى هذا الموقف دليلا على تجديد مطامع إيطاليا فى الحبشة بعد كارثتها الأولى . كما نلاحظ أن بريطانيا كانت متفقة مع إيطاليا فى موقفها ، فإذا نجحت فكرة التدويل فستتساوى الدول الثلاث : بريطانيا وإيطاليا وفرنسا . ومن الغريب أنه بالرغم من التفاهم الذى كان قد تم بين فرنسا وبريطانيا فى الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤، فإن الحكومة الفرنسية لم ترحب بإشراك إيطاليا وبريطانيـــا معها فى مشروعاتها فى الحبشة ، وانحازت إلى رأى المتطرفين من الفرنسيين، الذين نادوا بضرورة جعل المشروع فرنسيا خالصا . وعلى هذا الأساس أعلنت الحكومة الفرنسية فى مجلس الشيوخ أنها ترفض مشروع التدويل نهائيا . وكان هذا فى ابريل سنة ١٩٠٥ . ومن المحتمل أن هذا الإعلان أرسل برقيا إلى الحبشة، وكان هو السبب المباشر فى الإنذار الذى وجهه الإمبراطور إلى وزراء الدول بعد عشرة أيام من إعلان التصريح. ولاشك أن فرنسا وبريطانيا كانتا تتوقان إلى الوصول إلى اتفاقية بخصوص الحبشة ، كما وصلتا إلى تسوية أمورهما فى أجزاء أخرى من العالم . ولكن الماليين البريطانيين ممثلين فى

---

(1) Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa, pp.215-216

الشركة كانوا لايزالون يرفضون تحريرفرنسامن قبضتها . كما أن الاستعماريين الفرنسيين كانوا متمسكين بقبضتهم الاقتصادية على الأحباش . واستمر هذا المأزق الحرج حتى شهر يولية سنة ١٩٠٦، إذ فى هذا التاريخ عقدت الاتفاقية النهائية . فكيف توصلوا إليها بعد تشدد البريطانيين فى التدويل وتأييد الإيطاليين والإمبراطور لهم؟ .

الذى حدث هو أن ألمانيا كانت قد أرسلت إلى الحبشة فى سنة ١٩٠٤ شخصاً يدعى الدكتور روزن Rosen لعقد معاهدة تجارية معها . فاتصل هذا بالإمبراطور ، وأخبره أن ألمانيا على استعداد لبحث مسألة الخط الحديدى معه إذا استدعى الأمر ذلك . ففى هذه اللحظة لم تكن السياسة الألمانية قد اتجهت الى هذا الجزء من إفريقية . ثم إنه بعد وصول « روزن » بقليل عينت ألمانيا قنصلا عاما فى الحبشة . وأصبح من الواضح أن الإمبراطور الألمانى قد يتدخل فى شئون الحبشة فى أى وقت كما حاول ذلك فى مراكش . وكان من رأى الإنجليز أنهم لايستطيعون منطقياً حرمان ألمانيا من زيادة نفوذها فى الحبشة، لأن هذا هو ما يحدث من الإنجليز أنفسهم وحلفائهم الفرنسيين والإيطاليين بالمعنى الاستعمارى . فلما تأزمت مشكلة مراكش سنة ١٩٠٥، وبلغت ذروتها فى يناير سنة ١٩٠٦، عقد مؤتمر الجزيرة فى أسبانيا فى أبريل من نفس السنة[1]. وفى هذا المؤتمر اتضحت نيات ألمانيا، واقتنعت كل من فرنسا وبريطانيا بأن الضرورة تحتم عليهما أن يسويا خلافاتهما فى الحبشة . وبالفعل لم ينقض على مؤتمر الجزيرة أكثر من ثلاثة أشهر حتى وقعت الاتفاقية فى ٤ يولية ١٩٠٦ بين الدول الثلاث : فرنسا وإيطاليا وبريطانيا [2] . وكان من الواضح أن فرنسا جوملت فيها . وأهم بنود هذه الاتفاقية هى :

---

(1) E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 3. p 1149

(2) Documents Diplomatiques Francais (1871-1914)2 ieme Serie Tome X, p. 209-212, E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 2, pp. 436 - 444.

١ — نصت المادة الأولى على أن الدول الثلاث تتعهد باحترام استقلال الحبشة وبالاحتفاظ بالوضع السياسى الراهن فيها .

٢ — وبمقتضى المادة الرابعة حصلت بريطانيا على تأكيد بعدم التدخل فى مياه أعالى النيل .

٣ — ونصت المادتان السادسة والسابعة على حق فرنسا فى إنشاء وإستغلال الخط الحديدى من جيبوتى الى أديس أبابا ، على أن تمثل بريطانيا وإيطاليا والحبشة بعضو عن كل منها فى مجلس إدارة الخط .

وبعد أشهر قليلة فى ١٣ ديسمبر من السنة نفسها اعتمدت الحبشة هذه الاتفاقية[1] .

(1) Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa, pp. 201-218.

الفصل الرابع

الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤

أخذت فرنسا فى مسألة فاشودة درساً لن تنساه ، وعرفت أثر القوة البحرية فى مصير الإمبراطورية وفى مستقبل الاستعمار . ولذا اهتمت فى عهد وزير البحرية لانيسان Lanessan فى سنتى ١٩٠١و١٩٠٢ اهتماماً خاصاً بالبحرية، فأصبحت بحريتها الثانية فى العالم . وكانت تستطيع بمعاونة ثغور طولون وكورسكا وبنزرت غلق شق البحر الأبيض المتوسط بالرغم من وجود جبل طارق ومالطة فى يد الإنجليز . ولكن فرنسا شعرت مع ذلك فى آخر الأمر أنها لاتستطيع التمشى مع إنجلترا فى حركة البناء البحرى ، وخاصة فى بناء السفن الكبيرة كما ذكر وزير بحريتها بلاتانPelletan فى ٦ فبراير ١٩٠٣ . ولذا برزت المنافسة البحرية بين الدولتين ثم هدأت إلى الأبد . وانتهى الخطر الفرنسى على إنجلترا وممتلكاتها ليحل محل هذا جميعه المنافسة البحرية الألمانية التى ستكون أكثر خطراً وأبقى أثراً فى العلاقات بين إنجلترا وألمانيا .

وهذه المنافسة الألمانية القوية بينت لإنجلترا الخطر الجسيم، الذى سينجم عن سياسة التباعد مع فرنسا، وإذا حدث واستطاعت ألمانيا أن تصل إلى تفاهم مع فرنسا، وتعاونت قوة الدولتين البحرية تضعضع مركز إنجلترا البحرى والدولى معا . ولاسيما إذا مالت روسيا بقوتها البحرية إلى ذلك الحلف . ولم يكن انضمام هذه الدول أو تعاونها فى نظر الإنجليز بالأمر غير المحتمل ، وخاصة إذا مضت إنجلترا فى سياستها المناوئة لفرنسا وروسيا . فلا عجب إذا عملت إنجلترا على تحسين مركزها البحرى ، فعقدت مع اليابان — وهى دولة قوية بحرية ناشئة فى شرقى آسيا — فى سنة ١٩٠٢ حلفا لمدة خمس سنوات ، وذلك لكى تستطيع إنجلترا المحافظة على إمبراطوريتها الشرقية ، ولكى تتمكن من أن توجه جانباً كبيراً من قوتها البحرية للمحافظة على كيانها فى أوروبا ومصالحها فى البحر المتوسط .

وأخذت إنجلترا تصلح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها فى مصر والبحر المتوسط . وجعلت مفتاح ذلك مسألة مراكش . حقيقة إن إنجلترا كانت تهتم بمستقبل مراكش منذ أن وضع الفرنسيون أقدامهم فى الجزائر فى سنة ١٨٣٠ . كما كانت إنجلترا تهتم بسواحل هـــذه البلاد لإشرافها على مدخل البحر المتوسط من الناحية الغربية ، فالمدافع الكبيرة على شواطىء مراكش الشمالية تستطيع تهديد كل السفن المارة بجبل طارق . وما قيمه مالطة بعد ذلك وقناة السويس ؟ فإذا وقعت هذه السواحل فى يد دولة معادية لإنجلترا ، تزعزع تفوقها البحرى وتعطلت مواصلاتها الإمبراطورية واضمحلت تجارتها . ولذا كانت إنجلترا تعتقد اعتقاداً تاماً أن قيمة جبل طارق ومستقبله ، ومستقبل المواصلات الإمبراطورية البريطانية كلها متعلق بالشاطىء الآخر المواجه لجبل طارق .

فلا بد إذن من الاتفاق مع الدولة التى تسيطر على الجزائر ، والتى لها نفوذ قوى فى مراكش وهى فرنسا . ولا تستطيع إنجلترا أن تطلب من فرنسا أن توافق على تفوق النفوذ الإنجليزى فى وادى النيل ومراكش معاً ، أى فى شرقى البحر المتوسط وغربه . بل لا تستطيع إنجلترا أن تجد دولة أوروبية كبرى تعضدها حتى فى التفكير فى مثل هذا المشروع . وهى لا تستطيع أن تتنازل عما تراه حقوقاً لها فى مصر قد اكتسبتها من الناحية العملية . ولذا كان لا مفر للإنجليز من التنازل عما لا يملكون فى مراكش لتعترف لهم فرنسا بحقوق ترى أنهم يملكونها فعلا فى مصر . وعلى الإنجليز بعد ذلك أن يطمئنوا إلى أن الدولة التى سيصير لها التفوق فى مراكش دولة صديقة لهم راضية عن سياستهم .

ولذا بدأت المفاوضات بين إنجلترا وفرنسا لتسوية المسائل المتنازع عليها بينهما ، وذلك فى صيف ١٩٠٣ . وكان للملك إدوارد السابع الذى تولى عرش إنجلترا سنة ١٩٠١ دخل كبير فى الموضوع لما كان يشعر به من الميول نحو فرنسا . واعتبرت زيارته لباريس سنة ١٩٠٣ فاتحة عهد الاتفاق بين الدولتين . كما كان لموقف اللورد كرومر واعتدال اللورد لانسدون Lansdowne ومرونة دلكاسيه أثر كبير فى نجاح هذه المفاوضات .

قامت المفاوضات بين دلكاسيه ولانسدون وزير الخارجية الإنجليزية فى وزارة بلفور Balfour ، وفى لنـــدن بين بول كامبون ، السفير الفرنسى، ووزارة الخارجية الإنجليزية . وظهرت فى هذه المفاوضات رغبة الفرنسيين فى فرض سيادتهم على مراكش . وكان لورد كرومر ، وهو أعلم الإنجليز بما تلاقيه إنجلترا من متاعب فى مصر نتيجة لمعارضة فرنسا ، يرى أن مركز إنجلترا فى مصر وتفوقها متوقف إلى حد كبير على رضى فرنسا . فتستطيع إنجلترا إذن أن تحصل على ود فرنسا بإرضائها فى مراكش . ولم يأل كرومر جهداً فى أن يبين لحكومته ضرورة الاتفاق مع فرنسا بشأن مطالبها فى شمال إفريقية نظير موافقة الفرنسيين على « أن تقع مصر فى دائرة النفوذ البريطانى» . وطلب من حكومته سرعة البت فى هذه المسألة . ولإرضاء فرنسا كان يرى الذهاب إلى أبعد حد، حتى لقد اقترح تغيير اسم فاشودة التى أصبحت رمزاً لإذلال فرنسا[1] .

وكانت فرنسا مترددة فى أول الأمر ، فهى تجد كما يقول كامبون سفيرها فى لندن أن إنجلترا إذا سمحت لفرنسا بحرية العمل فى مراكش فهى تعطى مالا تملك . بينما تريد إنجلترا أن تتنازل لها فرنسا عن حقوق فى مصر تمتلكها امتلاكا حقيقياً . ولم يكن الرأى العام الفرنسى ، ولا الحكومة الفرنسية تستطيع أن تقبل مثل هذا الحل بسهولة . ولكن دلكاسيه فسر المسألة تفسيرا آخر . لأنه كان يميل إلى تسوية العلاقات الإنجليزية الفرنسية. ولأنه نظر إلى المسألة من ناحية عملية ، فهو يقول فى خطابه رقم (٤٤٧ سرى) بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٣ إلى بول كامبون سفير فرنسا فى لندن ما يأتى : « لقد علمت من محادثاتنا خلال وجودك فى باريس الأهمية الكبرى التى كنت أتابع بها المفاوضات والغاية منها تمكين فرنسا من العمل المطلق فى مراكش ووضع حد للمشاكل المعلقة منذ زمن طويل بين فرنسا وإنجلترا . والمذكرة المرفقة والمتناولة مختلف المسائل التى عالجتهـــا رسالة اللورد لانسدون ليست فى حاجة

---

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، ط ١٩٥٢ ص ١٠٩ — ١١٢ .

إلى تعليقات مفصلة . وإنما ألفت نظرك إلى بعض النقاط الدقيقة والخطيرة ، وأولها الشروط التي تمكننا من إنهاء مسألة مصر . منذ عشرين سنة تطورت الأمور والحوادث في مصر ضد مصلحتنا ، وقد استطاعت إنجلترا بذلك أن تجعل من احتلالها غير المشروع وغير المستقر حماية مقنعة un protectorat de guisé ، وما كانت تستطيع مثل هذا الأمر إلا بعد كارثة تصيب فرنسا . ولذا أصبح من صالح فرنسا ألا ترفض وجهة النظر الإنجليزية، وأن تتنازل عن حقوق وامتيازات قد أضعفها كر الغداة ومر العشى، وتضاءلت بمرور السنوات بدرجة قد تجعلها فى المستقبل نظرية إذا طال انتظار فرنسا . وبذا لاتستطيع فرنسا استبدالها بمنافع قيمة فى جهات أخرى . ولكن فرنسا الآن تريد استبدال حقوقها فى مصر بحقائق لا بآمال وأمانى . ولذا ففرنسا مستعدة لتسهيل مهمة إنجلترا فى مصر نظير تيسير الأمور لفرنسا فى مراكش . ولاستبدال حقوقها فى مصر نظير حقوق مماثلة لها فى مراكش . وعلى هـــذا الأساس صيغت المذكرة المرفقة ، وفيها أهم جزء من المفاوضات فى محادثاتى مع اللورد لانسدون فى ٥ يولية الماضى[1] » .

ولقد طال الأخذ والرد فى المفاوضات الإنجليزية الفرنسية حول مسائل أخرى غير مسألة مصر، حول جمبيا والنيجر ونيوفوندلاند . وكان الإنجليز يساورهم الخوف من فشل هذه المفاوضات من أجل مسائل ثانوية ، فكما يقول كرومر « إنها لمصيبة عامة كبرى إذا فشلت المفاوضات الآن ، فإنه فضلا عن أهمية هذه المفاوضات بالنسبة للمسألة المصرية ، فإنه واضح من حالة أوروبا السياسية فى الوقت الحاضر ضرورة الاتفاق بيننا وبين الفرنسيين على فض المشاكل القائمة بيننا وبينهم[2] » .

وأسرعت المفاوضات بعد ذلك ، إذ خشى دلكاسيه سقوط وزارته أو تغيير الوزارة الإنجليزية، فتضيع بذلك فرصة ذهبية للتفاهم بين الدولتين . ولقد وقفت المفاوضات

1— Documents Diplomatiques Francais : 2 ieme . Serie Tome IV, p. 50-51 , Document No.36, (M. Delcassé à M. Paul Cambon . 24 Octobre 1903)

2— Zetland: Life of Lord Cromer . p. 280.

بعض الوقت لامتعاض الفرنسيين من الموافقة على بقاء الإنجليز فى مصر لأجل غير محدود، ثم لتمسك الإنجليز بمنع الفرنسيين من انتهاز أى فرصة لطلب جلاء إنجلترا عن مصر .

وأخيراً أبرم فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ اتفاقان بين إنجلترا وفرنسا ، الاتفاق الأول بشأن نيوفوندلاند وغرب ووسط إفريقية[1] ، والثانى هو الاتفاق الودى بين الدولتين[2] . وقد وقعه عن فرنسا بول كامبون ، سفيرها فى لندن، وعن إنجلترا لانسدون وزير خارجيتها . وفى هذه الاتفاقية أعلنت إنجلترا أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسى . وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل إنجلترا فى مصر، لا بطلب تحديد أجل الاحتلال الإنجليزى، ولا بأى صورة أخرى، على شرط أن تطمئن فرنسا على مصالح مساهميها فى الدين المصرى ، وعلى أن يكون الإشراف على الآثار المصرية موكولا - كما كان فى الماضى - إلى موظف فرنسى . وأن تظل المدارس الفرنسية تتمتع بامتيازاتها التى تمتعت بها فى الماضى .

ونظير هذا تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لن تعمل على تغيير مركز مراكش السياسى، وتعترف حكومة جلالة الملك البريطانية بأن من حق فرنسا ، كدولة متاخمة لمراكش، السهر على سلامة مراكش وأمنها ومساعدة هذه البلاد فى كل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والحربية التى هى فى حاجة إليها . وأعلنت حكومة إنجلترا أنها لن تعرقل أعمال فرنسا فى هذه البلاد، وأنها تحترم حقوق فرنسا واتفاقاتها وتقاليدها فى مصر .

وأعلنت الدولتان معاً احترامهما لحرية التجارة فى كل من القطرين ، وأن تعامل كل واحدة منهما الأخرى على قدم المساواة فيما يختص بالضرائب المفروضة على

1— Hertslet: The Map of Africa by Treaty, vol.II, p. 816-819.
2— Documents Diplomatiqûes Francais : 2 ieme. Serie Tome IV, pp. 533-543 (Document No. 389) . E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 2 , pp . 820-822

التجارة وعلى نقلها ، وأن تكون هذه المعاملة بالمثل لمدة ثلاثين عاما . وأن يتمتع الموظفون الفرنسيون فى مصر بالحقوق التى يتمتع بها الموظفون الإنجليز فى مراكش . وأما فيما يختص بقناة السويس فأعيد الاعتراف بضمان حرية الملاحة والتمسك بصفة عامة بمعاهدة سنة ١٨٨٨ . كما اتفقت الدولتان على عدم تسليح الساحل المراكشى المواجه لجبل طارق ، وعلى احترام حقوق أسبانيا فى الجزء من مراكش الواقع معظمه على البحر الأبيض المتوسط .

وألحقت بهذا الاتفاق نصوص سرية لزيادة ضمان حقوق الدولتين . وهذه النصوص ظلت سرية مدة، ولم تعلن للبرلمانين الإنجليزى والفرنسى الا فى نوفمبر سنة ١٩١١ بعد اتفاق الحكومتين على ذلك[١] .

وبهذا الاتفاق اطمأنت إنجلترا على مركزها فى وادى النيل كله . ففرنسا لن تتحرك لمعارضة أعمال الإنجليز أو مشروعاتهم فيه . وأصبحت إنجلترا فى مأمن من الارتباكات الدولية ، فكما يقول كرومر فى تقريره السنوى عن سنة ١٩٠٤ « لقد كسبت إنجلترا بحصولها فعلا على موافقة قانونية على وضع كان من قبل غير شرعى الى حد ما »[٢]، وزالت المعارضة الحقيقية للاحتلال الإنجليزى لوادى النيل . على أن هذه الاتفاقية بين الحكومتين الفرنسية والإنجليزية لم تغير شيئا من مركز وادى النيل السياسى ، ففرنسا لا تستطيع أن تعطى ما ليس حقا لها . ثم إن إنجلترا وافقت على عدم تغيير مركز مصر ، فهى لم تضم مصر اليها، بل اعترفت بأن ليس لها فى مصر إلا حماية فعلية مستورة مؤقتة . ولكن مركز إنجلترا فى مصر ثبت من الناحية الدولية العملية الى حد كبير ، فلقد اعترفت فرنسا باحتلال الإنجليز لمصر ، ثم ستعترف لهم

---

(١) هذه الشروط السرية موجودة مع نصوص الاتفاقية أيضاً فى :

Documents Diplomatiques Francais ; 2 ieme Serie Tome. IV pp. 533-543 (Document No. 389)

2— Cromer : Report on the finances , administration , and condition of Egypt and the Sudan in 1904 . April , 1905 , p. 4.

بالحماية فيما بعد، على أن مصر ذاتها لم تستشر فى كلتا الحالتين (١) .

وكان من نتائج هـــذا الاتفاق أيضا أن أخذ اللورد كرومر يظهر علنا بمظهر صاحب السيطرة ، ومن علامات هذا المظهر الجديد زياراته لعواصم المديريات، فكان يقابل من المديرين وبعض كبار الأعيان بالحفاوة والإكرام ، بما يقابل به الملوك ورؤساء الدول . ولكن الوطنيين فى مصر ، وعلى رأسهم مصطفى كامل ، قابلوا هـذا الاتفاق بالثبات والجلد ومضوا فى جهادهم لا يلوون على شيء (٢).

ولقد أثمر الاتفاق الودى تعاونا وطيدا بين فرنسا وإنجلترا ، ظهرت آثاره فى الحرب العالميـة الأولى ، ومن بعدها ، وأيضا فى الحرب العالمية الثانية . وفى إبريل سنة ١٩٥٤ احتفلت لندن وباريس بمرور خمسين عاما على هذا الاتفاق الودى، وأشاد أحد أعضاء البرلمان البريطانى ، فى اقتراح تقدم به ، بهذا الاتفاق الذى حقق لبريطانيا ما كانت تبغيه يوم أن احتلت قواتها مصر ثم السودان ، وطلب أن يبعث البرلمان البريطانى رسالة « تحية ومودة » الى الجمعية الوطنية الفرنسية، عرفانا وتقديرا لعلاقات الصداقة التى قامت على أساسه بين البلدين فى الحرب والسلم طوال نصف القرن الماضى، وتأكيدا لتضامن البلدين الذى استمر « باخلاص » طيلة تلك الفترة (٣) .

وأختم حديثى عن الاتفاق الودى بين إنجلـــترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ بقولى إنه كانت حجة أئمة الاستعمار الغربى أن ذلك الاتفاق حقق مظهرا عمليا للتوازن الدولى فى شمال إفريقية وفى حوض البحر المتوسط . ولقدساير طلاب العلم والدراسة هذه الفلسفة التى ألقيت اليهم وحشرت لهم فى كتبهم ومراجعهم . واليوم ، وقد انهار ركن رئيسى من أركان الاستعمار الأوروبى لإفريقية بجلاء الإنجليز عن وادى النيـــل بمقتضى اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بين مصر وإنجلترا بشأن الحكم الذاتى وتقرير

---

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه : ص ١١٥ ـ ١١٦ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية . ط. ١٩٥ ص ١٦٩ ـ ١٨٥

(٣) جريدة المصرى فى ٨ ابريل سنة ١٩٥٤ .

المصير للسودان ، واتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بين مصر وإنجلترا بشأن جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضي المصرية ، لم يعد هناك مبرر « إمبريالى » أو استراتيجى أو سياسى أو منطق ببقاءالركن المقابل له، والذىقام على أساس توأمه، وأقصد به الركن الفرنسى فى شمال إفريقية . إن من حق بريطانيا اليوم أن تطالب شريكتها بفسخ الاتفاق الودى الذى أصبح عمليا ، على يد أبناء وادى النيل ، وعلى يد بريطانيا كذلك غير ذى موضوع . وبذلك يجب إنهاء الاستعمار الفرنسى فى كل شمالى إفريقية، فتوارى جثة هذا الاتفاق ، الذى عاش أكثر من نصف قرن من الزمان ، فى التراب .وإن من حق العالم الحر، أن يثبت وجوده،ولو مرةواحدةباختياره،وأن يثبت أن هناك عدالة وإنسانية توجب تصفية رذائل الفرنسيين وتوقف حماقتهم الجنونية فى شمال إفريقية .

الفصل الخامس

الاتفاقية بين إنجلترا وبلجيكا فى مايو ١٩٠٦ وتسوية الحدود بين السودان ودولة الكونغو

عرفنا كيف سوى الإنجليز أمورهم مع الفرنسيين والأحباش، ولكنهم وجدوا صعوبة أكبر فى تسويتها مع ملك البلجيك، الذى كان قد سبب متاعب لهم وللفرنسيين. نتذكر أنه فى المعاهدة التى عقدت فى مايو سنة ١٨٩٤ أجرت الحكومة البريطانية لليوبولد مدة حياته قطعة كبيرة من الأرض على الضفة الغربية للنيل بين بحيرة ألبرت وفاشودة، ولا داعى لذكر شىء عن تأجير الجزء الباقى من منطقة بحر الغزال لدولة الكونغو. ونظرا لمعارضة الفرنسيين لم ينتفع الملك من هذه الإيجارة فى المنطقة التى فى شمال خط عرض ٣٠َ ٥° شمالا. وعندما وصلت حملة مارشان إلى فاشودة ونشأت الأزمة بين إنجلترا وفرنسا، عرض ليوبولد حلا للمشكلة، فاقترح على الفرنسيين أن تحل دولة الكونغو محل فرنسا فى النزاع، لأن الكونغو لها حقوق بحكم المعاهدة فى هذه المنطقة. ولكن الحكومة الفرنسية رفضت هذا الاقتراح فى الحال.

وفى تلك الأثناء كانت قوات دولة الكونغو قد احتلت بالفعل منطقة أعالى النيل. فكانت لها مراكز فى الرجاف ولادو وكيرو Kero ودوفيل Dufile وادلاى Wadelai. وبمجرد أن طرد الفرنسيون من فاشودة، بدأت قوات الكونغو الإغارة على المنطقة الشمالية، وفى مايو ١٨٩٩ احتجت الحكومة البريطانية على هذا العمل، مبينة حقوق مصر والحقوق التى ادعت أن إنجلترا اكتسبتها عن طريق الفتح. وتبع ذلك جدل لمدة سنين بين لندن وبروكسل، وأصر ليوبولد على طول الخط على أن معاهدة سنة ١٨٩٤ كانت شرعية وقانونية تماما، واستشهد برسالة من لورد سولسبرى إلى

سير إدموند مونسن فى ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٨ قال فيها بالتفصيل إن الاتفاقية «مازالت قائمة وسارية المفعول . وإنها لم تفسخ ولم ترفض من جانب هذه الدولة (بلجيكا). حقا إن ملك البلجيك أقنع ، بدون أية موافقة من بريطانيا ، بأن يعد الحكومة الفرنسية أنه لن يستفيد منها إلى حد ما ، ولكن وعده لا يقلل من أهمية المعاهدة كاعتراف بحقوقها من بريطانيا[1] » . وقال ملك البلجيك إن الفرنسيين أرغموه على إيقاف احتلال المنطقة المؤجرة له ، ولكن الآن ، وقد اضطروا للجلاء ، لم يعد هناك سبب لعدم استئناف عمليات حكومة الكونغو . ورد الإنجليز على ذلك قائلين إن ليوبولد فى سنة ١٨٩٤ قد ترك استغلال هـــذه المناطق إلى الشركة الإنجليزية الإفريقية الاستوائية ، والشركة الإفريقية البلجيكية الإنجليزية بدون أخذ ضمانات لمعاملاتهم للأهالى، وأنه فى الواقع لم يعمل شيئا لاحتلال المنطقة أو إدارتها، نظرا لأن حكومة الكونغو قد تركت هذه المناطق فى المعاهدة التى وقعت مع فرنسا فى أغسطس ١٨٩٤ ، وأنه ، فى الحقيقة ، قد سقطت كل المعاهدة التى أبرمت بين بريطانيا والكونغو فى مايو ١٨٩٤ عندما تنازل ليوبولد بإيعاز من ألمانيا عن المادة الثالثة ، التى تنص على أنه « يؤجر ٢٥ كيلو مترا من الأرض بين بحيرتى تنجانيقا وألبرت إدوارد إلى إنجلترا » فحرمت إنجلترا من الكسب الوحيد الذى كانت ستجنيه فى مقابل تأجير بحر الغزال .

ولدحض هذه الحجج بين ملك البلجيك أن المعاهدة بين الكونغو وفرنسا، التى وقعت سنة ١٨٩٤ لم يكن لها أى تأثير فى النزاع . وزيادة على ذلك وضح نقطة هامة هى أنه فى اتفاقية مايو ١٨٩٤ كان الإنجليز يرغبون فى الاعتراف من جانب حكومة الكونغو بمنطقة النفوذ البريطانية أكثر من رغبتهم فى الحصول على الـ ٢٥ كيلو مترا من الأرض ، وقد حصلوا على هذا الاعتراف .

---

1 — Egypt No. 3 (1898), No. 1 (The Marquess of Salisbury to Sir E.Monson, October 6, 1898); British Documents on the Origins of the War 1. vo 1: 1Document No. 203,

ومن الصعب على الإنسان — بعد قراءة الوثائق — الإنكار أن المنطق والحق كانا إلى جانب ليوبولد . ولكن ظهر كثيراً فى أثناء النضال من أجل أعالى النيل أن المنطق والحق كانا فى المرتبة الثانية . ولسنا فى حاجة إلى الدخول فى تفاصيل هذا الموضوع ، ويكفى القول إن ليوبولد اقترح أن يترك الأمر للتحكيم ، ولكن حكومة لندن رفضت الاقتراح . وبدلا من ذلك تقدمت إلى الملك فى سنة ١٩٠٢ بحل وسط ، مؤداه أن الحكومة البريطانية مستعدة لإعطاء حكومة الكونغو السيادة الكاملة على قطعة من الأرض يحدها من الشرق نهر ي ei ٧ ، ومن الشمال خط عرض ٣٠َ ٦° شمالا ، ومن الغرب خط تقسيم المياه بين الكونغو والنيل ، وذلك فى مقابل إلغاء عقود التأجير التى أبرمت فى سنة ١٨٩٤ . ولفهم المشروع لابد من معرفة أن نهر ي يلتقى بالنيل من الناحية اليسرى ويجرى من الجنوب إلى الشمال ، وعند خط عرض ٣٠َ ٦° شمالا يبعد غربا من النيل مسافة قدرها من ٩٠ — ١٠٠ ميل . وبعبارة أخرى كانت الفكرة من وراء الاقتراح البريطانى هى أن يوافق ليوبولد على عزل دولة الكونغو عن النيل ، بحد يبعد عن مجرى النيل الأصلى بمائة ميل .

ورفض ليوبولد هذا الاقتراح ، وتعقدت الأمور وكادت تؤدى الى أزمة . وبدأ الإنجليز فى إعادة احتلال المواقع الفرنسية فى بحر الغزال . كما بدأت البعثات البلجيكية تندفع إلى المنطقة المتنازع عليها . وكان هناك احتمال حدوث أزمة فاشودة أخرى ، ولكن فى النهاية وقع اتفاق فى ٩ مايو سنة ١٩٠٦ ، وذلك بعد أن قطع الإنجليز مواصلات ليوبولد عن طريق النيل[١] .

وبمقتضى هذا الاتفاق سويت الحدود بين السودان ودولة الكونغو ، ونصت المادة الأولى منه على تنازل ليوبولد عن مطالبه باستئجار منطقة بحر الغزال ، ولكنه أعطى لمدة حياته المنطقة التى يطلق عليها حاجز لادو ، وهى المنطقة التى على الشاطىء

1—William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism (1890-1902) New York 1951 pp. 571—573

الأيسر من النيل من مهاجى Mahagi على بحيرة ألبرت الى خط عرض ٣٠َ ٥° شمالا ، والى خط طول ٣٠° وخط تقسيم المياه بين النيل والكونغو غربا ، على أن تعود هذه المنطقة الى حكومة السودان فى ظرف ستة أشهر من انقضاء مدة تملك ليوبولد لها . وتتضمن هذه المعاهدة أيضا مادة هامة بشأن المياه ، وهى المادة الثالثة التى تنص على أن حكومة دولة الكونغو « سوف لا تشيد أو تسمح بتشييد أى عمل فى أو بالقرب من سمليكى أو نهر إسانجو Isango الأمر الذى يقلل كمية المياه الداخلة الى بحيرة ألبرت ، إلا بالاتفاق مع حكومة السودان [1] » .

وعقب وفاة الملك ليوبولد الثانى ملك البلجيك ، وطبقا لشروط اتفاقية ٩ مايو سنة ١٩٠٦ بينه وبين إنجلترا « عينت لجنتان لتنفيذ تسليم حاجز لادو الى حكومة السودان . وبدأ العمل فى ١٠ مايو سنة ١٩١٠ ، وكانت الحفلة الختامية للتسليم فى يى Yei فى ١٦ يونية سنة ١٩١٠ . ويرجع الفضل فى تنفيذ التسليم بطريقة حسنة الى التعاون الودى بين اللجنتين فى هذه المهمة » [2] .

وكان مجلس النظار المصرى قد وافق فى أول مايو سنة ١٩١٠ على فتح أربعة اعتمادات أولية لنظارة الحربية بمبلغ ١٢٣٤١ جنيه لازمة لإعادة احتلال منطقة لادو وبيانها كالآتى (٣) :

	جنيه
١) اعتماد خصوصى للنفقات الأولية اللازمة لنقل الجنود المعدة للاحتلال من الخرطوم الى لادو والرجاف ويى ولوكا .	٣٩١٠
٢) اعتماد إضافى للجرايات والمهمات ونقلها .	٥٦٤٥

1 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty . London 1909, vol. 2 pp .584-586.

2 — Egypt . No. 1 (1911) , No.2 (Sir E. Gorst to Sir Edward Grey, March 25.1911, Forwarding the Annual Report on the Soudan).

(٣) محفوظات رئاسة الجمهورية بالقاهرة : ملف قديم رقم (سودان ٣٦٤) .

		جنيه
	ما قبله	٩٥٥٥
٣)	اعتماد خصوصى للمصاريف الأولى اللازمة لانشاء مركز بلادو .	٩٠٠
٤)	اعتماد إضافى عن النفقات اللازمة للمركز المذكور فى عشرة شهور .	١٨٨٦
	الجملة	١٢٣٤١

وقد ألحق هذا الإقليم بمديرية منجلا ، ووافق مجلس النظار المصرى فى ٢٧ يولية سنة ١٩١١ على قانون يقضى بسريان القوانين النافذة فى مديرية منجلا على الإقليم المذكور(١) .

وفى أول يناير سنة ١٩١٤ اقتطع من السودان القسم الجنوبى من إقليم لادو ، (١٤٠٠٠ كيلو متر مربع) فى غرب بحر الجبل وضم الى أوغندة مقابل ضم مركزى غندوكورو ومنيوت الى السودان (٢) .

---

(١) محفوظات رئاسة الجمهورية بالقاهرة : ملف قديم رقم (سودان ٣٨٦) .

(٢) الدكتور محمد صبرى : المرجع السابق ص ٢٥١ .

خاتمـــة

لقد درست فى هذا البحث موضوع « المنافسة الدولية فى أعالى النيـــل من ١٨٨٠ — ١٩٠٦ » من نواحيه المختلفة . وبدأت بالتمهيد له بتخصيص الباب الأول لدراسة « الاستعمار فى إفريقية حتى آخر القرن التاسع عشر » . وأحب أن أوضح أن هذا الباب يبلغنا إلى جذور الموضوع ، ويبين لنا الأصول التى يتكئ عليها . فهو يقع من البحث موقع الأسس من البنيان . ويتلخص الموضوع فيما يأتى .

نظمت مصر أمور السودان فى أوائل القرن التاسع عشر فى أيام محمد على . وفى أيام إسماعيل أرسلت الحملات التى استولت على الشاطىء الغربى للبحر الأحمر وإمارة هرر ، وأرادت تمهيد السبيل للكشف العلمى عن الأجزاء التى كانت لا تزال مجهولة فى أواسط إفريقية وخاصة منابع النيل . واستعانت مصر فى ذلك بالكاشفين والضباط الأوروبيين وخاصة الإنجليز منهم . ولما كانت إنجلترا مهتمة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر بتمهيد سبيل الاستعمار فى إفريقية بواسطة المبشرين والكاشفين ، فقد عمل هؤلاء الإنجليز الذين استعان بهم إسماعيل لحساب السياسة البريطانية ، التى كانت تطمع منذ ذلك الوقت فى استعمار أعالى النيل . فى سنة ١٨٦٩ عين السير ساميويل بيكر حكمدارا لمديرية خط الاستواء لإخضاع البـــلاد الواقعة فى جنوب غوندكورو لحكم مصر وإلغاء تجارة الرقيق ، فأساء معاملة الأهالى ، وكان لذلك أثر كبير فى تسوىء سمعة مصر بين سكان تلك المناطق . ولا شك أن ذلك كان فى صالح السياسة البريطانية . وبعد استقالة ساميويل بيكر فى سنة ١٨٧٣ استخدم الخديوى إسماعيل إنجليزيا آخر هو جوردون ، وعينه فى سنة ١٨٧٤ حاكما على مديرية خط الاستواء . وكانت مهمته الرسمية توطيد سلطة مصر ومدها إلى البحيرات ، ولكنه لتفادى إغضاب إنجلترا منع مصر من توطيد قدمها فى أوغندة بعدان احتلت عاصمتها. وبعد انتهاء مدة خدمة جوردون فى سنة ١٨٧٦ استدعاه إسماعيل مرة ثانية، وعينه فى فبراير ١٨٧٧ حاكما عاما سودان . فأخذ يعمل لصالح دولته ، واتبع سياسة قاسية

أثارت الأهالى ضد المصريين . وأخيرا استقال فى سنة ١٨٧٩ بعد أن تحرجت الأمور فى السودان وأصبح على وشك أن يهم بالثورة . ويبين لنا هذا بصورة واضحة عمق السياسة البريطانية وتمهيدها السبيل لاحتلال مناطق أعالى النيل . وبعد استقالة جوردون بسنتين قامت ثورتان : أما الأولى فهى الحركة العرابية فى مصر ، وأما الثانية فقد قام بها المهدى فى السودان . ودخل مصر جيش إنجليزى قضى على ثورة عرابى واحتل البلاد . ولكن المهدى كان أبعد منالا لصعوبة المواصلات ، فأباد قوة أرسلت لإخضاعه بقيادة هكس ، وألحق بها قوة أخرى زحفت اليه فى سواكن بقيادة بيكر باشا . وهنا أشارت إنجلترا — لغرض فى نفسها — على الحكومة المصرية بإخلاء السودان ، واستدعى جوردون للقيام بهذه المهمة . وانتهى الأمر بقتله فى الخرطوم فى يناير سنة ١٨٨٥ . واتفقت إنجلترا والحبشة على تسهيل خروج الحاميات المصرية التى كانت مهددة فى السودان الشرقى ، فوصلت هذه الحاميات الى مصوع ومنها الى مصر . وبذلك أصبح المهدى وخليفته عبد الله التعايشى من سنة ١٨٨٥ فصاعدا السيدين اللذين لا ينازعهما أحد فى السودان كله ، ما عدا المنطقة الاستوائية حيث كان هناك أمين باشا محتفظا بمركزه حاكما باسم مصر حتى أخلى هذه المنطقة سنة ١٨٨٩ .

إن المؤرخين يعتبرون الاحتلال البريطانى لمصر ، والثورة المهدية ، وفشل جوردون ونهايته ، وإخلاء السودان ، حوادث مهمة جدا بالنسبة لشيئين : أولهما بالنسبة للعلاقات السياسية الكبرى فى أوروبا نفسها ، وثانيهما بالنسبة لحركة الاستعمار عامة وفى إفريقية بصفة خاصة .

ولأضرب مثلا على تأثيرها فى السياسة الأوروبية . إن أهم حقيقة فى تاريخ العلاقات السياسية الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى كانت الحقيقة التى تولدت عنها المحالفات الكبرى ، وهى حرب فرنسا وألمانيا سنة ١٨٧٠ واستيلاء ألمانيا على الألزاس واللورين ، وتصميم فرنسا على استرداد ذلك الجزء فى يوم من الأيام . ترتب على ذلك تحرك الدول نحو تنظيم المحالفات ، فابتدأ بين فرنسا وروسيا التقارب الذى انتهى بالمحالفة الروسية الفرنسية، على اعتبار أن ألمانيا عدو مشترك للدولتين فى وسط

أوروبا . أما ألمانيا فجمعت إليها الإمبراطورية النمساوية وإيطاليـــا . وكانت الإمبراطورية النمساوية تعتمد على ألمانيا ، لأنها كانت لها آمال ومطامع فى البلقان ، وتخشى امتداد النفوذ الروسى فى هذه المنطقة . أما إيطاليا فكانت حليفا ثالثا غير موثوق به كل الوثوق ، لأنها كانت لها مصالح مع أوروبا الوسطى من جهة ، ومن جهة أخرى كانت تحب مصالحة الدول البحرية كإنجلترا وفرنسا . الذى يهمنا من هـذا أثر احتلال مصر ومشروعات تقسيم إفريقية فى عـلاقات الدول الأوروبية بعضها ببعض ، من حيث أن هذه المسائل من ناحية تبعد بين الدول ومن ناحية أخرى تستخدم فى سبيل الغـايات الأوروبية نفسها . فكانت أول نتيجة لاحتلال إنجلترا لمصر أن فرنسا ساءتها تلك النهاية ، وأن هذا أوجـــد جفوة بين الدولتين الغربيتين ، وأن بسمرك استخدم هذا ليحول دون أى تقارب بين الكتلة الروسية الفرنسية وإنجلترا ، وعمل طوال مدته على تأييد الاحتلال الإنجليزى لمصر ، وأفاد بذلك إنجلترا كثيرا ، لأن فرنسا كلما أثارت صعوبات أمام الاحتلال الإنجليزى يأتى التأييد الألمانى ويفسد كل تلك الصعوبات . ثم تستخدم السياسة الألمانية تأييدها لإنجلترا هذا كوسيلة لتحقيق أهداف معينة ، كجعل إنجلترا تبتعد عن فرنسا ، وكحمل الإنجليز على التسليم بمشروعات استعمارية ألمانية فى إفريقية .

أما عن تأثير تلك الحوادث التى ذكرتها ، وهى الاحتـــلال البريطانى لمصر والثورة المهدية وفشل جوردون ونهايته وإخـــلاء السودان ، فى تقسيم إفريقية ، فالكلام فيه له وجهان : الوجه العام ، وهو المتعلق بمساعى الدول المختلفة لاقتطاع أجزاء من إفريقية ، ويمكننى أن أقرر أنه تم فى العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر وضع الخطوط الرئيسية للخريطة الإفريقية ، وأن هذه المدة تعتبر عصر تقسيم إفريقية الذى التهمت فيه أراضى القارة الالتهام المعروف ، وكان هذا بموجب عمليات دبلوماسية دقيقة ، متصلة أكبر الاتصال بالدبلوماسية الأوروبية العالمية فى ذلك الوقت . والدول التى اشتركت فى التقسيم كانت إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا . أما عن الوجه الخاص وهو المتعلق بمنطقة أعالى النيل نفسها ، فقد همت تلك الدول بالإضافة الى الحبشة بأن تصل اليها . أى أن كل مسعى لهذه الدول فى

التقدم من سواحل إفريقية كان للوصول إلى أعالى النيل . وعلى هذا الأساس عندما أعلن إخلاء السودان ، وترك لعوامله الداخلية بعد سقوط الخرطوم ، اعتبرته هذه الدول كلها — ما عدا إنجلترا طبعاً — أرضاً بلا صاحب ، وحاولت الزحف نحو تلك الأرض . إنجلترا كان أملها أن تمنع ذلك الزحف ، لأنها كانت تريد أن تكون هى الوريثة عندما تحين لها الفرصة لتحقيق ذلك ، فكانت سياستها مقاومة كل من يعترض سبيلها فى إتمـــام مشروع تأسيس إمبراطورية من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح ، وأن تحول دون أية دولة والاستيلاء على منطقة أعالى النيل ، فهى حجر الزاوية للقبو العظيم الذى تستند عليه الإمبراطورية الإفريقية . كما أنها كانت تريد منع وقوع أعالى النيل فى أيدى دولة أوروبية فتهدد مصر وهى صاحبة الشأن فيها . لذلك أصبحت حماية أعالى النيل أحد مفاتيح السياسة البريطانية فى إفريقية .

من الممكن الهجوم على أعالى النيل من اتجاهات مختلفة : من البحر الأحمر ، من ساحل إفريقية الشرقى ، ومن الكنغو .

إنجلترا سهلت لدولة لاتخشى بأسها ، وهى إيطاليا ، الاستقرار فى بعض أقاليم غربى البحر الأحمر . فأعطتها مصوع وشجعتها على تأسيس مستعمرة إريتريا وإرسال حملات علمية وتجارية إلى إقليم هرر . كما سمحت لها باحتلال كسلا مؤقتاً . ثم عقدت معها فى سنتى ١٨٩١ ، ١٨٩٤ اتفاقات نصت على اعتراف بريطانيا بدائرة نفوذ إيطالية تمتد من ساحل إريتريا ، وتشمل جميع الحبشة ، وتنتهى على ساحل المحيط الهندى بما فيها الصومال الإيطالى . والمهم أنه روعى فى رسم حدود هذه المنطقة أن تكون بعيدة عن وادى النيل ، وفى الوقت نفسه تقف سداً ضد أية محاولة للفرنسيين للتوغل غرباً من الصومال الفرنسى . وهكذا اتبعت بريطانيا فى منطقة غربى البحر الأحمر سياسة تحول دون هجوم فرنسا وإيطاليا والحبشة على أعالى النيل من هذه الناحية .

فى ساحل إفريقية الشرقى اتبعت إنجلترا سياسة انتهت بتقسيم هذه المنطقة مع

ألمانيا بمقتضى معاهدة بين الطرفين فى سنة ١٨٩٠ ، وباحتلال إنجلترا لأوغندة وإعلان حمايتها عليها فى سنة ١٨٩٤ .

وفى الغرب ، كما فى الشرق ، أرادت الحكومة البريطانية اتخاذ احتياطات لحماية أعالى النيل من الاعتداء . فعقدت مع ألمانيا معاهدة فى نوفمبر سنة ١٨٩٣ تسمح للممتلكات الألمانية فى الكمرون بأن تمتد شمالا حتى بحيرة تشاد ، وشرقا حتى حدود دولة الكنغو بحيث تكون بعيدة عن أعالى النيل . وكانت إنجلترا ترمى من وراء ذلك قطع الطريق على امتداد المناطق الفرنسية إلى النيل . ولكن فرنسا استطاعت أن تتفق مع ألمانيا فى مارس سنة ١٨٩٤ على تحديد الحد الشرقى للكمرون ، بحيث تركت لفرنسا الحرية فى التوسع شمالا حتى بحيرة تشاد وشرقاً كما تريد . وبذلك أعطت ألمانيا لفرنسا ما أخذته من إنجلترا قبل ذلك بثلاثة أشهر ، فاتجهت إنجلترا إلى ليوبولد ملك بلجيكا ، وعقدت معه اتفاقاً فى مايو سنة ١٨٩٤ ، تنص المادة الثانية منه على تأجير منطقة بحر الغزال إلى ليوبولد ، وذلك لمنع الفرنسيين من التقدم إلى أعالى النيل من ناحية الغرب ، وتنص المادة الثالثة على أن يؤجر ليوبولد إلى بريطانيا ممراً عرضه ١٦ ميلا وطوله ١٨٨ ميلا ، ويمتد من بحيرة تنجانيقا إلى بحيرة ألبرت إدوارد . وهذا الممر كانت تريده إنجلترا ، لأنه كان حلقة اتصال هامة فى المشروع المشهور بالخط الحديدى من الكاب إلى القاهرة . احتجت فرنسا وألمانيا على هذا الاتفاق ، فاضطرت بريطانيا وبلجيكا إلى التراجع وأعلنتا بطلان هاتين المادتين . كما اضطر ليوبولد لأن يوقع اتفاقاً مع فرنسا فى أغسطس سنة ١٨٩٤ ، تنازل بمقتضاه عن فكرة احتلال منطقة بحر الغزال ، فبقى الطريق مفتوحاً أمام الفرنسيين للوصول إلى أعالى النيل من ناحية الغرب .

ثم جرت مباحثات بين إنجلترا وفرنسا فى أوائل سنة ١٨٩٥ كانت نتيجتها الفشل ، فأدى هذا إلى تحمس كبير من جانب الإمبرياليين الفرنسيين . وأصبحوا يحلمون — أكثر من أى وقت مضى — ببلوغ النيل عن طريق بحر الغزال . ولمعارضة المشروع البريطانى ، الذى يهدف إلى وصل الكاب بالقاهرة فى خط غير منفصم من

الأراضى البريطانية ، قام مشروع وصل الأطلنطى بالبحر الأحمر فى خط من المراكز الفرنسية . وقد شبه ذلك بقطع الكمثرى الإفريقية بالعرض قبل أن تقطعها إنجلترا بالطول كما أن ليوبولد قام أيضاً فى تلك السنة بمباحثات فى لندن وباريس ، يهدف من ورائها إعطاءه كل وادى النيل من الخرطوم حتى بحيرة فكتوريا بصفة إيجار . ولكنه لم ينجح فى هذه المباحثات ونظر إلى نشاطه باستخفاف .

وعلى العموم كانت بريطانيا فى أوائل عام ١٨٩٦ غير مستعدة لإعطاء فرنسا أو بلجيكا أو غيرهما أية امتيازات حقيقية فى أعالى النيل . وكان هدفها تأجيل المسألة المصرية السودانية حتى يتم استعدادها فتعمل فيها بقوة . ولكن لم تتح للإنجليز فرصة اختيار الوقت المناسب لهم . فلقـــد انقلب الموقف السياسى ، وزاده تعقيداً انهزام الإيطاليين على يد الأحباش فى عدوة فى مارس سنة ١٨٩٦ .

وعلى أثر هذه الهزيمة اتخذت إنجلترا فوراً قرارها بالتقدم لاسترداد السودان عن طريق وادى حلفا والنيل . ويعلل بعض الكتاب مثل ونستون تشرشل اتخاذ هذا القرار بأن الرأى العام البريطانى ضغط على الحكومة لشعوره بوجوب الأخذ بثأر جوردون . ويقول البعض الآخر إن الذى أزعج الإنجليز حقاً هو النشاط الذى استأنفه الدراويش فى شرق السودان ، وإنه كان هناك تفاهم بينهم وبين إمبراطور الحبشة . والحقيقة أنه بهزيمة الإيطاليين — أصدقاء الإنجليز — فى عدوة تحطم السد الذى حاول الإنجليز إقامته فى وجه فرنسا فى الناحية الشرقية حتى لا تصل إلى أعالى النيل من هذه الناحية . ولما أدرك البريطانيون خطورة موقفهم بهزيمة أصدقائهم وانكشاف جناحهم الشرقى ، أسرعوا فى تنفيذ استرداد السودان لكى يصلوا بقواتهم إلى أعالى النيل قبل وصول الفرنسيين . وكانت حملة استرداد السودان بقيادة كتشنر ، وانتهت بهزيمة التعايشى فى أم درمان فى سبتمبر سنة ١٨٩٨ .

وكانت فرنسا لسنين عديدة تريد جلاء الإنجليز عن مصر . وعندما فشلت فى هذا الأمر قررت الاندفاع إلى أعالى النيل ، لترغم الحكومة البريطانية على الاتفاق بخصوص المسألة المصرية ، ولتضع حدا لحلم البريطانيين بربط مصر برأس الرجاء . فقررت فى

سنة ١٨٩٦ إرسال حملة إلى أعالى النيل بقيادة مارشان . ووصل مارشان إلى فاشودة — عن طريق الكنغو — فى يولية سنة ١٨٩٨ ، مصحوبا بستة ضباط أوروبيين ونحو مائة وعشرين من السنغاليين ، ورفع العلم الفرنسى على أنقاض القلعة المصرية القديمة هناك . كما أن ليوبولد نظم بعثتين عظيمتين فى الكنغو للتقدم تجاه النيل إلى لادو ، وذلك لمساعدة مارشان إن أمكن ضد أى هجوم من الدراويش ولحماية مؤخرته . وفى الوقت نفسه اتفقت فرنسا مع إمبراطور الحبشة على إرسال حملات فرنسية من الصومال الفرنسى وأخرى حبشية لتتجه غربا إلى النيل الأبيض لمقابلة مارشان . ونلاحظ أن الحبشة كانت تطمع فى امتداد أراضيها حتى النيل ، ولذلك اشتركت مع فرنسا فى هذه الحملات . وعلى العموم وصل مارشان إلى فاشودة ولم يجد هذه الحملات لفشلها فى الوصول ، لأنها لم تعمل حساب المستنقعات والنهيرات الكثيرة التى واجهتها فى طريقها ، خصوصا وأن وقت تقدمها كان يتفق مع بدء سقوط الأمطار فى هذه المنطقة . علم كتشنر وهو فى الخرطوم بوصول مارشان إلى فاشودة ، فذهب إلى هناك وقابله فى ١٩ سبتمبر واحتج عليه . ولكنه رفض الانسحاب بدون تعليمات من حكومته ، وتحرج الموقف بين فرنسا وإنجلترا ، وأخذت كل منهما فى استعداداتها الحربية . وتأزمت الأمور حتى كادت تؤدى إلى حرب بينهما ، ولكن فرنسا رضخت فى النهاية وقررت الانسحاب من فاشودة بلا قيد ولا شرط .

ولموضوع فاشودة أهمية كبيرة من الناحية الاستعمارية العامة ، ومن ناحية ارتباطه الوثيق بالمسألة المصرية ومسألة وادى النيل . وأصبح اسم فاشودة ، هذه القرية الصغيرة على النيل الأبيض ، علما بين وقائع التاريخ العالمى المعاصر ، ورمزا لمنتهى ما وصلت إليه المنافسة الإمبريالية بين إنجلترا وفرنسا ، ودليلا على ما كانت تستطيعه القوة البحرية من الفصل الحاسم فى الأمور والأزمات الدولية ، ونهاية عملية حقيقية لموقف المعارضة القوية الذى وقفته فرنسا بإزاء الاحتلال البريطانى لمصر . ولذا فموضوع فاشودة مهم من حيث التاريخ الدولى العالمى ، ولكنه يهم أبناء وادى النيل بصفة خاصة لما كان له من أثر فى تقوية دعائم النفوذ الإنجليزى فى هذا الوادى .

بعد مسألة فاشودة تمت فى المدة من ١٨٩٩ — ١٩٠٦ التسويات النهائية للمنافسة

الدولية فى أعالى النيل بمقتضى اتفاقات ومعاهدات بين الدول المتنافسة : فنى يناير سنة ١٨٩٩ وقعت اتفاقية بين مصر وإنجلترا بشأن إدارة السودان . تلك الاتفاقية التى جعلت إدارة السودان اسما ثنائية . أما فى الحقيقة ، فإن الحاكم العام ومجلس مستشاريه ومعظم حكام المديريات كانوا من ضباط الجيش البريطانى .

وفى مارس سنة ١٨٩٩ كان الاتفاق الإنجليزى الفرنسى ، الذى بمقتضاه عينت الحدود بين السودان وإفريقية الاستوائية الفرنسية ، بحيث استبعدت فرنسا من حوض النيل كله ، ولكن ترك لها إقليم واداى وكل منطقة السودان من دارفور شرقا الى بحيرة تشاد فى الغرب . وهكذا فقدت فرنسا أملها فى الوصول إلى شاطىء النيل وامتداد ممتلكاتها من الصومال فى الشرق إلى الكنغو فى الغرب ، بينما تحقق حلم بريطانيا بتوصيل ممتلكاتها من جنوب إفريقية إلى شمالها ، فيما عدا الممر الضيق بين بحيرتى ألبرت إدوارد وتنجانيقا .

وفى مايو سنة ١٩٠٢ أبرمت اتفاقية بين بريطانيا والحبشة ، خططت بمقتضاها الحدود بين السودان والحبشة ، بحيث يقع النيل الأبيض والأجزاء السفلى من العطبرة والنيل الأزرق والسوباط داخل دائرة النفوذ البريطانى . وهذه المعاهدة فى الواقع نهاية دور الصراع الاستراتيجى بين الدول الأوروبية على أعالى النيل . وتعتبر انتصاراً لسياسة بريطانيا ، لأنها أعطتها كل ما كانت تريده فيما بين حدود مصر وأوغندة .

وفى إبريل سنة ١٩٠٤ تم الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ، الذى به أطلقت فرنسا يد إنجلترا فى وادى النيل كله ، كما أطلقت إنجلترا يد فرنسا فى مراكش .

وفى سنة ١٩٠٦ وقعت معاهدة بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة ، كان من أهم بنودها أن الدول الثلاث تعهدت باحترام استقلال الحبشة ، وأن بريطانيا حصلت على تأكيد بعدم التدخل فى مياه أعالى النيل .

وفى مايو سنة ١٩٠٦ أيضا كانت الاتفاقية بين إنجلترا وبلجيكا ، التى بمقتضاها سويت الحدود بين السودان ودولة الكنغو . وتنازل ليوبولد فيهـــا عن مطالبه

باستئجار منطقة بحر الغزال ، ولكنه أعطى لمدة حياته المنطقة التى يطلق عليها حاجز لادو . وتنص المادة الثالثة من هذه المعاهدة على أن حكومة دولة الكنغو لا تقوم بأى عمل من شأنه تقليل كمية المياه الداخلة إلى بحيرة ألبرت ، إلا بالاتفاق مع حكومة السودان .

وبهذه التسويات انتهى النضال الدولى من أجل أعالى النيل ، وأصبح كل مجرى النيل ، من منابعه من بحيرات وسط إفريقية الى البحر المتوسط ، تحت سيطرة بريطانيا وحدها . ولعلى أكون قد أديت بعض حق هذا الموضوع من الدراسة والبحث ، والله ولى التوفيق ؟

ملحـــــــــــــق

المباحثات التي جرت بعد سنة ١٩٠٦ لتعديل الحدود بين السودان والحبشة

في ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٧ عقدت معاهدة بين بريطانيا والحبشة رسمت بمقتضاها الحدود بين إفريقية الشرقية البريطانية وأوغندة والحبشة [1] . واستمر الحال على ذلك حتى سنة١٩٣٦، فكان من النتائج التي ترتبت على فتح إيطاليا للحبشة في تلك السنة أن اتسعت شقة الخلف بين إيطاليا وبريطانيا في خريف سنة ١٩٣٦ ، وساءت العلاقات بينهما الى حد بلغ بالسلام الى درجة الخطر مع الاحتكاك الدائم بينهما، نظرا لما لهما من المصالح المتاخمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط . أمام هذا الخطر المنذر فكرت الحكومتان في تلطيف الحال بعقد ذلك الاتفاق الذي سموه عهـــد الكرام «Gentlemen's Agreement»، ووقعا عليه في ٢ يناير سنة١٩٣٧ على أمل إزالة سوء التفاهم المستحكم بين البلدين والقضاء على الشكوك التي تخامر كلتى الحكومتين .

لم يحدث « عهد الكرام » أثرا محسوسا في العلاقات بين المملكتين ، بل استمرت كما كانت في الماضي تساورها المخـــاوف والوساوس . وازدادت شكوك كل من الحكومتين في نوايا الأخرى ، ولم يكن من شأن سياسة المستر إيدن المعروفة أن تخفف أثر تلك المخاوف والشكوك، أو أن تنتج أية تهدئة للخواطر . واستمرت الحال على هذا المنوال طول مدة حكومة المستر بلدوين .

وما كاد المستر تشمبرلين يترأس الوزارة في ٢٨ مايو سنة١٩٣٧ ، حتى بعث إليه السنيور موسوليني في شهر يولية من السنة عينها برسالة ودية ،رد عليها المستر تشمبرلين محبذا فكرة إزالة سوء التفاهم المستحكم بين البلدين وإعادة العلاقات الودية التي كانت

---

(1) E. Hertslet: The Map of Africa by Treaty, vol. 2, p 445.

قائمة بينهما بمحادثات تحصل بين الحكومتين . لم تساعد الظروف على حصول تلك المحادثات الا بعد زمان طويل ، حيث أدت الى الاتفاق البريطانى الإيطالى الذى وقع عليه فى روما فى ١٦ إبريل ١٩٣٨ . ذلك الاتفاق الذى تضمن تسوية العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا فى مناطق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقية الشرقى والشرق الأدنى ، وحصلت تلك التسوية بوضع قواعد توجيهية تتبع فى بناء سياسة الدولتين قبل بعضهما وسياستهما بالنسبة للبلاد الواقعة فى المناطق التى يشملها الاتفاق[1] .

وبتاريخ ٤ نوفبر سنة ١٩٣٨ أرسلت السفارة البريطانية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية مذكرة ورد بها أن البروتوكول الموقع فى روما فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ بين الحكومتين البريطانية والإيطالية اشتمل على نص يتضمن دعوة الحكومة المصرية للاشتراك فى مفاوضات خاصة بتعديل الحدود بين السودان المصرى الإنجليزى وكينيا والصومال البريطانى من ناحية ، وبين مستعمرات إيطاليا فى شرق إفريقية من جانب آخر ، وذلك فيما يتعلق بالمسائل التى تخص مصر والسودان وقد بينت هذه المذكرة وجهة نظر الحكومة البريطانية فيما يتعلق بتعديل الحدود بالنسبة للسودان ، وما تقترحه فى هذا الشأن تفصيلا .

وقد تبودلت عدة مذكرات بين وزارة الخارجية المصرية والسفارة البريطانية بالقاهرة فى هذا الموضوع، انتهت بأن أرسلت السفارة البريطانية كتابا إلى الحكومة المصرية فى ١٦ فبراير ١٩٣٩ ، ذكرت فيه أنها ترى أن أفضل طريق لبدء هذه المفاوضات يكون بتوجيه مذكرة من الحكومة المصرية الى الحكومة الإيطالية

(١) محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة : ملف رقم ٣٨ ــ ١١ ــ ١٩ سرى . تقرير عن « الاتفاق على تنفيذ المعاهدة البريطانية الإيطالية التى تمت بين الحكومتين البريطانية والإيطالية فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ووافق عليها مجلس العموم بجلسته المنعقدة فى يوم الاربعاء ٢ نوفمبر ١٩٣٨ » . وقد ورد هذا التقرير رفق خطاب السفير المصرى بلندن (حسن نشأت) رقم ٢٠٦٤ المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨ والمرسل الى وزير الخارجية المصرية بالنيابة، وخطاب السفير ورد الى وزارة الخارجية فى ٩ نوفمبر وقيد برقم ٨٠ سرى .

تشتمل على تصحيح الحدود بالكيفية المرغوب فيها فيما يتعلق بالسودان، وأخرى من جانب الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحدود كينيا والصومال البريطانى والسودان أيضا . وأن يكون توجيه المذكرة المصرية بواسطة وزير مصر المفوض فى روما، وأن يشترك فى المباحثات خبراء من جانب حاكم السودان العام لمعاونة سفير بريطانيا ووزير مصر فى روما . كما تضمن هــــذا الخطاب الأخير صورة مذكرة تقترح الحكومة البريطانية أن تكون هى الأساس الذى تجرى عليه هذه المفاوضات (١) .

وقد وافقت الحكومة المصرية على هـــذا ، وأرسلت وزارة الخارجية المصرية تعليمات إلى وزيرها المفوض فى روما بتقديم المذكرة السابق الإشارة إليها . وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ قدم وزير مصر المفوض فى روما، السيد مصطفى الصادق، بالاشتراك مع مستشار السفارة البريطانية فى روما، مستر نويل تشارلس Noel Charles ، مذكرة مشتركة من الحكومتين المصرية والبريطانية إلى الحكومة الإيطالية خاصة بهذا الموضوع ، ولأهمية هذه المذكرة أثبتها فيما يلى :

« اتفقت الحكومتان الإنجليزية والإيطالية ، بمقتضى الفقرة السابقة للأخيرة من الاتفاق الموقع بروما فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ، على أن تدخلا بعد العمل بذلك الاتفاق مباشرة فى مفاوضات — تدعى الحكومة المصرية للاشتراك فيها بالقدر الذى تتناول به كافة المسائل التى تهم مصر والسودان الإنجليزى المصرى — قصد الوصول إلى اتفاق نهائى على التخوم بين السودان وكينيا والصومال البريطانى من جهة ، وبين إفريقية الشرقية الإيطالية من جهة أخرى ، وكذلك للوصول إلى اتفاق على المسائل الأخرى التى تهم الطرفين فيما يتعلق بـ :

١ — المصالح الإيطالية من جهة والمصالح البريطانية والمصرية والسودانية من جهة أخرى فى الأراضى المذكورة أعلاه .

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة . ملف رقم ١١٥—٨—١ سرى ، بعنوان : حدود السودان والحبشة وكينيا .

٢ — العلاقات بين تلك الأراضى .

فرغبة فى تيسير القيام بهذه المفاوضات تود الحكومتان الإنجليزية والمصرية فى إحاطة الحكومة الإيطالية علماً بالتغيير الذى ترغبان فى إحداثه فى الحدود الحالية بين إفريقية الشرقية الإيطالية ومستعمرة السودان الإنجليزى المصرى .

إن الحدود بين السودان وإفريقية الشرقية الإيطالية ، التى ترجع إلى الاتفاقات المبرمة بين الحكومتين الإنجليزية والإثيوبية فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ و٦ ديسمبر سنه ١٩٠٧ قد تبين عدم صلاحيتها ، فهى فى بعض الجهات تفصل مناطق للقبائل ، ويضطر عدد كبير من رجال تلك القبائل إلى أن يعبروها فى بعض فصول السنة سعياً وراء المرعى والسقيا لقطعان مواشيهم . لهذا كانت أمور الضبط والربط الخاصة بتلك القبائل من الأمور الصعبة الواقعة على عاتق سلطات كلا الجانبين . فبينما لا تريد تلك القبائل الاعتراف بالحدود المصطنعة المنشأة عبر أراضيها ، إذ هى على أتم استعداد لإساءة الحرية التى تتاح لها وهى خارج حدودها السياسية بعيدة عن السلطات الإدارية التابعة لها . وعلاوة على ذلك فإن حركة المهاجرة الموسمية هذه ، كانت دائماً مصدر منازعات بين القبائل المتعادية ، وأدت فى أغلب الوقت إلى إهراق الدماء . ولقد كانت هذه الحالة فيما مضى مصدراً خصباً للاحتكاك بالسلطات الإثيوبية . وإنه لمن المرغوب فيه — لا لحسن إدارة تلك المناطق فحسب ، بل للإبقاء على علاقات حسن الجوار مع السلطات الإيطالية — إنه لمن المرغوب فيه تصحيح تلك الحدود المصطنعة على أساس منطق ومبادىء علمية .

إن الجزء الجنوبى من الحدود بين السودان وإفريقية الشرقية الإيطالية لم يعين قبل الآن فيما يلى Jokau جنوبا — وقد اتفقت الكلمة على أن الجزء غير المحدد من التخوم الواقع جنوب Jokau كان يحكم بصفة مؤقتة ، وكذلك الجزء الواقع فى أقصى الجنوب من خط الحدود غير المعين من جبل جيمى Gemi (خط عرض ٩° شمالا) الى Jokau ، لا تدعو حالتهما إلى الرضى من نواح كثيرة . فهذه الحدود لم تراع فيها العوامل الطبيعية والجنسية . وهى تبدأ من منحدر الهضبة الإثيوبية ، وتستمر محاذية

لأنهر بارو وبيبور وأكوبو ،وينشأ منها نتوء يتجه الى السودان . وبهذه الكيفية يعبر أراضي منخفضة تغمرها المستنقعات أثناء فصل الأمطار . على أن أهم مضار تلك الحدود تتلخص فى أنها تفصل بين أراضى تسكنها قبائل النوير والأنواك النيلية . وهذه القبائل تختلف عن القبائل الضاربة فى سهل إفريقية الشرقية الإيطالية فيما يلى الشرق . وأهل هاتين القبيلتين النيليتين أصلهم من السودان، وتوجد حكومتهم فى السودان، وذلك فى الجزء الذى تغمره المستنقعات المبين على الخريطة (١) باعتباره تابعا لإفريقية الشرقية الإيطالية. على أن قبيلة النوير تعيش أغلب جزء من السنة فى السودان، وتحميها الحكومة السودانية. وما دامت الحدود الحالية باقية، فإن نتيجة ذلك تكون أن جزءا صغيرا من هذه القبيلة يعيش فى إفريقية الشرقية الإيطالية، وباقى القبيلة يذهب الى تلك الأراضى للرعى والسقيا أثناء فصل الجفاف ، الذى يدوم على وجه التقريب من نوفمبر الى ابريل من كل سنة .

وهناك مشكلة أخرى خاصة بقبيلة الأنواك التى تشغل أرض بمر يلى جنوب وشرق الأراضى التى تشغلها قبيلة النوير مباشرة . ويعيش حوالى نصف قبيلة الأنواك بصفة دائمة بالسودان فى الأراضى الواقعة على الشاطىء الغربى لنهرى أكوبو و بيبور وجنوب مركز أكوبو ، وذلك بحالة الحدود الحاضرة . على أن كثيرا من أقاربهم يعيشون فى الأراضى الواقعة على نهرى بارو وجيلا . وهذه الحالة سببت فى الماضى متاعب كثيرة للحكومة بل وأحدثت إهراقا للدماء .

وإن الإشراف على قبيلة النوير جميعها من جانب حكومة السودان يعتبر من الأمور الجوهرية لكل إدارة منظمة للمنطقة المذكورة ،وهو أمر يعود بأكبر النفع

---

(١) من الاطلاع على الملف رقم ١١٥ ــ ٨ ــ ١ سرى بمحفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة يفهم أن صورة من الخريطة المشار إليها كانت فى الملف المذكور، ثم سحبت من الملف وأرسلت إلى الديوان (الملكى سابقا) فى ٣ ــ ٤ ــ ١٩٣٩ ، ولم ترد الى وزارة الخارجية مرة أخرى. وقد بحثت عنها فى المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا) فلم أعثر عليها . ويستفاد من المكاتبات الموجودة فى الملف رقم ١١٥ ــ ٨ ــ ١ سرى أنها خريطة تفصيلية مبين فيها المناطق المطلوب تعديلها واستبدالها .

على رجال القبيلة أنفسهم ، ولا يمكن تحقيق هذا الإشراف الا بتعديل الحدود ، بحيث تدخل كافة أراضى رعى قبيلة النوير فى الأراضى السودانية ، وفى نفس الوقت يصير النزول للسودان عن الأنواك جميعا . وإن أية حدود توضع عبر مرتفع بارو تكون نتيجتها شطر أراضى القبيلة ، ويترتب عليها فتح الباب لنفس الاعتراض القائم ضد الحدود الحالية .

وخط الحدود الذى يقوم على أساس منطق وعلى صحيح يكون الخط الذى يحاذى القاعدة الغربية للنجدر الإثيوبى ويدخل جميع أراضى مرتفع بارو فى حدود السودان .

وملحق بهذه المذكرة خريطة توضح الأراضى المرغوب فى إدخالها فى حدود السودان .

وتتشرف الحكومتان الإنجليزية والمصرية بأن تدعوان الحكومة الإيطالية للإفضاء بآرائها فيما يتعلق بنقل الأراضى المذكورة من إفريقية الشرقية الإيطالية إلى السودان . وترغب الحكومتان الإنجليزية والمصرية فى الوقوف على ما قد ترغب الحكومة الإيطالية فى إحداثه من تصحيح للحدود بين السودان وإفريقية الشرقية الإيطالية » [1] .

وفى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٩ أجابت وزارة الخارجية الإيطالية على مذكرة الحكومة المصرية بمذكرة مؤرخة فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٩، ورقمها ٢٢٦٧٩٣/٢٣، وذكرت فيها أنها توافق بصفة مبدئية على الدخول فى مفاوضات مع الحكومتين المصرية والبريطانية بقصد تعديل الحدود، وأنها على استعداد لتعيين المندوبين اللازمين لذلك ، ولو أنها لاتوافق على التنازل عن بعض الأراضى التى أشارت اليها المذكرة المشتركة . وقد جاء فى مذكرة وزارة الخارجية الإيطالية ما يأتى :

---

(٢) محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة : ملف رقم ١١٥ ــ ٨ ــ ١ سرى

١ — إن المذكرة المقدمة إلى وزير الخارجية الإيطالية بتاريخ ٢٥ مارس الماضى من القائم بأعمال السفارة البريطانية ومن وزير مصر المفوض بروما، الخاصة بتنفيذ اتفاق ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ الإيطالى البريطانى بشأن الحدود بين إفريقية الشرقية الإيطالية من جهة والسودان المصرى الإنجليزى من جهة أخرى، قد فحصت بدقة من السلطات الإيطالية المختصة.

٢ — يقضى اتفاق ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ (الفقرة قبل الأخيرة) بعد دخوله فى دور التنفيذ بفتح باب المفاوضات فوراً، التى تدعى الحكومة المصرية للاشتراك فيها فيما يختص بالمسائل التى تهم مصر والسودان الإنجليزى المصرى، وذلك تمهيداً لعقد اتفاق نهائى بخصوص حدود السودان وكينيا والصومال البريطانى من جهة وإفريقية الشرقية الإيطالية من جهة أخرى.

٣ — تشير المذكرة بالتنازل عن بعض أراضى إفريقية الشرقية الإيطالية والتعديلات التى يطلب الجانب الإيطالى إدخالها على الحدود.

٤ — إن الحكومة الإيطالية لا تمانع مبدئياً فى إمكان وملاءمة الدخول فى مفاوضات، بقصد تعديل خطوط الحدود التى نحن بصددها إلى مناطق معينة، كما يتبين من الاتفاقات المعقودة بين بريطانيا العظمى وإثيوبيا فى عامى ١٩٠٢ و ١٩٠٧. وبطبيعة الحال التعديلات التى سوف تتم لمصلحة إيطاليا يجب أن تكون معادلة للتضحيات التى قد تتحملها الحكومة الإيطالية.

٥ — إن الطلبات التى قدمها القائم بأعمال السفارة البريطانية ووزير مصر المفوض بروما، المدونة بالمذكرة المسلمة إلى وزير خارجية إيطاليا بتاريخ ٢٥ مارس، والخاصة بالتنازل عن بعض الأراضى التى تعتبر ذات أهمية سياسية وحربية واقتصادية وجغرافية ليس فى استطاعة الحكومة الإيطالية الأخذ بها، رغم المبررات التى قدمت لتدعيم هذا التنازل والتى ينبغى النظر اليها بمنتهى التحفظ.

٦ — إن الحكومة الإيطالية تلبية لطلب الحكومتين البريطانية والمصرية، ورغبة

منها فى أن تخطو خطوة إلى الأمام فى سبيل تحديد الحدود، تتشرف بالإفادة أنها على أتم استعداد للقيام بتعيين مندوبيها، تطبيقا للفقرة المذكورة أعلاه من الاتفاق الإنجليزى الإيطالى المعقود فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وستكون مهمة المندوبين الإيطاليين مع المندوبين المصريين والبريطانيين القيام بتخطيط الحدود فى الجهات نفسها ، ويكون أساس عمل المندوبين وفقا للمبدأين الآتيين :

ا — الاعتراف بخط الحدود بين إفريقية الشرقية الإيطالية من جهة والسودان من جهة أخرى ، طبقا لما جاء فى الاتفاقات الإنجليزية الإثيوبية لعامى ١٩٠٢ و١٩٠٧ .

ب — ويجوز للمندوبين فى أثناء القيام بعمليات التخطيط أن يعرضوا على حكوماتهم التعديلات التى قد تطرأ على ما هو وارد فى الاتفاقات سالفة الذكر بروح من التفاهم المتبادل لمصالح كل دولة» . (١)

ثم قامت الحرب العالمية الثانية، وتوقفت المحادثات عند هذا الحد ،ولم تتقدم أكثر من ذلك حتى كانت سنة ١٩٥٠ .

فنى ديسمبر من تلك السنة تلقت وزارة الخارجية المصرية خطابا مؤرخا فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٠ من المستر ج . و . روبرتسون، السكرتير الإدارى لحكومة السودان يقول فيه إن حكومة السودان ترغب فى اختيار مندوب أو أكثر عنها للعمل مع مندوب أو أكثر عن الحكومة الإثيوبية ليتولوا معا على الطبيعة تعيين جزء من الحد الفاصل بين السودان وإثيوبيا على مسافة ٣٧ ميلا شمال بحيرة رودلف . وقال إن الحاكم العام يرجو فى أن لا تمانع الحكومة المصرية فى ذلك، نظرا لما لهذا العمل من أهمية إدارية محدودة .

وقد أحالت وزارة الخارجية على إدارة الرأى لها بمجلس الدولة فى كتابها رقم

(١) محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة :ملف رقم ١١٥ — ٨ — ١ سرى .

١٠٦ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٣ موضوع خطاب السكرتير الإدارى لحكومة السودان .
وأجابت إدارة الرأى على ذلك فى كتابيها ، رقم ٦٢٨ بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٥٠ ورقم ٥٤ بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥١ ، أنه يتبين من كتاب السكرتير الإدارى لحكومة السودان أن المقصود هو أن يعين على الطبيعة الحد المذكور بالنظر إلى عدم وضوحه وما ينجم عن ذلك من تجاوز بعض قبائل الرحالة له من إثيوبيـــا إلى الأراضى السودانية .

وأنه ما دام الأمر كذلك فلا مانع من الموافقة ، على أن يتولى تحديد هـذا الخط على الطبيعة وتوضيحه موظف أو أكثر من قبل حكومة السودان، تنتدبه هذه الأخيرة لإنجاز هذه المهمة سويا مع الموظفين الرسميين التابعين لحكومة إثيوبيا .

ثم عقبت على ذلك إدارة الرأى فى كتابها السالف الذكر، بأن الوضع يختلف فيما إذا كان المقصود هو إبرام اتفاق ثنائى لتعيين الحدود بين السودان وإثيوبيا أو غيرها. إذ أن إبرام مثل هذا الاتفاق يجاوز اختصاص حكومة السودان، كما هو الشأن بالنسبة إلى سائر الاتفاقات ذات الطابع الدولى . والتى حرصت مصر دائما على إنكار حق حكومة السودان فى إبرام مثلها منفردة.وذكرت إدارة الرأى أن الأمر فى الواقع يتوقف على مهمة اللجنة المذكورة ، فمن المعلوم أن الحدود بين السودان وإثيوبيا قد عينت بمقتضى الاتفاق الموقع بأديس أبابا فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢، وكان المتحدث عن السودان فى الاتفاق المذكور هى الحكومة الإنجليزية وحدها ممثلة فى وزير إنجلترا المفوض فى أديس أبابا . وطالما أن مهمة اللجنة التى أشار اليها السكرتير الإدارى لحكومة السودان سوف تكون مقصورة على توضيح جزء من هذا الحد على الطبيعة لمسافة ٣٧ ميلا فقط، فإن الأمر على هذا الوجه يصح اعتباره من الأمور الإدارية العادية التى لا تجاوز اختصاصات حكومة السودان . علما بأن هذه إنما تمثل الحكومتين المصرية والبريطانية وتنوب عنهما فى إدارة السودان . أما اذا استدعى الأمر تعديل هذه الحدود فى أى جزء منها، أو النزول عن شيء من الأراضى السودانية مهما صغرت مساحته، أو الدخول فى مفاوضات مع الحكومة الإثيوبية فى شأن الحدود أو جزء منها

أيا كان، أو عقد اتفاق معها فى شأنها . فإن الأمر عندئذ يجاوز اختصاص حكومة السودان ، ولا بد من أن تباشره الحكومتان المسئولتان عن إدارة السودان ، وهما الحكومتان المصرية والبريطانية ، وهما اللتان تختاران عندئذ المندوبين الذين يمثلون السودان فى تلك المهمة .

واستطردت إدارة الرأى قائلة إنه مهما يكن من أمر، وطالما أن هناك شكا على ما يبدو حول حقيقة المهمة التى سيعهد بها إلى اللجنة المشار اليها فى كتاب السكرتير الإدارى لحكومة السودان والتى حرصت فى هذا الكتاب على التهوين من أمرها . فليس ثمة ما يمنع من أن تتمسك الحكومة المصرية فى الرد عليه بأن يكون تشكيل اللجنة على وجه تمثل فيه مصر بأحد موظفيها من الخبيرين بهذه الشئون ، فتشكل اللجنة مثلا من مندوبين أحدهما مصرى تختاره الحكومة المصرية والآخر من موظفى حكومة السودان تختاره هذه . هذا فضلا عن المندوبين الإثيوبيين بطبيعة الحال[1] .

وأرسلت إدارة الرأى فى حينه الى وكيل الوزارة لشئون السودان مشروع خطاب يرسل الى السكرتير الإدارى لحكومة السودان ردا على خطابه السالف الذكر.

وفى ٢٥ يناير سنة ١٩٥١ أرسل السيد / زكى الطويل ، وكيل الوزارة لشئون السودان فى ذلك الوقت، خطابا الى السكرتير الإدارى لحكومة السودان جاء فيه :

« تشرفت بتسلم كتابكم المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، المحول الى من حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية، والذى تبدون فيه أنه يوجد بالركن الجنوبى الشرقى للسودان شمال بحيرة رودلف جزء من الحدود السودانية الإثيوبية يبلغ طوله نحو ٣٧ ميلا غير مبين على الطبيعة بطريقة واضحة ، مما يترتب عليه متاعب للسلطات المحلية ، نظرا إلى أن القبائل الرحالة تدخل من إثيوبيا الى الأراضى السودانية . وبمناسبة قيام السلطات الإثيوبية بالاشتراك مع سلطات كينيا بتعيين الحدود بين إثيوبيا وكينيا، وستكون لجنتهم فى منطقة بحيرة رودلف قرب انتهاء عملها، فإن إدارة

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة : ملف رقم ١١٥ / ٨ / ١ سرى

السودان ترى الاستفادة من هذا الوضع، بأن تقترح على السلطات المحلية الإثيوبية أن يقوم الأعضاء الإثيوبيين فى تلك اللجنة بالمعاونة فى تعيين ذلك الجزء القصير من الحدود السودانية الإثيوبية .

ويطلب سعادة الحاكم العام معرفة ما إذا كان لدى الحكومة المصرية اعتراض على قيامه بندب موظف أو أكثر من موظفى حكومة السودان للاشتراك مع الموظفين الإثيوبيين فى هذا العمل النافع .

وأفيد جنابكم أنه ما دام الأمر لا يتعدى قيام السلطات المحلية بوضع علامات فى الحدود الفاصلة بين السودان وإثيوبيا فى الجزء السابق الإشارة إليه على الطبيعة، بالنظر إلى عدم وضوح هذه الحدود عليها ، وما يترتب على ذلك من دخول بعض القبائل الرحالة من إثيوبيا الى الأراضى السودانية وعدم إمكان إقناعهم — بسبب ذلك — بأنهم قد تجاوزوا الحدود وأقاموا حيث لا حق لهم فى الإقامة . فإن الحكومة المصرية ليس لديها اعتراض على ندب موظف أو أكثر من إدارة السودان للاشتراك مع الموظفين الإثيوبيين فى هذا العمل ، على أن يلاحظ ألا يترتب على ذلك أى تعديل للحدود أو إبرام اتفاق ثنائى مع إثيوبيا أو غيرها فى هذا الشأن » .

وفى أول فبراير سنة ١٩٥١ أرسل اليه خطابا آخر ورد فيه ما يأتى :

« إلحاقا بكتابنا رقم ٩٢ — ٨ / ١ (٤٧) بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥١، والخاص بالموافقة على ما اقترحتم بشأن اللجنة التى ستكلف بتعيين الحدود بين إثيوبيا والسودان، والذى وافقنا فيه على اقتراحكم المذكور، نرجو الإحاطة بأننا نرى تكليف الاستاذ ابراهيم مصطفى عزام مدير قسم الطبوغرافيا بمصلحة المساحة المصرية بالاشتراك مع الموظفين الذين ستنتدبهم إدارة حكومة السودان للغرض المذكور ، حتى تنتهى المهمة الموكولة إليهم .

ونكون شاكرين إذا تفضلتم بإخطارنا عن الموعد الذى ترون أن يغادر فيه الأفندى

المذكور مصر إلى الخرطوم[1] »

وقد أجاب السكرتير المدنى لحكومة السودان فى ١٧ فبراير سنة ١٩٥١ بترحيب حكومة السودان باشتراك الموظف المصرى فى اللجنة . ثم ألحق خطابه بخطاب آخر فى ٥ ابريل سنة ١٩٥١ بأنه ربما تتأخر اللجنة فى البدء فى عملها[2] . وانتهى الأمر عند هذا الحد .

---

١) محفوظات وكالة الوزارة لشئون السودان(ملفاة الآن) : ملف رقم ٩٢ ــ ٨ ــ ١ سرى

٢) « « « « « « : ملف رقم ٩٢ ــ ٨ ــ ١ سرى

المراجــــع

أولا : الوثائق

١ ـ المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقاً) :

أ ـ محفظة السودان رقم ١ ملف رقم ١ / ٥

ب ـ محفظة السودان رقم ٢ ملف رقم ٢ / ٢

جـ ـ محفظة السودان رقم ٣ ملف رقم ٣ / ٣

د ـ وثائق السودان دفتر ٢٤ ودفتر ١٩٤٨

ولاشك أن وثائق السودان بالمحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى هامة جدا من الناحية العلمية ، لأنها تشمل المكاتبات والأوامر والتقارير الخاصة بإدارة السودان فى القرن التاسع عشر .

٢ ـ محفوظات رئاسة الجمهورية بالقاهرة :

أ ـ ملف قديم رقم (سودان ٣٠٣)

ب ـ ملف قديم رقم (سودان ٣٦٤)

جـ ـ ملف قديم رقم (سودان ٣٨٦)

وتتضمن هذه الملفات بعض المكاتبات والوثائق، وأهمها وثيقة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بين مصر وإنجلترا بشأن إدارة السودان .

٣ ـ السـودان

الكتاب الأخضر الذى أصدرته رئاسة مجلس الوزراء المصرى فى سنة ١٩٥٣ بعد توقيع الاتفاق الذى تم فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية

والبريطانية بشأن السودان . ويتضمن هذا الكتاب جميع الفرمانات السلطانيـــة ، والوثائق الرسمية ، والاتفاقات التى عقـــدت فى الماضى بشأن السودان . كما يتضمن المحاضر الرسمية والكتب المتبادلة فى مختلف المراحل التى مرت بها قضية السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

٤ — محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة :

ا — ملف رقم ٤/ ٢ قديم سرى . وأهم مافيه الخطابان المتبادلان بين الحكومة المصرية والسردار فى مايو سنة ١٨٩١ بشأن موقف الحكومة المصرية من اتفاقيتى ٢٤ مارس و ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ بين إنجلترا وإيطاليا ، اللتين حددتا النفـــوذ الإيطالى فى منطقة غربى البحر الأحمر .

ب — ملف رقم ٣٨ / ١١ / ١٩ سرى ، وأهم ما فى هذا الملف تقرير عن « الاتفاق على تنفيذ المعاهدة البريطانية الإيطالية التى تمت بين الحكومتين البريطانية والإيطالية فى ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ » . ذلك الاتفاق الذى تضمن تسوية العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا فى مناطق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقية الشرقى والشرق الأدنى .

ج — ملف رقم ١١٥ / ٨ / ١ سرى . وهو بعنوان : حدود السودان والحبشة وكينيا . ويتضمن الكثير من المكاتبات فى هذا الصدد .

٥ — محفوظات وكالة الوزارة لشئون السودان (ملغاة الآن) .

ملف رقم ٩٢ / ٨ / ١ سرى، ويتضمن مكاتبات عن تعيين الحدود بين السودان وجيرانه، وخاصة بين السودان وإثيوبيا .

6 — British Documents on the Origins of the War . 1898-1914 Edited by G. P. Gooch and Harold Temperley. London, 1927.

ويتضمن المجلد الأول من هذه السلسلة الهامة مادة كثيرة عن أزمة فاشودة .

وأهم الوثائق التي تتعلق بالموضوع في هذه المجموعة هي :

A — Document No. 175. « Mr. Balfour to Sir E. Monson, March 28. 1898 »

B — Document No. 182. « Sir E, Monson to the Marquess of Salisbury »

C — Document No. 185. « The Marquess of Salisbury to Lord Cromer, August 2, 1898 »

D — Document No. 189. « The Marquess of Salisbury to Sir E. Monson. Sept. 9. 1898»

E — Document No. 191. « Sir E. Monson to the Marquess of Salisbury, Sept. 18. 1898 »

F — Document No. 193.«Mr. Rodd to the Marquess of Salisbury. Sept. 25, 1898 »

G — Document No. 203 , « The Marquess of Salisbury to Sir E. Monson, October 6. 1898 »

H — Document No . 215. « Sir E. Monson to the Marquess of Salisbury, October 25. 1898 »

I — Documents No. 242—245 : Documents Concerning the Declaration of March 21 , 1899 between England and France

J — Document No. 380. « Memorandum by Mr. Oakes. on the 28th. June. 1898 »

7 — The British Blue Books :

A — Italy No. 1 (1891)

B — Egypt No. 2 (1898) , (Correspondence with the French Government respecting the Valley of the Upper Nile , October 1898): Inclosure in No, 1. «Sir E. Monson to M, Hanotaux in

December 10, 1897 » . Appendix No. 1 , « Memorandum communicated by M . Decrais August 8 , 1894 » Appendix No,2, « The Earl of Kimberley to the Marquess of Dufferin, August 14, 1894 » ; Appendix No. 3 , «Extract from Sir E. Grey' s Speech in the House of Commons March 28 , 1895». Appendix No. 4, « The Earl of Kimberley to the Marquess of Dufferin April 1, 1895» Appendix no. 5, « Extract from M. Hanotaux speech to the Senate , Aqril 5, 1895 »

C — Egypt No , 3 (1898) . (Further correspondence respecting the Valley of the Upper Nile . October 1898) . ; No. 1 . „ The Marquess of Salisbury to Sir E . Monson . October 6 , 1898,, ; Inclosure in No . 2 .

D — Fgypt No , 1 (1911) No . 2 . „ Sir E. Gorst to Sir Edward Grey . March 25 , 1911 ; Forwarding the Annual Report on the Soudan . „

8 — Lord Cromer's Reports :

A—Reports on the finances, administration, and condition of Egypt. and the progress of reforms (1896 - 1898)

B — Reports on the finances , administration , and condition of Egypt . and the Sudan (1899—1906) .

ويلاحظ أن تقارير اللورد كرومر كانت سنوية، يرفعها إلى الحكومة البريطانية عن شئون مصر والسودان . وتعتبر من أهم الوثائق عن أحوال وادى النيل السياسية والاجتماعية والإدارية ، غير أنه تبدو فيها روح السيطرة ، إذ تكلم فيها كرومر بلسان الحاكم المطلق المتصرف ، وكان يخوض فيها فى كل ماله مساس بشئون وادى النيل ، مما لا يصدر إلا عن صاحب السيطرة والنفوذ الفعال فى الحكومة .

9 — Documents Diplomatiques Francais . 1871 — 1914 :

A—1 re . Serie (1871—1900) Tome XI . pp 318-319.

B—Affaires du Haut—Nil et du Bahr —el —Ghazal , 1897—1898

C—Correspondance Concernant la Declaration Additionnelle du 21 Mars 1899

D — 2Ieme, Serie Tome. IV. pp 50—51 (Document No. 36), pp 533—543 (Document No. 389), Tome X pp 209 — 212.

تعتبر الوثائق الفرنسية السياسية من أهم المصادر لدراسة موضوع هذا الكتاب إذ أنها تحتوى على وثائق عديدة تتعلق بحملة فاشودة ، كيف بدأت والظروف التى مهدت لها كما أنها تشتمل على مادة طيبة عن سياسة فرنسا وغرب إفريقية وفى الصومال والحبشة . وتتضمن الوثائق السياسية الفرنسية أيضاً نصوص الاتفاق الودى الذى عقد بين إنجلترا وفرنسا فى سنة ١٩٠٤ ، وكذلك الشروط السرية التى ألحقت بهذا الاتفاق.

10 — Livres Jaune Francais :

أما عن الكتب الصفراء الفرنسية التى صدرت فى الفترة التى يعالجها هـــذا الكتاب فلا تعادل الكتب الزرقاء الإنجليزية من حيث الوثائق التى تتضمنها كل منهما . ومعظم الوثائق التى تحتويها موجودة فى الوثائق الفرنسية المسماة :

Documents Diplomatiques Francais. 1871 — 1914.

وعلى كل حال فهى مادة قيمة من الناحية الفرنسية .

11 — Die Grosse Politik der Europaischen Kabinette. 1871—1914 ;

A — Volume VII, nos. 1988 — 91, 1996.

B—Volume VIII, nos.1676—1678, 1778—1779 , 1859—61, 2022-5 2032 — 2062.

C — Volume XI, Chaps XV and IXV i, nos 2770, 2771, 2779, 2780—85, 2819, 2853, 2861.

D — Volume XIII, nos 3558—9

وتعتبر الوثائق الألمانية من أهم المراجع لدراسة هـذه الفترة، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الدولية فى أوربا ، وأثر تلك السياسة على التنافس الدولى فى إفريقية وأعالى النيـــل .

ثانيا – المراجع الأساسية

ابراهيم فوزى باشا :

السودان بين يدى غوردون وكتشنر. جزآن ـ القاهرة ١٣١٩ هـ. وقيمة هذا الكتاب أن مؤلفه كان من المرافقين لجوردون ، ولذلك يجب أن تكون قراءته بحذر لدفاعه عن جوردون ولميوله الغير طيبة نحو المهدى وخليفته عبد الله التعايشى .

اللورد إدوارد جراى :

مذكرات لورد جراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى . تعريب الأستاذ على أحمد شكرى ، ١٩٣٢ . وأهم جزء فى هذه المذكرات يتعلق بموضوع الكتاب هو الجزء الخاص بتصريح السير إدوارد جراى فى البرلمان البريطانى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن أعالى النيل . وكان جراى فى ذلك الوقت وكيلا لوزارة الخارجية البريطانية .

الأميرالاى اسماعيل سرهنك :

حقائق الأخبار عن دول البحار (الجزء الثانى) ١٣٢٤ هـ .

هـذا الكتاب مرجع هام وخاصة فى موضوع فاشودة ومقابلة كتشنر لمارشان هناك .

عمر طوسون « الأمير » :

تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها (من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٨٨٩) ط ١٩٣٧م — ١٣٥٥ هـ بالاسكندرية . والكتاب ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول يتناول تاريخ هذه المديرية أثناء حكمداريات سيرساميويل بيكر (من ١٨٦٩ — ١٨٧٣) وأميرالاى محمد رءوف (من ١٨٧٣ — ١٨٧٤)

وجوردون (من ١٨٧٤ — ١٨٧٦) وأميرالاى براوت (من ١٨٧٦ — ١٨٧٧) وابراهيم فوزى (من ١٨٧٧ - ١٨٧٨) وأمين باشا (من ١٨٧٨ - ١٨٧٩)

والجزء الثانى يتناول تاريخ المديرية أثناء حكمدارية أمين باشا من ١٨٨٠ — ١٨٨٦ .

والجزء الثالث يتناول تاريخها أثناء حكمدارية أمين باشا من ١٨٨٧ - ١٨٨٩ . كما يتناول ذكر الحوادث التى وقعت فى هـذه المديرية من ١٨٩٠ - ١٨٩٩ . ثم فهارس الكتاب ومراجعه .

وهذا الكتاب له قيمته من الناحية العلمية ، إذ يتناول بالتفصيل تاريخ مديرية خط الاستواء فى المدة المذكورة، معتمدا على الوثائق الرسمية والكثير من المراجع الأفرنجية الهامة .

الدكتور محمد صبرى :

الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر - ١٩٤٨ .

يعتبر هـذا الكتاب من أهم الكتب التى تناولت التاريخ الحديث للسودان باللغة العربية ، وميزته الخاصة أنه فضح مؤامرات الدول الإمبريالية وأساليبها فى تلك الجهات .

الدكتور محمد مصطفى صفوت :

الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ، ١٩٥٢ .

عرض المؤلف هذا الموضوع من الناحية التاريخية العلمية ، معتمدا على الوثائق السياسية الإنجليزية والفرنسية والألمانية وعلى مصادر ومراجع أخرى كثيرة . ولما كانت مسائل مصر والسودان قضية واحدة، فقد تحدث الدكتور صفوت فى مواضع كثيرة من كتابه عن العلاقات الدولية فى أوروبا وأثرها فى سياسة تلك الدول فى إفريقية وأعالى النيل . لذلك فهذا الكتاب من المصادر الهامة للموضوع الذى يعالجه كتابنا هذا .

نعوم بك شقير :

تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته . ثلاثة أجزاء ــ ١٩٠٣ . ألف هذا الكتاب وقت استرداد السودان . فأجزاؤه المتعلقة بالتاريخ القديم قليلة الأهمية بصفة عامة ، والأجزاء المتعلقة بالتاريخ الإسلامى للسودان جمع شقير مادتها من الكتب العربية المعروفة وخاصة كتب الرحلات المختلفة ، ولذلك فهى متوسطة القيمة . وأهم أجزاء كتاب شقير هى التى تناولت موضوع استرداد السودان ، فقد كان شقير ملحقا بالحملة فى قلم المخابرات ، واطلع على الوثائق والتقارير والإحصاءات المتعلقة بالعمليات العسكرية والإدارية وغير ذلك . ثم إن شقير جمع أخبارا كثيرة عن أحوال القبائل الشهيرة وعاداتها وكيفية معيشتها .

إزاء هذا يمكن القول أن كتاب شقير لايستغنى عنه فى دراسة نواح مختلفة من تاريخ السودان .

* * *

Alfred Milner : England in Egypt . London, 1926 .

كان ملنر من كبار الاستعماريين فى ذلك الوقت . وناقش فى كتابه موضوع استرداد السودان . وكتابه يجب قراءته بحيطة وحذر، لأنه لم يكن على حق فى حكمه على المصريين بادعائه أنهم ينقصهم روح التقدم والقدرة على بذل المجهود المتواصل ، وأنه ليس لدى معظمهم فكرة عن الأمور السياسية وعن كيفية إدارة شئون حكومتهم .

Allen , Bernard M. : Gordon and The Sudan, London, 1931.

اتجاه ألن هو الدفاع عن جوردون وتصرفاته . ولا أومن بكل ماجاء فى هذا الكتاب . ولكنه على العموم كتاب لابأس به ، إذ اطلع مؤلفه على أوراق جوردون الخاصة وبلاغات بارنج وغير ذلك من الوثائق . وتكلم فيه بالتفصيل عن جوردون وخصوصا عن الفترة الأخيرة من حياته التى تعددت فيها الأقوال .

Austin , Herbert H. : With Mac Donald in Uganda, London, 1903.

ترجع أهمية هـذا الكتاب إلى أن المؤلف كان مساعدا لماكدونالد فى الحملة التى أرسلت من أوغندة فى سنة ١٨٩٧ للذهاب إلى فاشودة قبل مارشان ولم تنجح فى مهمتها .

Churchill, Winston : The River War. London, 1899.

كتاب هام وخاصة لأنه بقلم تشرشل ، أستاذ الإمبريالزم فى إنجلترا .

Cocheris, Jules : La Situation Internationale de L'Egypte et du Sudan. Paris, 1903 .

هـذا كتاب هام عن المركز الدولى لمصر والسودان فى تلك الأثناء . ولو أن كوشرى نظر إلى المسألة من ناحية فرنسية ، إلا أن كتابه ربما لايزال أحسن دراسة علمية للموضوع برمته .

Cromer, Lord : Modern Egypt, 2 vols. London, 1908.

ناقش كرومر مسألة السودان بالتفصيل ولكن باحتراس شديد . ولذلك لا يأخذ الإنسان ماجاء فى كتابه كما هو ، بل عليه أن يصححه على ضوء مواد أخرى .

Darcy, Jean : France et Angleterre . Cents Années de Rivalité Coloniale. Paris, 1904.

من أهم الكتب التى توضح وجهة النظر الفرنسية ، ولو أنه لايعادل كتاب كوشرى .

Diplomaticus : « Fashoda and Lord Salisbury's Vindication » (Fortnightly Review, December, 1898, pp. 1002—14.)

هذا المقال عرض قوى لمسألة فاشودة ، ولكنه ضد فرنسا .

E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, 3 vols. Third Edition, London , 1909.

هذا الكتاب شبيه بالمطبوعات الرسمية ، وأهميته أنه يتضمن نصوص كثير من المعاهدات والاتفاقيات والمذكرات الرسمية المتبادلة .

Gardiner, A. G : , The Life of Sir William Harcourt. 2 vo's. London, 1923.

الكتاب ترجمة لحياة السير وليم هاركورت وزير المالية البريطانية ، ويلق كثيراً من الضوء على سياسة روزبرى الخارجية ، ويتضمن مادة غزيرة عن موضوع معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بين إنجلترا وليوبولد ملك بلجيكا .

Hanotaux, Gabriel : Fachoda, Paris. 1909.

مؤلف هذا الكتاب أحد رجال السياسة الفرنسيين المتصلين اتصالا وثيقا بالمسائل الإفريقية . ولذلك فهو كتاب هام وخاصة فى موضوع فاشودة .

Hanotaux, Gabriel et Alfred Martineau : Histoire Des Colonies Francaises et de L'Expansion de la France dans le Monde. Paris, 1931.

هذا كتاب هام فى تاريخ المستعمرات الفرنسية فى جميع أنحاء العالم . وهو فى ستة مجلدات . ويهمنا هنا المجلد الرابع، الذى يتناول دراسة تاريخ المستعمرات الفرنسية فى إفريقية الغربية بقلم موريس دى لافوس Maurice Delafosse ، وفى إفريقيـة الاستوائية بقلم أوجست تيرييه Auguste Terrier ، وفى ساحل الصومال بقلم ألفرد مارتينو. وهذا المجلد مرجع أساسى لموضوع المنافسة الدولية فى أعالى النيل . والكتاب كله له قيمته العلمية البارزة .

Harry Johnston: The Uganda Protectorate. 2 vols. New York, 1902.

دراسة قيمة عن موضوع أوغندة ، ويلى كتاب لجارد مباشرة فى توضيح هـذه المسـألة .

Keltie, J. Scott : The Partition of Africa. London, 1895,

مع أن هذا الكتاب قديم إلا أنه لا يزال له قيمة فى دراسة موضوع تقسيم إفريقية .

Lionel Decle : « The Fashoda Question » . (The Fortnightly Review, December, 1898).

مقال طيب عن مسألة فاشودة ، ويوضح فيه كاتبه مجهود بريطانيا فى العمل على إتمام مشروعها الخاص بتأسيس إمبراطورية تمتـد من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح .

Lockroy, Edouard : La Defense Navale. Paris, 1900.

كان مسيو لكروى وزيرا للبحرية الفرنسية فى وقت أزمة فاشودة . ولذلك فإن كتابه مرجع هام لأنه يوضح مدى قوة فرنسا البحرية فى تلك الأثناء . وكما هو معروف فقد بينت أزمة فاشودة ما تستطيعه القوة البحرية من الفصل الحاسم فى الأمور والأزمات الدولية .

Lugard, Frederick D.: The Rise of our East African Empire. 2 vols. London, 1893.

من أهم الكتب عن حالة أوغندة ووضعها ، ولا سيما لأن لجارد كان وكيلا لشركة شرق إفريقية البريطانية .

Mangin, General : " Lettres de la Mission Marchand " (Revuë des Deux Mondes, September 15, 1931, pp. 241—83)

مقال هام عن بعثة مارشان ، ولا سيما أن مانجان كان من المرافقين لمارشان فى هذه البعثة .

Mekki Shibeika ; British Policy in The Sudan (1882 — 1902). London, 1952.

كتاب هام ، رجع مؤلفه إلى كثير من الوثائق والمراجع الأساسية . ويزيد فى أهميته أن المؤلف سودانى وأستاذ التاريخ الحديث فى جامعة الخرطوم .

Rodd, Sir James Rennell : Social and Diplomatic Memories. 3 vols. London, 1923.

كان رود أحد المساعدين الرئيسيين للورد كرومر، ولذلك تعتبر مذكراته مصدرا هاما لتاريخ مسائل وادى النيل فى تلك الأثناء .

Sudan Notes and Records :

ابتدأت هذه المجلة سنة ١٩١٨ ، وتناولت دراسات مختلفة عن السودان وأحواله. ومعظم كتابها كانوا من الموظفين البريطانيين هنـــاك . وبها مادة كثيرة عن الحركة المهدية ونواحى أخرى من تاريخ السودان .

T. Lennox Gilmour : « Abyssinia. The Ethiopian Railway and the Powers », 1905.

يشرح هذا الكتاب السياسة الدولية إزاء سكة حديد الحبشة وتنافس الدول الأوروبية فى هذا الصدد .

Yelay, Et. : Les Rivalites Franco—Anglaise en Egypte(1876—1904) Nimes, 1904.

كان هذا الكتاب موضوع رسالة الدكتوراه، التى حصل عليها المؤلف فى الحقوق من جامعة مونبلييه بفرنسا عام ١٩٠٤ . وهو دراسة علمية قيمة للمنافسة بين إنجلترا وفرنسا فى مصر فى المدة من ١٨٧٦ — ١٩٠٤ . ولكن المؤلف تعرض فى مواضع مختلفة إلى التنافس بين الدولتين فى أعالى النيل . ولذلك فالكتاب من المراجع الأساسية لموضوع هذا البحث ، وبصفة خاصة من وجهة نظر القانون الدولى .

William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism (1890—1902) New York, 1951.

تناول هذا الكتاب السياسة الإمبريالية فى أنحاء مختلفة من العالم فى المـــدة من ١٨٩٠ — ١٩٠٢ . وخصص مؤلفه ثلاثة فصول منه لموضوع النضال الدولى فى أعالى النيل . ويعتبر وليم لانجر من أعظم مؤرخى التاريخ الحديث بحق . فقد رجع

فى تأليف كتابه هذا إلى الوثائق والمراجع الأساسية الكثيرة والمنشورة بلغات مختلفة. وبالإضافة الى ذلك فإن كتابه دراسة تحليلية فلسفية للحوادث بروح علمية دقيقة محايدة، مما ينم عن سعة الاطلاع وطول الباع فى هذا المضمار . ولا يعادل ولم لانجر فى القدرة على تحليل قضايا التاريخ وفلسفتها الا أستاذنا الكبير الأستاذ محمد شفيق غربال ، والمؤرخ الإنجليزى توينبى .

Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa, A Study in Economic Imperialism. New York, 1920.

دراسة طيبة لموضوع الاستعمار الاقتصادى فى إفريقية . ونظرا لأن المؤلف كان من المعارضين للاستعمار ، فقد جاء كتابه شيقاً ومكتوباً بدقة للغاية . ويعتبر من أفضل الكتب المتصلة بموضوع البحث .

Wylde, Augustus B. : Modern Abyssinia. London, 1901.

كان المؤلف وكيل القنصل البريطانى فى الحبشة ، وكتابه قيم من الناحية العلمية وخاصة فيما يتعلق بسياسات الدول الكبرى فى الحبشة .

Zetland : Life of Lord Crumer. London, 1932.

دراسة قيمة عن حياة لورد كرومر ، واعتمد فيها المؤلف على أوراق كرومر نفســـه .

* * *

ثالثاً - المراجع الأخرى

أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن . الجزء الأول ١٩٣٤ .

الأستاذ ألبير باييه : تاريخ إعلان حقوق الإنسان (ترجمة الدكتور محمد مندور) ١٩٥٠ .

الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ١٩٥٠ .

الدكتور عبد الرازق أحمد السنهورى : « قضية وادى النيل » مصر والسودان ١٩٤٩ .

الأستاذ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (الجزء الأول) ١٩٥٢ .

محمد بن عبد الله الطنجى (ابن بطوطة) : رحلة ابن بطوطة المسماة « تحفة الأنظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار » ١٢٨٧ هـ .

الدكتور محمد مصطفى صفوت: (١) إنجلترا وقناة السويس (١٨٥٤-١٩٥١) ١٩٥٢
(٢) «أصول حملة فاشودة - تأليف رينوفان» (مقال فى المجلة التاريخية المصرية - عدد مايو ١٩٥٠) .

الدكتور محمد عوض محمد - (١) الاستعمار والمذاهب الاستعمارية ، ١٩٥٣ .
(٢) نهر النيل ، ١٩٤٨ .

محاضرات :

١ - محاضرات السيد الأستاذ محمد شفيق غربال فى تاريخ السودان الحديث على طلبة معهد الدراسات السودانية (الإفريقية الآن) فى العامين الدراسيين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ١٩٤٩-١٩٥٠ ، وقد عالج أستاذنا الكبير فى هذه المحاضرات بطريقته الخاصة التحليلية الفلسفية موضوعات هامة مثل · الإدارة فى السودان قبل الحركة المهدية - حركة الكشف الجغرافى وآثارها بالنسبة للاستعمار الأوروبى فى إفريقية - قدوم العرب إلى ساحل إفريقية الشرقى ونتائجه - الرق الإفريقى واتصاله بالاستعمار - الحركة المهدية ومقارنتها بالحركات الدينية الأخرى كالوهابية والسنوسية - إخلاء السودان - الأحوال الداخلية

فى السودان فى عهد المهدى وخليفته عبدالله التعايشى - استرداد السودان - أزمة فاشودة.

ب — محاضرات الاستاذ الدكتور عبد المنعم الشرقاوى فى الجغرافيا السياسية على طلبة الليسانس فى قسم التاريخ بكلية الآداب فى جامعة القاهرة عام ١٩٤٢/١٩٤٣.

استفدت فائدة كبرى من هذه المحاضرات عند الكلام عن درجات الاستعمار وأنواعه والظروف الجغرافية التى تحدده .

ح — محاضرات الأستاذ الدكتور عز الدين فريد فى الاستعمار الأوربى فى حوض النيل على طلبة معهد الدراسات السودانية (الإفريقية الآن) فى العام الدراسى ١٩٤٩ / ١٩٥٠ وقد استفدت كثيرا من هذه المحاضرات وخاصة فى موضوع العلاقات بين أوروبا والحبشة .

ء — محاضرة للاستاذ الدكتور محمد مصطفى صفوت عن « الموقف الدولى فى البحر الأبيض عقب إنشاء قناة السويس » ، ألقاها فى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى ٦ مارس سنة ١٩٥٢ . وتعرض فيها الى المسألة المصرية والتنافس الدولى فى إفريقية وأعالى النيل .

هـ — محاضرة عن « العرب فى شرق أفريقية » ألقاها الأستاذ محمد عبد النبى خليل فى النادى المصرى بالخرطوم فى سنة ١٩٤٤ .

و — محاضرات فى الاستعمار ، ألقاها الأمير مصطفى الشهابى فى سنة ١٩٥٥ على طلبة معهد الدراسات العربية العاليـــة ، وتحدث فيها سيادته بإسهاب عن الاستعمار وأنواعه وحقوقه التى يدعيها .

Abdel - Moneim Omar : The Sudan Question Based on British Documents . Cairo , 1952 .

Amanke Okafor and others : The New West Africa , problems of independence . London, 1953 .

Anonymous : " La Question d'Alsace-Lorraine est — elle Insoluble ? (Revue Generale de Droit International Public , V . 1898 , pp. 744 — 9) .

Crabites , Pierre :

1—Gordon , The Sudan and Slavery . London , 1933 .

2—The Winning of the Sudan. London 1934 .

Ernest L. Bentley : Handbook to the Uganda Question London , 1892 .

E . Fallot : L' Aventr colonial de la France , 1901 .

Georges Hardy : Histoire de la Colonisation Francaise. Cinquteme Edition . Paris , 1947 .

Harry Johnston : Britain across the Seas , Africa . London , 1910

Hill . George Birbeck : Colonel Gordon in Central Africa (1874 - 1879) . London, 1884 .

H . D . Traill :

1—England, Egypt and the Sudan . London, 1900 .

2—„ The Burden of Egypt„ (Nineteenth Century . April , 1896 , pp . 544 . 566) .

London Times : October 13, 1898 .

November 14, 1898 .

December 16, 1898 .

Lugard , Frederick D.: „England and France in the Nile Valley„ . (National Review , July , 1895 , pp . 609 - 22) .

Macdiarmid . D. S. : The Life of Lieutenant — General Sir James Moncrieff Grierson . London, 1923.

M . F . Shukry : Equatoria Under Egyptian Rule . Cairo , 1953 .

Newton , Lord : Lord Lansdowne . London , 1929 .

T . A . Brassey : „ Can we hold our own at sea ? „ (Fortnightly Review , July , 1898 .)

Yves Guyot : Lettres sur la politique coloniale .


دار الطباعة الحديثة